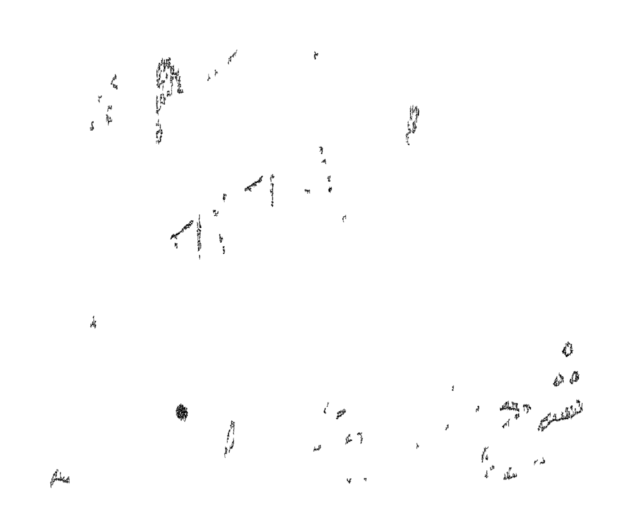


شرح العلامة النحوي المقري
اللغوي أبي زيد عبد الرحمن
ابن علي بن صالح المكودي
على ألفية ابن مالك في النحو
مع نظمها اعلاه

وبهامشه حاشية الإمام
الملوي عليه رحمة الله تعالى

(الطبعة الأولى)
بالمطبعة الخيرية المنشأة
بحوش عطى بجمالية مصر
المحمية سنة ١٣٠٥ هجرية

التحقيق لأن المحققين كالرضي على أن الوصف مشتق من الفعل لا من المصدر ويدل له ظاهر كلام الإمام ابن مالك في غير ما موضع
كقوله (وسوغوا من لازم كحاضر) لكنه قال في المفعول المطلق (وكونه أصلا لهذين انتخب) واشتقاقه من رحم بالضم على غير قياس
لأن فعل المضموم العين لا تأتي منه الصفة المشبهة قياسا إلا على فعل بسكون العين وفعيل بكثرة وأفعل وفعل بفتح العين كما قال الناظم
(وفعل أولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل) والصحيح أن اقتصاره ... لأن المبالغة ...
كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غضبان وليس له اسم فاعل لأن الناس له اسم فاعل على غير وزن فعلان (قوله الحمد لله
رب العالمين) الحمد هو الثناء بغير الحادث المطبوع ويدخل فيه الثناء على الله تعالى بصفاته القديمة فإنه من أجل المحامد وبهذا يعترض
على غير هذا التعريف من التعاريف فإنها تخرج هذا الحمد وإن كان قد أجيب عن ذلك بتعسفات في بعضها سوء أدب مع الرب تعالى
وليس هذا محل بسطه وخرج عن الثناء بخير وصف من فوق الدرك الأسفل من النار عياذا بالله ... فإنه ليس
ثناء بل تنقيص له وسخرية به والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام وقيل لا بد أن يكون الإنعام على الشاكر فعلم أن بينهما
عموما من وجه وابتدأ بالجملة المبدوء بها الفاتحة زيادة في الاقتداء حيث أتى بطالعة الكتاب العزيز وأتى بخط شيخنا ما نصه قال
الإمام الفخر الحمد معرفا لا يقال إلا في حق الله عز وجل ولا يجوز أن يقال الحمد لزيد قاله سيبويه وذكر ابن العربي في القانون عن أنس
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من شيء أحب إلى الله من الحمد وأنه علم أحمد الحمد لله على كل حال وفسر المحلي الحمد في تفسير أول
سورة الكهف بأنه الوصف بالجميل ثم قال وهل المراد الإعلام بذلك للإيمان به أو الثناء به أو هما معا احتمالات أبعدها الثالث ورب
يضاف إلى العاقل كرب العبد وإلى (م) غيره كرب الدين ورب الدار ويطلق على السيد وبه الحديث أن تلد الأمة ربتها وفي رواية ربها

المكودي أبقى الله بركته بمنه
وفضله وكرمه ونفعنا به آمين
الحمد لله رب العالمين وصلاته
وسلامه على سيدنا محمد خاتم
النبيين وإمام المرسلين
وارض عن آله وأصحابه
الهادين المهتدين ﷺ أما بعد
فهذا شرح مختصر على ألفية
ابن مالك مهذب المقاصد
واضح المسالك يفهم به

ويطلق على المالك (قوله وإمام المرسلين) الإمام من أمه أي صار أمامه أي قدامه ويكون مفردا
وجمعا كما في القاموس وإمامته صلى الله عليه وسلم للمرسلين يحتمل أن يراد بها إمامته ليلة
الإسراء ويحتمل أن يراد بها أنه مقدم عليهم في التفضيل (قوله الهادين المهتدين) إن قلت لم قدم الهادين
على المهتدين مع أن اهتداء الهادي سابق على كونه هاديا إذ لا يمكن الهادي أن يكون مهتديا قبل
ذلك قلت والعلم عند الله لما كان المقصود بالهداية أعم من أن يكون مهديا في نفسه أو غيره حسن
تأخير المهتدين عن الهادين لكونه كالتخصيص له (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في الذهن سواء
تقدمت الخطبة أم تأخرت (قوله شرح) أي ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان
مخصوصة بناء على المختار من أن أسامي الكتب وما بها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة
من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله مهذب) في المختار التهذيب كالتنقية ورجل مهذب
أي مطهر الأخلاق (قوله ويرتقي على إعمال ألفاظها) حذف من الثاني لدلالة الأول أي ويحقق
معانيها مع ألفاظها ولا يخفى حسن هذه ... ارتباط هذه الجملة بالشرح (قوله المسالك) مسالك
... وهي التي في العبارات شبه ورود الإبل واستعير الورود ... ففيه استعارة تصريحية ...
مكنية بأن تشبه العبارات بالإبل وشبه تخييل (قوله ولا إضافة غير ما إليها) لا يستغنى عنه بما قبله لأن إضافة شيء إليها لا تستلزم
النقل (قوله ولا إيراد مذاهب الخ) أي بتفصيل الأقوال في قوله بل لمجرد الإضافة الخ وقوله من غير تعرض لتعليل الخ هذا هو
المناسب لمن أراد التحصيل وينبغي لمن يدرسها أن يفعل مثل ذلك ولا يشتغل بالأقوال قوم لم يحصلوا فيضيع أوقاتهم ولا يستفيدون
فإن ذلك دأب من يحب الشهرة (قوله البادي) إما من بدا إذا ظهر أي آخذ في الظهور في طلب العلم الطالب المصطلح أو من بدا أي أتى
البادية فشبه المبتدي بذلك بجامع الحدوث أي إن المبتدي حادث في طلب العلم كما أن البادي حادث حلوله في البادية أو من بدأ
بالهمز فيكون البادي بالهمز قلبت همزته ياء أي الذي بدأ في العلم أي ابتدأه وهو أظهر والشادي أصله من له قطعة من الإبل وأطلق
هنا على من حصل جملة من العلم يهتدي بها إلى ما يرد عليه من بابه وهذا هو العالم إذ المتخصص لا يعلم كل شيء (قوله إلى ما اقترح) أي
طلب من غير روية على سبيل التكلف والتحكم (قوله وأسعفته) أي أعنته (قوله سلامة الإدراك والفهم) العطف فيه تفسيري فكل
من اللفظين يستعمل للتصور والتصديق وقيد بالسلامة لأنه قد يحصل إدراك الشيء وفهمه على خلاف ما هو عليه ولذا يقال فهم
مستقيم وفهم سقيم (قوله ابن مالك) فصل بلفظ هو إشارة إلى أنه منسوب إلى جده الأعلى بناء على ما في الهواري محمد بن عبد الله بن
عبد الله بن مالك فذكر ابن عبد الله مرتين وفي ابن قاسم الغزي ابن عبد الله ثلاث مرات وعلى ظاهر عبارة الشارح والأشموني من ذكر
ابن عبد الله مرة يكون الفصل بهو إشارة إلى أن مالكا ليس أباه بلا واسطة وبخط شيخنا قال أبو إسحق أظهر المبتدأ لأنه صفة بيان
وذلك فيها جائز وإن كان قليلا والأكثر فيها الاتباع ومثله في ابن غازي وسيذكر الشارح أن جملة هو ابن مالك معترضة وبخط شيخنا أنه
يحتمل أن يكون حالا من محمد فإن قلت كيف قطع النعت مع قوله في باب النعت لن يظهرا قلت محله إذا كان مدحا أو ذما أو ترحما أما إذا

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الحمد لله ونفذت الى الاعراب بما [illegible] من المضمرات وعلمنا ما [illegible] كشافا عن دقائق
الاشارات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخافض جناحه لمن اتبعه من
المؤمنين لقوله امتثال أمر ذلك العلام وعلى آله وأصحابه الناصبين أنفسهم بالاتصاف المضارع في اعلاء كلمة الاسلام وعلى من
تبعهم بجزم الافعال [illegible] الادعاب الى الاسلام ﴿ أما بعد ﴾ فان شرح الخلاصة للمحقق المكودي ذي
الاخلاص والايمان قد عم الانتفاع به [illegible] من مزيد التحرير والاتقان لم ينسج على منواله [illegible] عن الاطناب
الممل وتجافيه عن الاختصار المخل [illegible] من حسن الترصيف وبديع [illegible] وجمعه بين كشف قناع المعنى
والمراد [illegible] هداية الى صراط مستقيم [illegible] وقد [illegible] نفسي في
[illegible] فيه وكثرة الاكباب عليه [illegible] وتحررت له [illegible] وانقطف أزهاره وفوائده [illegible] ومنقوطات
وتحقيقات وتدقيقات [illegible] وبما قد [illegible] الذكرة على شيخ التحقيق
والارشاد والتوفيق سيدنا ومولانا [illegible] محمد [illegible] المصري [illegible] أدام الله تعالى بهجته وحرس
[illegible] الذي [illegible] على مخدرات [illegible] مستودعات أسرار [illegible] وكنت لا أود [illegible]
على [illegible] وأن في [illegible] الاوقات [illegible] ذلك الشرح [illegible] الطروات وهممت الى ذلك [illegible]
[illegible] من المسائل [illegible] وقد [illegible] عباراته وأعرضت عن نقل [illegible]
الذي في كثير من الشروح [illegible] الله تعالى فهو حسبي ونعم الوكيل واقدم [illegible] التعريف بالشارح فنقول هو الشيخ
الامام العارف بالله تعالى أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي بفتح الميم وضم الكاف مخففة [illegible] قريبة من فاس ومن شيوخه
[illegible] الذي [illegible] كان رحمه الله اماما بارعا
في العلوم [illegible] هذا الشرح الذي عمت
بركاته وألف شرحا آخر [illegible] ولم يكمله [illegible] الى غيره لكن
[illegible] أعداؤه [illegible] كشف [illegible]
[illegible] الامام [illegible] وقد شرح على
الاجرومية [illegible] الناس [illegible] وله مقصورة في مدح النبي صلى الله
عليه وسلم وقد [illegible] في علم [illegible] وشرح على مقصورة المديح
المذكورة وأرجوزة في شرح ألفاظ العرب [illegible] ولا [illegible] في سنة
[illegible] الترشيح [illegible] علينا من بركاته
وأمطر [illegible] شعره [illegible] المقاصد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الاستاذ النحوي
المحقق المصري المكودي أبو زيد
عبد الرحمن بن علي بن صالح

[illegible] بباب الله [illegible] الى الثواب [illegible] المكودي
[illegible] (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي مبتدأ [illegible] والتقديم ليفيد الكلام [illegible] والاهتمام بالمقدم فيفيد الكلام قصر
التأليف على التبرك [illegible] على كونه باسم الله والدليل على هذا المحذوف الشروع في الفعل على أحد الوجهين وهو أن يقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له والوجه الثاني أن يقدر من مادة الابتداء [illegible] الكتاب العزيز وعملا بحديث كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبتر أو أجذم الروايات المشهورة والاجذم مقطوع الاصابع [illegible]
[illegible] بعض شراح الجوهرة في البخاري بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى هرقل عظيم الروم وأداء لشكر نعمائه التي هذا
التأليف أثر من آثارها [illegible] بالله [illegible] الاجمال والتفصيل أو للفرق بين التيمن واليمين والرحمن الرحيم اسمان [illegible]
من الرحم بالضم وهو لغة رقة القلب وانعطاف يقتضي الانعام والانعام غايتها وأسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك تؤخذ باعتبار
الغايات فالرحمة في حقه تعالى مجاز في الانعام أو ارادته و [illegible] ذلك [illegible] الاستعانة لان المحققين من المتكلمين على
أنه لا يستعان بالله تعالى بل يستعان باسمائه لان الاستعانة باسمائه تعالى راجعة الى الاستعانة أو التعدية أو الملابسة أو التبرك وهو من
جزئيات الملابسة وأخص منها لانها تكون على وجه التبرك وعلى غيره كالاضافة للاسنان وليس التبرك من جزئياتها كما توهم
ومعنى الملابسة المصاحبة وتصح على بعد أن تكون بمعنى من الابتدائية أي أبتدئ الكتاب من اسم الله الخ لان البسملة من الكتاب
ولا يلزم ذكر المنتهى اليه والرحمن قال ابن مالك انه اسم لا صفة والدليل على ذلك انه جاء في القرآن كثيرا متبوعا غير صفة واعترضه
الدماميني بانه يلزم أن يكون قائم غير صفة لانه يجيء غير تابع نحو القائم عمرو زيد وجوابه أن المراد أن الرحمن جاء متبوعا أكثر من
مجيئه تابعا بل كونه تابعا لم يوجد بخلاف نحو القائم واشتقاق رحمن على أنه صفة ورحيم من الفعل أعني رحم بالضم لا من المصدر وعلى

(قوله وتقتضي رضا الخ) أي في حال كونها فائقة تطلب رضا بغير سخط وهذا نوع من التشجيع وهضم لنفسه أو مقصوده الحث على الاكباب عليها والنظر فيها لان من رضي بشيء أحبه ومن أحب شيئا أكثر النظر اليه وهذا أدق وقد قالوا ما من معنى في الالفية الا وهو مقصود لنكتة كقوله (ورجل من الكرام عندنا) قصد به الامام النووي تلميذه كان عنده تلك الليلة وقد حكي أن المؤلف لما وصل الى هنا قال * فائقة منها بألف بيت * فوقف ولم يستطع الزيادة مدة ثم رأى في المنام شخصا لم يعرف أنه ابن معطي فقال له اني أنظم ألفية فقال أسمعني فقرأ الابيات الى أن قال فائقة منها بألف بيت فقال كمل فقال لم أستطع الزيادة فقال أكمله لك قال نعم فقال (والحي قد يغلب ألف ميت) فعرف أنه ابن معطي فرجع عن هذا وقال وهو بسبق حائز تفضيلا الخ وقوله بألف بيت جعلها فائقة عليها بكل بيت وهو بخط شيخنا وقوله فائقة يريد فائقتها في كثرة المسائل وهي أكثر منها الا أنها فائقتها في جميع الاشياء بل ألفية ابن معطي فاقت ألفية ابن مالك في شيء آخر اه (قوله بسبق) بيان لجهة التفضيل وكونه أفضل منه أولا مسكوت عنه وأما على المعنى وهو بسبق حائز تفضيلا من كل وجه حتى في العلم فلا يناسب مدح الالفية (قوله (٥) والظاهر) لا ينافي كون تضمين الفعل ظاهرا أيضا

(وتقتضي رضا بغير سخط * فائقة ألفية ابن معطي)
(وهو بسبق حائز تفضيلا * مستوجب ثنائي الجميلا)
(والله يقضي بهبات وافره * لي وله في درجات الآخره)

قال فعل ماض لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضي موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل أتى أمر الله ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب الاندلسي الاقليم الجياني المنشأ الدمشقي الدار وبها توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وقيل سنة خمس وسبعين وستمائة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدا وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحمد فعل مضارع من حمد وربي مفعول والله بدل منه ورحيم مالك بدل بعد بدل ومصليا حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وما بعده محكي بقال الى آخر ما سيرد وقوله في ألفيه أي في نظم قصيدة ألفية والظاهر أن في بمعنى على لان الاستعانة وما تصرف منها انما تتعدى بعلى كقوله تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون الا أن يحمل استعين على تضمين معنى فعل يتعدى بفي كأستخير وشبهه ومقاصد النحو أي مقصود النحو ومهماته والمقاصد جمع مقصد والمراد به ما يحويه أي مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها متعلق به والباء بمعنى في وتقرب الاقصى أي تقرب البعيد للافهام والوجيز الكلام القليل المتحمل الكثير المعاني القليل الالفاظ وتبسط البذل أي توسع العطاء والوعد المنجز الموفي بوعده وتقتضي رضا أي تطلب الرضا فاعلها غير المتجوز بالسخط وفائقة نصب على الحال من فاعل تقتضي وألفية منصوب بفائقة وهو يعني ابن معطي حائز تفضيلا ومستوجب وثنائي مفعول بمستوجب والجميلا صفة له والله يقضي أي يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب

(الكلام وما يتألف منه)

الكلام خبر مبتدا مضمر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والاشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكلم ولو قال وما يتألف منهما لكان أولى لما وقعت عليه ما الخ ثم قال

فاللام في الظاهر للكمال أي الظاهر الكامل في الظهور فلا ينافي كون تضمين الفعل ظاهرا أيضا (قوله والظاهر أن في بمعنى على) هذا مذهب الكوفيين فانهم يضمنون الحرف ومذهب البصريين تضمين الفعل كذا بخط شيخنا والنحو علم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أي أحكام في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب (قوله وشبهه) كأقصد فان قلت قوله وأستخير الخ لم يحتمل النظم قلت التضمين أكثر فائدة أي أستعين مستخيرا مع أن الشيخ قال يقصد بالتضمين البياني على المسائل الصعبة (قوله والباء بمعنى في) ويحتمل أن تكون للسببية ويراد بمقاصد

النحو جميعه أي جميع مسائل النحو محوية بسببها أي تفهم اذا فهمت (قوله الجميلا) صفة مخصصة ان كان الثناء يطلق على الذكر بشر أو كاشفة ان لم يكن يطلق على الذكر بشر وهو قول الاكثرين أو مخصصة مطلقا ان أريد الجميل الكامل (قوله يحكم) والمراد يعطي بالفعل وبخط شيخنا على نسخته قال المكودي في الشرح الكبير ورد علينا عام ٨٦٩ طالب من العراق وذكر أن أهل العراق يزيدون في خطبة الارجوزة يعني الالفية بيتا ثامنا وهو * فالعبد واجل من ذنبه * غير دعاء ورجاء ربه * (قوله وما يتألف منه) الضمير فيه يعود الى الكلام وقد جرى على غير من هو له ولم يبرزه لانه انما يجب الابراز مع الوصف لا الفعل نحو زيد عمرو ضاربه هو والتألف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس واختلف في الكلام عند الاصوليين هل هو حقيقة في القلبي فقط أو في اللساني فقط ثالثها فيهما معا (قوله على حذف

[illegible]

كان لحده من أبوين فان نحو هذا الخبر ليس عليه غير واحد وقد رمز بعضهم لتاريخه بقوله قد شبع ابن مالك في خبعا وهو ابن عمه كذا حكى من قدوعا قيل ان الهاء رمز كالعين فيكون عمره خمسا وسبعين سنة وقيل للوقف فيكون عمره سبعين سنة فقط وقد تولى القضاء بالقاهرة وتشفع بها ثم رحل الى الشام وهو المالكي أولا الشافعي آخرا الدمشقي بتثليث الميم دارا وقول الشارح جمال الدين أبو عبد الله محمد قدم رحمه الله اللقب على الاسم للمدح وبه علل الازهري أولانه أشهر من الاسم وقد ذكر ابن الانباري انه يقدم اذا كان أشهر وجيان مدينة بالاندلس (قوله أحمد) أتى به اظهارا لتلبسه بالحمد بنفسه واظهار التذلل وقول العلامة الاشموني في الفعلية المضارعية الاستمرار التجددي أي بمعونة القرينة قال شيخنا رويناعن شيخنا المرابط اطلاق القافية وقال انه رواية ابن البقال عن المؤلف والذي سمعناه من غيره تقييدها والظاهر أن مايمكن فيه اطلاق القافية من سائر أبياتها وقافيته مطلقة كقوله بلفظ موجز ومجز كما رويناها اطلاقها عن شيخنا ورأيت بخط شيخنا على نسخته أحمد ربي ذا مقول قالا . أي مالكي سمى به تعالى أبدل منه الله أو قد عطفه وخير مالك به قد وصفه ولم يقل يقول لكن قالا لانه نزل الاستقبالا منزلة الماضي لقوة الرجاء تحققا وقوع ماله ارتجى وجملة أحمد الى آخر الالفية في محل نصب بقال وفيه ألغز الامام ابن غازي بقوله حاجيتكم معشر جمع نبلا . المعربين مفردا رجالا من ألف بيت غير شطر نصبت بوتد سنهار قيتم في العلا ورأيت بخط شيخنا على نسخته نظم الجمل التي لها محل من الاعراب واتى لاعمال ايماني ثلاث أبيات بالمسيل ونصها من نظمني أعلته فضلا ظهر . اذ سمعت نظما استقاروطهر والله يعلم أكمنت كدت . أقول أنوي انه براني سدت آيت أي أقسمت والقسم رد لو تاب من عصى امرؤا انتصر (قوله مصليا) ان قلت مصليا مفرد والمفرد ليس بخبر ولا انشاء والصلاة على النبي صلى الله (ع) عليه وسلم انما تكون بجملة انشائية لفظا ومعنى أو جملة خبرية لفظا انشائية

> ألفاظها ويحل عبارته حفاظها معرب عن اعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض النقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد شواهد الا ما لابد منه ولا ايراد مذاهب الا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادي ويستحسنه الشادي والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب مني أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وفقته فأجبته الى ما اقترح علي وأسعفته بما أمل لدي والله سبحانه وتعالى ينفعنا واياه بالعلم ويرزقنا واياه سلامة الادراك والفهم بمنه وكرمه آمين
>
> (قال محمد هو ابن مالك ٭ أحمد ربي الله خير مالك)
>
> (مصليا على الرسول المصطفى ٭ وآله المستكملين الشرفا)
>
> (وأستعين الله في ألفيه ٭ مقاصد النحو بها محويه)
>
> (تقرب الاقصى بلفظ موجز ٭ وتبسط البذل بوعد منجز)

معنى ولا تكون عكسه خبر لفظا ومعنى لأن الخبر بالصلاة ليس بحاصل قلت جملة أحمد مصليا انشاء لان الحال بالنسبة الى صاحبها وعاملها تفيد خبرا نحو جاء زيد راكبا كما ان كانت وحدها لا تفيده كما كانت وحده وكذلك تفيد انشاء وان كانت وحدها لا تفيده وبخط شيخنا اتفقوا على أن مصليا حال مقدرة اذ لا يمكن الحمد والصلاة في زمن واحد ويحتمل أن يكون حالا مقارنة اذا جعلنا الحمد في كلامه مرادا به الشكر مجازا لان الشكر يكون بالجنان وبكون قد شكر بجنانه ونطق بالصلاة بلسانه واطلاق الحمد على الشكر مجاز ذكره سيدي محمد السنوسي في بعض كتبه والحال المقدرة عرفها الشموني بانها التي يتأخر مضمونها عن مضمون عاملها (قوله على النبي) هذه رواية المشارقة ورواية المغاربة على الرسول قال ابن غازي قال على الرسول ولم يقل على النبي لان ذكر الرسول أمدح كذا بخط شيخنا (قوله المستكملين) السين والتاء للطلب أو زائدتان وعلى كل فالشرفا اما مفرد بفتح الشين فالمعنى على زيادتهما الكاملين في الشرف وعلى انهما للطلب الطالبين كمال الشرف واما جمع بضم الشين فمعنى المستكملين محذوف أي الكاملين كل المجد أو الطالبين كمال المجد لانهم شرفاء بانتسابهم له صلى الله عليه وسلم ويكمل لهم الشرف باتباعه صلى الله عليه وسلم وبخط شيخنا ليست السين والتاء على بابهما من الطلب وانما المراد الذين كمل لهم الشرف (قوله ألفيه) منسوبة لالف بيت أو ألف مزدوج أو ألفي بيت لان علامة التثنية تحذف للنسب (قوله مقاصد) قيل اسم كتاب شهير عند هذه الالفية وقد يطلق القصد في الشئ بمعنى عدم الافراط فيه (قوله محويه) لم يطابق لانه يجوز الامران ولانه الافصح لكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الافراد ونظم ذلك بعضهم بقوله وجمع كثرة لما لا يعقل ٭ الافصح الافراد فيه يا فلي وما سواه الافصح المطابقه ٭ نحو هبات وافرات لائقه وأفرد الناظم لفظ وافرة في قوله بهبات وافرة لانه يجوز الامران أو لتأويل هبات بجماعة الهبات ويكون جاريا على الافصح (قوله بلفظ) يحتمل أن الباء بمعنى مع أي تقرب الاقصى مع انها موجزة وهذا غريب فان التقريب في العادة يكون معه بسط (قوله وتبسط البذل) لاشك انها تعطي قارئها العلم الكثير اذا قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح وهي سلم لفهم بقية العلم فكانت تعطي العطايا الكثيرة بسبب ذلك ولما كان يحتمل اعطاؤها المطل قال بوعد منجز لان المطل يذهب لذة الكرم قال الشاعر

عطاؤك مطل والمكارم جمة ٭ وتذهب لذات المكارم بالمطل

الفرق بين العلامة والتعريف ان التعريف يحمل على المعرف حمل مواطأة بخلاف العلامة وقد ألف بعضهم كتابا في استقصاء تعاريف الاسم والفعل والحرف ولم يعرف سيبويه الا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقال وقام والافعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع اهـ قال ابن هشام وهو كلام حسن عال (قوله بتا فعلت) المراد به الفعل اللغوي وليس المراد به الفعل الاصطلاحي لئلا يلزم أن يكون عرف الفعل الاصطلاحي بتاء الفعل الاصطلاحي فيلزم الدور (قوله أتت) زعم السوداني في شرح الآجرومية تبعا لبعض الحواشي انها اسم (٧) والاسم بعدها في نحو قامت هند بدل منها ثم

يعني ان الاسم يمتاز ويتميز بخمسة أشياء الاول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة وبالتبعية الثاني التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كصه وتنوين العوض كيومئذ وتنوين المقابلة كمسلمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع أل وهي الالف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه عندنا بالمسند اليه يطلق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ أو حاصل في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحاصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال

(بتا فعلت وأتت ويا افعلي * ونون أقبلن فعل ينجلي)

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء الاول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز ضبطه بالضم على انها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة رجحه بأنها خاص بالفعل الثاني تاء أتت وهي تاء التأنيث الساكنة الثالث ياء افعلي وهي ياء المخاطبة وتلحق الامر والمضارع الرابع نون أقبلن وهي نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الامر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة وينجلي خبره وبتا فعلت متعلق بينجلي ثم قال (سواهما الحرف) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عند الناظم متصرفة ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسماء والافعال ومختص بالاسماء ومختص بالافعال أتى لكل واحد من الاقسام بمثال فقال (كهل وفي ولم) فهل مثال للمشترك وفي مثال للمختص بالاسم ولم مثال للمختص بالفعل ثم قال (فعل مضارع يلي لم كيشم) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الافعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواتها ففعل مبتدأ أو مضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلي لم لا مثال للمضارع المقترن بلم اذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضي شمم بالكسر لانك تقول شممت هذه اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم ثم قال (وماضي الافعال بالتامز) يعني ان الفعل الماضي يمتاز عن المضارع والامر بصلاحيته للتاء وأل في التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال (وسم بالنون فعل الامر ان أمر فهم) يعني ان فعل الامر يمتاز بشيئين صلاحيته لنون التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وافهام الامر وهو معنى قوله ان أمر فهم وأل في النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال

(والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل)

يعني ان اللفظ اذا أفهم الامر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحيهل معناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله الا كون غير

هي للتأنيث دائما وكان المتحركة كعلامة فهي للمبالغة والتأنيث كالحقه السعد في اعرابه وفي حاشيته على التسهيل (قوله ويجوز ضبطه) هكذا في نسخة ابن المؤلف قال شيخنا قال وقال بعض أشياخنا في نسخة ضبطها (قوله الثالث ياافعلي) لم يقولوا ياء المؤنثة لانها تكون في الاسم كعلامي الحرف كان (قوله وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة) وقال الشاطبي المسوغ تقديم المعمول في قوله بتا فعلت واعترض بعضهم على الشرح بأن الذي ذكره في كلمة قصد التنويع والمعنى مسلم تنويع الفعل في هذا البيت ويجاب بأن التنويع باعتبار العلامات أي بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بيا افعلي وقال بعضهم المسوغ العموم (قوله سواهما الحرف) أي سوى قابلي العلامات المذكورة ولم يقم دليل على بطلان الحرفية فيخرج قط فانها اسم ولا تقبل شيأ من ذلك

(قوله يلي لم) من ولي الشيء يليه ولاية اذا تبعه على اثره ليس بينهما حاجز قاله ابن غازي (قوله بالتامز) قيل صوابه بالتاءين أي تاء التأنيث وتاء الفاعل وأجيب بأن أل للعهد ورد بأنه ان كان المعهود تاء التأنيث خرجت تاء الفاعل وان كان تاء الفاعل خرجت تاء التأنيث وأجيب بان المعهود جنس التاءين المتقدم ذكرهما (قوله وسم بالنون) أي قبولها (قوله ان أمر فهم) أي من غير اداة يخرج نحو لتضرب (قوله فهو ٣) أي لانه نعت لفعل وحق النعت أن يتصل بالمنعوت وهذا وان كان معلوما لكن المعلوم قد يبين كيدا فسقط ما قيل ان هذا لاحاجة اليه لانه واضح (قوله وليس في هذا البيت زيادة) بل فيه التنبيه على اسمية نزال وتراك ونحوهما

يكون من تواخذها عن المضاف الاول وهو بابه على الثاني خلفها عن المضاف الذي يليه وقد فصل من شهد من قال انه على الاول مجرور وقد يوجه بان كونه خلفا عن المضاف الذي يليه أولى لانه مضاف اليه بلا واسطة بخلاف المضاف الاول ولانه لا يعمل فيما ليس له وقد قال الناظم وما يلي المضاف يأتي خلفا الخ والباب في ترويق كذا روده وحل به عنه ورجحه وقال ومالقوه منزل ومنزلة الفاظ ذاك عشر ذكرها ابن هشام في شرح البردة عند قوله نحو ما منزله لاحتراز من جهة ما اشتد فرب ولا حيا وأل في الكلام للعهد أو للجنس وأما الاستغراق فيبعد لانه يقتضي ان الاسم وحده لا يكون كلاما وانه لا يفيد أن له معنى آخر في غير النحو وكونه يحسن السكوت عليه من أحد هذين يستلزم ما حسن الآخر ولا حاجة للتكلف (قوله فالمثال تتميم الخ) قال شيخنا الخلاف لفظي من حمل المفيد على المفيد فائدة تامة جعله تتميما ومن حمله على الفائدة التامة جعله قيدا لاستقامة التعريف (قوله حرف) حط شيخنا المكودي أخرى قد يحتاج اليه في بعض تأليف الكلام حيث لا يتم الكلام الا به وجعل بعدها الاسماء وأخر الحرف وقدم الاسم على قسيميه للاخبار به وعنه ولانه ذات أي قد يكون ذاتا والفعل حدث فيه أي فالذات أولى بالتقديم لان الفعل يسند اليها (قوله الكلم مبتدأ) قال شيخنا أولى الاعراب ان الكلام مبتدأ واحده كلمة نحو واسم الخ خبر مبتدأ محذوف وأشار اليه

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف الكلم)

قوله كلامنا معنى الكلام عند النحويين ما ... عن ذلك باضافته الى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو ... لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالاشارة وقوله مفيد مخرج للالفاظ التي ... كقولنا الدار ... وقوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي المركبة وقولهم مع دلالته الاسم على مسماه ... احتاج الى اخراج الثاني بقوله كاستقم والمثال تتميم للحد وفاقا للشارح لا مثال بعد تمام الحد خلافا للمرادي وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم مبتدأ أو خبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما في ... الكلام ... الى ... هذا المختصر ثم قال

(واحده كلمة والقول عم * وكلمة بها كلام قد يؤم)

أي واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء ... النوع ... كثيرا ... وقال ابن معطي واحدها ... وقوله والقول عم يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة ... في موضع الخبر ... اختصارا والتقدير ... ما ذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام ... في اللغة لا في الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة ... لانه نوع ... الكلم والكلام ... يقصد بها الكلام ... ثم قال

(بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم تمييز حصل)

الموضح ونبه الازهري والمراد ... كل واحد من الثلاثة في افراده ... قال الشارح والمراد أسماء وأفعال وحروف ... المكودي ... وقدم الكلام على الكلم لان الكلام مركب ومفرده المركب من حيث الجملة ... على معرفة اسقاط ... ولان ... المفردات ... والوجود سابق على العدم ومن قدم الكلم نظر الى انها أجزاء والجزء سابق على الكل في الوجود (قوله وليست على بابها) وجه القول بانها على بابها ان الحرف بعد ... من الاسم والفعل لانه لا يفيد الاسناد ... والمهلة ... ما ذكره الشيخ انه لا معنى للتراخي ... بين الاقسام وجوابه انه تراخ في الشرف لا في كونه قسما (قوله كما قيل) يحط شيخنا القائل الشارح والمرادي (قوله وقد ... الكلام على ذلك في غير هذا المختصر) يظهر ان المراد به الشرح الكبير فيفيد تقدمه على هذا الشرح الصغير بخلاف كلامه فيما يأتي في باب الصفة المشبهة فانه يقتضي تأخر الشرح الكبير كذا يحط شيخنا وقول العلامة الاشموني قيل الكلم افرادي أي يقال على القليل والكثير فيه نظر لان من قال افرادي ردوا عليه بأنه يلزمه أن يطلق على القليل والكثير فهو الزام فقط ولم يقل هو به واسم الجنس الجمعي ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما فرق بينه وبين واحده بالياء كروم ورومي ثم التاء اما في المفرد أو الجمع هذا ما ذكروه وجعل العلامة الاشموني غالبا فيدا في كون الواحد بالتاء الاحتراز من كون الجمع بالتاء وقوله وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ادخال فن في فن وذاك اصطلاح المناطقة وبعضهم وهو العلامة ابن غازي أصلح هذا البيت بقوله واحده كلمة وقد يؤم بها الكلام في اللغة والقول عم قال الامام السيوطي في البهجة يعني أن القول لا يطلق الا على الثلاثة وبحث معه القصار بانه لا يفهم من كلام الناظم فقوله والقول عم يعني ما ذكر وهل يعم غيره أو لا يبقى ما هو أعم لكن هو كذلك في نفس الامر اذ يطلق القول على المركب الاضافي كغلام زيد وليس واحدا منهما ويصح كون عم أفعل تفضيل أي أعم من الجميع (قوله وجاز الابتداء بكلمة الخ) الأولى ما قاله الاشموني من أنها قصد لفظها فهي معرفة وأجاب العبادي بأن المعنى نوع من الكلمة وهو لفظ كلمة (قوله بالجر الخ)

(قوله وفعل أمر) قال بعضهم الامر مبني على ما يجزم به مضارعه أيا من يفهم وضرب مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف (قوله والرفع أقيس) للتناسب لان أول الكلام مرفوع ولانه الاكثر في كلامه (قوله أو مقدر) وهذا المقدر في قوة الموجود فهو كالضمير المستكن فاذا علمت هذا سقط ما تشدق به العصام وزعم انه فطن لما غفل عنه سيبويه من حذف الفاعل هاهنا حيث منع حذف الفاعل اهـ الشيخ يحيى بالمعنى قال الشيخ يحيى رويناه عن شيخنا الشيخ سعيد الجزائري عن شيخه الشيخ سعيد المقري عن ابن أبي جلال المايورقي انه خاطبه الجن ومكث مدة طويلة يسمع به طول قراءة أولاده وطمع الخير منهم فعرض قضيته على شيخهم فقال اذا سمعت بوجبة عظيمة فاعلم انه سلطان الجن فمادنا المتفرج نسمع بعد ذلك (٦) فنادى فاحضر ابني وسئل فقال هذا

ما قد سلما يعني ان ما سلم من شبه الحرف في الاوجه المذكورة معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أتى بمثال ظاهر الاعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصور وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال (وفعل أمر ومضى بنيا) لما فرغ من مبني الاسماء ومعربها شرع في مبني الافعال ومعربها وبدأ بالمبني منها وهو فعل الامر والماضي فالماضي مبني على الفتح نحو ضرب والامر مبني على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الآخر نحو اغز وارم واخش ويجوز في قوله وفعل الرفع والجر والرفع أقيس لان التقدير وفعل أمر وفعل مضى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالالف في قوله بنيا للتثنية ثم أشار الى المعرب من الافعال بقوله

(وأعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن)

يعني ان الفعل المضارع يعرب بشرط ان يعرى من نون الاناث نحو الهندات يرعن ومن نون التوكيد نحو هل تقومن ولما كان نون الاناث لا يكون الا مباشر الفعل لم يقيده ولما كان نون التوكيد يوجد مباشر الفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا نبه على ذلك بقوله مباشر وفهم منه انه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا وهو ما فصل من الفعل بملفوظ نحو هل تقومان أو مقدر نحو هل تقومن يا زيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الامثال ثم انتقل الى الحرف فقال (وكل حرف مستحق للبنا) يعني ان الحروف كلها مبنية وعبارته مشعرة بذلك لانه لا يلزم من استحقاق شيء لشيء وجوده فيه فان الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه ثم قال (والاصل في المبني أن يسكنا) أصل كل مبني اسما كان أو فعلا أو حرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الا لموجب من تعذر أو غيره وقوله

﴿ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كأين أمس حيث والساكن كم﴾

أي ومن المبني ما بني على الفتح كأين أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فاسم مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كانت استفهاما أو ان الشرطية ان كانت شرطا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة اما لخفتها واما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحروف لتضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسنا

ثم سأل أخي فقال الاسدى ما قد أتى الاحد بما قدمه شيخ الجن فاستفتى الشيخ المؤدب المذكور وكان كبير السن فرفع حاجبيه بيده وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تطور على غير شكله وقصد هدر فالزم الجاني بحمله لاهله فاستقل فوجهه الى أهله وهذا استطعال في هذه الواقعة اهـ قال ترى التطور بدل الماء فكذلك الواو والياء صارا كصورة حرف ساكن في حرفا ذاكا قاعدا وباحذف اهـ بالنقط الاولى كذلك الواو الخ (قوله وكل حرف الخ) وانما لم يحترز عن أصله لانه لا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب واعترض بنحو وقام المال واجيب بان الحرف انما جيء به في الاصل ليدل على

معنى واحد لا غير هذا حاصل كلام المرادي (قوله لانه لا يلزم) جوابه ان الواضع حكيم يعطى الاشياء مستحقها فيلزم من استحقاق الشيء حصوله سلمناه لكن يلزم قبول الحصول من الشبه في قوله مبني اشبه لانه اذا بنى الاسم لشبهه به لزم ان يكون هو مبنيا وسيقول وكل مضمر له البنا يجب فبالاولى المشبه به فان قلت المشبه لا يعطى جميع أحكام المشبه به قلت ذلك صحيح في بعض المواضع دون بعض وفائدة ذكر الاستحقاق أن البناء له بالاصالة لا لشبه شيء وقال ذلك الشارح لانه كان مستحقا للاوقاف وكتب وقف ومنع منها ظلما كما ذكره شيخنا وأصلحه ابن غازي بقوله والحرف مبني وأصله البنا (قوله ومنه ذو فتح الخ) هذا الترتيب مقصود فقدم الخفيف ثم الثقيل ثم الاثقل ولا يعترض بتأخر الاخف لانه صرح بأصليته قبل (قوله تضمن معنى أل) أقول ان أمس هذه متضمنة معنى أل العهدية وبها تعين الزمان ليوم سابق يلي يوم التكلم ولا تظهر معها أل لانها مشربة وما أشرب لا يظهر وأما أمس غير المتضمنة فهي لزمان سابق مجهول ويدخل عليها أل فتتعين لزمن معهود بينك وبين مخاطبك وليست مثل الاولى لانها لليوم الموالي ليومك بخلاف هذه وألغز فيها العز بن عبد السلام بقوله اذا تنكرت تعرفت أي اذا خلت من أل واذا تعرفت تنكرت ولم يبين غد لعدم تضمنه معنى العهد (قوله ذهب أمسنا) أي من حيث الجملة والا فليست هي الاولى لانها الا تضاف كالعلم أو كالمحلى بأل

ولولا هذا البيت لتوهمت حرفيتها من قوله سواه الحرف وبدخل في قوله هو اسم المصدر نحو ضربا زيدا وان لم يعتني الا بالاسم [illegible] كما ذكره المرادي وان خصص الشارح اسم الفعل (قوله المعرب) مشتق من الاعراب وهو في الاصطلاح [illegible] للمعنى الاصطلاحي

وهو تغيير أواخر الكلم على انه معنوي واعترض بانه اذا كان أولى بالابتداء الرفع فيلزم أن لا يكون [illegible] في حالة الاولى وقد يقال انه تغيير من الوقف الى الرفع وقيل الناظم جرى هنا على انه لفظي والاسر [illegible] عليه كما [illegible] (قوله من الحروف) [illegible] ان

الحرف وضع قبل الاسم المبني وأجيب بجواز ان (٨) [illegible] الحرف ووضع الاسماء [illegible] وضع الحروف ثم وضع

الحروف وتم الشبه [illegible] سابق الذهن [illegible] قاله في [illegible] وقد [illegible] الاسم لوقوعه موقع المضمر وهو المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة فانه وقع موقع الكاف لان المنادى مخاطب [illegible] كلام المصنف على البناء الاصلي دون الجائز او [illegible] الان والاول أظهر (قوله وكنيابة) أي وكشبه اسم في نيابة عن الفعل بحرف يكون على حذف مضاف [illegible] الكاف فلا حاجة الى [illegible] المعطوف على اللازم (قوله وكافتقار الخ) قال ابن عباس أحد شراح الامام السنوسي احترز بقوله وكافتقار أصلا من افتقار غير موصل اه ولا بد من عدم المعارض واستشكله الفارسي بان كل اسم لا يخلو عن خاصة من خواص الاسم كالفاعلية والمفعولية فلا يتصور مبني وأجيب بان عوارض التركيب لا تعتبر لانها ليست في ذوات الكلمة بخلاف الاضافة والتثنية فانها في المفردات

فاثرت (قوله فاشبهت معنى حرف) أصل العبارة فاشبهت حرفا في المعنى نازع بعض المحققين بانهم وضعوا للاشارة حرفا وهو اللام ما العهدية فانها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله عاملة غير معمولة) بحث فيه بقول الشاعر دعوت نزال فلم ينزلوا * وكانت نزال عليهم أهم * فان دعوت عامل في نزال اه ويجاب بان التقدير دعوت فقلت نزال فالذي في محل نصب انما هو الجملة من نزال وفاعله لا نزال فقط (قوله لان الفعل) قال الشيخ يحيى مراده اسم الفعل وقوله وما ناب عنه أي عن الفعل وهو الحرف والدليل على هذا قوله فان اسم الفعل هو المنصب بهذا لا الفعل وكذا يدل عليه قوله فيكون أسماء الافعال الخ وقوله ولم يرد ان الشبه هو النيابة (قوله الرابع) جعل الموضح الانواع ثلاثة ولا ينبني على هذا الاختلاف شيء (قوله الى غيره) أي جملة بخلاف سبحان

[illegible] الاسم [illegible] الاسم [illegible] لانه صرح أنه اسم في قوله هو اسم [illegible] كونه اسم فعل من تمثيله [illegible]

(المعرب والمبني)

قوله (والاسم منه معرب ومبني * لشبه من الحروف مدني)

يعني ان الاسم على قسمين [illegible] معرب ومبني وقدم المعرب لانه الاصل [illegible] ومبني [illegible] لانه على خلاف الاصل [illegible] الاسماء على خلاف الاصل [illegible] الا [illegible] على ذلك لزم التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغيره غير مقرب نبه على المقرب بقوله مدني واحترز [illegible] الشبه غير المدني ما عارضه معارض كأي في الاستفهام والشرط فانها أشبهت الحرف في المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة لان الاضافة من خصائص الاسماء فالغى شبه الحرف ثم قال

(كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * والمعنوي في متى وفي هنا)

(وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر وكافتقار أصلا)

فنوع شبه الحرف الى أربعة أنواع الاول الشبه الوضعي [illegible] وما أشبه الحرف في كونه موضوعا على حرف [illegible] أو على حرفين وهو المشار اليه بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا أي في الاسمين من قولك جئتنا [illegible] التاء [illegible] فانه [illegible] أشبه الحرف في وضعها على حرف واحد [illegible] أيضا الشبه بالحرف في وضعه على حرفين الثاني المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوي أي والشبه المعنوي في متى وفي هنا [illegible] متى أشبهت همزة الاستفهام اذا كانت استفهاما وان الشرطية اذا كانت شرطا [illegible] فانها أشبهت معنى حرف لم يستعمل لان هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معاني الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالي والمراد به أن الاسم يلزم [illegible] بعض الحروف كأسماء الافعال أشبهت ان في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله وكنيابة عن الفعل بلا تأثر فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لان الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد ان الشبه هو النيابة عن الفعل فيكون أسماء الافعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بان واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذي ناب عنه الرابع الشبه الافتقاري وهو ان يكون الاسم مفتقرا الى غيره افتقارا مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه بقوله وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة الى ما بعدها فانه غير مؤصل اذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال

(ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كأرض وسما)

انما أخر المعرب وان كان الاصل لان المبني محصور فما ذكر وما عداه معرب وقوله ومعرب الاسماء

وقال الفراء والزجاج خمسة وأسقطا الهن وقال الجوهري في كتابه في العروض تقول ... والجاء رجل من
ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ورد ... في المطولات وهذه الأسماء تستعمل مفردة ومضافة الا ذو فلا
تستعمل الا مضافة الى اسم جنس ظاهر وقد تقع مضافة الى مضمر كقوله صلى الله عليه وسلم (١١) اللهم صل على محمد وذريته اه

يندر يعني أن النقص في تالي أب وهما أخ وحم وفاعل يندر ضمير يعود على النقص وقصرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك دليل ثم قال (وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا لليا) الاشارة بذا الى الاعراب بالحروف يعني أن هذه الأسماء يشترط في اعرابها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميه فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أخا ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة الى ياء المتكلم وشرط مبتدأ خبره أن يضفن وأن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف محذوف والتقدير أن يضفن لسائر الأسماء لا للياء ثم مثل بقوله (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فأخو مضاف الى أبيك وأبي مضاف لكاف الضمير وذا مضاف الى اعتلا وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لأن غير ياء المتكلم اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان والى هذا أشار بقوله

(بالألف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا)
(كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان)
(وتخلف اليا في جميعها الألف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف)

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فقوله بالألف ارفع المثنى يعني ان الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعني أن كلا يرفع أيضا بالألف كالمثنى لكن بشرط اضافته الى المضمر والى هذا أشار بقوله اذا بمضمر مضافا وصلا وفهم من عطفه كلا على المثنى ان كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيد باضافته الى المضمر احترازا من المضاف الى الظاهر فانه يعرب بحركة مقدرة على الألف ومضافا حال من الضمير المستتر في وصل وبمضمر متعلق بوصل والتقدير اذا وصل بمضمر في حال كونه مضافا اليه أي الى المضمر وقوله كلتا كذاك أي كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط اضافته الى المضمر وفهم أيضا من قوله كلتا كذاك أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذاك خبره وقوله اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان يعني ان اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهو ابنان وابنتان والحكم على كلا وكلتا واثنين واثنتين انها ليست مثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله وتخلف اليا في جميعها الألف البيت يعني ان الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جميع ما ذكر وتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعني ان الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح المعهود في الرفع وهو المراد بقوله بعد فتح قد ألف والياء فاعل بتخلف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على اسقاط حرف الجر أي في جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير في حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم وما ألحق به والى ذلك أشار بقوله

(وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب)
(وشبه ذين وبه عشرونا * وبابه ألحق والأهلونا)

ره في (قوله بالألف الخ) أعطوا المثنى الألف وما لأنه أثقل والألف خفيفة ولذا أعطوه الياء في الجر وصل ... فلم يبق للجمع الا الواو وأيضا الجمع ثقيل ... كل جمع ... لا ... ولا عكس فكان المثنى أكثر قيل المثنى أولى من التثنية لأن ... التثنية في الاصطلاح اسم المثنى قال الرادي ... في مثنية لمركب تركيب ... من أعرب بأسمى ... اه ... عليه أو ... اه ... (قوله اذا بمضمر الخ) انما أعرب بالحرف مع الاضافة للضمير لأن الاضافة للضمير فرع والاعراب بالحرف فرع فأعطي الفرع للفرع وأعرب بالحركات مع الاضافة للظاهر لأن الاضافة للظاهر أصل والاعراب بالحركات أصل فأعطي الأصل للأصل قال الامام السيوطي في البهجة (فرع) المثنى اذا سمي به يبقى على حاله قبل التسمية وقال العسكري فيه لغتان الأولى هذه والثانية أن يجعل كعمران فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية والألف والنون (قوله وعطف مثله عليه) لا يستغني عنه بما قبله لأنه ينفرد باخراج القمرين وما قبله يخرج اثنين (قوله مضافا) خرج ما اذا وصل بمضمر ولم يضف له نحو الزيدان هما كلا الرجلين والهندان هما كلتا المرأتين كذا نقل الشيخ يحيى عن بعض شيوخ شيخه (قوله جمع عامر) لم يقل جمعي عامر واعترض به ابن هشام لعدم اللبس وقد ذكر ابن هشام القاعدة في تذكرته

(قوله لا لتعذر السكون) أي لأن العلة الأولى أقوى ولم يعلل ذلك في أين لأنها لا تستعمل معربة فإن قلت لم لم يبن أين على الكسر لالتقاء الساكنين كما في أمس (١٠) ولم لم يبن أمس على الفتح اتباعا للهمزة أو للخفة قلت قال شيخنا لما سألته عنه هذه تعاليل بعد الوقوع لا تطرد

لا لتعذر السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقارا لازما وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد وقيل للساكنين ثم مثال المبني على السكون وهو الأصل فيه بقوله والأصل في المبني أن يسكن [illegible] وإنما بنيت كم لأنها إن كانت استفهامية أشبهت الحرف في الوضع على حرفين وإن كانت خبرية [illegible] على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال

(والرفع والنصب اجعلن إعرابا • لاسم وفعل نحو لن أهابا)

هذا شروع في الكلام على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم وفعل ومثال الفعل بقوله لن أهابا وهو مضارع غائب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجر وإليه أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما) وقوله

(فارفع بضم وانصبن فتحا وجر • كسرا كذكر الله عبده يسر)

يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا ثم مثل بقوله ذكر الله عبده يسر فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر ذكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تمم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول في علامات الإعراب وغيرها من العلامات ناب عنها بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر ينوب) ثم أتى بمثال وهو (نحو جا أخو بني نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع في مواضع النيابة فقال

(وارفع بواو وانصبن بالألف • واجرر بياء ما من الأسما أصف)

يعني أن الواو تنوب عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصفه لك أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهو ستة أسماء أشار إلى اثنين منها بقوله

(من ذاك ذو إن صحبة أبانا • والفم حيث الميم منه بانا)

فقوله إن صحبة أبانا أي إن أظهر صحبة نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذي مال واحترز به من ذو بمعنى الذي في لغة طيئ فإن الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الأحوال وقوله والفم حيث الميم منه بانا أي إذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك واحترز به من فم بالميم فإنه يعرب بالحركة نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت إلى فم ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال (أب أخ حم كذاك وهن) فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت إلى هنيك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الإعراب بالحروف فقال

(والنقص في هذا الأخير أحسن • وفي أب وتاليبه يندر • وقصرها من نقصهن أشهر)

يعني أن النقص في هن وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا وأن النقص في أب وأخ وحم يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله

بأبه اقتدى عدي في الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم في المثل مكره أخاك لا بطل فأخاك مبتدأ ومكره خبر مقدم وقوله وفي أب وتاليبه

الوقوع لا تطرد وقد قال الساكن في أمس جاء حين تبع الأول [illegible] أي [illegible] لا اتباع (قوله وكانت كسرة الخ) لا ينافي ما [illegible] تعليل [illegible] على التقاء الساكنين لأنه لا [illegible] في العبارة في الأول [illegible] العبارة في الثاني وبعضهم [illegible] بناؤها على حركة بالأول لأنه قال الثاني فيه وفي كونها كسرة لكان شبه [illegible] كذا قبل وما قدمناه أولى وأحسن من هذا أن قوله وكانت كسرة الخ من تمام كلام البعض المخالف يعني به المرادي إذ لا يجد دليلا للكسر غيره (قوله إن كانت خبرية الخ) وقيل بنيت لتضمنها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع ولم يوضع ذكره الأزهري رحمه الله (قوله والرفع الخ) اعلم أن الإعراب عرض والحركة عرض آخر وكل منهما قائم بمحل متغاير بأن لا على معنى الانصاف (قوله على ألقاب الإعراب) كذا عبر غير واحد والأولى التعبير بالأنواع لأن اللقب يرادف الملقب والرفع لا يرادف الإعراب بل هو أخص منه ويجاب بأنه على حذف مضاف أي ألقاب أنواع الإعراب وقوله اجعلن إعرابا على

ظاهره على أن الإعراب لفظي أو علامة إعراب على أنه معنوي وقوله فارفع الخ تفصيل والباء في قوله بضم على أنه معنوي [illegible] للآلة أو للمصاحبة وعلى أنه لفظي وأنه عين الضمة للتصوير (قوله نمر) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لأنه علم لقبيلة (قوله ستة)

بالقياس فما حصل به ويحتمل أن يفسر الاطراد بعمومه بصيغة الابواب ثم قال اعراب الملحقات يمكن أن يقال جاء أولين العلم في أولو العلم وما أظنه سمع وهو بعيد اذ لا فرق في القياس بين لازم الاضافة وغيره وفي تصغيرها كلام حسن في حاشية التسهيل (قوله فافتح الخ) هذه حركة حرف من بنية الجمع لا حركة بناء كما توهم (قوله وقد جاوزت حد الاربعين) لا يرد انه يحتمل اعراب حين لان الائمة عدوا اللغة من خارج وأتوا بهذا من كلامهم (قوله والملحق به) فيقال اثنين بالفتح (قوله يدري الشعراء) كذا بخط ابن المؤلف وفي نسخة يبغي قرره شيخنا (قوله ربما بتا) قال السيوطي في النكت فيه أمور الاول أورد عليه انه لا بد أن يقول مزيدتين كما في التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ليخرج نحو أبيات وقضاة وأجاب ابن هشام وغيره (١٣) بأن ذلك مستفاد من قوله بما اذا قدرت

ثم قال (ونون مجموع وما به التحق ٭ فافتح وقل من بكسره نطق)

يعني ان نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله

وماذا يدري الشعراء مني ٭ وقد جاوزت حد الاربعين

ثم قال (ونون ما ثني والملحق به ٭ بعكس ذاك استعملوه فانتبه)

يعني ان نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو لغة مع الياء وقيل مطلقا ومنه قوله

أعرف منها الجيد والعينانا ٭ ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله فانتبه أي لما استعمله العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية ومن مواضع النيابة أيضا نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله

(وما بتا وألف قد جمعا ٭ يكسر في الجر وفي النصب معا)

(كذا أولات والذي اسما قد جعل ٭ كأذرعات فيه ذا أيضا قبل)

يعني ان المجموع بالالف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة تقول مررت بالهندات ورأيت الهندات فانما نصب بالكسرة ولم تأت الفتحة حملا على جمع المذكر السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله كذا أولات البيت هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الاول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى وان كن أولات حمل الثاني ما سمي به من جمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة واليه أشار بقوله والذي اسما قد جعل الخ فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعات اسم موضع بالشام وذاله معجمة وأولات مبتدأ أو خبره كذا والذي مبتدأ أو وصلته اسما قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسما مفعول ثان بجعل وكأذرعات متعلق بمحذوف أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذا مبتدأ وهو اشارة الى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو جمع منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والجملة من المبتدا الثاني وخبره خبر عن الاول والرابط الضمير المجرور بفي وهو متعلق بقبل وتقديره والذي جعل اسما من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة واليه أشار بقوله (وجر بالفتحة ما لا ينصرف) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر الرفع والنصب لانه على الاصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله (ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) فتشمل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول

الباء للاستعانة أي ربما أستعين على جمعه بالفرد وانما يندفع الاعتراض اذا قدرت للمصاحبة أي وما جمع مصاحبا للالف والتاء قال ابن الصائغ وانما قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا لتوهم أن الباء للمصاحبة وذكر السيوطي ان الذي جمع بالالف والتاء قياسا خمسة بأنواعه ما فيه تاء التأنيث مطلقا وعلم المؤنث مطلقا أي سواء كان ذا تاء أم لا وصفة المذكر الذي لا يعقل كأيام معدودات وأشهر معلومات لا المؤنث كالحائض والعاقل كعالم ومصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات واسم الجنس المؤنث بالالف مقصورة كحبلى وممدودة كصحراء ونظمها أبو اسحق في شرح الالفية فقال وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

قال الراعي وأورد على الناظم أن الذي جمع بهما هو المفرد وأجاب بعض الشيوخ بان المجموع هو المفرد بقيد ضم غيره اليه لا المفرد قبل ذلك ولو كان الايراد ناهضا لاوردوه في المثنى والمجموع والاولى في تقريره هكذا وجمع ما جمع بألف وتاء ونقل عن ابن هشام وهذا أظهر من تقرير السيوطي وما أستعين على جمعيته أي الجمعية الواقعة فيه بألف وتاء (قوله معا) أي جميعا والمعية في ثبوت الحكم (قوله كأذرعات) جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع (قوله أو في موضع الحال) هو أولى وفي منع أذرعات من التنوين مع الفتح والكسر نظر لان منع الصرف لا يحذف تنوين التمكين ووجود الكسر مع عدم التنوين ممتنع في كل ما يوهم اضافة ويمكن الجواب عن الامرين

(قوله عالمون) افتى الشيخ السنوسي انه جمع حقيقة فراجعه وعالمون بالفتح جمع العالم به وبالكسر جمع لعالم به ونقل ان العالم بالكسر اسم للعالمين الله أيضا (قوله عليونا) اسم لاعلى الجنة أي لمجموع أعلى الجنة وان اتسعت أماكنه (قوله ارضون) جعله بعضهم من غير باب سنين ولم يعتبر تغييره ومن اعتبر تغييره جعله من باب سنين ولم يستوف شروط بابه ومعنى شذوذه خروجه عن القياس الاول والثاني سمى اسم الشذوذ وقال الشاطبي جمع هذا الجمع لانه مما ورد في مقام التعجب والاستعظام ونقله البكري (قوله لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء) هو معنى قولهم ليس من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقتيل اه رملي ولا يضر كون اللفظ منقولا عن مؤنث فلو سميت رجالا بزينب وسعدى وأسماء لقلت في الجمع زينبون وسعدون وأسماءون اجماعا كما في شارح التسهيل ولا يرد في تعريف الشارح المكودي دخول أحمر لانا نمنع دخوله اذ لا يقال في جمع حمراء حمراوات الا ان سمي بها مؤنث وأجاز (١٢) ابن كيسان حمراوات كما نقله الرضي أي وان لم يسم به مؤنث كما أنه أجاز أحمرون

(أولو او عالمون عليونا * وأرضون شذ والسنونا)
(وبابه ومثل حين قد يرد * ذا الباب وهو عند قوم يطرد)

يعني ان جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفرده ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء أتى بمثال من الاول للاول وهو عامر والثاني للثاني وهو مذنب قوله وشبه ذين يعني شبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر وبواو متعلق بارفع وبيا متعلق باجرر أو بانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب باحد العاملين فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور بالعطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا هذه هي الكلمات التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الاعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرين وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وبابه يعني ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة واولو وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وعالمون وهو أيضا اسم جمع لا مفرد له من لفظه وليس جمعا لعالم لان العالم أعم وعليون اسم لاعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع لارضون ووجه شذوذه انه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أريضة وشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون في حال كونه شاذا والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين وثبين وسنين ومئين وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بذا الى سنين وبابه يعني انه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعني ان هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله

دعاني من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

ودخل في تعريف الشيخ المكودي أفعل التفضيل فانه يجمع وقد أجاب السهيلي في الروض عن كونهم اشترطوا العلمية ولما جردوها أرادوها بالجمعية واتفق جمع الوصف وهو نكرة فما الفرق بان الواو تدل على جمع المذكرين في الافعال أصل وحمل عليها الاوصاف فجمعت بالواو وكان الوصف فرعا لان واو حرف والفعل اسم والاسم أصل والنكرة الجامدة لا تشبه الفعل ولا الوصف فنعت وانما اشترطت العلمية لتؤذن بمسمى بهذا الخاص والنكرة لا مسمى لها خاص فان أولت بالمسمى الخاص كانت في قوة وصف فحصت الجمعية والتصغير يسوغ الجمعية ونبه على شروط الجمع بالمثال ولم ينبه على

شروط المثنى لان مقصوده هنالك اعرابه فقط (قوله منصوب باحد العاملين) أي باعتبار جعل اجرر وانصب شيأ واحدا والا ثم مخففه العوامل ثم رأيت نسخة شيخنا العوامل (قوله اسم) أي اسم جمع للعاقل هذا هو الظاهر وأما كونه اسما لجمع عالم مطلقا فيرده التعليل بكونه خاصا بالعقلاء انظر السنوسي (قوله فيما حذف من مفرده حرف أصلي) صوابه في كل ثلاثي حذفت لامه أو فيما حذفت لامه ويكون ما مر اذا بها الثلاثي (قوله تاء التأنيث) صوابه هاء التأنيث (قوله وعدة) صوابه وعضة قال ابن هشام ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض (قوله يعني كل ما الخ) فيه ما مر (قوله كعدين) صوابه كعضين (قوله هذا الاستعمال يطرد عند قوم من العرب كقوله دعاني من نجد الخ) خص الكلام بباب سنين وجعل معنى الاطراد القياس في باب سنين أي وهو عند قوم يطرد في جميع باب سنين هذا ظاهر كلامه والحاصل انه يصح كما ذكر الشيخ يحيى تفسير ذا الباب بالجمع وملحقاته أو بالملحقات أو بنوع من الملحقات وهو باب سنين وهذا الاخير عليه شراحه فعلى تفسير الباب بكل الباب يكون معنى قوله وهو عند قوم يطرد أنه مقيس وعلى تخصيص الباب بباب الملحقات أو باب سنين فقط فيحتمل أن يفسر الاطراد

(قوله وكان بعده مقدرة) أي لأن أما الشرطية لا بد لها من فعل شرط وقد اعترض عليه بأمور الأول أن قوله مفسرة يقتضي أنها لا محل لها وجوابه أن إطلاق المفسرة على خبر ضمير الشأن بالمعنى اللغوي فهو إطلاق آخر غير المفسرة المذكورة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب فالجملة المفسرة لضمير الشأن لها محل لأنها خبره مما يجب التنبه له معرفة الاصطلاح في كل باب وأما قولهم المفسرة لا محل لها ففي غير هذا الباب الثاني أن قوله ويحتمل أن تكون ناقصة يقتضي أن الثانية تامة وليس كذلك وجوابه أن معنى قوله ويحتمل أن تكون ناقصة أي ناقصة غير شأنية فلا ينافي أن الشأنية ناقصة فحاصل معنى كلامه أنها تحتمل أن تكون ناقصة شأنية أو ناقصة غير شأنية الثالث أنه لم يتعرض لخبر المبتدأ وهو رأى وجوابه أنه تركه لأنه في مقام التعليم للمبتدي ولا يناسب ذكره لخفائه والخلاف فيه (قوله بالأنثى) من إضافة البعض إلى الكل والمراد بالثلاث الأحرف وتعيين الأفعال (قوله وما الموصوفة) هذا أولى من التمثيل بمن وما شرطيتين أو استفهاميتين فإنهما يردان على التعريف لأن من وما الاستفهاميتين موضوعتان للطلب أو لحالة يلزمها الطلب كما قيل ولا يكون معناهما إنسان وشيء ويجاب بمنع ذلك بل من وما الاستفهاميتان موضوعتان لإنسان وشيء مطلوب تعيينهما وظاهر كلام الناظم أن علم الجنس نكرة كأسامة لأنه وقع موقع أسد الذي يقبل أل ويجاب بالمنع لأن أسدا لا يقع موقع أسامة في الدلالة على الحقيقة لأن لفظ أسد موضوع لفرد منتشر لا للحقيقة وعرف ابن عصفور المعرفة بما علق من أول الأمر على ما يخص مسماه والنكرة بما علق من أول الأمر على الشياع في مدلوله ودخل فيها ديار بمعنى حي وعريب بمعنى ساكن (قوله معرفة) وأعرف المعارف اسم الله وروي أن سيبويه رؤي فقيل له بم غفر لك قال بقولي اسم الله أعرف المعارف وهذا لا يدل على أنه لم يقبل منه غيرها بل يكون غيرها رفع الدرجات وقال في الكافية

مضمر أعرفها ثم العلم * وذو إشارة وموصول متم * وذو أداة ومنادى عينا * وذو إضافة بها تبينا

(قوله فالذي غيبة أو حضور) عرفه في التسهيل بما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة (قوله كأنت وهو) أسقط أنا لأنه ينبغي للمتكلم أن يسقطها لأنها سبب زلة إبليس لأنه ادعى

آخره بالنحو يرمي وجميع ذلك يسمى معتلا وأي فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شأنية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة لضمير الشأن المستكن في كان الشأنية المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفي ترفع ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلا حال مقدمة على عامله وقوله فالألف انو فيه غير الجزم يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو زيد يرضى وأن يخشى والألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره اقصد ويجوز رفعه على الابتداء وقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمي يعني أن ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمي ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انو يعني أن الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله واحذف جازما الثلاثهن إلى آخره يعني أن هذه الأحرف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر في احذف والثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازما محذوف تقديره الأفعال وتقض مجزوم على جواب الأمر وحكما مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤد أو مفعول مطلق إن جعلت تقض بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكما لازما

(النكرة والمعرفة)

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال

(نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا)

يعني أن النكرة هي ما يقبل أل وهي الألف واللام وقوله مؤثرا أي مؤثرة التعريف واحترز بذلك من أل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللات والتي في اسم الصفة كالحارث فإن كلا منهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفا وقوله أو واقع موقع ما قد ذكرا يعني أن من النكرات ما لا يقبل أل كذي بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما في معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أل ثم قال (وغيره معرفة كهم وذي * وهند وابني والغلام والذي)

يعني أن غير النكرة معرفة والمعرفة هو ما لا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كابني والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذي ولم يذكر المقصود في النداء نحو يا رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل في المعرف بأل أو في اسم الإشارة ولم يرتبها في المثال ورتبها في الفصول ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال (فما لذي غيبة أو حضور * كأنت وهو سم بالضمير)

يعني أن ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضميرا ودخل في قوله أو حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار إلى المتصل منه

وما في موضع رفع بالابتداء من الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول به وما في قوله ما لم يضف نكرة موصوفة مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأن من مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة وحذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله

(واجعل لنحو يفعلان النونا ... رفعا وتدعين وتسألونا)

(وحذفها للجزم والنصب سمه ... كلم تكوني لترومي مظلمه)

يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وفهم من قوله نحو أنها أكثر ونبه بالاستغراق إلى أن يفعلان شامل لما كان ألفه ضميرا نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث ويدخل أيضا تفعلان بالتاء لأنه شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضا ضميرا نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فتكون واوه ضميرا نحو أنتم تسألون وهو منبه ليفعلون لأنه شبهه وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه إلا ضميرا فهذه [illegible] أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون وقوله وحذفها للجزم والنصب سمه أي علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال الجزم وهو قوله كلم تكوني ومثال النصب وهو قوله لترومي ومظلمه يجوز في لامه الفتح والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة وبدأ بالأسماء المعتلة فقال

(وسم معتلا من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما)

(فالأول الإعراب فيه قدرا ... جميعه وهو الذي قد قصرا)

(والثان منقوص ونصبه ظهر ... ورفعه ينوى كذا أيضا يجر)

يعني أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقي يسمى معتلا وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول بسم ومعتلا مفعول ثان [illegible] كالمصطفى ومكارما مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن الأسماء متعلق بسم ثم أن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه البيت ثم نبه على القسم الثاني بقوله والثان منقوص البيت يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها في الياء نحو رأيت القاضي وتنوى فيها الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو قام القاضي ومررت بالقاضي ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله

(وأي فعل آخر منه ألف ... أو واو أو ياء فمعتلا عرف)

(فالألف انو فيه غير الجزم ... وأبد نصب ما كيدعو يرمي)

(والرفع فيهما انو واحذف جازما ... ثلاثهن تقض حكما لازما)

يعني أن المعتل من الأفعال ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يغزو وما

(قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) جعلها بعضهم ثلاثة باعتبار الصيغة وبعضهم خمسة باعتبارها مع حروف المضارعة وبعضهم سبعة لأن تا في تفعلان إما لمخاطبين أو مخاطبتين (ع ا) أو غائبتين [illegible] الثلاثة إلى [illegible] وبعضهم جعلها ستة بجعل التاء في تفعلان إما للخطاب أو للغيبة [illegible] للأربعة الباقية (قوله على حذف مضاف) أي علامة الإعراب [illegible] ولا تقدير مضاف لأن [illegible] الإضافة بيانية [illegible] لا [illegible] تقدير مضاف (قوله لترومي) اللام لام الجحود وأشار به إلى أن الطريق المؤمن لا يؤمن [illegible] أي لا يفعل [illegible] له النون وله تأويل آخر وهو أنه لا يسلم من [illegible] وفيه تأويل ثالث [illegible] المراد [illegible] حذفوا [illegible] المراد عدم الإتيان بها (قوله مكارما) الأنسب أن يجعل ظرفا مبالغة وأبلغ منه أن يجعل مفعولا قال البكري هو على حذف مضاف أي درج أو منازل الكرم والمكارم جمع مكرمة (قوله قصرا) سمي مقصورا لأن الحركات قصرت في قيام الحروف [illegible] في تعليل المنقوص [illegible] بأن علة التسمية [illegible] اطرادها وإنما قدر جميع الإعراب في الألف [illegible] هو ألطف لا يحمل شيئا وقد أبدع بعضهم حيث شبه نفسه بالألف في عدم التحرك فقال سلم على المولى البهاء وصف له ... آخر

شوقي إليه وأنني مملوكه ... أبدا يحركني إليه تشوق ... جسمي به مشطوره منهوكه ... لكن نحلت لبعده فكأنني

ألف وليس بممكن تحريكه (قوله وأي فعل) لا يصح جعل أي موصولة لأن أيا الموصولة لا تضاف إلى النكرة وإنما تضاف إلى معرفة كما يأتي في قول المصنف واخصص بالمعرفة موصولة أيا فتعين كونها شرطية (قوله فالألف) أي اقصد الألف انو فيه

بقوله تغتبط الرابع الفعل المضارع المفتتح بتاء الخطاب وهو المشار اليه بقوله اذ تشكروما موصولة فى موضع رفع بالابتداء وخبرها فى المجرور وأوافق مجزوم على جواب الامر وتغتبط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف ولما فرغ من الضمير المتصل شرع فى بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار الى المرفوع بقوله

(وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ❊ وأنت والفروع لا تشتبه)

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت أنت أنتما أنتم أنتن وللغائب خمسة هو هى هما هم هن فذكر فى هذا البيت ثلاثة لانها أصول لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لا تشتبه فانا فرعه نحن لان المفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن لان أنت له فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك هو أيضا فروعه من جهة الافراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هى ثم أشار الى المنصوب من المنفصل بقوله

(وذو انتصاب فى انفصال جعلا ❊ اياى والتفريع ليس مشكلا)

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الاصول الثلاثة كما فعل فى المرفوع لكنه اكتفى باياى عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك فى المرفوع وثبت فى بعض النسخ وذو انتصاب بالواو واعرابه مبتدأ وجعل الى آخر البيت خبره وفى جعل ضمير يعود على المبتدا واياى مفعول ثان بجعل وفى بعض النسخ وذا انتصاب بالالف واعرابه مفعول ثان بجعل مقدم واياى مفعول لما لم يسم فاعله بجعل ثم قال

(وفى اختيار لا يجىء المنفصل ❊ اذا تأتى أن يجىء المتصل)

يعنى ان الضمير اذا تأتى اتصاله بعامله لا يجىء منفصلا فى الاختيار وفهم منه انه يجىء فى غير الاختيار منفصلا مع تأتى الاتصال كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ❊ اياهم الارض فى دهر الدهارير

لانه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصل الضرورة الوزن وفى اختيار متعلق بيجىء ثم قال

(وصل أو افصل هاء سلنيه وما ❊ أشبهه فى كنته الخلف انتمى)

(كذاك خلتنيه واتصالا ❊ أختار غيرى اختار الانفصالا)

يعنى يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من سلنيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الاخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والمختار فى ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه فى قوله وصل وقوله فى كنته الخلف انتمى أى انتسب الخلف يعنى فى خبر كان أو احدى اخواتها اذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها وقوله كذاك خلتنيه أى مثل كنته فى الخلف المذكور يعنى خلتنيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الاول منهما أخص وظاهر قوله الخلف انتمى أن الخلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لانه لا خلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما المراد الخلف انتمى فى الاختيار ويدل على ان المراد ما ذكر قوله واتصالا أختار غيرى اختار الانفصالا وهو موافق فى ذلك لابن الطراوة والرمانى وأو فى قوله أو افصل للتخيير وهاء سلنيه مفعول بافصل فهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الاول لقال وصل أو افصله واتصالا مفعول مقدم بأختار ثم قال

(وقدم الاخص فى اتصال ❊ وقدمن ما شئت فى انفصال)

الاخص هو الاعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضميرالثانى قدم الاخص لانه لا يتوصل الى اتصاله الا بتقديم الاخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الاخص فى اتصال واذا أريد انفصاله فقدم ما شئت من الاخص وغيره لانه اذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثانى وعلى ذلك نبه بقوله وقدمن ما شئت

(قوله فى المجرور) أى عن لا بالكاف كما توهم (قوله اياى) لذكر أصل الاصول (قوله جعل) أما اذا كان العامل اسما من باب ضارب أو من باب كان فلم أر من تعرض له فليحث عن حكمه والظاهر انه مقيس على الفعل (قوله مع تقديم الاخص) نحو قوله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها اى انلزمكم اياها (قوله اذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص) معترض اذ لا يشترط كونه ضميرا متصلا ولا كونه منفصلا ولا كونه أخص مثال الظاهر الصديق كانه زيد كما مثل به ابن هشام ومثال المنفصل الصديق كانه أنا ومثال غير الاخص زيد الصديق كانه هو ويجاب عن الشارح بأنه جرى على الغالب (قوله الطراوة) بفتح الطاء

(قوله وذو اتصال) اختار السيوطي ان المستتر ليس متصلا ولا منفصلا (قوله وكل مضمر له البنا يجب) لشبهه بالحروف في الجمود ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر اه ابن عقيل وعبارة الامام السيوطي لشبهها الحروف في المعنى لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف وقيل في الافتقار (١٩) وقيل في الوضع في الكثير وقيل لاستغنائه عن الاعراب باختلاف صيغه (قوله ان كل

بقوله (وذو اتصال منه ما لا يبتدا ... ولا يلي الا اختيارا أبدا)
(كالياء والكاف من ابني أكرمك ... والياء والها من سليه ما ملك)

يعني ان الضمير المتصل هو الذي لا يصح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يلي الا في الاختيار ويفهم منه انه يلي الا في غير الاختيار كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا الاك ديار

وقوله كالياء الى آخره مثل به على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من ابني وهي مجرورة بالاضافة وكاف المخاطب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به ثم قال

(وكل مضمر له البنا يجب ... ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)

يعني ان الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعني ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب فيفهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لانها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الهاء من سليه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح للنصب ولا للجر بل تختص بالرفع ثم قال

(للرفع والنصب وجر نا صلح ... كاعرف بنا فاننا نلنا المنح)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجرورا في قوله كاعرف بنا ومنصوبا بقوله فاننا ومرفوعا في قوله نلنا المنح جمع منحة وهي العطية وفهم منه ان الياء من سليه مرفوعة وما لم يذكره من الضمائر المتصلة يختص بالرفع لانه لما ذكر ما يترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الاعراب كله وهو نا علم ان ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا وواو الجمع وألف الاثنين ونون الاناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ثم قال

(وألف والواو والنون لما ... غاب وغيره كقاما واعلما)

يعني ان ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن الا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض وغيره ومخاطب لكان أنص وقوله وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه ومسوغ الابتداء بالالف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدا وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الا التاء وانما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله بتا فعلت ثم قال

(ومن ضمير الرفع ما يستتر ... كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر)

يعني ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع ان ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير الاول فعل الامر للواحد المذكر وهو المشار اليه بقوله كافعل الثاني الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار اليه بقوله أوافق الثالث الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه

ضمير الخ) أي اشارة الى أن الناظم [illegible] وفي [illegible] الطرفين (قوله كاعرف بنا الخ) قدم ضمير الجر على ضمير النصب والرفع من قوله كاعرف بنا فاننا اشارة الى أنه ينبغي أولا تحلي الطالب بالعلم الذي أراد الشروع فيه والشروع [illegible] الى [illegible] بعض [illegible] جميع [illegible] [illegible] الاشتغال [illegible] [illegible] [illegible] ومقامه ويحصل له ذلك [illegible] العلماء العاملين واتباعه وأيضا أخرنا الذي هو مثال للرفع المذكور أول البيت لان اللف والنشر المشوش أولى من المرتب لان الفصل في المرتب أكثر وفي المشوش أقل وأيضا الابتداء بمثال الجر من قبيل رد العجز على الصدر وقد ورد الابتداء بالعجز في القرآن المعظم الذي هو أكرم كتاب في قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم الآية اه (قوله فمجموع الضمائر المتصلة تسعة) أي مجموعها بحسب مواقع الاعراب رفعا ونصبا وجرا خمسة خاصة بمحل الرفع وثلاثة مشتركة بين محلي النصب والجر ونا مشتركة بين الجميع والمراد المتصلة البارزة (قوله وألف والواو الخ) الانسب تقديم هذا البيت وجعله عقب قوله فالذي غيبة الخ ليفيد التمثيل للمتصلة عقب التمثيل للمنفصلة (قوله ومن ضمير الرفع ما يستتر) أي وجوبا وتركه اتكالا على الشرح (قوله المتكلم ومعه غيره) ترك المعظم نفسه لفهمه منه بالمقايسة

ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار الى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله واضطرارا خففا مني وعني البيت يعني ان الوجه في من وعن اذا دخلا على ياء المتكلم ان يقال مني وعني بتشديد النون لانهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وأشار بقوله واضطرارا خففا مني وعني الخ الى قول الراجز

أيها السائل عنهم وعني ٭ لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الاسماء المبنية على السكون والى ذلك أشار بقوله وفي لدني لدني قل البيت يعني ان لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي يعني ان قد وقط مثل لدن في ان لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قد يفي وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله ٭ قدني من نصر الخبيبين قدي ٭ ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والاسماء التي ذكر وانما صرح بذلك في الافعال لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وبتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يضبط جميع ذلك واضطرارا منصوب على المفعول له وعني معمول على حذف مضاف تقديره خففا نون عني

﴿العلم﴾

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول بقوله

(اسم يعين المسمى مطلقا ٭ علمه كجعفر وخرنقا)
(وقرن وعدن ولاحق ٭ وشذقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة اما لفظية كال والصلة واما معنوية كالحضور والغيبة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جمل وهيلة وهو اسم شاة وواشق وهو اسم كلب واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبر والضمير في علمه عائد على المسمى ويجوز ان يكون علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدا بغيره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا نطيل بها ثم قال (واسما أتى وكنية ولقبا) يعني ان العلم ينقسم الى اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر والى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كأبي زيد وأم كلثوم والى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أو ضعة كقفة وأنف الناقة ثم قال (وأخرن ذا ان سواه صحبا) الاشارة بذا الى اللقب يعني ان اللقب اذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال

(وان يكونا مفردين فأضف ٭ حتما والا أتبع الذي ردف)

يعني ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم الى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ ان يكون اللقب هو المضاف اليه لانه قد ذكر قبل انه يجب تأخيره وقوله والا أتبع الذي ردف أي وان لم يكونا مفردين أتبع الآخر للاول أي اجعله تابعا له في الاعراب وتبعيته له اما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله والا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الاول مضافا والثاني مفردا نحو عبد الله كرز أو الاول مفردا والثاني مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع في جميع ذلك

(قوله وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب) الصواب كما في المرادي ونقله عنه ابن غازي انهما اذا كانا اسمي فعل كانا بمعنى يكفي وقد تقدم كلام الراعي (قوله علمه) ضمير علمه عائد على المسمى أو عائد على اسم مرادا به المسمى أو يراد به المسمى ويكون من اضافة النوع الى جنسه أي علم من الاسماء (قوله وخرنقا) سميت المرأة المذكورة بذلك باسم ولد الارنب في اللين (قوله وواشق) تتميم القافية وفيه نكتة الاشارة الى عدم اضافة الكلب الى المتكلم وقولهم أسامة أجرأ من ثعالة من اجراء لامن الجري لان ثعالة أكثر جريا والتحقيق ان علم الجنس موضوع للماهية واسم الجنس موضوع لفرد مبهم (فائدة) قال الشيخ يحيى السرقسطي مررت بابراهيم من الابراهيمين فانه منصرف لتنكيره وان مررت بابراهيم الطويل أو العالم باعتبار المخاطب فاذا لم يسبق له عهد في ابراهيم أطلقت له الاول وان كان له عهد في ابراهيمين وذكرت خبرا عن أحدهما فتوضحه بالنعت (قوله واسما) هو له ثلاث اطلاقات مقابل الفعل والحرف ومقابل الصفة ومقابل الكنية واللقب كما قدمنا (قوله ان سواه صحبا) ضمير سواه عائد الى الكنية باعتبار تأويلها بالعلم

فى انفصال فاذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثانى واذا تقدم الاخص جاز اتصال الثانى وانفصاله وقد اجتمع الامران فى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولوشاء لملكهم اياكم فاتصال الضمير فى قوله ملككم اياهم جائز لتقدم الاخص وهو ضمير المخاطب على غير الاخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير فى ملكهم اياكم واجب لتقدم غير الاخص ثم قال

(وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا * وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

يعنى ان الضميرين اذا اتحدا فى الرتبة كأن يكونا للمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثانى نحو ملكتنى اياى وحسبتك اياك والدرهم ان جاء زيد فاعطه اياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا يعنى ان الضميرين اذا اتحدا فى الغيبة قد يتصل الثانى منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا كقوله

لوجهك فى الاحسان بسط وبهجة * أنالهماه قفو أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده فى شرحه بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضى ان البيت الواقع بعد هذا البيت فى بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت فى الالفية وهو من أبيات الكافية ثم قال

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية وليسى قد نظم)
(وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا)
(فى الباقيات واضطرارا خففا * منى وعنى بعض من قد سلفا)
(وفى لدنى لدنى قل وفى * قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى)

قد تقدم ان من جملة الضمائر ياء المتكلم وهى تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى نون الوقاية لانها تقى الفعل من الكسر الذى لا يكون نظيره فيه وهو الجر ويستوى فى ذلك الماضى والمضارع والامر والى ذلك أشار بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وقد حذفت للضرورة مع ليس كقوله * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * والى ذلك أشار بقوله وليسى قد نظم يعنى ان نون الوقاية حذفت مع ليس فى النظم لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لعبارات النحويين فانهم يسمونها ياء المتكلم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك واذا اتصلت أعنى ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون الوقاية الا مع ثمانية أحرف أشار الى ستة منها وهى ان وأخواتها بقوله وليتنى فشا وليتى ندرا * ومع لعل اعكس وكن مخيرا فى الباقيات يعنى ان لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتنى أكثر من ليتى ولم يجئ فى القرآن الا بالنون كقوله تعالى ياليتنى كنت معهم ومن حذفها قول الشاعر

كمنية جابر اذ قال ليتى * أصادفه وأفقد جل مالى

وقوله ومع لعل اعكس يعنى ان عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها لها قليل فهى بالعكس من ليت ولم تأت فى القرآن الا بدون نون كقوله تعالى لعلى أبلغ الاسباب ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لابيض ماجد

وقوله وكن مخيرا فى الباقيات يعنى بالباقيات ما بقى من الاحرف الستة وهى ان وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت فى القرآن بالوجهين كقوله عز وجل اننى أنا الله وانى برئ مما تشركون وانما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الاحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا فى ليت لقوة شبهها بالفعل لانها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل فانها شبيهة بحرف الجر فى تعلق ما بعدها بما قبلها فى نحو تب لعلك تفلح ومخبرا خبر كن

(قوله كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا) ولا يجب تقديم المثنى على المفرد كما فى أنالهماه أو لا فيجوز أناله هما وكذا الجمع مع المفرد (قوله وفى لدنى) قيل وجه بنائهما لزوم محل واحد وهو ابتداء الغاية فأشبهت الحروف فى لزوم محل واحد وامتناع الاخبار بها وعنها وقيل ذات الثنائية أشبه الحرف والثلاثية محمولة عليها اه من خط العلامة أبى عبد الله الصغير اه من ابن غازى (قوله وفى قدنى وقطنى) قال الراعى فى فتوح المدارك ما حصله لم يبين الناظم هل هذا الحكم فى قد وقط اذا كانتا بمعنى حسب أو اذا كانتا اسمى فعل ومراده اذا كانتا بمعنى حسب وأما اذا كانتا اسمى فعل فتلزمهما نون الوقاية ويكون معناهما يكفى وقد تكون قط ظرف زمان فان كانتا بمعنى حسب فالياء مضاف اليها وان كانتا اسمى فعل فالياء مفعول به (قوله أعيرانى) قال شيخنا وفى نسخة أعيرونى والذى بخط ابن المؤلف أعيرانى

واقتصر فعل أمر وبذي متعلق به أي اقتصر بهذه الالفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها الى غيره وليس المراد انه لا يشار الى المفرد المؤنث الا بها فانه يشار اليه بغيرها نحو ذه وته وذه وتِه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبنيا للمفعول ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله

(وذان تان للمثنى المرتفع ❊ وفي سواه ذين تين اذكر تطع)

فقوله ذان راجع لتثنية الاول وهو ذا وتان راجع لتثنية الثاني وهو تا ولا يثنى من ألفاظ المؤنث الا تا وقوله المرتفع يعني ان هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالالف انما يكونان للمرتفع من التثنية لان الالف فيهما علامة الرفع وقوله وفي سواه أي في سوى المرتفع أو في سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار الى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لان الياء علامة الجر والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الامر ثم أشار الى الخامس بقوله (وبأولى أشر لجمع مطلقا ❊ والمد أولى) يعني أن لفظ أولى يشار به الى الجمع مطلقا أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعني زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة وانما كان أولى لانه لغة أهل الحجاز ولم يجئ في القرآن الا ممدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء ثم اعلم أن اسم الاشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار الى البعيدة بقوله (ولدى البعد انطقا ❊ بالكاف حرفا دون لام أو معه) يعني أنك اذا أردت الاشارة الى البعيد فانت مخير بين أن تأتي باسم الاشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتي به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن البعيد مما لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معا وهي المثل التي أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف وانما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما هي في نحو غلامك ودون لام في موضع نصب على الحال من الكاف وأو معه معطوف على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطق في البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال (واللام ان قدمت ها ممتنعه) يعني انك اذا قدمت ها التي للتنبيه على اسم الاشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هذالك ويفهم منه انه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلائك الا أن الاول أكثر وهي لغة القرآن ومن الثاني قول طرفة

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ❊ ولا أهل هذاك الطراف الممدد

وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط في التقدير والتقدير واللام ممتنعة ان قدمت ها فهي ممتنعة ثم قال

(وبهنا أو ههنا أشر الى ❊ داني المكان وبه الكاف صلا)

(في البعد أو بثم فه أو هنا ❊ أو بهنالك انطقن أو هنا)

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها الى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما هنا وههنا واليهما أشار بقوله وبهنا أو ههنا أشر الى داني المكان أي الى المكان الداني وهو القريب فاضاف الصفة الى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد واليها أشار بقوله وبه الكاف صلا الى آخرها يعني انك اذا أردت الاشارة الى المكان البعيد فانت مخير بين ان تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتي بثم كقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما أو تأتي بهنا مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا أو تلحق هنا الكاف واللام معا فتقول هنالك أو تأتي بهنا مكسور الهاء مشدد النون والكاف مفعول بصل والالف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بصلا وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للتخيير

(قوله وذان تان للمثنى المرتفع) اما أن يراد بالمثنى اللفظ والمرتفع نعت له يعني ذان وتان تابعان المثنى ثبوت الحركة في الكلمة أو يراد بالمثنى الاثنان والمعنى وذان تان للمثنى المرتفع داله أو على حذف مضاف أي لمدلول المثنى المرتفع (قوله وأولى) يكتب بالواو وأما الالى الموصول فيكتب بغير واو (قوله ولدى البعد انطقا بالكاف الخ) أي فيما يقبل الكاف أو اللام والكاف فلا يرد ثم فانها لا تقبل شيئا منهما ولا المثنى فانه لا يقبل اللام ولا الجمع الممدود فانه لا يقبل اللام وهذا أولى من حمل كلامه على المفرد لانه يكون حينئذ قاصرا ومن القول بان قوله دون لام أي في التثنية والجمع والافراد أو معه في الافراد لانه ان قصد التخيير كان ذلك باطلا بالنسبة للتثنية وأولاء الممدود وان قصد التقسيم فات التخيير في الافراد وأولى المقصور (قوله وحرفا حال) ان قلت الحال لا يأتي جامدا الا مؤولا بالمشتق قلت يؤول حرفا بمحكوم بحرفيته (قوله بني غبراء) هم الفقراء لا اللصوص والطراف بيت مصنوع من الجلد على هيئة الخيمة أو الخباء (قوله سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية بعدها

واجب وحتما منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والتقدير اضافة حتما وأتبع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة ثم قال (ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد)

يعنى ان العلم ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضى كشمر اسم فرس والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ أو خبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال ثم قال (وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم أعربا)

أى ومن العلم جملة كبرق نحره وتوبه وما بمزج ركبا يعنى ان المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير ويه كبعلبك وما ختم بويه كسيبويه فالاول يعرب آخره اعراب ما لا ينصرف والثانى يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله ذا ان بغير ويه تم أعربا فذا اسم اشارة للمركب تركيب مزج واطلق هنا الاعراب ومراده اعراب ما لا ينصرف على ما ينبه عليه فى باب ما لا ينصرف وما بمزج مبتدأ خبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ أو خبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال

(وشاع فى الاعلام ذو الاضافه * كعبد شمس وأبى قحافه)

أى من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة ثم أشار الى النوع الثانى من العلم وهو علم الجنس فقال (ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم)

يعنى ان العرب وضعت لبعض الاجناس اعلاما هى فى اللفظ كعلم الاشخاص فتأتى منه الحال فى فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الاشخاص لفظا ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو عم أى ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون مفردا مقصورا بحذف ألفه نحو قولهم رجل عم ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى أشار الى الاول بقوله

(من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب)

يعنى من ذلك أى من العلم الجنسى أم عريط وهو علم لجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شبوة وهكذا ثعالة أى وكذا أيضا ثعالة علم لجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث الا أنه صرفه للضرورة ثم أشار الى النوع الثانى من علم الجنس بقوله

*(ومثله برة للمبره * كذا فجار علم للفجره)*

أى ومثل أم عريط وثعالة فى كونهما علمى جنس برة وهو علم للمبرة بمعنى البر وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفجار مبنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

(اسم الاشارة)

هذا هو النوع الثالث من المعارف واسم الاشارة اما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار الى الاول بقوله (بذا لمفرد مذكر أشر) يعنى أن ذا اشارة الى المفرد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر) يعنى أن المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة الفاظ وهى ذى وذه تى تا أو ادوتى وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن

(قوله ومنه منقول) قيل كل الاسماء منقولة ووجهه ان الاصل فى الاسماء التنكير وان جهل الاصل وقيل كلها مرتجلة لان المسمى الثانى غير الاول فكأنه لم يقصد أو هو من باب الاتفاق (قوله وجملة الخ) لا يرد ما ركب من حرفين أو حرف واسم لان كلامه فى المسموع أو لانهما فى حكم المركب الاسنادى فى كونه يحكى ولا يعرب

منصوب على اسقاط حرف الجر أي فى رفع ويجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعا ثم أشار الى السادس وهو جمع التى فقال (باللات واللاء التى قد جمعا) فذكر أيضا للتى جمعين الاول اللاتى والثانى اللائى فتقول جاءنى اللاتى قمن واللائى قمن فالتى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التى قد جمع باللاتى واللائى ثم قال (واللاء كالذين نزرا وقعا) يعنى أن اللائى الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذى على وجه الندور والقلة ومنه قوله

فما آباؤنا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعنى الذين قد مهدوا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن فى وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل ولما فرغ من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما انتقل الى ما سواهما من الموصولات فقال

(ومن وما وأل تساوى ما ذكر) يعنى أن من وما وأل تساوى ما ذكر من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما فيفهم منه انها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وكذلك ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما ثم قال (وهكذا ذو عند طيء شهر) يعنى ان ذو فى لغة طيء تستعمل موصولة وهى أيضا مساوية الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما والى ذلك أشار بقوله وهكذا ذو أى هى مثل من وما وأل فى مساواتها لما ذكر فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن وهى مبنية والواو لازمة لها فى الرفع والنصب والجر فى اللغة المشهورة ويفهم ذلك من تمثيله لها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعند طيء متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أو فى موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل ثم قال

(وكالتى أيضا لديهم ذات ... وموضع اللاتى أتى ذوات)

يعنى أن من طيء من اذا أراد معنى التى قال ذات واذا أراد معنى اللاتى قال ذوات كقول بعضهم بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها نقل حركة الهاء الى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر

جمعتها من أينق سوابق ... ذوات ينهضن بغير سائق

فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر وموضع اللاتى ظرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية للتى عندهم أى عند طيء وأتى ذوات فى موضع اللاتى ثم قال (ومثل ما ذا بعد ما استفهام ... أو من اذا لم تلغ فى الكلام)

يعنى أن ذا اذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهى مثل ما بمعنى ما الموصولة ويفهم من تشبيهه بها أنها تساوى أيضا الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله اذا لم تلغ فى الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن تغلب الاستفهام فتصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك فى البدل اذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فاذا رفعت فذا غير ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول واذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيدا أم عمرا علم ان ذا ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم انه مفعول مقدم بضربت وذا مبتدأ أو خبره مثل وما بعد فى موضع الحال من ذا واذا متعلق بمثل ومن مضاف فى التقدير لاستفهام أى بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا فى حال كونه تاليا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما اذا لم تلغ * ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع فى بيان صلاتها فقال

(وكلها يلزم بعده صله ... على ضمير لائق مشتمله)

(قوله باللات) الباء بمعنى على (قوله تساوى) أى فى الاطلاق على المفرد والمثنى والجمع لا من كل وجه (قوله سوابق) هذه نسخة الشيخ وفى نسخة الازهرى سوارق (قوله ومثل ماذا بعد ما استفهام الخ) وبقى شرط وهو أن لا يكون ذا اشارة

...الخ وكأنه أسقط هاء السكت وكأنه أعاده عليه ... أو أنه أعاده اليهما وحدهما مقرونين بالكاف ... ووقع عود الضمير مفردا
العطف بأو (فائدة) قال الشيخ يحيى (٣٣) المذكر لما كان المقصود بالخطاب كان ليس له الا لفظ واحد ولا يتنوع ولا يتطور

الموصول

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول اما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار الى الأول بقوله (موصول الاسماء الذي) انما قال موصول الاسماء احترازا من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الاسماء مبتدأ والذي مبتدأ وخبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذي ثم أشار الى الثاني بقوله (الأنثى التي) يعني ان التي للمفرد المؤنث ومفهومه أن الذي للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والأنثى منه التي أي من الموصول ويجوز أن يكون أل في الأنثى عوضا من الضمير والتقدير وأنثاه أي وأنثى الذي ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله (واليا اذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه أوله العلامه) يعني أن الذي والتي اذا ثنيا لا تثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية والياء مفعول مقدم بتثبت ولا ناهية وقوله بل ما تليه أوله العلامة ما تليه هو الذال من الذي والتاء من التي وأل في العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهي الالف رفعا والياء جرا ونصبا في قوله بالالف ارفع المثنى وقوله وتخلف اليا في جميعها الالف فتقول اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين جرا ونصبا وما موصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء في أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال (والنون ان تشدد فلا ملامه) يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين انها لا تشدد الا بعد الالف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الالف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق في قوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون مبتدأ والخبر جملة الشرط والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط ثم قال (والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا) يعني أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين وهما تثنية ذا وتا ولم يذكرهما من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الالف واذا جاز التشديد مع الياء كما في المثالين فيكون التشديد مع الالف أحرى لان التشديد مع الالف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله وتعويض بذاك قصدا يعني ان تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر فالمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي ومن ذين وتين الالف من ذا وتا لان ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد والاشارة من قوله بذاك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ وقصد خبره وبذاك متعلق بقصد وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذاك متعلقا بتعويض وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لان المراد ما قصد بذاك الا تعويض فهو كقولهم شيء جاء بك وشر أهر ذا ناب وفيه تعريض بابطال قول من جعل التشديد من ذين وتين دالا على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذي فقال

(جمع الذي الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا)

فذكر للذي جمعين أحدهما الألى فتقول جاءني الألى قاموا أي الذين قاموا والثاني الذين بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقا أي في جميع الاحوال وقوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا يعني ان من العرب من يجري الذي مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذي مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الألى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا

والأنثى لتطورها في ملابس شهوة تطورت في ملابسها اللفظية فكان لها عشرة ألفاظ (قوله موصول الحروف) هو مجموع في قوله

موصولة الحروف أن كي لو وما

... عائده وجوبا عدها

وأحسن منه قول بعضهم

موصول حرف أن أن كي ... فقط وعائد وجوبا

... نظمه بعضهم بقوله

وهاك موصول الحروف ...

أن وأن وكي ولو وحرف ما

(قوله والأنثى مبتدأ الخ) فيه تسامح في وصف اللفظ الذي فيه والأولى أن الأنثى مبتدأ أول والتي خبر مبتدأ محذوف والتقدير والأنثى الها... أو أنه على حذف مضاف والتقدير والأنثى موصول التي وهو أقل حذفا بتقدير مضاف في الأنثى التقدير دال الأنثى التي (قوله والياء مفعول مقدم لتثبت) ولا يلزمه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس في كلامه ما يدل على أن اذا شرطية ولو سلم فيجعل الياء مفعولا لفعل محذوف يدل عليه تثبت ويجوز كون الياء مبتدأ ولا تثبت خبره من ... أو اثبت وكسرت التاء المروى على الوجهين ويكون العائد محذوفا على أنه من أثبت والتقدير لا تثبتها لكن فيه ضعف منصوب ... فيه الخلاف (قوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا) أي ويكون معربا حينئذ وجمع الذي ٢ ويختص بالعقلاء بالواو والياء والأولى ... تسميته جمعا مجاز وانما هو اسم جمع

٢ قوله وجمع الذي الخ هكذا بالأصل ولعل في العبارة سقطا اه مصححه

عن الفاعل ضمير يعود على ما وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف في
موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدإ واو الحال والتقدير أي مثل ما في جميع أحوالها
وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفا وقوله (وبعضهم أعرب مطلقا)
يعني أن بعض العرب يعرب أيا الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة وقرئ ثم لننزعن
من كل شيعة أيهم أشد بنصب أي ثم قال (وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي) يعني أن غير أي من
الموصولات يتبع أيا في جواز حذف صدر صلتها إلا أنه لا يحذف صدر صلة غير أي إلا بشرط
في جواز حذف صدر صلته غير أي أن تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله (إن يستطل وصل) أي إن
تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد الخبري نحو ما أنا بالذي قائل لك سوءا
ما أنا بالذي قائل لك سوءا التقدير بالذي هو قائل لك سوءا فالصلة طالت بالمجرور والمعمول ومن ذلك
قوله عز وجل وهو الذي في السماء إله التقدير وهو الذي هو في السماء إله فحذف المبتدأ لطول
الصلة بالمجرور ثم قال (وإن لم يستطل فالحذف نزر) يعني أن حذف صدر صلة غير أي إن لم
تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن أي على الذي هو أحسن وقوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ... ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

أي بما هو سفه وغير أي مبتدأ ويقتفي خبره وأيا مفعول مقدم بيقتفي وفي متعلق بيقتفي وإن يستطل
شرط ووصل مفعول لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وإن لم يستطل
معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزر ثم قال

(وأبوا أن يختزل ... إن صلح الباقي لوصل مكمل)

يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحا لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من
مبتدإ وخبر نحو جاء الذي هو أبوه قائم أو فعل وفاعل أو ظرفا أو مجرورا نحو جاء الذي هو قام أبوه أو ظرف نحو
جاء الذي هو عندك أو مجرور نحو جاء الذي هو في الدار لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن
ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا يدل دليل على حذفه وإليه أشار بقوله وأبوا أي
العرب وأن يختزل في موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله إن صلح شرط
والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل نعت لوصل ومكمل اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به
الموصول فهو مكمل له ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال

(والحذف عندهم كثير منجلي ... في عائد متصل إن انتصب ... بفعل أو وصف كمن نرجو يهب)

يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه
بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كمن نرجو يهب فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي ونرجو صلته
ويهب خبره والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من
الوصف قول الشاعر ما الله موليك فضل فاحمدنه به ... فما لدى غيره نفع ولا ضرر
الأصل موليكه وحذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على
الوصف يرشد إليه واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو جاء الذي إياه ضربت فلا يجوز حذفه
وبقوله إن انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالحرف نحو جاء الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه
أيضا والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلي خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي وفي
عائد متعلق بكثير أو بمنجلي أو بالحذف وهو من باب التنازع وإن انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب
وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول
إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب ثم قال

(قوله التقدير وهو الذي هو إله في السماء) وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود (قوله أن يختزل) أي يقتطع أي وهو استعارة والعلاقة الإزالة أو للإشارة بقوله عبر به عن الحذف (قوله جاء الذي إياه ضربت) لأن تقديم المفصول يؤذن بالاعتناء به والحذف لم يكن حينئذ

(قوله يعني ان الموصولات كلها) (ص ٣٢) أي الاسمية [illegible] فلم يذكر الحرفية [illegible] وأيضا [illegible] على ضمير لائق [illegible]

يعني أن الموصولات كلها لابد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربطها بين الموصول و[illegible]
[illegible] الموصولات [illegible] وقد [illegible] على ذلك قوله على ضمير لائق مشتمله أي مطابق للموصول في
الإفراد [illegible] نحو [illegible] قام أبوه [illegible] قامت أمه اللذان قاما وما أشبه ذلك
وكلها [illegible] على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدا
والخبر [illegible] ثم أن الموصولات بالنظر الى
ما [illegible] قسم يوصل [illegible] وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الأول بقوله

(وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل)

[illegible] الموصول [illegible] الظرف والمجرور وأتى بمثال الموصول
[illegible] وهو قوله [illegible] الموصول [illegible] وهو قوله الذي ابنه كفل ويشترط في الجملة
الموصول بها أن تكون خبرية [illegible] على ذلك [illegible] الذي ابنه كفل [illegible] وجملة [illegible]
وأما شبهها فهو الظرف [illegible] الذي [illegible] لا [illegible] النكرة الذي [illegible] ويجوز العكس وهو أظهر
[illegible] الموصول [illegible] الضمير [illegible] عائد على [illegible] جملة أو شبهها وهو الرابط بين
الصلة والموصول [illegible] الضمير [illegible] أو شبهها ويحتمل أن يكون [illegible]
[illegible] تقدير الذي وقع الوصل به جملة أو شبهها ثم أشار الى القسم الثاني
من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال

(وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قل)

الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفي وصل أل
بالصفة المشبهة خلاف نحو جاءني القائم أبوه والضارب زيدا أي الذي قام أبوه والذي ضرب زيدا
وقام المكرم والمضروب أبوه أي الذي أكرم والذي ضرب أبوه وقام الضاربه زيد أي الذي يضربه
زيد [illegible] وجهه أي الذي حسن وجهه والصريحة [illegible] وخرج بها من الصفة غير
الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو أبطح وأجرع وصاحب فلا يوصل بها أل
وقوله وكونها بمعرب الأفعال قل يعني أنه جاءت صلة أل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع قليلا
ومنه قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
أي الذي ترضى حكومته وقوله [illegible] أل [illegible] أو كونها مبتدأ [illegible] ومعرب
الأفعال [illegible] ويكون بالمصدر ككان التامة وتقدير البيت وصلة أل
صفة صريحة ووقوعها الفعل المضارع قليل وقوله

(أي كما وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم أعرب مطلقا)

من الموصولات أي وأعربت أيا [illegible] دون سائر الموصولات من اعرابها في بعض
المواضع [illegible] بالفتحة أو معنى وجواز حذف صدر صلتها وقوله أي كما يعني ان أيا مثل ما في
أنه يكون [illegible] على المذكر والمؤنث [illegible] نقول جاءني أيهم قام وأيهم قامت وأيهم قاموا
وأيهم قمن وقوله وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف أي بالنظر الى التصريح بالمضاف
اليه وتقديره واثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الأول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت
صدر صلتها نحو جاءني أيهم هو قائم الثاني أن يحذفا معا نحو جاءني أي قائم الثالث أن يثبت صدر
صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاءني أي هو قائم فأي في هذه الصور الثلاث معربة واليها أشار
بقوله وأعربت الرابع أن يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءني أيهم قائم فأي في هذه
الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف ومن ذلك قوله
عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فأي مبتدأ أو كاخبره وأعربت مبني للمفعول والنائب

شروط الموصول بها قوله [illegible] شروط [illegible] أن لا [illegible] كل [illegible] وان لا [illegible] أولا [illegible]
(قوله [illegible]) [illegible] الاسم [illegible] الشعر [illegible] أن يكون [illegible] لا يصح في النثر [illegible] الشاعر [illegible]
(قوله أي [illegible]) [illegible] كلها [illegible] لا
[illegible] قال الدماميني في شرح التسهيل [illegible] الضم [illegible] لا [illegible] للموصول كما
حذف من قبل [illegible] المضاف اليه [illegible] للمضاف (قوله جاءني أيهم قام) انظر [illegible] قول ابن
هشام سئل الكسائي لم لا يجوز يعجبني أيهم قام فقال أي كذا خلقت قال
الازهري قال ابن السراج [illegible] قول الكسائي ما
معناه ان أيا وضعت على العموم والابهام واذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكأنك
قلت يعجبني الشخص الذي
يقع منه القيام كائنا ما كان ولو قلت يعجبني أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام وأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم

فذكر أن زيادة أل على قسمين الأول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم
كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لانه علم والآن وهو اسم للزمان الحاضر وأل فيه زائدة لازمة
لم يستعمل في كلام العرب مجردا منها وهو مبني لتضمنه معنى أل التي تعرف بها وهذا من الغرائب
لكونهم جعلوه متضمنا معنى أل وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وأل
فيه أيضا زائدة لازمة لانه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتي جمع التي
وهي مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة الثاني زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول
بنات الأوبر وأشار بذلك الى قول الشاعر

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة والثاني طبت النفس وأشار بذلك الى قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد وطبت نفسا فأدخل أل على التمييز ضرورة لان التمييز لا يكون الا نكرة وقوله وقد تزاد يقتضي
التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولازما اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيدا
لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزاد عائد على أل التي للتعريف كأنه قال أل حرف تعريف ثم
قال وقد تزاد وليس الامر كذلك لان التي للتعريف لا تزاد وانما يعني لفظ أل دون تقييد بالتعريف
وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز وطبت النفس الى آخر البيت
مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو في وطبت لقصد
الحكاية اذ هو كذلك في البيت وتممه بالسري وهو التعريف ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام أل
وهي التي للمح الصفة بقوله (وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا)

(كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان)

يعني أن أل دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة
مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول
من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله فذكر ذا وحذفه سيان معناه انه يجوز أن يؤتى بهذه الأسماء
التي ذكرت مقترنة بأل ومجردة منها ويفهم من قوله وبعض الاعلام أن ذلك لا يكون في جميع
الاعلام ويفهم من قوله نقلا أن ذلك لا يكون في الاعلام المرتجلة وقوله وبعض الاعلام مبتدأ
ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخل
ضمير مستتر يعود على أل واللام في قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو
واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل وقد كان الى آخر البيت صلة لما والعائد
من الصلة الى الموصول الضمير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل
والتقدير وبعض أسماء الاعلام دخل عليه أل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول أل
وقوله فذكر ذا مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سي ثم انتقل
الى القسم الرابع من أقسام أل وهي التي للغلبة فقال

(وقد يصير علما بالغلبه * مضاف أو مصحوب أل كالعقبه)

ذو الغلبة كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمر وابن الزبير وذو
أداة كالنابغة والأعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالاضافة أو بأل ثم غلبت عليه
الشهرة فصار علما وألغي التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن الزبير
عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم وانما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من الباب
لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وأن التعريف

(قوله والآن) عبارة عما بين الماضي والمستقبل قاله ابن عطية (قوله من الغرائب) فيه نظر لانهم انما حكموا على الموجودة بأنها زائدة لكونها لازمة اذ المعرفة لا تكون لازمة فتعين انه معرفة بأل التي تضمنها ويدل على كون المعرفة غير لازمة قوله فمطعون أنه معناه أوقات تعريفه (قوله رأيتك لما الخ) هو مدح خلافا لمن وهم الذم وذلك أن عمرا قتل قريب الممدوح وكأنه أخوه وساق عليه جماعة فلما رآهم عرف وجوههم صد عن عمرو أي عن قتله وطاب نفسا (قوله النابغة) قال الزبيدي هو من قولهم نبغ الرجل ينبغ اذا قال الشعر بعد كبر السن

(كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضا)

يعني أنه يحذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصو
في جواز حذفه بكثرة فالاشارة بقوله كذاك عائدة الى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقو
كأنت قاض وأشار به الى قوله عز وجل فاقض ما أنت قاض أي ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما بوص
من الضمير المجرور بغير وصف فانه لا يجوز حذفه نحو جاني الذي أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مصد
انه موصول صلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذي خفض بالوصف ه
حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة ثم قال

(كذا الذي جر بما الموصول جر * كمر بالذي مررت فهو بر)

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مجرورا بحرف الجر كثير لكن بثلا
شروط الاول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظا ومعنى الثاني
يكون العامل في المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن يكون في الصلة ضمير غيره وقد نبه
الاول بقوله كذا الذي جر بما الموصول جر وعلى الثاني والثالث بالمثال فالذي في المثال مجرور بمث
الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء والعامل في بالذي مر وفي به مررت ولفظهما ومعناهما و
وليس في الصلة ضمير غيره فالذي مبتدأ أو خبره كذا وصلة الذي جر وبما متعلق به وصلة ما جر الا
والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالو
في جواز الحذف بكثرة وفي بعض النسخ كذا الذي جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجيم من
بعد فالموصول على هذا مبتدأ وجر في موضع خبره والضمير المستتر في جر عائد على الموصول والذ
العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذي جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تتميم للبيت

(المعرف باداة التعريف)

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد باداة التعريف الالف واللام واعلم ان الالف وا
على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللمح الصفة والعلمية وقد أشار الى الاول بقوله

(أل حرف تعريف أو اللام فقط * فنمط عرفت قل فيه النمط)

اختلف في أل فقيل هي بجملتها التعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستع
وهو مذهب الخليل وكان يسميها أل وهي عنده مثل هل وقد وهي عبارة الناظم في هذا النظم و
هي أيضا بجملتها للتعريف الا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت سا
فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعر
يفهم الاول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام
هذا هو القول الثالث وقوله فنمط عرفت قل فيه النمط أي اذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه
فقلت النمط والنمط ظهارة الفراش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذ
المعرف بالاداة الا في قوله فنمط عرفت وانما تكلم في سائر الباب على الاداة فقط ولكن يفهم
معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره وأو اللام معطوف على المبتدأ
للتخيير وفقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة للنمط وحذف الضمير ال
من الصفة الى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدا وتصحيح المعنى فيه انه على حذ
الاداة والتقدير فنمط ان أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى اذ
أشار الى القسم الثاني وهي الزائدة بقوله

(وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللات)
(ولاضطرار كبنات الأوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السري)

(قوله ما بوصف خفضا) يؤخذ منه أن العامل في المضاف اليه هو المضاف (قوله الثالث الخ) فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به في داره (قوله والعلمية) ليس المراد انها تدل على العلمية بل انها في علم بالغلبة (قوله مع كون الهمزة أصلية أو زائدة) مشى في باب همز الوصل على مذهب سيبويه حيث قال وان همز أل الخ وأو للتخيير أي لان المعنى هل أل حرف تعريف الخ سقط الاعتراض بأن التخيير انما يكون في الطلب

(وقس وكاستفهام النفي وقد ... يجوز نحو فائز أولو الرشد)
(والثان مبتدا وذا الوصف خبر ... ان في سوى الافراد طبقا استقر)

يعني انك اذا قلت أسار ذان فالاول الذي هو أسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا واعلم انه لا يجوز هذا النوع من المبتدا الى الخبر لانه جار مجرى الفعل فاكتفى بمرفوعه وقوله وقس أى قس على المثالين وهما أسار ذان وأسار ذان وقس أيضا على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفي يعني ان النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا ... ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النفي قوله خليلي ما واف بعهدي أنتما ... اذا لم تكونا لي على من أقاطع

وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعني ان هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك ومنه قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي اذا الطير مرت

ففائز أولو الرشد في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت وقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر الخ يعني ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الافراد وهو التثنية والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مقدما نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وخبره قائمان ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الافراد ان المطابق في الافراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقدما وان يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر فقوله وأول مبتدأ والثاني مبتدأ وأول مبتدأ أخبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار ذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضا وتقديره وقس على ما ذكر والنفي مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل بيجوز وفائز مبتدأ وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الافراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال (ورفعوا مبتدأ بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا)

يعني ان الرافع للمبتدا هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شئ هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعوا عائد على العرب ورفع خبر مبتدأ وخبره بالمبتدا والعامل في كذاك الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدا ثم قال (والخبر الجزء المتم الفائده ... كالله بر والايادي شاهده)

يعني ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لان الخبر هو الجزء الاخير من الجزأين فبه تتم الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لان الله تعالى بر بعباده والايادي شاهدة والايادي النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال

(قوله وفي سوى متعلق باستقر طبقا) ولا يتعلق به لكونه مصدرا والمصدر لا يتقدم معموله عليه لانه بمعنى اسم الفاعل أو لان أن والفعل لا يجوز (قوله فاما الذي يبنى عليه شئ الخ) الذي واقع على المبتدا والضمير عليه راجع على الذي الواقع على المبتدا وشئ واقع على الخبر وهو الاول واقع على الخبر وهو الثاني واقع على المبتدا والمبني واقع على الخبر وضمير عليه واقع على المبتدا وضمير يرتفع راجع للخبر وبه أى بالمبتدا كما ارتفع هو أى المبتدأ بالابتداء (قوله ولذلك كان أصله أن يكون نكرة) أى لانه مجهول فناسبه التنكير وهل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كان بعض الحذاق من أشياخنا يقول ان نظر الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لانه انما أتى بالخبر لاجله

(قوله وحذف أل ذي الخ) أقول اذا أضيف زالت العلمية لانه حينئذ قد يشبهه كافره شرح التسهيل عند قوله ويلزم ذا الخ فليس حينئذ علما بالعلمية على ان الرضى جوز اضافة العلم باقيا على علميته ويرد أن أل جزء من العلم بالعلمية فكيف حذفت و باسم جوز وا حذف أل من العلم بالغلبة نظرا الاصل أل من كونها غير جزء (قوله الابتداء) ترجم له مع انه ما تكلم الا على المبتدا بالاصل عن الفرع فيكون المراد المبتدأ والتحقيق ان الابتداء كون الكلمة أولا لا جعل الاسم أولا ليخبر عنه لان الجعل للجاعل والابتداء وصف للكلمة وأيضا التعريف الثاني لا يشمل الوصف المكتفى بمرفوعه اللهم الا أن يكون قوله ليخبر عنه أو تقديرا والتعريف الاول يدخل فيه الفعل المضارع فهو مرفوع بالابتداء أي بكونه أولا لكنهم اصطلحوا على أن يعبروا في المضارع بالتعري أو التجرد وان شئت قلت لما كان المبتدأ مشتقا من الابتداء الذي هو المصدر عبر في الترجمة بالابتداء و ذلك في أحكام المبتدا الا ان معنى الابتداء موجود في المبتدا (قوله أو وصف) معطوف على الاسم بناء على كون وصف مرفو بعض النسخ وفي بعضها أو وصفا بالنصب فيكون معطوفا على قوله مخبرا عنه قال في الكافية مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أ استغنى بفاعل ظاهر (قوله مبتدأ زيد) (٣٨) الفوز بصهوم بأتم الشيخ المبرعقله الجامع النحو والفقيه المعنو ال

القادم عن أفقه عذرا فابدت وجهها مثل القمر في أي بيت قد أتى ابن مالك باسم يرى مبتدأ مع خبر وصير العكس بعده أما وجود ذا يرى من أنظم العبر وأتى أيضا بعده بالعكس فهذه أحجية لمن حضر (جوابه) أكرمك الله وحزت المنتظر من الاماني في ورود وصدر أحسنت فيما قد نظمت والذي به أتيت من فكر سديد ونظر في باب الابتداء مبتدا وفي أول بيت منه لاح وظهر والعكس قد أتى بعده وفي سادس الابيات كذاك مستطر (قوله اذا كان مطابقا لمرفوعه) صوابه اذا كان

مطابقا لما بعده لان ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف (قوله الذي كان مرفوعا بالوصف) تقريب للمبتدى (قوله وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع) الاشارة الى الوصف الذي يكون مبتدا أي وله فاعل ظاهر يغني عن الخبر أو الى الذي كان رافعا لما بعده أو الى الوصف من قوله أسار ذان فهذا هو الذي يجري مجرى الفعل لان له فاعلا ظاهرا وأما اذا خبرا فليس جاريا مجرى الفعل لانه ليس له فاعل ظاهر فيجوز أن تلحقه علامة التثنية والجمع نحو أقائمان الزيدان ووجد على بعض الطرر قوله فلا يثنى ولا يجمع صوابه فيجرد من علامة التثنية والجمع اه قلت وهذا ساقط أما أولا فلان الو يثن ولم يجمع مجرد من علامة التثنية فالمؤدى واحد أي كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان التثنية والجمع من خواص الاسم ما جرى مجراه وأما ثانيا فلو سلمنا أن مؤداهما ليس واحدا من جهة ان عبارة المصوب يصح معها الاحتراز من لغة أكلوني فان الوصف على هذه اللغة يثنى ويجمع لكون الفعل عندهم تلحقه العلامة لا حيننا بان معنى كلامه كما ان الفعل لا يلحقه كذلك ما جرى مجراه لا يثنى ولا يجمع أو انه أراد بالتثنية الحاق العلامة تقريبا (قوله أسار ذان) لا فرق بين أن يكون الا بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذا النفي يكون بالفعل كليس أو الاسم كغير

بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما غير بصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو محذوف قال (وحذف أل ذي ان تناد أو تضف * أوجب وفي غيرهما قد تنحذف)

يعني ان أل التي للغلبة اذا نودي ما هي فيه أو أضيف الى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا أعشى ومثال المضاف نابغة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفي غيرهما قد تنحذف يعني المذكورة قد تحذف في غير النداء والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرهما هذا يوم اثنين مباركا فيه وقول الشاعر

اذا دبران منك يوما لقيته * أؤمل ان ألقاك غدوا باسعد

وحذف أل مفعول مقدم باوجب وفي غيرهما متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على والاضافة المفهومين من قوله ان تناد أو تضف

الابتداء

المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا المكتفى به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغني عن الخبر أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر)

فاكتفى بالمثال عن الحد ويؤخذ من قولك زيد عاذر مبتدأ أو عاذر من المثال المذكور خبر ومن تتميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر خبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال

ان قلت زيد عاذر من اعتذر * فالمبتدا زيد وعاذر خبر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار الى النوع الثاني من المبتدا بقوله

(وأول مبتدأ والثاني * فاعل أغنى في أسار ذان)

(قوله وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى) إنما قال معنى ولم يقل لفظ لئلا يوهم أنه لا يقدر إلا اللفظ المذكور وذلك ليس صحيحا بل يقدر كل ما يعطي معناه كالكون والثبوت والحصول وقيل المحذوف كائن و[illegible] كان المقدر في الظرف والمجرورات [illegible] لا [illegible] والأرجح [illegible] كما في [illegible] وقيل [illegible] هو [illegible] بالأقوال [illegible] (قوله القتال يوم الجمعة) أي قتال الكفار [illegible] (قوله [illegible] أن يكون معرفة) لما كان [illegible] كالأصل [illegible] الإفادة [illegible] أصل المبتدأ [illegible] [illegible] لم يوقف الإفادة على زيادة [illegible] حصول الفائدة بالإخبار [illegible] على [illegible] أي [illegible] والفاعل [illegible] تكون نكرة [illegible] العرب [illegible] تقدمه (قوله [illegible] المسوغات) قال [illegible] في [illegible] (قوله أمت) أي [illegible] والمقصود الذم وفي بعض التقارير أنه دعاء عليه (قوله وليس فيه شيء من المسوغات) قد يقال المسوغ كون الخبر جارا أو مجرورا وأما التقديم فليس شرطا في التسويغ (قوله والأصل في الأخبار) جمع لأن الخبر يكون مفردا وجملة وظرفا

ليس معنى ذلك الظرف حقيقة لا لذلك [illegible] ثم قال

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر)

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وهو راجع بالتقدير إلى المفرد أو الجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فإذا قلت زيد عندك أو في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك أو كائن أو استقر عندك [illegible] النوع قسما ثالثا [illegible] المفرد [illegible] لا يصح [illegible] تقديره بالمفرد [illegible] [illegible] البصريين تقديره بالفعل لأنه الأصل في العمل [illegible] ومعنى مستقر [illegible] ثم قال (ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة وإن يفد فأخبرا)

يعني أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم [illegible] [illegible] أما لو كان اسم الزمان [illegible] الهلال الليلة [illegible] بعد الإخبار عن الجثة باسم الزمان [illegible] الهلال الليلة وهو في المعنى [illegible] الإخبار باسم الزمان عن المعنى لأن التقدير حدوث الهلال الليلة [illegible] على [illegible] التأكيد [illegible] على [illegible] ثم قال

(ولا يجوز الابتدا بالنكره ... ما لم تفد كعند زيد نمره)
(وهل فتى فيكم فما خل لنا ... ورجل من الكرام عندنا)
(ورغبة في الخير خير وعمل ... بر يزين وليقس ما لم يقل)

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة [illegible] حصول الفائدة [illegible] النحويون [illegible] بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الأول أن يتقدم [illegible] وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله كعند زيد نمرة الثاني أن يتقدم [illegible] وهو المشار إليه بقوله [illegible] [illegible] الثالث أن يتقدم عليها أداة [illegible] وهو المشار إليه بقوله فما خل لنا الرابع أن تكون [illegible] وهو المشار إليه بقوله ورجل من الكرام [illegible] أن تكون عاملة [illegible] وهو المشار إليه [illegible] قوله ورغبة في الخير [illegible] أن تكون [illegible] وهو المشار إليه بقوله وعمل بر يزين ثم قال وليقس ما لم يقل فهم [illegible] أنه لم [illegible] المسوغات ولم يشترط [illegible] في [illegible] بالنكرة [illegible] حصول الفائدة وحكي من كلام العرب أمت في حجر لا فيك وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون وما في قوله ما لم تفد ظرفية مصدرية أي مدة [illegible] واللام في قوله وليقس لام الأمر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة [illegible] على [illegible] الفاعل ثم قال

(والأصل في الأخبار أن تؤخرا ... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا)
(فامنعه حين يستوي الجزآن ... عرفا ونكرا عادمي بيان)
(كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرا)
(أو كان مسندا لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر كمن لي منجدا)

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام الأول جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله وجوزوا التقديم وقوله إذ لا ضررا أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا قولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك الثاني وجوب تأخيره

ومجرورا (قوله إذا ما الفعل كان الخبرا) عبر بالفعل عن الجملة الفعلية إطلاقا للجزء على الكل ويجب تأخير الخبر في باب الإخبار بالذي أنظر النكت للسيوطي (قوله كمن لي منجدا) مبتدأ وخبر ومنجدا حال من الضمير في الجار والمجرور والمنجد الناصر اهـ بسكري (قوله مشنوء من يشنؤك) أي مبغوض من يبغضك

(ومفردا يأتي ويأتي جملة ... حاوية معنى الذي سيقت له)

يعني أن خبر المبتدا يأتي مفردا وهو الأصل ... أي جملة والمراد في هذا الباب ما ليس جملة وذلك نحو زيد قائم ... ويأتي جملة اسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه ... ويشترط في الجملة أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدا ... وهو الضمير ... نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الإشارة ... وتكرار اللفظ ... كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة ... أن ... الضمير في يأتي الثاني والضمير ... وهي مفعول حاوية والذي واقع على المبتدا ... وقعت ... مستتر يعود على الجملة ... على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له ... إلا يحتاج إلى رابط ... على ذلك بقوله

(وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها كنطقي الله حسبي وكفى)

... الجملة ... كانت هي المبتدا في المعنى ... اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كنطقي الله ... حسبي ... الله حسبي فنطقي ونطقي هو ... لا إله إلا الله ... مستتر يعود على الجملة ومعنى ... جواب الشرط ... مستتر يعود على المبتدا ... على الجملة ثم قال

(والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن)

تقدم أن المفرد ... الجامد فارغ من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد ... أي لا ... قائم ... مستكن تقديره هو والمشتق ... اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل في قوله ... المشتق ... نحو زيد أسد ... ظاهر كلامه أن الضمير ... يعود على المبتدا ... وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق قلت هو عائد على ... مما تقدم في قوله ... ما ذكره من كون المشتق ... حيث يرفع ضمير المبتداه أما ... ولا يستتر فيه الضمير ... كان الفاعل ظاهرا وإلى ذلك أشار بقوله

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا)

يعني أن الخبر المفرد ... من قوله وجب إبراز الضمير العائد على المبتدا وشمل صورتين أحدهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدا وهو ... والأخرى أن يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين ... فيها اللبس ... زيد عمرو ضاربه هو إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة ... على وجوب إبراز الضمير فيها والأخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب الإبراز فيها كالتي قبلها ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله وأبرزنه أي أبرز ضميره ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب في أبرزنه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدا وهي موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير في له عائد على المبتدا وفي قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وقد ... البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدا مطلقا إذا تلا الخبر مبتدأ

ليس

(قوله وهو ...) ... (قوله ... شيئا) أي ما ... (قوله والمفرد ... الجامد) ... ضمير ... (قوله ... ضاربه هو) ... ضمير مستتر ... (قوله عائد على الخبر) أي ... على المبتدا ... (قوله ... أي لا لبس عائدا على ... المفرد ... ثم ... (قوله زيد عمرو ضاربه هو) قال شيخنا ... المبتدا إيهام أن الكلام ... أما إذا كان الخبر جملة فلا ... مثل غلام زيد ضاربه هو ويجاب بأنه تسامح تقريبا لفهم المبتدي قال الإمام السيوطي صرح في شرح التسهيل باب الفعل في ذلك كالوصف ... الضمير إذا خيف اللبس وعبارة المتن تشمله لأن الفعل مع قطع النظر عن فاعله يصدق عليه أنه مفرد (قوله والضمير في معناه الخ) سبق قلم صوابه على الخبر يوافقه سبكه للبيت وقد ذكر ذلك الشارح فوافق على أنه عائد على الخبر

قال والخبر محصور وقدم أبدا الكان أولى (قوله وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله) ليس المراد انه متعلق بممنع الذي تعلق به كذا اذ اما الفعل وانما التشبيه في مطلق انه متعلق بمحذوف أي كذا يلتزم تقدم الخبر (قوله وحذف ما علم جائز) الجواز أعم من الوجوب وقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم من ذكر الخاص بعد العام وانما قلنا ذلك لاشتمال حذف المبتدا وجوبا وهو أربعة مواضع قال أبو اسحق أتى بما التي تقتضي العموم فيحتمل أن يكون في سائر الابواب ويحتمل أن يكون مقصورا على هذا الباب لان السياق يدل على ذلك (قوله دنف) هو المريض من العشق سواء كان في ذات الله أولا والمحققون على أنه (٣٣) يجوز أن يقال يعشق الله

محذوف تقديره في التقديم والضمير في اسمه عائد على التقديم وعمرا وبكرا منصوبان على اسقاط الجار والتقدير في عمرو وبكر وعادى منصوب على الحال من الجارين والعامل في كذا محذوف تقديره ويمتنع والفعل مرفوع بكان مقدر من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعد اذا والهاء في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا اذا كان الخبر خبرا أو قصد استعمال الخبر منحصرا وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله وضمير فاعل باد والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدا وهي موصولة وصلتها يخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر ومبينا حال من الضمير في به وهذا البيت من الابيات المعتمدة في هذا الرجز وكذا متعلق أيضا بمحذوف كما سبق والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدير امفعول يستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدم وأبدا منصوب على الظرف ثم قال (وحذف ما يعلم جائز) يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدا والخبر اذا علم ثم مثل حذف الخبر العلم به بقوله (كما تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدا العلم به بقوله

(وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف)

فدنف خبر والمبتدا محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز أنه يجوز حذف المبتدا والخبر معا اذا علما ومنه قوله تعالى واللائي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدا والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله فزيد استغني عنه اذ عرف تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم ان الخبر يحذف وجوبا في أربعة مواضع الاول بعد لولا الامتناعية واليه أشار بقوله (وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم) وفهم من قوله غالبا أن للولا استعمالين غالبا وغير غالب وانه لا يجب الحذف الا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب وهو أن يعلق الامتناع على نفس المبتدا نحو لولا زيد لاكرمتك ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وغير الغالب ان يعلق الامتناع على صفة في المبتدا نحو لولا زيد بالك لضحكت والامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز اذا دل عليه دليل فغالبا حال من لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدا وخبر وبعد متعلق بحذف أو بحتم والتقدير وحذف الخبر محتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدا الثاني بعد مبتدا هو نص في القسم واليه أشار بقوله (وفي نص يمين ذا استقر) وذلك نحو قولك لعمرك لافعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسده وذا اشارة لحتم حذف الخبر الثالث بعد واو المعية وهو المشار اليه بقوله (وبعد واو عينت مفهوم مع) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع ومثل ذلك بقوله (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف الرابع أن

ويقال دنف المريض ثقل (قوله أي فعدتهن ثلاثة أشهر) اعترضه ابن عقيل بأن التقدير واللائي لم يحضن كذلك أي فالمحذوف مفرد لانهم لم يقدروا اسم الاشارة لاحتمال ان ذا المفرد المذكور ليس قبله مفرد مذكر يرجع اليه يصلح لان يكون مشبها به (قوله على نفس المبتدا) أي على صفة نفسية له وهي الوجود والتحقيق انه صفة زائدة اعتبارية وبيان ذلك محله علم الكلام والنحاة لا يلتفتون الى هذه التحقيقات (قوله على صفة في المبتدا) أي صفة غير الوجود وترك لوما لانها من باب الاستثناء وأخذ المظهر بن عن نظيره لانه يقاس عليه ولانه يتناول لولا ولوما بلزمان الابتداء ولحن المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا وقيل الاولى التأويل والتقدير فلولا امساك الغمد وكذا يؤول الحديث ولا حاجة الى ادعاء أنه مروي بالمعنى وان كان محتملا هذا على مذهب غير الناظم

(٥ - مكودي) وأما على ما ذهب اليه من أنه انما يمتنع ذكر الخبر في الاستعمال الغالب وفي غيره جائز فلا حاجة للتأويل والضمير في يمسكه عائد على كل عضب أي ان كل عضب يخاف من هذا السيف فلولا أن الغمد يمسكه لسال (قوله فغالبا حال من لولا) صوابه منصوب على نزع الخافض لان المضاف اليه هنا ليس مما يأتي منه الحال وسبكه موافق لما ذكر (قوله لعمرك) من عمر أي طال عمره أي بأن عاش زمانا طويلا واللام فيه للقسم ومعناه وحياتك قسمي (قوله والخبر محذوف وجوبا) لان الواو التي بمعنى مع تعطيه فهو كالنائب عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذا كل رجل وضيعته والمراد بالضيعة هنا الصنعة فلو كانت الواو تفهم الجمع لا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم في وجوب الحذف كقولك زيد وعمرو قائمان (قوله تقديره مقرونان) ومعنى الاقتران هنا أن الصنعة

(قوله أبو حنيفة أبو يوسف) [illegible] فإن القرينة اللفظية وهي الصفة فإنها [illegible] على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (قوله مع كون المبتدأ مفردا) أي غير مثنى ولا مجموع وإنما اعتبرناه لأن القاعدة أن المفرد في باب المبتدأ ما ليس جملة [illegible] المبتدئ [illegible] القرينة [illegible] لا يكون جملة (قوله فأطلق الخ) فإن قلت هذا القيد يفهم من التشبيه أي كما يمتنع التقديم [illegible] خوف اللبس (٣٣) كذا يمتنع عند اللبس قلت هذا القيد لا يفهم من الكلام انظر ابن غازي (قوله منحصرا) أي فيه لا به [illegible] مفعول أي محصورا كما أشار إليه الشارح [illegible] [illegible] إذا [illegible] من باب الحذف والإيصال لأنه حذف حرف الجر [illegible] [illegible] الوصف [illegible] أو المراد محصورا [illegible] الكائن في الخبر [illegible] الصادر [illegible] [illegible] بمعنى المحصور فيه محصورا [illegible] الحذف والإيصال (قوله من أدوات الصدر) قال شيخنا [illegible] المراد [illegible] على [illegible] الخبر مع كونه من أدوات الصدر وقوله [illegible] وأنا القتيل [illegible] [illegible] الفؤاد وأنت كيف وهو مؤول (قوله كذا إذا عاد عليه) أي على ملابسه سواء قلنا إن الخبر المحذوف أو الضمير وهو ظاهر أو مجموع المحذوف والجار والمجرور لأن الخبر يلابس الكل وكذا إن قلنا مجموع الجار والمجرور فقط وفي البيت تعقيد وأصلحه ابن غازي فقال * من مبتدا وما له التصدر * ولو قال الناظم كذلك لكان محذوف كافيا عن البيت بعده (قوله كذا إذا يستوجب التصديرا) إن قلت هل يدخل في كلامه نحو عندي أنك فاضل وإلا فأين يدخل قلت قال شيخنا يدخل في قوله ونحو عندي درهم ولي وطر من حيث أن الخبر في كل منهما تأخيره فيه لبس اهـ قلت فكان على الأشموني أن يذكره عند قول المتن ونحو عندي درهم وأن يدخل في كلامه (قوله وخبر المحصور) أي وخبر المبتدأ المحصور فيه قال ابن غازي لو

وذلك في خمسة مواضع الأول أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير وهو المشار إليه بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن أي الطرفان وهما المبتدأ والخبر ومثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التنكير [illegible] وقوله عادمي بيان يعني أنه يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف أو التنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر ودل على ذلك أن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ ومن ذلك قول الشاعر

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء الأبناء بالبنين. الموضع الثاني أن يكون الخبر فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار إليه بقوله كذا إذا ما الفعل كان الخبرا يعني أنه يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فأطلق وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وإنما يمتنع تقديمه في نحو زيد قام وهند قامت. الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورا بإلا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله أو قصد استعماله منحصرا مثاله ما زيد إلا قائم وإنما زيد قائم. الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله أو كان مسندا لذي لام ابتدا يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندا للمبتدأ الذي لام ابتداء نحو لزيد قائم. الموضع الخامس أن يكون مسند المبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله أو لازم الصدر يعني أو كان مسندا للازم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله كمن لي منجدا ومثال الشرط من يقم أقم معه. الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضع الأول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله

(ونحو عندي درهم ولي وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر)

الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله

(كذا إذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر)

هذا على حذف مضاف أي على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زبدا فلا يجوز مثلها على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة. الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدر وهو المشار إليه بقوله

(كذا إذا يستوجب التصديرا * كأين من علمته نصيرا)

يعني أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كأين من علمته نصيرا فأين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصيرا مفعول ثان أو حال من الهاء في علمته إذا جعلت علم بمعنى عرف. الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصورا بإلا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله (وخبر المحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كما لنا إلا اتباع أحمدا) فلنا خبر واجب التقديم لأن المبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بإلا ومثاله محصورا بإنما إنما في الدار زيد وقوله والأصل مبتدأ وفي الإخبار متعلق به وإن تؤخرا خبر المبتدأ والضمير في وجوزوا عائد على العرب وضررا اسم لا والخبر محذوف

(ككان ظل بات أضحى أصبحا ... أمسى وصار ليس زال برحا ... فتئ وانفك)

يعني أن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم ان هذه الافعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو الاربع وذلك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام والى هذا القسم أشار بقوله

(وهذي الاربعه ... لشبه نفي أو لنفي متبعه)

(ومثل كان دام مسبوقا بما ... كأعط ما دمت مصيبا درهما)

يعني ان زال وبرح وفتئ وانفك لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه وشمل قوله أو لنفي جميع أدوات النفي والمراد بشبهه النهي كقوله صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين وقوله ومثل كان دام مسبوقا بما يعني ان دام مثل كان في عملها واشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كأعط ما دمت مصيبا درهما وفهم من المثال ان ما المذكورة ظرفية مصدرية اذ التقدير أعط درهما مدة دوامك مصيبا وفهم من اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال وأخواتها وتقدم ما في دام ان ما تقدم من الافعال المذكورة لا يشترط فيه شيء ولما ذكر هذه الافعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار الى ذلك بقوله (وغير ماض مثله قد عملا ... ان كان غير الماض منه استعملا)

وفهم من قوله ان كان غير الماضي منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فغير مبتدأ أو خبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف أي مثل عمله والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط واستعمل جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان خبر هذه الافعال أصله التأخر عن الاسم ويجوز تقدمه اذا تقدمه على اسمها اتفاقا في جميعها والى ذلك أشار بقوله

(وفي جميعها توسط الخبر ... أجز) أي في جميع هذه الافعال ومنه قوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقدمه عليها فهو في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمتنع تقدمه عليه باتفاق وهو دام وما اقترن منها بما النافية والى ذلك أشار بقوله

(وكل سبقه دام حظر ... كذاك سبق خبر ما النافيه ... فجئ بها متلوة لا تاليه)

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان احداهما أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما ما دام زيد فهذا ممتنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والاخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه ان منع هذا مجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الافعال والى ذلك أشار بقوله كذاك سبق خبر ما النافيه أي كذلك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الافعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد ولا مقيما ما صار عمرو وكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا ان يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافيه نعت لما وخبره كذاك والتقدير أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دام في المنع وقوله فجئ بها متلوة لا تاليه تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها انه لا يمتنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله فجئ بها متلوة لا تاليه انه يجوز ان يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائما كان زيد وفهم من اطلاقه ان ذلك في جميع الافعال فشمل نحو ما كان زيد قائما وما زال عمرو مقيما وفي هذا الاخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومتلوة حال منها وتاليه معطوف فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى

(قوله كأعط ما دمت الخ) أي أعط درهما ما دمت مصيبا له وقول الشاعر (٣٥) ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع بجر مقل لا بوصفه كما توهم ومثال الامر من كان قوله تعالى قل كونوا حجارة وقد أراد بعض الناس التأدب مع الخالق فغير الآية فوقع في الكفر وما درى ان التأدب انما هو في اتباع الآية كما أنزلت ولا ينبغي العدول عنها الى التغيير بل يصيرها للنداء يخاطب الناس بالكون حجارة لان العدول عنها سوء أدب عظيم بل ولا يكفر الا أن قصد الاستخفاف (قوله وظاهر كلامه الخ) وأما قول الاشموني الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله كذاك سبق خبر الخ غير مسلم اذ لا اشعار مع احتمال أن يكون التشبيه في مجرد منع سبق الخبر الا أن يقال لما كان المشبه به تقدم الخبر على ما كان المناسب أن يكون المشبه به تقدم الخبر على ما أيضا وان كانت ما الاولى نافية وما الثانية مصدرية لكن حكاية الاتفاق بقوله وكل يتعين حملها على الصورة الاولى وهي تقدم الخبر على مجموع ما دام فيكون موافقا للواقع (قوله انه لا يمتنع اذا كان النفي بغيرها) فعلم ان لا في هذا المحل لا يجب لها الصدرية وأما في التعليق فيجب لها الصدرية كما سيقول والتزم التعليق الخ ولا تناقض لاختلاف المحلين

اذا كانت رويته فصاحبها كذلك وان كانت دنيه فصاحبها كذلك أيضا فالصفة على هذا مقربة مع صاحبها (قوله لا يكون خبرا) الرواية بالتاء (قوله مضافا الى المصدر) فيشمل الصريح كما مثل والمؤول نحو أخطب ما يكون الامير قائما وهو مشكل بعدم صحة السبك اللهم الا أن يكون المعنى أخطب أكوان الامير أى أحواله والاسناد مجازي ثم رأيت الدماميني أوله بذلك (قوله وكان المحذوفة تامة) لا ناقصة والاستدلال بأن العرب لم تستعمل خبرها الا اسما نكرة لا يفيد القطع بقوله وشرط يعدى عنه ودفعه بأن لم يصادف محلا لان الحال فيه ليس مفسرا لصاحبها معمول للمصدر ويجاب عن الاول بأنه يكفي الظن وعن الثاني بان المجرور والمتعلق بالمصدر يصدق عليه انه معمول للمصدر والمراد أن يكون المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال أو ما هو بمنزلة المفسر وذهب الفراء

يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدأ وهو المشار اليه بقوله

(وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرا)

أي يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره و يحذف ولا يكون خبرا جملة في موضع الصفة لحال وعن الذي متعلق بخبرا والذي نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور وقد مثل للاول بقوله (كضربي العبد مسيئا) والتقدير ضربي العبد اذا كان مسيئا فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل في اذا المحذوفة أي ضربي كائن اذا ثم مثل الثاني أيضا بقوله (واتم تبييني الحق منوطا بالحكم) فاتم أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف الى تبييني والحق مفعول بتبييني ومنوطا حال من الضمير المستتر في كان المقدرة ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال

(وأخبروا باثنين أو بأكثرا * عن واحد كهم سراة شعرا)

يعني أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحو الرمان حلو حامض لان معنى الخبرين راجع الى شيء واحد اذ معناه مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لانهما بمنزلة اسم واحد والثاني أن يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الاول وان لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله كهم سراة شعرا فهم مبتدأ وسراة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسراة جمع سري على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيز أن يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السراة سروات

* (كان وأخواتها) *

لما فرغ من المبتدا والخبر شرع في نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لان الابتداء رفع المبتدا فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى

(ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه ككان سيدا عمر)

يعني ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على أنه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدا عمر وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فعل يرفع والمبتدا مفعول واسما حال من المبتدا والخبر منصوب باضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والاول أجود لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال

الى أن فاعل المصدر المذكور يغني عن الخبر كما يغني عنه فاعل الوصف في نحو أقائم الزيدان وذهب ابن كيسان الى أن الحال تغني عن الخبر لشبهها بالظرف كما يغني الظرف عنه وخالفهما الناظم في تسهيله وانما اشترط أن يكون المبتدأ مصدرا لانه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة وبقدر اذ ان أريد الماضي واذا ان أريد الاستقبال (قوله مز) هو ذو طعم بين الحلاوة والحموضة (قوله قال الجوهري) قال شيخنا كلام الجوهري هذا ليس في أصل المكودي وانما هو طرة مدخلة فاعلمه (قوله كان) نصها بالذكر أولا لما اختصت به من زيادتها دون غيرها وحذفها وابقاء عملها فكان لها مزية قال الرازي كان في القرآن على خمسة أوجه بمعنى الازل والابد نحو وكان الله عليما حكيما وبمعنى المضي المنقطع وهو الاصل في معناها نحو وكان في المدينة تسعة رهط وبمعنى الحال (ككان نحو كنتم خير أمة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وبمعنى الاستقبال نحو يخافون يوما كان شره مستطيرا وبمعنى صار نحو وكان من الكافرين ومعنى كان في أصل الوضع وجد أو حدث ومعنى ظل أقام بالنهار ومعنى بات أقام بالليل ومعنى اضحى دخل في الضحى وأصبح دخل في الصباح وأمسى دخل في المساء وصار تجدد ومعنى ليس نفي الحال فاذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت عنه القيام في الحال ولا ينفي غير الحال الا بقرينة تدل عليه كقول الشاعر * وما مثله فيهم ولا كان قبله * وليس يكون الدهر ما دام يذبل * فنفت ليس هنا المستقبل للقرينة الدالة عليه لانه قد نفى الحال والماضي فلم يبق الا المستقبل ويذبل بذال معجمة جبل معروف ومعنى زال انفصل وكذلك برح وكذلك فتئ وانفك ومعنى دام استمر

ولو كثيرا ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر أي إن كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم احفظوا عني ولو آية أي ولو كان المحفوظ آية وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ... جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها بعد غيرهما قليل ومنه ما أنشده سيبويه

من لد شولا فإلى إتلائها ... أي من لدن أن كانت شولا فذا إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق باشتهر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أي اشتهارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ... كمثل أما أنت برا فاقترب)

يعني أن كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما ويفهم من قوله تعويض ما عنها أنها لا تحذف إلا مع التعويض عنها وتعويض مبتدأ وهو مضاف إلى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثل نحو قوله أما أنت برا فاقترب والتقدير لأن كنت برا فاقترب فحذفت كان وعوض عنها ما وانفصل الضمير الذي كان متصلا بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد فأنت في قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبرا خبرها ثم قال

(ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم)

إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه لشبهها بحروف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك قائما ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كما تقدم وقبل الساكن كقوله

لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار قد تعفى بالسرار

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن فيفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس وقوله وهو حذف ما التزم أي لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبره وما نافية وهي راجعة إلى الحذف

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما أفرد هذه الحروف من باب كان وإن كان عملها كعملها لأن هذه أحرف وتلك أفعال ثم قال

(إعمال ليس أعملت ما دون إن ... مع بقا النفي وترتيب زكن)

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال وأصلها أن لا تعمل ولذلك أهملها بنو تميم على الأصل وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط الأول أن لا يزاد بعدها إن وهو المشار إليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لأن إن لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو ما زيد إلا قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفي الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفا أو مجرورا جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله

(وسبق حرف جر او ظرف كما ... بي أنت معنيا أجاز العلما)

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقدمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسا وما عندك عمرو مقيما وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقدمه فلا يجوز النصب بعد تقدمه نحو ما طعامك زيد آكلا وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائما وبهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم فقوله إعمال منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبي في المثال

(قوله وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب) والمشهور أن المحذوف كان وذهب أبو علي وابن جني إلى أن ما هي العاملة (قوله بالسرار) بكسر السين وهو ما يكون في آخر الشهر من الظلمة المشوبة بالضوء ثم قال [illegible] الثاني أن الرواية بالسدار بالدال المهملة [illegible] الأول قال وهو تصحيف [illegible] (قوله المشبهات بليس) بالجر رواية ويجوز الرفع على القطع (قوله أهملها بنو تميم على الأصل) ظاهره أن بني تميم لا يعملونها مطلقا [illegible] كلامهم قال [illegible] الأطراف [illegible] فأجاب ما قاتل المحب حرام [illegible] رفع محرم [illegible] لا حاري ولو كان حاريا لقال محرما [illegible] وفي رواية [illegible] الأعطاف وفي رواية ما قاتل المحب حرام (قوله أن لا يزاد بعدها أن) وإذا زيدت كانت لا معنى لها فافترقت من إن المؤكدة للنفي زاد الإمام السيوطي في شرحه على ألفيته عدم زيادة ما فإن زيدت ما بعدها بطل عملها نحو ما ما زيد قائم قال في الغرة

ذلك أشار بقوله (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) يعني ان في تقديم خبر ليس عليها خلافا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور ومنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفى خبر المبتدا والتقدير ومنع ان يسبق الخبر ليس مصطفى القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها فان قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم قلت من سكوته عنه فانه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم ان ما بقي يجوز تقديمه ثم قال

(وذو تمام ما برفع يكتفي * وما سواه ناقص) يعني ان ما اكتفى من هذه الافعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله تعالى وان كان ذو عسرة أي وان حضر وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصا نحو وكان الله بكل شيء عليما ولكونه لا يكتفي بالمرفوع يسمى ناقصا وقيل سميت ناقصة لانها نقصت عن الافعال لانها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر انها مبتدأ وخبره ذو تمام وبرفع متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال

(والنقص في * فتئ ليس زال دائما قفي)

يعني ان هذه الافعال الثلاثة وهي فتئ وليس وزال لا تستعمل الا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قفي أي تبع ودائما حال من الضمير المستتر في قفي وفي فتئ متعلق بقفي أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف ثم قال

(ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر)

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني ان معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيدا آكلا فاذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز ان يليها نحو كان عندك زيد مقيما وكان في الدار عمرو جالسا والعامل مفعول بيلي وفاعله معمول الخبر وظرفا أو حرف جر حالان من الضمير المستتر في أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشان واليه أشار بقوله

(ومضمر الشان اسما انو ان وقع * موهم ما استبان انه امتنع)

يعني انه اذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على ان ينوى في كان ضمير الشان وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها ففي كان من قوله بما كان اياهم ضمير الشان وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا في موضع خبره واياهم مفعول بعود مقدم على المبتدا وقوله ومضمر الشان مفعول بانو واسما منصوب على الحال من مضمر الشان وان وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وان وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في انه ثم قال

(وقد تزاد كان في حشو كما * كان أصح علم من تقدما)

وفهم من قوله وقد تزاد قلة زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضي وانه لا يزاد غيرها من اخواتها وفهم من قوله في حشو انها لا تزاد أولا ولا آخرا وما في قوله كما تعجبية وهي تامة في موضع رفع بالابتداء وأصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح وكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال (ويحذفونها ويبقون الخبر) يعني أن العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الاول بعد ان الشرطية الثاني بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار الى الاول والثاني بقوله (وبعد ان

(قوله قنافذ) بالذال المعجمة والهداج فعال من الهدجان وهي مشية الشيخ المرتعش (قوله أو مصدرية) والتقدير على هذا ان وقع موهم استبانة الامتناع وهو على حذف مضاف أي ذي الامتناع ويقدر مضاف آخر أي موهم استبانة جواز ذي الامتناع ويشكل حينئذ عليه مرجع ضمير انه امتنع (قوله بلفظ الماضي) ان قلت لم جعل لفظها هنا مقصودا فاخرج المضارع ولم يجعل كذلك في اعراب الفعل حيث قال وبعد نفي كان حتما أضمرا قلت لان المراد هنالك نفي الكون في الماضي سواء كان بلفظ ما كان أو بلفظ لم يكن فالمنفي في الحالين ماض فصح أن يعبر عنه بلفظ كان بخلاف ما هنا وأيضا حيث لم يحسن هنا أن يراد المضارع لم يحمل على ما يشمله وحيث حسن هنالك حمل اللفظ على ما يشمله حمل على ذلك لان المانع يشكل على الشرح فسقط الاشكال وهو اشكال سيدي يحيى الشاوي والمشهور انه لا ضمير في كان الزائدة والقائل بأن فيها ضميرا قال هو ضمير المصدر الذي هو الكون

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها أفعال المقاربة تغليبا فالذي لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذي للرجاء عسى واخلولق وحرى والذي للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأنشأ وقد أشار الى القسم الاول والثاني بقوله (ككان كاد وعسى) يعني أن كاد وعسى مثل كان في كونهما ترفع الاسم وتنصب الخبر الا أن خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب الا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا فكاد مبتدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبر هو الفاعل بندر الا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخر صاحب الحال وهو قليل ثم قال (وكونه بدون أن بعد عسى نزر) يعني أن اقتران المضارع الواقع خبرا لعسى بأن كثير كقوله تعالى عسى الله أن يتوب عليهم وخلوه منها قليل كقول الشاعر * عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب *

ثم قال (وكاد الامر فيه عكسا) يعني أن القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل وما كادوا يفعلون والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد نحو قوله * كاد من طول البلى أن يمصحا * وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد وخبر المبتدأ نزر وكاد مبتدأ أول والامر مبتدأ ثان وخبره عكس والجملة خبر المبتدأ الاول ثم قال (وكعسى حرى) يعني أن حرى مثل عسى في المعنى الذي هو الرجاء قيل ولم يذكر حرى في هذا الباب غيره ثم قال

(ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا) يعني أن حرى وان كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها أن فحرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مفعول أول لجعلا ومتصلا مفعول ثان لجعلا وحتما حال من الضمير المستتر في متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالا حتما أي واجبا ثم قال رحمه الله (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) يعني أن اخلولق لا يستعمل خبرها الا مقرونا بأن فهي اذا مثل حرى الا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول اخلولق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله ألزموا يعني العرب واخلولق مفعول أول بألزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق ثم قال (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) يعني أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال لا في المعنى فان عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم وانتفا أن مبتدأ خبره نزرا وبعد متعلق بنزر أو بانتفا ثم قال (ومثل كاد في الاصح كربا) يعني أن الاكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلا كقوله * وقد كربت أعناقها أن تقطعا * وأشار بقوله في الاصح الى مخالفة سيبويه فانه لم يذكر فيها غير التجرد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والاول أفصح ومثل كاد مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس

بعض أفراده معناه به وما هنا ليس كذلك اه وجوابه أن الشاعر نزل نفسه لعلمه بالعلة ونطق ببعض أفعال هذا الباب بقوله * للمقاربة من أفعالها كاد وأوشك كرب تماما * عسى حرى اخلولق للرجاء * وما سوى المذكور للانشاء (قوله الى القسم الاول والثاني) هو على حذف مضاف أي الى بعض القسم الاول والثاني لانه لم يستوف القسمين في البيت الذي ذكره بل فيه وفي غيره وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى في هذه الافعال وقال انها وهم وقال لم أجد (٣٩) أحدا من النحويين نقلها ولا اللغويين وأن الموجود في كتب اللغة حرى لهم هذا المعنى تقول هو حرى بالامر أي حقيق وهو مصدر وضع موضع الصفة وقد ذكره صاحب الصحاح في باب ما جاء وهو من المصادر ويقال فيه حري بكسر الراء فيكون وصفا لا مصدرا وكذلك هو حري بتشديد الياء واستشهد الامام ابن مالك (٢) في هذا الشأن ولعل له مستندا لم نطلع عليه وقد ذكر الشيخ أبو حيان حرى وعدها من أفعال هذا الباب في المحكم فاما أن يكون اعتمد على المؤلف واما أن يكون اطلع على شيء بعد ذلك وهو الظاهر (قوله الى فهم) اسم قبيلة (قوله عسى الغوير أبؤسا) أصله أن قوما بعثوا رجلا الى غار لطلب شيء من الماء فقال عسى الغوير أبؤسا أي فيه بأس فضرب مثلا (قوله أمسيت فيه) بفتح التاء والناس يحفظون بضمها وذلك لان البيت خوطب به شخص (قوله أن يمصحا) بتقديم الميم على الصاد وهي على الحاء من مصح الشيء اذا فنى والتصق بالتراب قاله شيخنا وفي الصحاح مصح الشيء مصوحا ذهب وانقطع وفي بعض النسخ يمحصا بتقديم الحاء على الصاد ولعله تصحيف (قوله حتما) حال من الضمير المستتر في متصلا أي باعتبار صفته وهي الاتصال أو على حذف مضاف والتقدير [illegible] كون اتصاله بأن حتما والا فلا معنى لكون الخبر حتما لانه ليس المقصود بل المقصود هو كون الاتصال حتما (قوله ويجوز العكس) أي ويراد بأن أن الموجودة مع اخلولق فلا اعتراض بأن أن توجد بدون اخلولق في مثل أعجبني أن تقوم وكيف يوجد الملزوم بدون اللازم وحاصل الجواب عنه أن المراد التي في خبر اخلولق على أن اللزوم الجزئي كاف في مثل هذا المقام نحو ألزمت زيدا درهما (قوله كربا) الرواية بكسر الراء (قوله أن تقطعا) بفتح التاء على حذف احدى التاءين

متعلق بعملت وهو مجرور ومعمول للخبر ثم قال

(ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل)

يعني أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائما لكن قاعد وما عمرو مسافرا بل مقيم وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد بل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن وبل أن المعطوف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول والباء في بلكن وبل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال

(وبعد ما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر)

يعني أن الباء الجارة تدخل كثيرا على خبر ليس وما نحو قوله تعالى وما ذلك على الله بعزيز أليس الله بكاف عبده وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر كان المنفية كقوله

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر أن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والبا فاعل بجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول بجر وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم فإن قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر ما أو ليس والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتحد المعنى قلت هو مما يفسر لفظا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه ثم قال

(في النكرات أعملت كليس لا * وقد تلي لات وإن ذا العملا)

يعني أن لا النافية أعملت إعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لا رجل قائما ومنه قوله

تعز فلا شيء على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله وقد تلي لات وإن ذا العملا يعني أن لات وإن النافية مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلي أن ذلك قليل وفهم من إطلاقه أيضا عدم الاختصاص بالعمل في النكرة كلا فمن إعمال إن في النكرة قولهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ومن إعمالها في المعرفة قوله

إن هو مستوليا على أحد * إلا على أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتي فلا مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت وفي النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت لا في النكرات إعمالا كإعمال ليس ولات فاعل بتلي وإن معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا إشارة إلى عمل ليس والعمل نعت لذا ثم قال

(وما للات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل)

يعني أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله تعالى ولات حين مناص وقوله وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معا فمن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين برفع حين وهي قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ أو خبره للات وفي سوى في موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل

أفعال المقاربة

وتسمى ما هذه كافة (قوله متعلقان) أي الخبر على تقدير معطوف والتقدير والباء في لكن والباء في بل متعلقان (قوله أجشع) الجشع شدة الحرص في الأكل (قوله مما يفسره) أي الخبر مما يفسر الضمير لأنه يفسر بالخبر وغيره (قوله أن يكون اسمها نكرة) وأما خبرها فظاهره أنه لا يشترط فيه ذلك فتصح مسألة نحو لا قائم زيد إلا أن يقال اكتفى الشارح باشتراط تنكير الاسم عن اشتراط تنكير الخبر لأن الأصل أن الاسم إذا كان نكرة كان الخبر نكرة ويؤيده إطلاق المتن بقوله في النكرات أعملت ولم يقيده بالاسم (قوله وما للات في سوى حين عمل) أصلحه بعضهم بقوله وما للات في سوى وقت عمل (قوله لهم) صوابه والله أعلم حينا لهم لأن لات لا تعمل إلا في الحين كما ذكره (قوله أفعال المقاربة) من تسمية المجموع باسم بعض أفراده تغليبا كما ذكره الشارح ونظر فيه بعضهم بأن ذا الغلبة هو اسم اشتهر

قوله هذا هو الباب الثاني) كذا في نسخة مصححة وكتب عليه شيخنا فيه سهو لأنه إن اعتبر العمل فيكون الثاني وإن اعتبر التراجم فيكون الرابع ويجاب عنه بأنه جعل ما ولا ولات وإن المشبهات بليس مع كان وأخواتها لعمارها عمل ليس وكاد وأخواتها ثانيا وإن وأخواتها ثالثا ويجوز حذف خبر إن إذا دل عليه دليل كقوله سلوه رفق هل جئت حاجة فإن قال إني فاسألو
سى بعض التقدير إني جئت (قوله لكن) قد يقع بين ما هو كالعدم والملكة نحو زيد متحرك لكن هذا ليس في الحقيقة أو كالمتضايفين نحو عمرو أب لزيد لكن ليس أبا لخالد (قوله الترجي) أي في المحبوب سواء كان محصورا في نفسه كالخير أم لأمر عارض كهلاك العدو ومثل ذلك يقال في المكروه (قوله افتح) الأمر للإباحة ليشمل الواجب والجائز والمراد بالإباحة الأعم من (٤١) الوجوب أي ما لا يمتنع

هذا هو الباب الثاني من النواسخ ثم قال

(لإن أن ليت لكن لعل • كأن عكس ما لكان من عمل)

تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وذكر هنا أن إن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان وإلى ذلك أشار بقوله عكس ما لكان من عمل ومعنى إن وأن التوكيد وليت التمني ولكن الاستدراك ولعل الترجي والإشفاق وكأن التشبيه وما عدا أن معطوف عليه على إسقاط العاطف وعكس منصوب أخبره المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال

(كأن زيدا عالم بأني • كفء ولكن ابنه ذو ضغن)

الكفء المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي • كليت فيها أو هنا غير البذي)

ما أتى بالمثال في البيت الذي قبله من تقديم الاسم على الخبر وهو الأصل فينبغي أن الترتيب المذكور أي يحافظ عليه إلا إذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسعهم في الظروف والمجرورات وهو المشار إليه بقوله كليت فيها أو هنا غير البذي والبذي الفاحش المنطق وذا مفعول راع والترتيب نعت لذا والا استثناء ولا بد من تقدير حذف كلام ليستقيم التقدير وراع هذا الترتيب إلا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذي على ذا نعت لمحذوف وهو المثال ثم قال

(وهمز إن افتح لسد مصدر • مسدها وفي سوى ذاك اكسر)

أي إن همزة إن المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها أي إذا أولت هي وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله وهمز إن افتح أن الأصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفي سوى ذاك اكسر أي إذا لم يسد المصدر مسدها ثم إن في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع الأول أن تقع في الابتداء وهو المشار إليه بقوله (فاكسر في الابتدا) أي في ابتداء الكلام ويدخل فيه صورتان الأولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر والأخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى ألا إن أولياء الله الثاني أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله (في بدء صلة) أي في أول الصلة نحو قوله عز وجل وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه واحترز بقوله بدء صلة من الواقعة في حشو الصلة فإنها يجب فتحها نحو جاء الذي في ظني أنه قائم الثالث أن تقع جوابا للقسم وهو المشار إليه بقوله (وحيث إن ليمين مكملة) أي وحيث تكون إن جوابا للقسم فإنها تكون مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل والعصر إن الإنسان لفي خسر والمجرد

(قوله وهو أشهر القولين) من الأقوال لأن الأقوال ثلاثة ثالثها أن كلا منهما أصل أي لا أصالة لأحدهما على الآخر كما في الأشموني (قوله والأخرى أن يتقدمها إلخ) كذلك إذا تقدمها حيث فتكسر على القول بأنها لا تضاف إلا لجملة أما على الآخر فيجوز الفتح (قوله والمجرد إلخ) إن قلت ينافي هذا قول الناظم بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين فالجواب أن الناظم مشى هنا على مذهب الكوفيين على قول المكودي إن كلامه شامل للمجرد وفي البيت الآتي على مذهبهم لأنه مجتهد اهـ تدعو إلى التسهيل الفتح بعد القسم ما لم توجد اللام للكوفيين وصححه وقد نقع عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام وقال ابن عقيل ذكر ابن كيسان في نحو والله إن زيدا كريم بلا لام أن الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عند

المكودي) بعضهم أكثر اهـ وهذا الجواب بعيد متكلف وهو كونه مشى في بيت على مذهب وفي بيت بعده على مذهب فيه في كتاب واحد ثم رأيت بعضهم قيد قوله وحيث إن ليمين بما إذا لم يصرح بفعل القسم فيكون قوله بعد إذا فجاءة أو قسم أي فعل ظاهر وسبقه العلامة الأشموني بذلك هذا الشطر ولم يذكر ذلك في التسهيل على أن هذا القيد لا حاجة إليه لأنه حيث صرح بفعل القسم فإن جعلت إن جوابه وجب الكسر وإن جعلت مجرورة بالجار المحذوف وجب الفتح بل التقييد مضر لإخراجه لتلك الصورة إذا صرح بفعل القسم وجعلت إن ومعمولاها جواب القسم مع أنها داخلة وأما قوله بوجهين نمي فباعتبار جواز الاعتبارين لا بقين على التعاقب أما حيث قصد واحد معين منهما فيجب مقتضاه

وفي الأصح متعلق بمثل ثم قال (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني ان الافعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن لانها دالة على الحال وأن للاستقبال فتنافيا وترك أن مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع ذي متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال (كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق)

فأنشأ فعل ماض دال على الشروع والسائق اسمها وهو الذي يسوق الابل أي يقدمها ويحدو في موضع نصب خبرها … يقال طفق بفتح الفاء وطفق بالفاء المكسورة وطبق بالباء … بكاف التشبيه … وفي التسهيل … ثم قال (واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا)

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم الا كاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكاد سنا برقه يذهب بالابصار وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

ويستعمل أيضا منه اسم الفاعل واليه أشار بقوله وزادوا موشكا ومنه قوله

فموشكة أرضنا أن تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقوله واستعملوا … وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لا أوشك وكاد لا غيرهما ثم قال

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد)

يعني ان هذه الافعال الثلاثة وهي عسى واخلولق وأوشك تسند الى أن يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين ويكون حينئذ أنها الافعال تامة تكتفي بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وقد في قوله قد يرد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك واخلولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغي أن ينطق هنا بشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبها قافا لاجل استقامة الوزن وغنى فاعل يرد وبأن متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق بيرد ثم قال (وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا)

يعني ان عسى اذا تقدمها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتسند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الاول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثاني هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك في الافعال الثلاثة المذكورة اذ لا فرق وعليه شرح المرادي وقوله وجردن عسى يعني من الضمير وعسى مفعول بجردن وأو للتخيير ومضمرا مفعول بارفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر ثم قال

(والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

يعني ان عسى اذا أسند الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن يجوز في سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أي واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم بأجز والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدا وخبر

(ان وأخواتها)

(قوله تكتفي بالفاعل) هذا … من أنها … في محل رفع فاعل … دون … اسم وخبر ولأن … أحدهما … عسى … الجزأين … عسى أن يقوم … لا يصح … أن والفعل مع … (قوله ويتعين قوله قد يرد التحقيق) هذا … لان المحقق على أن قد الداخلة على المضارع لا تكون الا للتقليل (قوله أن يجرد) في نسخة بالتاء الفوقية … وكذا ترفع (قوله ان وأخواتها) قدم كان وكاد عليها لان هذه حروف وتلك أفعال وقدمها على ظن لانها تعمل الرفع وبعضهم أسقط أن المفتوحة يعني عدها مفتوحة ومكسورة واحدا ولا اختلاف في الفتح والكسر

هذا

بالفصل والاسم وأشار الى الاول بقوله

(ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا)

(وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا)

(وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حل قبله الخبر)

يعنى أن هذه اللام لا تصحب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقم ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو ان زيدا رضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى فى كونه ماضيا متصرفا خاليا من قد وفهم منه أيضا انها تصحب المفرد نحو ان زيدا لقائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لابوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل ان ربك ليحكم بينهم والماضى الغير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى قد فنبه عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا ومعنى مستحوذا غالبا ثم أشار الى الثانى بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر أى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط ويشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيدا لعندك قاعد وان عمرا لفى الدار راغب وان زيدا لطعامك آكل فالواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار الى الثالث فقال والفصل أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج الى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى وان ربك لهو العزيز الرحيم ولم يقيد الفصل بشئ لانه معلوم أنه لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار الى الرابع بقوله واسما حل قبله الخبر يعنى ان لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجتمع حرفا توكيد ومثاله قوله تعالى وان لنا للآخرة والاولى وفهم مما تقدم ان الخبر فى ذلك لا يكون الا ظرفا أو مجرورا وأخذ بعضهم من اشتراط الفصل فى الاسم ان ذلك مشروط فى الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والاول أظهر وجملة حل قبله الخبر فى موضع الصفة لاسم ثم قال

(ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل)

فاذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفتها عن العمل لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى انما الله اله واحد وقد سمع الاعمال فى ليت فى قول النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليت سائرها وهو مذهب الناظم لاطلاقه فى قوله وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره واعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة ثم قال (وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا)

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله وجائز أن النصب أيضا جائز وهو الاصل وفهم من قوله بعد ان تستكملا انه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم ان قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان ورفع المعطوف على اسم ان بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل واما معطوف على الضمير المستتر فى الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفا منصوب برفعك وعلى متعلق بمعطوفا وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا برفعك والتقدير ورفعك معطوفا على منصوب ان بعد استكمالها الخبر جائز ثم قال

(وألحقت بان لكن وأن * من دون ليت ولعل وكأن)

بقول لا رز وفهم ان معناه حصص (قوله وتصحب الواسط) بخلاف ان زيدا جالس فى الدار لتأخر المعمول ويشترط كون الخبر صالحا لدخول اللام فخرج ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا ويستثنى الحال نحو ان زيدا راكبا منطلق لانه لم يسمع دخول اللام على الحال (قوله فهو مفعول بفعل محذوف) مقتضاه أن يقال فى نحو صحبت زيدا وعمرا ان عمرا مفعول بفعل محذوف (قوله وفهم مما تقدم الخ) أى لان الخبر فى باب ان لا يتقدم الا ظرفا أو مجرورا (قوله وفيه ضعف لعدم الفصل) من يقول بالعطف من غير ضعف يشترط الفصل كما يفهم من الاشمونى فلا يكون فيه ضعف لكنه راعى المثال المذكور واذ فيه فصل

منها نحو قوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله (أو حكيت بالقول) * ومثاله قوله تعالى وقال الله انى معكم الخامس أن تحل محل حال وهو المشار اليه بقوله (أو حلت محل حال) وشمل صورتين الاولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وانى ذو أمل) ومثله قوله عز وجل كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام السادس أن يقترن خبرها باللام وهو المشار اليه بقوله (وكسروا من بعد فعل علقا * باللام) ثم مثل ذلك بقوله (كاعلم انه لذو تقى) ومنه قوله عز وجل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيعلم طالب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله فى الابتدا متعلق بأكسر وفى بدء صلة معطوف على فى الابتدا وحيث معطوف أيضا وان مبتدأ خبره مكملة وحيث مضافة الى الجملة ولليمين متعلق بمكملة القسم الثانى وهو ما يجوز فيها كسرها وفتحها وذكر ان لذلك أربعة مواضع أشار الى اثنين منها بقوله

(بعد اذا فجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمى)

يعنى ان كسر ان وفتحها جائز بعد اذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد اذا قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بكسر ان على القياس لان اذا الفجائية لا يليها الا جملة اسمية وبالفتح على تأويل ان وصلتها بمصدر محكوم عليه بانه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم قوله

أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى

فمن كسر جعلها جوابا للقسم ومن فتح فعلى نزع حرف الجر والتقدير على أنى وفى نمى ضمير مستتر يعود على أن وبعد اذا وبوجهين متعلقان بنمى فاذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على اذا ولا لام لا واسمها وبعده خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير نمى ان بعد اذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين وفهم ان المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل ثم أشار الى الموضع الثالث بقوله (مع تلو فا الجزا) يعنى انه يجوز أيضا الفتح والكسر فى ان الواقعة بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر على الاصل لان الاصل فى جواب الشرط أن يكون جملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبرا والمبتدأ محذوف تقديره فجزاؤه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه ومع متعلق بنمى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير نمى جواز الوجهين بعد اذا وبعد القسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار الى الموضع الرابع بقوله (وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد) يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر على معنى خير القول انى أحمد أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بالجملة عن مبتدا فى معنى الجملة ولذلك لم يحتج الى ضمير يربطها بالمبتدا ومعنى الفتح خير القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لان ان وما بعدها مؤولة بمفرد وذا مبتدا وهو اشارة الى جواز الوجهين وخبره يطرد وفى متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر)

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تزاد بعد غيرها من أخواتها خلافا لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على المبتدا فى نحو لزيد قائم خلافا لمن قال انها غيرها وانما أخرت للخبر مع ان كراهة اجتماع حرفى تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو أظهر وانى لوزر محكى بقول محذوف والتقدير نحو قولك انى لوزر والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر

(قوله عبد القفا) كناية عن كونه عبد بطنه لانه ينشأ عن ملء البطن دائما غلظ الجسم وينشأ عنه غلظ القفا الدال على البلادة واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهو طرف الحلقوم وقيل هو مضغة تحت الاذن (قوله أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى) قبله لتقعدن مقعد القصى * منى ذى القاذورة المقلى * أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى * فقالت ما شئت بعدك من انسى * غير امرأين من بنى لؤى * وآخرين من بنى عدى * وغير تركى ونصرانى * وخمسة بأقامح العشى * وستة كانوا على الطوى ثم قال لولا انى عددت فيها الذكر جميع الانس والجن (قوله مع تلو فا الجزا) جواز الوجهين بعد فاء الجزاء مقيد بما اذا كان الشرط بالاسم وأما اذا كان بالحرف فليس الا الكسر كقوله تعالى وان تعفوا وتصفحوا فان الله غفور رحيم كما فى شرح كافية ابن الحاجب (قوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء) أى جوازا لا وجوبا ويؤخذ ذلك مما تقدم فى قوله كان زيدا عالم ف (قوله وانما أخرت الخ) الاصل تقديمها على ان لانها من أدوات الصدور دخلت على الخبر لشبهها لمبتدا وكذا فى البواقى من معمول الخبر والفصل الخ (قوله وزر) هو الحصن الملجأ يعنى وسافر بعضهم يجعل معنى وزر من قوله تعالى كلا لا وزر فرأى اعرابيا يحاول شيئا وهو

والفصل

(قوله وإن يكن فعلا) أي جملة فعلية فهو على حذف مضاف لأن الخبر ليس هو الفعل وحده (قوله فالأحسن) قال بعضهم فالواجب فليس المراد ظاهر العبارة اهـ وقد يكون المصنف مشى على جواز عدم الفصل (قوله بلا ولن) وكذا لم نحو أن لم يره أحد (قوله وأما قد فيفصل بها بين أن والماضي) وكذا بين أن والمضارع نحو أن قد [illegible] الأزهري (قوله أي بالفصل من ذكرها) وأراد أنه قليل في الاستعمال لقلة [illegible] أو [illegible] (قوله ويجوز) بالجر على [illegible] أو بالرفع مبتدأ أي الخبر كأنه [illegible] للجر وأما الأخير [illegible] لا [illegible] ففيهما بالرفع عطف على الوجهين المتقدمين (قوله السلم) بفتح اللام (قوله التي لنفي الجنس) أي نصا ليخرج النافية للوحدة والمحتملة وتحقيق ذلك يطلب من محله (قوله نظيرة إن) فيه نظر بحسب الضد (قوله ولا توكيد للنفي) معنى توكيدها النفي أنها كانت أولا من أخوات ليس فلما أريد الاستغراق أتى بلا هذه من أخوات إن اهـ ويجاب عن الاعتراض السابق بأن المراد أن

ثم قال (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعني أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون [illegible] وهذه تشمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول باجعل وجملة المفعول الثاني ومن متعلق باجعل وبعد ثم قال

(وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا)

(فالأحسن الفصل بقد أو نفي او ... تنفيس او لو وقليل ذكر لو)

أن الخبر الذي ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بقد أو بأداة نفي أو بالسين أو بسوف أو لو فأما قد ففصل بها بينها وبين الماضي كقوله ونعلم أن قد صدقتنا وأما النفي فيكون بلا وبلن ويفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه وأما السين وسوف فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله علمت أن سوف يقوم وأما لو فيفصل بها بين أن وبين الماضي كقوله تعالى وأن لو استقاموا وقوله وقليل ذكر لو أي قل من ذكرها من النحويين لأن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز أن يأتي [illegible] كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وفهم من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين الأول أن يتقدم [illegible] على الخبر نحو قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين والآخر أن يتقدم الخبر كقوله

في فتية كسيوف الهند قد علموا ... أن هالك كل من يحفى وينتعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها أو غير متصرف كقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وإن لم يكن [illegible] عائد على الخبر وفعل الأخير هاولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها [illegible] جواب الشرط الأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لأنه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبره مقدم ثم قال

(وخففت كأن أيضا فنوى ... منصوبها وثابتا أيضا روي)

أن كأن تخفف أيضا ولا تهمل وفهم عدم إهمالها من قوله فنوى منصوبها وهي إذا كانت [illegible] المخففة إلا أن اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا [illegible] فهم ذلك من قوله وثابتا أيضا وفهم أيضا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن أن خبرها يكون جملة ويكون [illegible] فمثال الجملة قوله

ووجه مشرق النحر ... كأن ثدياه حقان

فا في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان في موضع الخبر ومثاله [illegible] قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

[illegible] ثدييه حقان في رواية النصب وفهم من اقتصاره على إن وأن وكأن أن باقيها لا يكون فيه [illegible] الحكم أما لعل وليت فلا يخففان وأما لكن فإنها تخفف لكنها لا تعمل مخففة ثم قال

(لا التي لنفي الجنس)

لا التي لنفي الجنس أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص [illegible] أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت ثم قال

(عمل إن اجعل للا في نكره ... مفردة جاءتك أو مكرره)

أعملت عمل إن لأنها في النفي نظيرة إن في الإيجاب إذ إن توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفي ولما [illegible] عملها بالحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا في النكرة ولذلك قال في نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو [illegible] في الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله إلا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز

[illegible] نظيرة إن في مطلق التأكيد وإن كان الإثبات والنفي لا يجتمعان كما يقال البياض نظير السواد في مطلق العرضية وإن كانا ضدين [illegible] إلا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز) قال شيخنا كان بعض أشياخنا يستشكله بأنها إذا استوفت الشروط وجب

يعني أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله تعالى أن الله برئ من المشركين ورسوله وبعد لكن نحو لكن زيدا قائم وعمرو وانما ألحقت أن ولكن بان لانهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقي ثم تمم البيت بقوله من دون ليت ولعل وكأن ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال (وخففت ان فقل العمل) يعني أن ان المكسورة اذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها نحو قوله عز وجل وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم وفهم منه ان اهمالها هو الكثير كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وأل في العمل اما للعهد أي العمل المذكور واما بدل من الضمير والتقدير وقل عملها ثم قال (وتلزم اللام اذا ما تهمل) يعني انها اذا خففت يلزم خبرها اللام وانما لزمت اللام للفرق بينها وبين ان النافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهد وهي التي تصحب ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه انها ليست غيرها خلافا للفارسي ثم قال

(وربما استغنى عنها ان بدا ❊ ما ناطق أراده معتمدا)

يعني انه قد يستغنى عن اللام بعد ان المخففة اذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ❊ وان مالك كانت كرام المعادن

فان صدر البيت مدح فعلم ان ان في عجزه ليست للنفي لئلا يناقض صدر البيت عجزه فلم يحتج الى اللام الفارقة وعنها في موضع رفع باستغنى على انه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدا وناطق مبتدأ وأراده خبره والجملة صلة لما والضمير في اراده عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل أراده ويجوز فتح الميم على انه حال من مفعول أراده والتقدير ان ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمدا عليه ثم قال (والفعل ان لم يك ناسخا فلا ❊ تلفيه غالبا بان ذي موصلا)

يعني ان الفعل اذا وقع بعد ان المخففة لا يكون الا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وفهم من قوله غالبا انه قد يكون غير ناسخ كقوله

شلت يمينك ان قتلت لمسلما ❊ حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه والفعل مبتدأ وان لم يك ناسخا شرط والجواب فلا تلفيه أي لا تجده وغالبا حال من الهاء في تلفيه وموصلا مفعول ثان لتلفيه وبان متعلق بموصلا وذي بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر الى المبتدا مستتر في يك ثم قال (وان تخفف أن فاسمها استكن) يعني ان أن المفتوحة اذا خففت لم تهمل كما أهملت ان بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم اهمالها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها الا وهي عاملة فيه وتجوز في قوله استكن وانما هو محذوف اذ لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما أجرى مجراه

(قوله نحو لكن زيدا الخ) هذه النسخة الصحيحة والمناسبة لما عليه محققوا العربية وما يوجد في بعض النسخ من ذكر ان المفتوحة فقط بعد اللام تغيير لصحة التبخ من زيادة الرائين (قوله ولو استغنى عن ذلك الخ) أي اتكالا على الشارح والا فليس في اقتصاره على لكن وان نفي غيرهما اذ قوله لكن وأن مفهومه مفهوم لقب وهو ضعيف لخلاف المصنف ان لا يعتبره أحد لضعفه فصرح به قالوا الفرق ان ليت ولعل وكأن للانشاء ويشكل بان كأن زيدا البدر مثل قولك زيد كالبدر والجواب أن زيدا كالبدر اخبار بالتشبيه وكأن الخ انشاء للتشبيه لانها موضوعة لذلك (فائدة) ينبغي للمدرس (٤٤) أن يذكر شيئا من الادبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والامور التي ليست في بطون الدفاتر تشحيذا للاذهان وبذلك يفوح عبير العلم ومن هنا يرى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل لا تألف النفس اذ كانت مجبرة الا التنقل من حال الى حال وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح (قوله نحو قوله تعالى وان كلا لما) اللام لام الابتداء وما موصولة خبر ان والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم (قوله يلزم في خبرها اللام) لا خصوصية للخبر بل يدخل فيما بعدها سواء كان خبرا أو فاعلا كما في ان يزينك لنفسك أو غيره نحو ان قتلت لمسلما وانظر قوله خبرها مع انها اذا أهملت لا خبر لها وقد يجاب بان المراد خبرها لو لم تهمل والصحيح ان هذه اللام لام الابتداء وفاقا لسيبويه وقيل غيرها اجتلبت للفرق وانظر دليل كل في المطولات فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام لام الابتداء كسرت وان قلنا هي غيرها اجتلبت للفرق فتحت وهذا الخلاف في كل لام دخلت بعد ان المخففة (قوله استكن) من اطلاق الملزوم على اللازم لان الاستكنان مستلزم للاضمار وعدم الذكر في اللفظ والمستكن ملزوم للمضمر الغير الملفوظ لان كل مستكن مضمر كذلك ولا عكس كالمنصوب فاراد باستكن أضمر أي جعل ضميرا غير ملفوظ به لان الاضمار يستعمل أيضا بمعنى الحذف فاستعمل المشترك في معنييه أو من عموم المجاز وعدل عن الحذف الى الاستكنان ليشعر بأن اسمها لا يكون الا ضميرا فاندفع قول بعضهم الاولى أن يقول وان تخفف ان فاسمها حذف والخبر اجعل جملة كما ألف وقد يذكر اسمها ضميرا كقوله بانك ربيع وغيث مريع ❊ وأنك هناك تكون الثمالا وهو ضرورة

كانت لا مذكورة مع البدل أما حيث كانت مقدرة فقط فلا لان التركيب انما يكون بين مذكورين (قوله جاز في المعطوف) أي
لم يكن معرفة فان كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع ويكون حينئذ من عطف الجمل (قوله والعطف مبتدأ وخبره احكما) أي وجواب
الشرط محذوف (قوله اذا دخلت عليها همزة الاستفهام) قال في شرح الكافية ان دخلت همزة على لا حكمها مع ما وليها حكمها
عارية من الهمزة نحو قولك الا جسم لك والا اصطبار لزيد وان عطف على ما وليها جاز في المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ما جاز
لتجرده هذا اذا لم يقصد العرض فان قصد اختصت بالفعل ووجب اضماره ان لم يظهر كما في هلا نحو الا تفعل خيرا الا خيرا تفعله
باضمار الفعل لقرينة معنوية كقوله الا رجلا جزاه الله خيرا أي الا ترونى رجلا (٤٧) ويروى على غير الرواية المشهورة ألا
رجل بالجر على تقدير الا
من رجل ويجوز أن تكون
الشاعر لم يقصد العرض
لكنه نون اضطرارا (قوله
وفيه نظر) ووجهه انه
أطلق فشمل ما اذا احدث
لها معنى كالتمني والتوبيخ
وكلام الناظم محمول
ألا التوبيخية دون التي
للتمني قال سيبويه والخليل
على أن الا التي للتمني لها
بمنزلة أتمنى وانها لا يجوز
في وصف اسمها والعطف
عليه الرفع لانها عملت
وتحقيق ذلك في الا
التوبيخية ان لا فيها باقية
على صرافتها من النفي
يبطل عملها بخلاف التي
للتمني فان لا فيها ليست لنفي
وانما عملها لما فيها من أعمالها
فالنظر الى الاصل في لا
وهمزة الاستفهام متضمنة
معنى التوبيخ في التوبيخية
ومتضمنة معنى التمني في التي
للتمني والجواب عن الناظم
ان الكلام اذا كان فيه
تفصيل لا يعترض عليه
هذا ان كان مشى على
مذهب سيبويه والخليل ويحتمل أنه مشى على كلام المازني والمبرد في عدم التفصيل وهو ظاهر اطلاقه فانهما ذهبا الى أن الا التي
للتمني لها خبر وانها يجوز في وصف اسمها والعطف عليه الرفع واستدلا بقوله • ألا عمر ولى مستطاع رجوعه • فمستطاع خبر وولى صفة
ورجوعه نائب فاعل مستطاع على كلا الوجهين وبحث فيه بأنه يجوز أن يكون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا
والجملة صفة ثانية لعمر وولى صفة أولى فان قيل اذا لم يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة وقلتم انها الا خبر لها فلم نبني عمر فالجواب انه
بني على الاصل سواء قلنا ان الا بمنزلة أتمنى أو ليت (قوله في ذا الباب) الاولى حمله على باب ان ولا من أخوات ان وقد قال الموضح باب
الحروف الثمانية فادخل لا فيها فكان ينبغي أن يترجم للا بفصل لما ذكر

(وغيرها يلي وغير المفرد • لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد)
أو في هذا البيت الى مسألتين الاولى أن يكون اسم لا مبنيا على الفتح والنعت مفردا الا انه
مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت أي المنعوت الا انه غير مفرد أي مضاف فمثال الاولى
لا رجل في الدار ظريفا أو ظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصدا غلام
رجل فيه أيضا امتنع لمكان الاضافة وجاز النصب فيهما على اللفظ لان المبني مشابه للمعرب
والرفع حملا على موضع لا مع اسمها وغيرها يلي مفعول مقدم لتبن والرفع مفعول مقدم باقصد ثم
(والعطف ان لم تتكرر لا احكما • له بما للنعت ذي الفصل انتمى)
يعني انه اذا عطف على اسم لا المبني ولم تتكرر لا جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول من
النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ
كقول الشاعر • فلا أب وابنا مثل مروان وابنه • اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
أو بالرفع على المحل كقول الشاعر
هذا وجدكم الصغار بعينه • لا أم لي ان كان ذاك ولا أب
ولا زائدة أو عطف على الموضع والعطف من احكما بمعنى احكم والتوكيد والالف للاطلاق ويتعلق له بالحكم
الا بالتمني وذي الفصل صفة للنعت وبما متعلق باحكم وكذلك انتمى والضمير في له للعطف والرابط بين
المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكما وأجزيته وعلى هذا فجواب الشرط
في هوان لم تتكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير حكم العطف بما ثبت للنعت المفصول
ان لم تتكرر لا فاحكم له بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا الا أن في هذا
الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال
(وأعط لا مع همزة استفهام • ما تستحق دون الاستفهام)
يعني ان حكم لا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها اذا لم يدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة
وفيه نظر لانه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والتوبيخ وقد يبقى
على واحد منها على معناه وظاهره انه موافق في ذلك للمازني والمبرد فانها عندهما تجري مجراه
قبل الهمزة مطلقا وأما الا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لانها لا تدخل الا على الفعل ولا
مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله
الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الاول نكرة والثاني معرفة ثم قال
(وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر • اذا المراد مع سقوطه ظهر)
أي اذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقوله

إعمالها وإن كررتها وأما ترك إعمالها في لا حول ولا قوة فلأنها عاملة عمل ليس مثلا أو زائدة في لا قوة فلم تعمل

قال شيخنا الإشكال قوي وقال سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي قول المصنف مفردة جاءتك أو مكررة على طبق

ما بقوله سيدي المكودي رحمه الله (قوله ما عمل فيما بعده) ليس على إطلاقه ولذا قال المرادي ما عمل فيما بعده

المضاف لأنه عامل فيما بعده (٤٦) لا كعمل الفعل ويجاب بأن خروج المضاف ظاهر من قول الشارح المشبه

وسيأتي وعمل مفعول بأجمل والمتعلق بأجمل وكذلك في نكرة مفردة ومكررة في جاءتك العائد على لا ثم أن النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام مضافة ومشبهة ومفردة وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله

(فانصب بها مضافا او مضارعه ۞ وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه)

يعني أنه ينصب المضاف والمشبه بالمضاف والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالعا جبلا عندك ولا مارا بزيد وجهه في الدار وإنما سمي مشبها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه أي بعد نصبك الاسم بها اذكر الخبر نحو لا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذكر والخبر مفعول مقدم باذكر وفي اذكر ضمير المستتر في اذكروا الهاء في رافعه عائدة على الخبر ثم قال (وركب المفرد فاتحا كلا ولا قوة) المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحا حال فاتحا له ثم أتى بمثال لا فيه مكررة وقد تقدم أن لا إذا كررت كان عملها جائزا

(والثاني اجعلا ۞ مرفوعا او منصوبا او مركبا ۞ وان رفعت اولا لا تنصبا)

فالأول فتحهما معا وهو المستفاد من المثال الثاني فتح الأول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله اجعلا مرفوعا الثالث فتح الأول ونصب الثاني وهو مستفاد من قوله او منصوبا الثاني مع فتح الأول والرابع رفع الأول والثاني والخامس رفع الأول وبناء الثاني مستفادان من قوله وان رفعت اولا لا تنصبا فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع لا مع اسمها لأنهما في موضع نصب ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو أعملا عمل ليس ووجه رفع الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس والثاني مبني مع لا والثاني مفعول أو مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وإن رفعت شرط ولا تنصبا حذف الفاء أي فلا تنصبا والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال

(ومفردا نعتا لمبني يلي ۞ فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل)

يعني أنه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا الثاني أن يكون متصلا بالمنعوت وهو المنبه عليه بقوله يلي أي يلي المنعوت فتقول لا رجل قائم أو قائما أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها ومفردا مفعول بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردا على نعتا لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها ويلي في موضع الصفة لمبني وأو للتخيير وتعدل مجزوم على جواب الأمر ثم قال

بالثاني عبرة علم أن المراد ما عمل فيما بعده لا على وجه الإضافة واعلم أن الخبر في هذا الباب أوجب التأخير ولو ظرفا أو جارا ومجرورا كما قال وألزموا خبرها التأخير ولو كان ظرفا أو مجرورا (قوله وركب المفرد فاتحا) أي تاليا من غير العالب أن يأتي على حرف كالذي وجمع المذكر السالم وإذا أتى به عليه بقوله وركب المفرد بانيا على ما ينصب به فتفطن واعلم بأن تكرر لا مثاله كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا (قوله وهو المستفاد من المثال) فيما قاله نظر لأن فتح الأول يؤخذ من قوله وركب المفرد وفتح الثاني يؤخذ من قوله مركبا فهو أدل مصرح بذلك لأنه يؤخذ من المثال ويجاب بأن المراد أنه المستفاد من المثال والتصريح (قوله أنه معطوف على موضع اسم لا) أي ولا حينئذ زائدة (قوله أنهما مبتدآن) يقال عليه إما أن تكون لا لنفي الجنس نصا فيجب إعمالها أو ليست لذلك كليس فتعمل عملها وإما أن تكون زائدة فإما زيادتها في لا قوة فقد تسلم وأما في لا حول فلا تتأتى (قوله أو اعملا) أي لا الأولى ولا الثانية (قوله ومفردا نعتا الخ) قال الإمام ابن غازي بدل ذلك ۞ وارفع أو انصب مطلقا إن أفردا واتصلا (قوله على موضع لا مع اسمها أو على موضع اسم لا) بحث في هذا بأن رفعه زال بدخول لا ولم ينبه كالعطف بدون تكرار لا إن كان صالحا للعمل لا فإن قيل البدل على نية تكرار العامل وهو لا يبني فالجواب أنه أغنى

وما موصولة وجملة صلتها وله متعلق بكان وخبره متعلق بالجعل وهو في موضع الحال من ضمير المقدر اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال (وجوز الالغا لا في الابتدا) تقدم أن الالغاء ترك العمل لفظا ومحلا ويفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب ويفهم من قوله لا في الابتدا ان له ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت قائم أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز الالغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم الى الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين ويفهم من قوله لا في الابتدا ان اعمال المتقدم واجب والالغاء معمول لجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز الالغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع المتقدم واستدلوا بقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيمة الادب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين اما على حذف ضمير الامر والشان ويكون الفعل باقيا على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني واما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله (وانو ضمير الشان أو لام ابتدا * في موهم الغاء ما تقدما) أي اذا ورد من كلام العرب ما يوهم الغاء العامل المتقدم فله تأويلان أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشان ويكون التقدير اني وجدته ملاك الشيمة الادب ويكون الفعل باقيا على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير اني وجدت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقا وفي موهم متعلق بانو والغاء مفعول بموهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال

(والتزم التعليق قبل نفي ما * وان ولا لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم)

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لفظا وهو أن يعمل في المحل دون اللفظ وذلك اذا وقع بعد الفعل أحد الستة الاشياء التي ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل لقد علمت ما هؤلاء ينطقون الثاني ان النافية كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا الثالث لا قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد قال ابن هشام في طرره لم يحفظ له مثالا عن العرب نثرا ولا نظرا وقد أنشدت عليه

فعش معدما أو مت كريما فانني * أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه الخامس لام القسم كقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي * ان المنايا لا تطيش سهامها

السادس الاستفهام كقوله عز وجل وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق بانحتم والجملة خبر المبتدا الاول والضمير العائد على ذا فاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له ثم قال (لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه) يعني أن علم اذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى الى مفعول واحد كقوله تعالى لا تعلمونهم الله يعلمهم وأن ظن اذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضا الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أي اتهمته وليسا حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في المجرور قبله ولواحد متعلق بتعدية وملتزمه صفة لتعدية وأضاف علم الى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن الى تهمه وهو مصدر اتهم ثم قال

(ولرأى الرؤيا انم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى)

يعني ان رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لانها شبيهة بها

(قوله زيد قائم ظننت) الفعل حينئذ كاللازم اذ لا يقال أن يعدى في هذه الحالة الى اسم آخر (قوله وجدت ملاك) قال بعضهم هكذا خط رابد المؤلف وفي بعض النسخ رأيت ... بعض المشايخ (قوله ان يفصل) ... (قوله كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا) اعترض التمثيل بالآية بانه يشترط في المعلق عنه أن يكون صالحا للعمل فيه وتسلطه وذا لا يصح هنا لان ظن لا تعمل في الفعل وجوابه ان النفي باب معلق ... قطع عن الجملة ... (قوله أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه) ... المصحف ... على التعليق ... الاستشهاد (قوله الله يعلمهم) وعلم هنا بمعنى عرف ولا يلزم من ذلك جواز اطلاق عارف على الله تعالى ولسيدي أحمد زروق في بعض تآليفه المحققون على جواز اطلاق لا يعرف الله الا الله لا عارف فان فيه خلافا (قوله الحلمية) بالضم في اللام والحاء قال في المصباح وحلم يحلم من باب قتل حلما بضمتين واسكان الثاني تخفيفا واحتلم رأى في منامه رؤيا انتهى وأما الحلم بفتح الحاء وسكون اللام فهو الجلد

وتنسارع همهم حتى تراهم ... ولا كريم من الولدان مصبوح

وان سلم كثرة ... فمن ... تخاريبه وبعد ... تميم ... فهم من اطلاقه في الخبر انه لافرق بين أن يكون ظرفا ومجرورا ... الاتفاق ... ويفهم من قوله في ... الباب ... حذف الخبر في غير هذا ... وجواب اذا ... لدلالة ما تقدم عليه

﴿ظن وأخواتها﴾

من نواسخ الابتداء ... تدخل على المبتدا والخبر ... أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه ... وهي على قسمين قلبية وتصييرية وقد أشار الى الاول بقوله ﴿انصب بفعل القلب جزأي ابتدا﴾ ... الابتداء ... ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل ... المذكور ... أشار الى الاول بقوله (أعني رأى خال علمت وجدا * ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد * وهب تعلم) ثم ان هذه الافعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد ... تردداً مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم ... في النظم ... على حسب ما ... وأنا ... على كل واحد ... أما رأى ... بمعنى ... علمته ... وأما خال ... بمعنى ظن وعلم هي أصل الافعال العلمية ... أصل الافعال الظنية ... بمعنى ظن ... بمعنى علم وجعل كذلك ... الاعتقاد ... وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها ... المبتدا والخبر على انهما مفعولان وهي كلها متصرفة على رأي ... الا هب وتعلم ... ودرى وجعل معطوفات على عد ... وجعل ... كاعتقد وهب ... معطوفان أيضا على ... ولهذه الافعال معان أخر ... ثم شرع في القسم الثاني وهي التصييرية بقوله (والتي كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا) يعني انصب بالافعال التي بمعنى صير المبتدا والخبر ... كما تنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الافعال التصييرية ... وهي صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ ووهب في نحو ... وذلك أي جعلني ... ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره ... من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال (وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب) يعني أن الافعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع رفع به وان يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما والتعليق متعلق بخص ثم قال (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم) يعني ان هذين الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين ويفهم منه انه يجوز اسنادهما الى الضمير المفرد المذكر والمؤنث والى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هبا ... قائما ويا زيدون هبوني قائما ... الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد ألزما وفي ألزما ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزم وتعلم مبتدأ خبره كذا أي مثل هب في لزومه الامر ولما أتى بافعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار الى ذلك بقوله (ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ماله زكن)

قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر زكن أي علم وكل مفعول باجعل

(قوله كأن مقدمه) ... أي لهم

(قوله رأى) تكون ... بمعنى علم وقد ... قد ... أي ... (قوله ... كذلك) الاشارة ... أي ... كون ... الظن ... الاعتقاد ... لان الاعتقاد ... الجزم ... لان الرجحان أعم من أن يكون مع الاحتمال أو مع القطع ... وراجح ... والاعتقاد ... والرجحان ... أطلق الاعتقاد والظاهر ... الاشارة ... أي ان جعل كدرى في الدلالة على العلم وأما قوله ... الاعتقاد أي ... دالة على العلم ... زيادة على الظن والرجحان ... السابق على ... من البحث والمراد بالعلم هنا ما كان عن دليل أو ضرورة وما كان عن غير دليل ولا ضرورة بل كان اعتقادا من غير دليل ولا ضرورة (قوله لغير موجب) قلت للشيخ يعني ان ترك العمل لجواز التأخير والتوسط مجوزان لا موجبان فلم يرتضه بل قال المراد لغير موجب لفظي والا فالتأخير موجب ولعل مراده موجب للجواز (قوله ولغير الماضي من سواهما) ذكر من سواهما تأكيدا لانه تقدم ان هب وتعلم يلزمان الامر في قوله والامر هب قد ألزما كذا تعلم

(قوله أدخل) هو من الدخول في الامر تقول دخل في الامر أي [illegible] ومن [illegible] دخل بأمر [illegible] كما هو في الجامع وسقط الاعتراض بأن دخل متعد تقول دخلت الدار على القول بأن الدار مفعول به (قوله للثان والثالث) وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا أو اقتصارا أو [illegible] حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز [illegible]

(قوله والثان منهما الخ) قال الامام ابن مالك وقال والثاني منهما كمفعولي كسا [illegible] في [illegible] لكان أولى [illegible]

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو أجلست زيدا وإذا دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألبست زيدا جبة وإذا دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى وإلى ذلك أشار بقوله

(إلى ثلاثة رأى وعلما ... عدوا إذا صارا أرى وأعلما)

يعني أن علم ورأى المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة والمفعول الأول هو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة والثاني والثالث هما اللذان كانا مفعولين [illegible] ورأى وعلم مفعول تقدم لعدوا وإلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير في صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صارا ثم قال

(وما لمفعولي علمت مطلقا ... للثان والثالث أيضا حققا)

يعني أن جميع ما استقر من الحكم لمفعولي رأى وعلم قبل دخول الهمزة من جواز التعليق ومنع الحذف لغير دليل [illegible] ثابت للثاني والثالث مع أعلم وأرى [illegible] مبتدأ وصلتها لمفعولي ومطلقا حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور [illegible] متعلق بحقق ثم قال

(وإن تعديا لواحد بلا ... همز فلاثنين به توصلا)

يعني أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى اثنين ولم يتعرض [illegible] في هذا الباب ولا [illegible] لأن المفعول الثاني غير الأول فهو من باب كسا وأعطى ولذلك أشار بقوله

(والثان منهما كثاني اثني كسا ... فهو به في كل حكم ذو ائتسا)

يعني أن المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب كسا [illegible] اختصارا واقتصارا [illegible] [illegible] الأحكام الجائزة [illegible] من تشبيهه بباب كسا أن المفعول الأول والثاني أيضا كالمفعول الأول من باب كسا [illegible] لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر [illegible] على علم العرفانية ورأى البصرية [illegible] متعلق [illegible] الفاء جواب الشرط [illegible] متعلقان [illegible] والضمير في به عائد على الهمز والثان مبتدأ وخبره [illegible] حكم متعلق [illegible] ثم قال

(وكأرى السابق نبا أخبرا ... حدث أنبأ كذاك خبرا)

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة والذي [illegible] أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو علي [illegible] [illegible] السيرافي حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ وأخبر وحدث وأنبأ معطوفات عليه على حذف العاطف خبره في المجرور قبله وخبر مبتدأ خبره كذاك

(الفاعل)

[illegible] والاسم المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم [illegible] عن هذا التعريف بالمثال فقال

والله أعلم [illegible] التعليق عن الثاني [illegible] كذلك في باب كسا [illegible] [illegible] المرادي [illegible] [illegible] المرئي [illegible] [illegible] المكودي [illegible] كلام الازهري في شرح التوضيح (قوله [illegible]) [illegible] والضمير [illegible] [illegible] الشرط [illegible] (قوله وكأرى السابق) [illegible] المتعدية إلى اثنين [illegible] الأفعال مثل أرى السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل المتأخرة المتعدية إلى اثنين

(الفاعل) (قوله أو ما جرى مجراه) راجع للاسم [illegible] الفعل أي ما جرى مجرى الاسم أو ما جرى مجرى الفعل وسقط الاعتراض بأنه لا يشمل الفاعل الذي في تأويل الاسم نحو سرني أن [illegible] وم ووجه سقوطه أن أن والفعل جار مجرى الاسم (قوله على طريقة فعل) المراد به الفعل الأصلي الصيغة فشمل الماضي [illegible] المضارع والأمر ثلاثيات كانت أولا (قوله أو فاعل) مراده به الوصف غير اسم المفعول فشمل اسم الفاعل وغيره وأما المبتدأ في [illegible] وزيد قام فظاهر كلامه أنه أخرجه بقوله مقدما عليه وكذا قائم زيد لأن الظرف فيه مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم والتحقيق أن [illegible] قام لم يسند إليه فعل لأن المسند جملة

(قوله وأضاف الخ) أي ... الذي ورأى التي لا ... بمصدرها ... ويخرج المصدر ... [illegible] ... أي على ... ومادة رؤية وكلام الشارح فانظر ... كما ذكرناه (قوله ... الخ) ومنه أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم شركاء.

في كونهما إدراكا بالحس الباطني ومثله قوله أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا والهاء ... الرؤيا الحلم ... مصدر ... ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية ... [illegible] ... واقعة على الحكم ... المفعولين ... أي ... متعلق بانم ... وطالبا مفعولين حال ... متعلق بانم ... العمل الذي استقر لعلم في حال كونه طالبا ... رأى الرؤيا ثم قال

(ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول)

يعني أن المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل فإن دل على ذلك دليل جاز ... الأصل ... وفهم منه أنه يجوز حذفهما ... أحدهما إذا دل ... على جهة الاختصار ... فمن حذفهما معا قوله

بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي وتحسب حبهم عارا علي ومن حذف الأول ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أي بخلهم ومن حذف الثاني قول عنترة ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم أي فلا تظني ذلك واقعا وسقوط معمول تجز وهما بالدليل متعلقان بتجز ثم قال

(وكتظن اجعل تقول إن ولي ... مستفهما به ولم ينفصل)
(بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل)
(وأجري القول كظن مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا)

يعني أن أصل القول وما اشتق منه أن يحكى به الجملة ... وقد ينصب المفعولين ... كان في معنى الظن كقولك قالت حنظلة ثم إنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط الأول أن يكون مضارعا الثاني أن يكون مفتتحا بتاء المخاطب وهذان الشرطان مفهومان من قوله تقول الثالث أن تدخل عليه أداة الاستفهام وإليه أشار بقوله إن ولي مستفهما به الرابع أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل فمثال ما لا فصل فيه أتقول زيدا منطلقا ومنه قوله

متى تقول القلص الرواسما ... يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال الفصل بالظرف كقولك أعندك تقول عمرا مقيما وبالمجرور أفي الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومنه قوله

أجهالا تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلينا

والمعنى بقوله أو عمل أحد المفعولين لأنه معنى معمول وفي تنكيره إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل وقوله وإن ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله وذي إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين فإن لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله وأجري القول كظن مطلقا البيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقا أي بلا شرط زيد على جهة الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمرا منطلقا وقل ذا مشفقا ومنه قول بعضهم قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله إسرائينا والقول مرفوع بأجري ومطلقا حال من القول وعند سليم متعلق بأجري وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان

أعلم وأرى

تشركا. (قوله من حذف الأول قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) قال البيضاوي من قرأ بالتاء قدر مضافا ... أي لا تحسبن ... الذين يبخلون هو خيرا لهم وكذا من قرأ بالياء إن جعل الفاعل ضمير الرسول أو من يحسب وإن جعله الموصول كان المفعول الأول محذوفا لدلالة يبخلون عليه أي ولا يحسبن البخلاء بخلهم هو خيرا لهم اهـ ملخصا (قوله المحب المكرم) الرواية بكسر الحاء وفتح راء المكرم (قوله فلا تظني ذلك) اعترض بأن الأولى فلا تظني غير ذلك وأجيب بأن الإشارة راجعة للغير ... لكن الأصلح العبارة زيادة غير (قوله وإن ببعض ذي فصلت يحتمل) أي يغتفر أو يعمل ويجوز الفصل بهذه الثلاثة الظرف والمجرور والمعمول وقال الإمام ابن غازي بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... ومن حكى مع الشروط يحتمل ... نعم ولا إلزام ولا تعلما ... وكل فيه عن سليم أطلقا (قوله القلص) جمع قلوص وهي الناقة الشابة (قوله متجاهلين) المتجاهل هو الذي يرى من نفسه الجهل وليس بجاهل (قوله وقل ذا مشفقا) ومنه قوله إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ... تقول هزيز الريح مرت بأثأب (قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتهما للاختلاف الذي فيها بين النحاة

اذا

له فعل مضمر) أى غائب لانه لابد لكل مرة من فاعل فعل فاعل مضمر والحرأ له مرح دليل اضمره على مرجع وجمعه على أحراح ف
ه انى أقود جملا ممراحا * ذا قبة مملوءة أحراحا فأبدلوا الحاء راء وادعموها الاخرى ... الناظم خففه ... بعضهم صرح به
شيخ وبعض المدرسين لا يصرح بها استهجانا له فيقول أو مفهم ذات كذا والتصريح به أولى اذ كان التصريح به قبيحا ما صرح به
الامام وغيره من الاعلام وقد ذكر في النقه الفعل والد برنصريحا قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية ...
له ومضمر على حذف مضاف) قال شيخنا لعل مراده الاضافة اللغوية لا نه اذا (٥٣) هو على حذف مضاف اليه موصوف لا

(وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر)

... كرانها تلزم في موضعين الاول أن يكون المسند اليه ضميرا متصلا ويشمل الحقيقى التأنيث ...
... والمجازى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام الا انت
الثانى أن يكون المسند اليه ظاهرا حقيقى التأنيث وهو المشار اليه بقوله ...
... فعل ... معمول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتاء ...
على مضمر ومتصل نعت لمضمر ... وصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث فاما أن يكون الفاصل
... الاوان كان الفاصل غير الا فقد أشار اليه بقوله

(وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف)

أى انه اذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير الا جاز ... اثبات التاء ...
... قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة الى اثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفى متعلق
... ونحو مضاف ... قول محذوف ... التقدير فى نحو قولك ... المعمول ... وان كان الفاصل
... فقد أشار اليه بقوله

(والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا)

... كالاثبات أحسن ... كما زكا الا فتاة ... كان حذفها أحسن لان الفصل فى التقدير ...
... كان المقدر ... كا ... فصل ... ومع متعلق بالحذف
الا متعلق بفصل ثم قال (والحذف قد يأتى بلا فصل) أشار بذلك الى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب
... فلانة وأشار بقوله (ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الى قول الشاعر

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها

سقط التاء من أبقل والفعل مسند الى ضمير الارض ... مبتدأ وخبره قد يأتى ... والاوصال
... يأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز ثم قال

(والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن)

أى أن الفعل الماضى اذا أسند الى جمع غير المذكر السالم حكمه حكمه مع المجازى التأنيث كاحدى
اللبن وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم
من مذكر جمع التكسير لمذكر كجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات
وفى هذا خلاف والذى ذهب اليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين
... كواحده يلزم فيه التاء فالتاء مبتدأ ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدا كالتاء وسوى
السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبنة وهى الآجرة ثم قال

(والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين)

على حذف مضاف (والدة)
قال شيخنا عن نسخة المراد
كان ... الكوفى
... أهل ...
...
... التقرير ...
...
... لان ...
... المبتدى لا ...
... بعض ...
... قوله ... الى ...
... ذى المجاز) فى
معنى الاستثناء من قوله
أو مفهم ذات حر فكانه
... ذى المجاز ...
كالاستثناء من قوله ...
... متصل ...
... فى الشعر ...
المؤنث ذى المجاز (قوله
والتاء مع جمع الخ) الخ
... البصرى لا يجوز
الوجهين فى جمع المؤنث
السالم ...
التأنيث ولا ... فى
لا ستثنائه جمع المذكر
السالم وهم لا يستثنونه بل
يجوزون الوجهين قلت
اى ليس بصرى فى المسئلتين
ولا كوفى فيهما بل هو
وفى فى الاولى بصرى فى الثانية وهى مسئلة الاستثناء (قوله ومع جمع فى موضع الحال منه) فيه اتيان الحال من المبتدا ولا يخفى
فيه لان العامل فى المبتدا هو الابتداء وهو عامل معنوى والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والحال قيد فى عاملها ولا معنى
لتقييد الابتداء بالحال والاولى أن يكون مع جمع متعلقا بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا فى قول التلخيص
فصاحة فى المفردات التقدير والفصاحة الكائنة فى المفرد (قوله وهى الآجرة) أى الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لان
قصد الجنس فيه بين) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استحسنت شيأ عظموا جنسه كأنهم يعظمون سببه أى منشأه كما فى قولهم
لله دره فارسا فى التعجب من فروسيته فعظموا الدر الذى هو منشؤ هذا الفارس

(الفاعل الذى كمرفوعى أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى)

وأتى عثالين الاول أتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثانى منيرا وجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير ثم تمم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على ان فعل الفاعل يكون غير متصرف بقوله الفاعل مبتدأ والذى خبره وهو موصول وصلته كمرفوعى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كمرفوعى قولك أتى زيد منيرا وجهه ثم قال

(وبعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر)

يعنى ان الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون الا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ما هو فاعل فى المعنى وهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو قمت وقوله والا أى وان لم يبرز فقوله فضمير استتر نحو قم ونحو قم فضمير مستتر اذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله وان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدا مضمر تقديره والا فهو ضمير واستتر فى موضع الصفة لضمير ثم قال

(وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هى اللغة الفصيحة وفهم من المثال ان شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول بجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق بأسند ثم أشار الى اللغة الاخرى بقوله

(وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه اللغة تسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث وهى أن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكر واوا والمسند الى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أخواك وسعدوا اخوتك وسعدن بناتك وهذه الاحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند ويكون المسند اليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله (تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسلماه مبعد وحميم)

وفهم من قوله قد يقال قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لا ضمائر وسعدا فى موضع رفع بيقال والواو فى قوله والفعل واو الحال أى والحالة هذه ثم قال

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا)

يعنى أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوز فى قوله أضمرا والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذى ذكر والحذف وجوبا كقوله عز وجل وان أحد من المشركين استجارك ويجوز فى زيد فى المثال ان يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وان يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازا قوله عز وجل فى قراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال أى يسبح له رجال ثم قال

(وتاء تأنيث تلى الماضى اذا * كان لانثى كأبت هند الاذى)

يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند الى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار الى اللازمة بقوله

(قوله فان ظهر ما هو فاعل فى المعنى وهو الفاعل فى الاصطلاح) جواب عن سؤال وهو ان شرط الجواب والشرط حصول المغايرة ولا مغايرة فى كلام المؤلف فاجاب بما ذكر قال ابن هشام ويمكن تخريجه على ما أطاروه من نحو ان قامت زيد قائم أى هاقائمه حقاه وبؤولها بقولنا فالامر واضح أو فلا اضمار وقدر الاشمونى فان ظهر فى اللفظ فهو ذاك ونوقش جواب الشيخ الكودى ان الكلام فى الفاعل فى الاصطلاح اه ويناقش فيه أيضا بأنه تشمل المبتدأ فى نحو زيد قام فانه فاعل فى المعنى وكذا المثنى فى نحو قاموا الزيدون الا أن يجاب بان المعنى فان ظهر الفاعل فى المعنى مما صدق عليه التعريف من كونه كمرفوعى أتى زيد منيرا وجهه فخرج المبتدأ والبدل (قوله بعد) توكيد لم يحترز به عن شئ لا يقال يحترز به عن نحو الزيدون قاموا الا ان نقول هو خارج بقوله والفعل للظاهر بعد مسند وذا انما هو مسند الى الضمير والوصف كالفعل فى اللغتين (قوله وانما هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند) أى تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع كما تدل التاء فى قامت على أن الفاعل مؤنث (قوله وحميم) هو الذى يحتم لمرض صاحبه (قوله تلى الماضى) قد ورد فيه الفتح على لغة قليلة والماضى كالمضارع قال بعضهم * والتاء فى مضارع كالتاء * فى الماضى وانما الا الوضع فى ابتداء

(قوله عشية) بالنصب وآناء بهمزة مكسورة أوله وهمزة مفتوحة ... جمع نأي وهو البعد وشامها بكسر الواو والمراد به بقايا الدار والاطلال تشبيها بالوشام المحو به لان ديار المحبوب ... والوشام جمع وشم ووشام وعلى حيث (قوله وشاع نحو خاف ربه عمر) ختم هذا الباب بذكر ... تبركا بذكرهما وأيضا في قوله زان نوره الشجر اشارة الى أن النبي صلى الله عليه وسلم كالشجرة في كونه أصلا منه تفرعت أنوار الهدى وينابيع الحكم (قوله النائب عن الفاعل) أي من المفعول الذي لم يسم فاعله لوجهين الأول ... والثاني ... المفعول الثاني في نحو أعطي زيد جبة بخلاف الاولى ... قال ... الاشباه ويحذف الفاعل ... (٥٥) ... كذا ... أي

أخيره وتقدم المفعول فتقول ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد وقد يسبق ان قصد ظهر ولا يظهر القصد الا في المحصور بالا وأما المحصور بانما فلا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك بقوله

فلم يدر الا الله ما هيجت لنا ... عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهي مفعول ... ومعنى قوله وقد يسبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون الا اذا القصد لا يظهر ... ثم قال

(وشاع نحو خاف ربه عمر ... وشذ نحو زان نوره الشجر)

أي ان تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو نحو خاف ربه عمر فربه مفعول قدم ملتبسا بضمير الفاعل وانما كثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على متأخر لفظا فهو متقدم رتبة لان تقدمه هو الاصل ... وشذ نحو زان نوره الشجر ... ان تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير الملتبس به عائد على متأخر لفظا ورتبة لان المفعول في نية التأخير ... وفاعل شاع ... مضاف ... كذلك ...

النائب عن الفاعل

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله ...

(ينوب مفعول به عن فاعل ... فيما له كنيل خير نائل)

أي ان الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به ... فيماله أي فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه ولحاق تاء التأنيث في الماضي اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله كنيل خير نائل أصله نال زيد خير نائل فحذف الفاعل ... المفعول به لنيابته منه ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته الى بنية تسل ... النيابة نبه على ذلك بقوله

(وأول الفعل اضممن والمتصل ... بالآخر اكسر في مضى كوصل)

أي ان أول الفعل المبني للمفعول يضم وشمل الماضي والمضارع فانهما يشتركان في ضم الاول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره والى ذلك أشار بقوله والمتصل بالآخر اكسر في مضى ثم مثل ذلك بقوله كوصل وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل الى فعل وان كان مضارعا فتح ما قبل الآخر والى ذلك أشار بقوله (واجعله من مضارع منفتحا) أي اجعل ماقبل الآخر من المضارع منفتحا ثم مثل ذلك بقوله (كينتحي المقول فيه ينتحى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم

لكونه ... لم ترد أن يجري ذكره في الكلام نحو ... أي أكرم ... الاعتدال يقال ... واما اشارا أي ... رق ... المفعول به لا ان الفاعل نحو ... واما الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به واما التحقير أي لا نامه ... مكن ... التهور ... بما ... أجرته ... واما للتوافق أي التوافق في الحركات نحو ولا بد من يوم ترد الودائع ، واما العلم نحو وخلق الانسان واما للخوف كقول والقائل زيد قتل زيد واما التوافق الاسجاع نحو ما طلع هلال ولا سمع اهلال ، ونظم الامام أبو حيان الاغراض بقوله

حذفه للخوف والابهام ، والوزن والتحقير والاعظام ، والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والانكار ، وأحق الناس ببيان هذه الاغراض المعانيون وأما النحوي فتطفل عليهم في ذلك (قوله ينوب مفعول به) خرج خبر كان واسمها فانهما يقال فيهما مفعول وفاعل الا بتجوز (قوله فيماله) في ارتفاعه بالمصدر المنحل الى أن وما المصدرية بين خلاف ولا يتأتى انابة المفعول عن فاعل اسم الفعل ولا يتأتى حذف فاعل الظرف والمجرور وأمثلة المبالغة والجامد الجاري مجرى المشتق (قوله كنيل خير نائل) نال المتعدي يقال نلته المعروف وأنلته ونولته أي أعطيته والاسم النول والنوال وليس خير أفعل تفضيل ولا مصدرا وانما هو بمعنى المال مثله في قوله تعالى ان ترك خيرا أي مالا ونائل اسم فاعل فالمعنى أعطي مال شخص نائل أي معطي

(قوله والاصل في الفاعل الخ) في هذا البيت ما لا يخفى من ايراد المقابلة الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول والظاهر ان كلام ابن الحاج مردود وهو قوله ان العرب تختار تصغير عمرو وعمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه نقل الزجاج انه لا خلاف في انه يجوز في نحو هذا ان تلك دعواهم ان يكون تلك اسم ... دعواهم الظاهر والعكس اه أما تصغير عمرو وعمير فيجاب عنه ان الاصل رفع اللبس وهذا ونحوه على خلاف الاصل وأيضا فلا يحكم في التصغير رفع اللبس منه وأيضا فتصغير عمرو وعمير من باب الاجمال لا اللبس والالتباس ايهام غير المراد والاجمال ليس فيه ايهام غير المراد بل يتوقف العقل فيه وبالاول يجاب عن باقي الاعتراضات وأيضا قوله الاجمال الخ ليس مما نحن فيه لان ما هنا لبس لا اجمال وأيضا قوله انه يجوز ضرب أحدهما الآخر ... قول ... فانه اجمال لا لبس وليس مما نحن فيه وسقط بهذا أيضا الاعتراض الثاني وهو قوله الاجمال (٥٤) الخ والرابع أيضا وهو قوله تأخير البيان الخ وأما قوله الثالث دعواهم فتجويز الوجهين فيه ليس ... باللبس لان ... وال ... معنى بخلاف الفاعل والمفعول (قوله والظاهر قد هنا انها للتقليل) بل الظاهر انها كقد الاولى فيحتمل ان تكون للتقليل بالنسبة الى تأخيره وان تكون للتحقيق بالنسبة الى التقديم في نفسه لكثرة مجيء المفعول متقدما على فعله (قوله فرضربت زيدا) الصواب أن يقول ... ضربته وأكرمته ... به يعترض على المصنف في اطلاقه وعدم تقييده بما اذا كان المفعول ضميرا لانه اذا كان ظاهرا لا يجب تأخيره بل يجوز تقدمه على الفعل فتقول زيدا ضربت وبهذا قال في التوضيح اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته واذا كان الضمير أحدهما فان كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل كضربني زيد وان كان فاعلا وجب وصله وتأخير تأخيره المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا أو زيدا ضربت وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرنا اه وهو تنبيه حسن (قوله وما بالا أو بانما انحصر أخر) ظاهره ان المتأخر هو المحصور وليس كذلك بل هو محصور فيه كما أشار اليه ابن غازي في باب الابتداء ولو أراد تجويز ذلك لقال وما بالا أو بانما انحصر قدم وقد أجاب الشيخ يس في حاشيته على الفاكهي بانه اذا حصر الفاعل الواقع على المفعول مثلا فقد حصر الفاعل أي مفهومه أي من وقع منه الفعل على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر الكلي ولم يؤخر بل الذي أخر فرده لانا نقول تأخير فرده تأخير له لاتحاده به قال ولا يصح أن يكون انحصر بمعنى انحصر فيه على معنى حصر فيه لانه لا يصح أن يقال مثلا انكسر في الدار بفتح الكاف على أن يكون في الدار نائب فاعل فكذا هنا بخلاف كسر في الدار بالبناء للمجهول وجعل الجار والمجرور نائب فاعل فانه صحيح

يعني أن العرب استحسنوا الحذف في نحو قولهم نعم المرأة هند وفهم منه أن مثل هذا لا فرق فتقول نعم المرأة هند ... وانما استحسن الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه في معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا انه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن فالحذف مفعول باستحسنوا وفي نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ولانه متعلق باستحسنوا ثم قال

(والاصل في الفاعل أن يتصلا ... والاصل في المفعول أن ينفصلا)

يعني أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والاصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وأن يتصل خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال (وقد يجاء بخلاف الاصل) خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد والخلاف في موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله وقد يجاء للتحقيق لا للتقليل فان تقديم المفعول على الفاعل كثير الا أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال (وقد يجي المفعول قبل الفعل) يعني ان المفعول قد يأتي متقدما على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو عمرا ضرب زيد وما تقديمه واجب نحو اياك نعبد وظاهر قد هنا انها للتقليل لان تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال

(وأخر المفعول ان لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر)

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الاعراب خفيا في الفاعل والمفعول معا نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر وان شرط ولبس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر وأضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحترز به من الفاعل اذا كان منحصرا فانه يجب انفصاله وتأخيره ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدا الا أنا ثم قال

(وما بالا أو بانما انحصر ... أخر وقد يسبق ان قصد ظهر)

يعني أنه يجب تأخير المحصور بالا أو بانما فاعلا كان أو مفعولا فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا واذا قصد حصر الفاعل وجب

(قوله خيف لبس) لم يعتبر سيبويه اللبس لحصوله في نحو مختار والجواب أن الأصل دفع اللبس ومختار على غير الأصل وفيه نظر لأنه
يدعي أن ما هنا أيضا لا يجب فيه رفع اللبس ويكون خارجا عن الأصل لكن يظهر أن وروده عن (٥٧) العرب اجتناب الشكل الموهم

من اللغتين وقال الثاني مفعول باشمم على إعمال الثاني ومفعول اكسر محذوف وأعل في موضع الصفة لثلاثي وعين ثلاثي مبتدأ أو مسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره محذوف تقديره ضرورة واحتمل معطوف على اكسر وعين في موضع الحال من فاعل احتمل ثم قال (وإن بشكل خيف لبس يجتنب) يعني أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل اجتنب ذلك الشكل الموقع في اللبس واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو باع العبد إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت بعت يا عبد بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشمام وكذلك طلت يا زيد إذا أسندته أيضا إلى ضمير المخاطب فقلت طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو الكسر إذ لا لبس فيهما وإن شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال (وما لباع قد يرى لنحو حب) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حب ورد ما جاز في فاء باع من كسر وإشمام وضم وقد قرئ هذه بضاعتنا ردت إلينا بكسر الراء وفهم من قوله قد يرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بها في الإشمام وما موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ولنحو في موضع المفعول الثاني ليرى ثم قال

(وما لفا باع لما العين تلي * في اختار وانقاد وشبه ينجلي)

يعني أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير وانقيد بالإشمام وفهم من تشبيهه باختار وانقاد أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجري فيه ما ذكر نحو اعتور لأنه جرى مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع وخبرها لما العين تلي والعين مبتدأ وخبره تلي والجملة صلة ما الثانية وفي اختار متعلق بتلي والتقدير والثابت من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما وينجلي في موضع الصفة لشبه أي وما أشبههما في الوزن والإعلال ثم إن الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال (وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حري)

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف ويشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عندك وما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا في نيابته أن لا يكون مؤكدا وأن لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعني مع مجروره ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل من ظرف او من مصدر فإنك إذا أردت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء بعد ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يومين وفرسخين سيرا شديدا إن أقمت المجرور وسير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا إن أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يومين فرسخان سيرا شديدا إن أقمت ظرف المكان وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد إن أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به وحري بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنيابة متعلق به ثم قال

(ولا ينوب بعض هذي إن وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد)

اعلم أنه إذا اجتمع المفعول به وأحد هذه الأشياء الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته

التبس فحينئذ يكون الفرق بينه وبين مختار السماع والأولى الفرق على أنه يفرق بأن مختار محتمل لاحتماله معنيين على السواء بخلاف ما نحن فيه فإنه يتبادر فيه غير المراد (قوله يعني أن ما كان من المضاعف) في تعبيره بالمضاعف تسامح والصواب المثل ويجاب بأن المراد بالمضاعف ما ذكر وعبر بالمضاعف وبهذا أجاب الكافي عن قول الإمام ابن مالك في لاميته وانقل ثناء الثلاثي شكل عين إذا اعتل (قوله من ظرف الخ) من للتبعيض لأن هذه الأشياء لا ينوب جميع أفرادها (قوله من مصدر وشرطه الخ) منه أن لا يكون مؤكدا وغيره على النسبة إذا كونه مختصا فلا يجوز سير سير وشمل مفهوم من قول الشارح أن لا يكون مؤكدا (قوله نحو سبحان) ليس هذا مثالا لازمه لهذه الحالة لعامل وقولهم في حد البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أي لغير لزوم عامل وحركة سبحان لازمة للزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره) هو ما ذهب إليه في التسهيل واعترضه أبو حيان بأن

(٨ - مكودي) هذا لم يجده لغيره بل مذهب جمهور البصريين أن المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء أن النائب هو حرف الجر وحده فهو في موضع رفع وعبارة الألفية توافقه ويرد بأن من حفظ حجة وبأنه مجتهد وبأنه إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام واعتراض أبي حيان على مذهب الفراء أشد وقدر العلامة الأشموني مضافا في كلام المصنف فقال أو مجرور

(قوله والثاني الثاني تا المطاوعة) لو قال * والثاني الثاني تا الزياده * كالاول اجعل ان تكن معتاده * فشمل تكبر وتجبر وتحرج وترمين لان تاءه ليست معتادة اه قلت يجاب عن المصنف بانه نظر للغالب وخرج بالثاني الثالث وان كان تاليا لتاء المطاوعة وذلك في المضارع نحو يتعلم وقال الامام ابن غازي الاولى والثاني التالي تا الزياده * فاضممه متى تكن معتاده * ليشمل تكبر وتجبر وبعبارة أخرى قوله الثاني أخرج الثالث التالي (٥٦) تاء المطاوعة فافهمه وقوله التالي تا المطاوعة أخرج الثاني غير التالي لها سواء كان في ماض كضرب أو مضارع كيضرب سواء كان الثاني غير تاء المطاوعة كما مثل أو تاء المطاوعة كما في يتدحرج والى هذا يرجع قول المكودي وفهم من قوله تا المطاوعة ان المراد بالفعل هنا الماضي لان تا المطاوعة لا يكون الثاني لها ثانيا في المضارع وهذا معنى قوله لان المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة (قوله وليس العامل فيه الكون) قد يقال لا مانع منه لصحة أن يقال وثالث الذي استقر بهمز الوصل ونعلم كونه مبتدأ بها من أنها لا تكون الا أولا (قوله واعراب البيت كاعراب الخ) زيادة تنبيه لانه قد أعرب الشطر الاول فلا يقال انه يستغنى عنه لان مراده التنبيه على ان اعرابه كاعرابه وان كان قد أعرب بعضه أولا (قوله أو اشمم) حقيقة الاشمام ان تنطق بحركتين امتزاجا لا شيوعا جزء الضمة مقدم على جزء الكسرة ومن ثم تمحضت الياء (قوله فاحتمل) أى قيل وفيه اشارة الى ضعفه (قوله في هذه اللغات كلها فعل بضم) هذا نص منه على أن الاصل فعل من بضم فكسر وان الوجهين الباقيين مفرعان وأما ابن هشام فلم يتعرض للتأصيل والتفريع (قوله وقلبت الياء واوا) عملا بقوله في الابدال ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف * أو يا كموقن بذا لها اعترف

بالضم والمتصل مفعول مقدم أيضا بالكسر وفي متعلق بالكسر وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء في اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحا مفعول ثان باجعل والمقول بعد ينتحي بتمامه متعلق بالمقول وينتحي محكي بالقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قدم الكلام عند قوله كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا اجعله من مضارع كينتحي منفتحا فالمقول فيه انا على هذا العمل الذي هو ضم الاول وفتح ما قبل الآخر ينتحي فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي وبالاول جزم المرادي ثم ان ضم الاول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الافعال المبنية للمفعول وقد يضم الى ذلك في بعض الافعال غيره آخر وذلك في نوعين الاول أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة والى ذلك أشار بقوله

(والثاني التالي تا المطاوعه * كالاول اجعله بلا منازعه)

يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالاول فتقول في تعلمت الحساب تعلم الحساب بضم الاول والثاني وفهم من قوله تاء المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضي لان المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتاء المطاوعة مفعول بالتالي وكالاول في موضع المفعول الثاني لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله وهو تتميم للبيت بمعنى الاستغناء عنه الثاني أن يكون الفعل الماضي مفتتحا بهمزة الوصل والى ذلك أشار بقوله

(وثالث الذي بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلي)

يعني ان الفعل اذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالاول فتقول في انطلق انطلق وفي استحلى استحلي وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لان المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل وثالث منصوب بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت لمحذوف والتقدير وثالث الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق واعراب البيت كاعراب البيت الذي قبله ثم قال

(واكسر أو اشمم فاثلاثي أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل)

يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات الاولى اخلاص الكسر وهي المشار اليها بقوله واكسر الثانية الاشمام وهي المشار اليها بقوله أو اشمم وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشئ من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما في المتواتر الثالثة اخلاص الضمة وهي المشار اليها بقوله وضم جا كبوع ومنه قوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وشمل قوله فاثلاثي المفتوح العين نحو باع والمكسور العين كخاف وشمل قوله أعل ما عينه ياء كباع وما عينه واو كقال والاصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والاصل في بيع باخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت الى الباء وذهبت حركة الباء وسكنت العين لزوال حركتها والاصل في قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة في الواو فنقلت الى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبوع فان الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الاشمام فهي مركبة

لان قوله ونحو قوله وما سوى النائب جميع المنصوبات أي لفظا الا محلا بدليل التمثيل (قوله أو اسم مفعول) الصواب اسقاطه لان اسم المفعول لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولعله تبع ابن عماد كرى في الجواب عن اشكال الفاعل اه قد يحمل كلامه على اسم المفعول المتعدي لاكثر من واحد نحو الدرهم أنت معطاه الفقير أنت معطى الدرهم كما في شرح التوضيح

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيما قبله فلا يجوز أن لا يكون الا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل)
(فالسابق انصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا)

يعني ان الفعل اذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيدا اضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمرا مررت به ثم فهم من قوله موافق مطلق الموافقة فتشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الاول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيدا اضربته وجاوزت عمرا مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لان الفعل الثاني عوض منه ولا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول شغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه ونصب متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق وأل في قوله أو المحل عوض من الضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجها آخر في الاعراب وهو أن يكون السابق لفظه بدلا من الضمير في عنه لدى اشتغال الفعل به ويكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الاول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية ثم رجع الى الاعراب الاول والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه والضمير في انصبه مفعول به وأضمرا في موضع الصفة لفعل وحتما نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا حتما ويجوز أن يكون حالا من الضمير في أضمرا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وجملة أظهرا صلتها ثم ان الاسم السابق للفعل الناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجح النصب على الرفع ومستو فيه الامران وراجح الرفع على النصب وقد بين القسم الاول بقوله

(والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما)

يعني ان الاسم السابق اذا تلا ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر منها ان وحيثما فتقول ان زيدا لقيته فأكرمه وحيثما زيدا لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثاني بقوله

(وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا)
(كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد)

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الاول وهو أن يقع الاسم السابق شيأ يختص بالابتداء مثال ذلك اذا التي للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما زيدا أكرمته والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما لا يصح أن يعمل

والجواب عن اشكال الفاعل ذكره العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل بأنه [illegible] الأعمال [illegible] الاسم المشغول [illegible] الاشتغال في المرفوع [illegible] العامل أن يعمل في [illegible] أنه [illegible] وان لم يعمل في الاسم المشغول عنه [illegible] (قوله ومثال المشتغل عن نصب محله الخ) [illegible] كما قال ابن هشام وتعقب بأن مررت في المثال [illegible] ليس في الفعل [illegible] بحرف الجر فيكون مشغولا عنه فالحق [illegible] الاعتراض [illegible] جميع مثاليهما [illegible] (قوله أن لا يفصل) أي بشيء مستغنى عنه نحو أنت في قولك زيدا أنت تضربه فلا يجوز النصب بخلاف زيدا أنت ضاربه فانه لا يستغنى فيه عن لفظ أنت (قوله وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه) لاعادة العامل مع البدل معنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم أجازه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم ان جماعة اصطلحوا على ان الفعل اذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير في أضمرا) أي باعتبار الاضمار أي في حال كون اضمار الفعل نفسه حتما والا فلا معنى لكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحيثما) مثال لما يقع الاشتغال بعده في الشعر فقط فلا اعتراض عليه

حرف جر (قوله مع حضرة المفعول به وهو قوما) فيه دليل على انه لا يشترط تقديم النائب (قوله أحد المشار اليه) أي المذكورات (قوله والى ذلك أشار بقوله ولا أرى منعا الخ) فلو لم يذكر المفعول الثالث حتى يصح ما ذكره وانما حديثه في المفعول الثاني ولذلك قال ابن هشام عبارته توهم ان اقامة الثالث غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الاجماع على الامتناع واعترض عليه أيضا بانه لم يشترط كون الثاني من باب ظن ليس بجملة وجوابه ان الجملة ان قلنا انها لا تكون فاعلا فعلم الشرط لا يحتاج اليه لان الاصل أن ما لا يكون فاعلا لا يكون نائبا عن الفاعل ولا يرد الجار والمجرور لانهما نابا عن الفاعل على خلاف الاصل (٥٨) وان قيل بصحة كون الجملة فاعلا فلم لا تكون نائبة عن الفاعل ويقول ابن هشام ويرد الضمير على المؤخر كان الثاني مشكل لان النائب كونه مستقا هذا انه يأتي لو كان يجب تقديم المفعول الذي ناب وحيث لم يجب لا يلزم هذا الاول قدم وحيث لم يلزم الاول قدم جاز مع أحدهما ان ينوب ويجاب عن عدم ذكر المفعول الثالث بان المصنف وان لم يتعرض له صريحا فقد تعرض له التزاما لان الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم ويجاب عن ولد المصنف بانه معترض بحكاية الاتفاق على الامتناع فهي ثابتة كما نقله الموضح عن الخضراوي أول الفصل فلا ينسب حاكيها الى غلط قال الرضي والذي أرى أنه تجوز النيابة ويندفع اللبس بلزوم الرتبة مثلا في أعطيت زيدا عمرا فلا يتوهم ان عمرا آخذ وكذا في علمت زيدا أباك فتقول علم زيدا أبوك وفي أعلمتك زيدا أباك فتقول أعلمت زيدا أبوك قال ولا شك ان السماع لم يرد بذلك

هذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز ان ينوب كل واحد منها مع حضرة المفعول به وبه أخذ الناظم والى ذلك أشار بقوله وقد يرد وفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم ليجزى قوما بما كانوا يكسبون على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما وقوله فعل فاعل يرد وهذي اشارة الى الاربعة المذكورة وان وجد شرط حذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار اليهم مع وجود المفعول به ثم قال

(وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن)

يعني ان النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعبر أيضا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الاول واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسي زيدا ثوب وأعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن انه اذا لم يؤمن اللبس وجب اقامة الاول كقولك أعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الاول انه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب ينوب مفعول به عن فاعل وقد اما التحقيق لانه جائز اتفاقا واما التقليل بالنظر الى نيابة الاول فانه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان ثم قال (في باب ظن وأرى المنع اشتهر) يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما هو خبر في الاصل والمفعول الثاني من باب أعلم وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه في باب ظن انه خبر في الاصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا ووجه منعه في أعلم أن المفعول الاول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الاول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم الى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم والى ذلك أشار بقوله (ولا أرى منعا اذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيدا وأعلم زيدا فرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الاول من باب ظن وأعلم انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفي باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال

(وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا)

يعني أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند الى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ما سوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل في الصلة وبالرافع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر في له العائد على النصب

(اشتغال العامل عن المعمول)

(قوله وما سوى النائب الخ) ان قيل هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول به عن فاعل لان من جملة ما ثبت للفاعل انه لا يتعدد فكذا النائب ويجاب بانه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وشتان ما بينهما لا يقال أتى بذلك اشارة الى الرد على من يقول الناصب لهذه الاشياء صيغة فعل الفاعل لا صيغة فعل المفعول لانا نقول المصنف لم يتكلم على الناصب ويجمع المعمولات ما أعطى زيد طيبا نفسا عمرا العاقل خالدا نفسه درهما يوم الجمعة الا الأمير اجلالا لهما في داره الفا تاما (قوله نصب ما تعلق) أي نصب لفظه وأما قول ابن هشام ومحلا ان كان جارا أو مجرورا ففيه انه لا خصوصية حينئذ للمتعلق سوى النائب لان النائب أيضا محله نصب باعتبار المفعولية في المعنى وعبارة الشارح المكودي سالمة من هذا

قوله عن ...) ... يجري مجرى ... في كلام المصنف ... الشارح ... (قوله ان نصب المشغول) نصب الاسم للمعمول (قوله فيه خلاف) أي في نصب المصدر ... الفاعل (قوله واسم المفعول) الصواب اسقاطه وذكر الجواب عن ذلك فيما مر (قوله وأفعل التفضيل) لانه يعمل النصب في محل (٦١) المجرور نحو زيد مررت به وأفعل ... لكن لا يعمل فيما قبله

الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو ان زيدا مررت به وان زيدا رأيت أخاه يجري مجرى ان زيدا ضربته في وجوب النصب ونحو زيدا مررت به ... يجري مجرى أزيدا ضربته في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن ... ويدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه ... فالمضاف يجري مجرى زيدا ضربته الا ... لا قوله بإضافة أنه لا فرق بين أن يكون المضاف واحدا أو أكثر ... ان المشغول يجري ... زيدا مررت به يجري مجرى ما كان الضمير فيه متصلا ... أو متعددا نحو زيدا مررت ... مررت بغلام أخيه ... فيه ... الفاعل ... مع ... الفاعل ... وبعد ... كان ... بفصل المعمول والاول حسن لا ... المقدر ... حلاف ... فصل وكذا ... وكون متعلق مجرى ثم قال (وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل ... بالفعل ان لم يك مانع حصل)

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في هذا الباب ... والاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة ... لا ... تعمل فيما قبلها ... كقولك أزيدا ... لا يجوز الاشتغال ... هذا المثال ... الاسم ... لا ... فلا ... فمثال ... الوصف ... والمصدر ... الفاعل ... الصفة ... والظاهر ... ثم قال (وعلقة حاصلة بتابع ... كعلقة بنفس الاسم الواقع)

يعني أن الشاغل للعامل اذا كان أجنبيا ... يجري مجرى ... والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا النعت كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقوله زيدا ضربت ... وعطف النسق كقولك زيدا ضربت عمرا وأخاه ... والافادة ... يوهم ان ذلك جار في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع الذي المعمول للمفسر وعلقة مبتدأ وحاصلة نعت له و بتابع متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدا ... متعلقة

(تعدي الفعل ولزومه)

الفعل على قسمين متعد ولازم وبدأ بالمتعدي فقال

(علامة الفعل المعدّى أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل)

يعني أن علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن تصل وهاء مفعول تصل و به متعلق بتصل ثم قال

كالصفة المشبهة (قوله ...) قال سيدي محمد ... الحقيقة ... من الاسم السابق ... كالاخوة ... وكون ... بالاسم السابق والفاعل ... الصفة ... المضاف ... (قوله ضربت عمرا أخاه) ... ضربت ... لانه اشترط في ... عطف البيان ... المكرر ... أحدهما ... نكرة ... عطف البيان ... أطلق ... على ... والمعرف ... العطف ... نكرة في الأول ... كالصفة ... ضربت الذي ... عليه العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل ... قد ... (تعدي الفعل ولزومه) بالرفع عطفا على تعدي

المرفوع نيابة عن المضاف المحذوف أي هذا باب تعدي الخ وبالجر عطفا على تعدي المجرور بابقائه على جره بعد حذف المضاف لكنه غير مقيس والتعدي واللزوم يتصف بهما الفعل والاسم وقدم المتعدي لقلة الكلام عليه وان كان اللازم أصله بدليل أنه لا يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (قوله ضمير غير المصدر) ولو اشترط أن يكون الضمير غيرا احترازا من الصدق كانه زيد (قوله الخير) اعترض بعضهم بأن الخير مصدر ويرد بأنه اما أفعل تفضيل أو اسم بمعنى المال أو ما قابل الشر

ما لو وليه فيها فعل كان وإن الصدر نحو زيدا إن أكرمته وعمرو ولا أكرمه وإعراب البيت الأول واضح
وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالإعراب فالفصل فاعل بفعل يفسره تلا وما موصولة واقعة على
الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت وما الثانية موصولة
واقعة أيضا على الاسم السابق وصلتها ما بعدها والهاء في قبله عائدة على الفاصل وهو ولا حال من
ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجد وهو مقطوع
عن الإضافة وتقدير المضاف بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم
السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد ما قبله معمولا للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر ثم أشار
إلى القسم الثالث فقال (واختير نصب قبل فعل ذي طلب * وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

(وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا)

ذكر ترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب تضمن البيت الأول سببين الأول أن يكون الاسم
السابق قبل فعل يقتضي الطلب وذلك الأمر نحو زيدا اضربه والدعاء نحو اللهم زيدا ارحمه والنهي
نحو زيدا لا تهنه الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شيء الغالب دخوله على الفعل نحو أدوات النفي
وهمزة الاستفهام نحو ما زيدا اضربته وأعمرا أكرمته وأزيدا رأيته واشتمل البيت الثاني على
سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة فعلية دون فاصل نحو قام زيد وعمرا كلمته
ومثله قوله عز وجل يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما واحترز بقوله بلا فصل
من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لأن حكم المعطوف في
ذلك حكم المستأنف وإنما اختير النصب قبل الطلب لأن الطلب طالب للفعل وفي الظروف المذكورة
لأن الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف والمعطوف عليه
ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وذي طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل وهو متعلق باختير وما
موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وإيلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى
المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى المفعول الأول والأول أظهر
لأن الناظم نطق بولي على هذا النظم كثيرا وغلب في موضع الخبر لإيلاؤه وبعد معطوف على
بعد في البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأولا ظرف متعلق بمستقر واحترز به من
الفعل الذي لم يقع أولا كالجملة ذات الوجهين ثم أشار إلى القسم الرابع فقال

(وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا)

ذكر استواء الرفع والنصب سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين
وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته والنصب مراعاة لعجزها والرفع
مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية الاسم السابق معطوفا
والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جزؤها والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه
معطوفا فالمعطوف فاعل بتلا ومخبرا نعت لفعلا وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبرا وعن اسم
متعلق بمخبرا ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا وبه متعلق بمخبرا وفاعطفن جواب الشرط
ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله (والرفع في غير الذي مر رجح) يعني أن الرفع راجح فيما خلا
من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومساوي الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وإنما كان
الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجح
خبر المبتدأ ثم تمم البيت بقوله (فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) لأنه مستغنى عنه ثم قال

(وفصل مشغول بحرف جر * أو بإضافة كوصل يجري)

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى

إعرابه وبعد ما إيلاؤه) الهاء فيه عائدة على الموصول الواقع على الأدوات (قوله زيد قام وعمرا كلمته) إذا انعطفت الجملة الاسمية
معطوفة على الجملة الاسمية والمناسبة حاصلة بين الثانية والأولى باعتبار عجزها ويصح عطفها على الجملة الفعلية فإن وجد ضمير يعود على المبتدأ نحو زيد قام وعمرو كلمته عنده ففي هذه المسألة خلاف وإن لم يكن ضمير منعها الأخفش وأجازها بعضهم لأن الواو تؤذن بالجمع فتغني عن الضمير وإنما احتيج لذلك لأن الجملة المعطوفة على الخبر لا بد فيها من رابط يعود على المبتدأ (قوله ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله مخبرا) فيه دليل على أنه لا يشترط أن يكون الاقتصار على النائب عن الفاعل صحيحا تم المعنى بدون غيره بحيث يحسن السكوت عليه (قوله في غير الذي مر) الظاهر أنه متعلق برجح لأن المصدر المحلى بأل عمله ضعيف قال المعرب معترضا على الشيخ المكودي ويجاب بأن ضعف عمله إنما هو في غير الظرف والجار والمجرور به لأن هذين يكفيهما رائحة الفعل (قوله فما أبيح افعل ودع ما لم يبح) فائدته التنبيه على عدم صحة الاشتغال في كل شيء فلو قيل في الزيدين تعين فيه الرفع قاله شيخنا (قوله وفصل مشغول) أي فصله من ضمير الاسم السابق وإن كان الشاغل في مسألة الإضافة هو المضاف وفي مسألة حرف الجر هو ضمير الاسم السابق فلا اعتراض على المصنف الفعل

يتقدم على ما ليس فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيدا درهما فزيد هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي أخذ الدرهم وكقولك ألبسن من زاركم نسج اليمن فمن زاركم مفعول أول لالبسن ونسج اليمن مفعول ثان والأول هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي لبس نسج اليمن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوج ثم إن المفعول الأول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار إلى القسم الأول بقوله (ويلزم الأصل لموجب عرا) أي لشيء أوجب والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما أو يكون الأول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله (وترك ذاك الأصل حتما قد يرى) يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما إلا زيدا أو يكون الثاني ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير يعود على الأول نحو أسكنت الدار بانيها وأما القسم الثالث فهو ما يجوز فيه الوجهان وهو مستفاد من قوله والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتما مفعول ثان ليرى ومعنى قوله قد يرى التحقيق لا التقليل ثم قال

(وحذف فضلة أجز إن لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر)

يعني أنه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاق الحذف أنه يجوز حذف الفضلتين أو أحدهما وشمل قوله فضلة مفعول المتعدي إلى واحد نحو ضربت ومفعول المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل وأعطى قليلا والثاني نحو قوله ولسوف يعطيك ربك فترضى والأول والثاني معا نحو فأما من أعطى واتقى وقوله إن لم يضر أي إن لم يضر حذفه فإن ضر كأن كان جوابا نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصورا نحو ما ضربت إلا زيدا أي في هذين الموضعين لا يجوز حذفه فيهما [illegible] وحذف مفعول [illegible] يجوز وإن لم يضر شرط ومعنى يضر يضير يقال ضاره يضيره ضيرا وضره يضره ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كحذف مفعول وما موصولة وسيق صلتها والجملة إلى آخر البيت وجوابا مفعول ثان لسيق وفي سيق ضمير عائد على الصلة ثم إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار إلى الأول بقوله (ويحذف الناصبها إن علما) يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازا كقولك لمن قال ما ضربت أحدا بلى زيدا أو وجوبا في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثاني وإليه أشار بقوله (وقد يكون حذفه ملتزما) وفهم منه أن قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لأنه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصبها مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب

﴿التنازع في العمل﴾

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله

(إن عاملان اقتضيا في اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل)

المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع الفعلين كقوله عز وجل آتوني أفرغ عليه قطرا والاسمين كقول الشاعر

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

والاسم والفعل مع تقدم الاسم كقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني * لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملا في المتنازع فيه

له [illegible] به إن كانت عنده وإلا فيلابسه الحلل أحسنه كنسج اليمن (قوله أو يكون الثاني ضميرا متصلا) استعمل الثاني في الثاني لفظا والثاني رتبة فالثاني رتبة مثل له بالمثال الأول والثاني لفظا مثل له بالمثال الثاني وهو أسكنت الدار بانيها (قوله كحذف ما سيق الخ) أي كحذف المفعول الذي سيق جوابا للسؤال فلا يحذف في نحو من ضربت فيتعين ذكر المفعول (قوله وأعطى قليلا) أي وأعطى صاحبه شيئا قليلا (قوله وما كان مثلا) نحو الكلاب على البقر (قوله أو جاريا مجرى المثل) نحو انتهوا خيرا لكم أي وأتوا خيرا لكم والمثل كلام شبه مضربه بمورده أي شبه السبب الذي ضرب له هذا المثل بالسبب الذي ورد به والفرق بين المثل وما جرى مجرى المثل أن المثل ما وقع لسبب وما جرى مجراه ما كثر فيه الحذف [illegible] ﴿التنازع في العمل﴾ (قوله عاملان) أي فأكثر والمراد بالعاملين ٢ على أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين وجود عاملين فذكر المصنف الأعم (قوله معمول واحد) ليس كذلك بل يكون أكثر من واحد لكنه قصد التقريب على المبتدي (قوله الفعل أو ما جرى مجراه) حاصل الصور فعلان أو اسمان أو فعل فاسم أو عكسه تضرب في عملهما الرفع وعملهما النصب وعمل الأول رفعا والثاني نصبا وعكسه وإن شئت أن تضعها في جدول فافعل (قوله مسمعا) بكسر الميم الأولى والتنازع بين لحقت والضرب ولحقت مهمل أي الضرب مهمل وأل بدل من الضمير

٢ قول المحشي على أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين الخ هكذا في النسخة التي هي بيدنا ولعل فيها تحريفا كما هو ظاهر

(قوله فانصب به مفعوله) يؤخذ منه أن المفعول به لا ينصبه الا المتعدى بخلاف غيره من المفاعيل فانه ينصبه المتعدى واللازم (قوله نهم) لا يعارضه تمثيل ابن هشام به للعرض ولا جعل (٦٧) المصنف له متعديا لانه يستعمل لثلاث استعمالات الاول انه بمعنى كثر أكله وعلى هذا حمل كلام الناظم لانه حينئذ من أفعال السجايا الثانى أن يكون بمعنى شبع وعليه كلام ابن هشام الثالث أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال متعديا ولا خلاف (قوله واصطلاحه الخ) قال شيخنا السيد ليس كذلك لانه قد يكون مراده الشبه فقط كما فى قوله كالذكرى زائدة النسب وكما تقدم فى قوله لشبه من الحروف مدنى أو نفى متعه اذ ليس مراده فى الاول الذكرى زائدة النسب ولا اللفظ فى شبهه فى الثانى بدليل عطف النفى على الشبه (قوله ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهى) قيل وهو أولى لان اقعنسس هو الذى ألحق باحرنجم فينبغى أن يكون الملحق هو المشبه بالملحق به (قوله ونجس وقذر) بالضم والكسر فيهما والمناسب لهما الكسر (قوله وهو ما ليس حركة جسم) أى ما ليس بانتقال جسم بتمامه من محل لآخر فيدخل رعش لانه وان اقتضى حركة جسم لكن لا على الوجه المذكور (قوله على نوعين) هو أولى من جعل ابن هشام له على ثلاثة (قوله لطولهما) ويفرق بين الموصول الاسمى والحرفى بأن الاسمى لما كان لا ينسبك لم يحذف منه حرف الجر وان طالت صلته بخلاف الموصول الحرفى فانه فى اللفظ حرف وفعل وفى التقدير اسم فاطرد فيه الحذف (قوله من زاركم) فيه اشارة الى أنه ينبغى للمزور أن يكسو من زاره الحلل

(فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب)

يعنى أن الفعل المتعدى ينصب المفعول به اذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم فى بابه وقد يفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الاقوال واعراب البيت واضح ثم قال (ولازم غير المعدى) يعنى أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع فى بيان ذلك فقال * (وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجايا أى الطباع وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بنهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها ثم قال (كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كاقشعر واطمأن وافعنلل كاحرنجم واقعنسس والمضاهى المشابه واصطلاحه فى هذا النظم انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهى معطوف على افعلل واقعنسس مفعول بالمضاهى ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهى أى والذى ضاهاه اقعنسس ثم قال (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضؤ وطهر فى النظافة ونجس وقذر فى الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهى ثم قال (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضا معطوف على دنسا ثم قال

(أو طاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا)

يعنى أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعد الى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدى لاثنين فانه يتعدى الى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال (وعد لازما بحرف جر) يعنى أن الفعل اذا طلب معمولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عنه عدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وأتيت على عمرو ثم قال (وان حذف فالنصب للمنجر) يعنى أن حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاول بقوله (نقلا) أى سماعا كقوله

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

أى آليت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلا أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثانى بقوله

(فى أن وأن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يدوا)

يعنى أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذا أمن اللبس فتقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أى يعطوا الدية واحترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت فى أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما فى الصلة واختلف فى موضعهما بعد الحذف فقيل فى موضع جر وقيل فى موضع نصب وهو أقيس وقوله وان حذف شرط وأدغم فاء حذف فى فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر فى موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف ثم قال

(والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن)

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلابد أن يكون أحدهما فاعلا فى المعنى وأصله أن

يتقدم

وهو تحريف من الكتبة وانما هو صفة للاول (قوله وأظهران يكن) يجوز كونها من كان التامة وضميرفاعلها وخبرا حال واذا أعملت الثاني قلت أظن ويظنني زيدوعمروأ إياهما أخوين فأخر الضمير الذى هو مفعول ثان لقوله قبل وأخرنه ان يكن هو الخبر لانهما مفعولان للاول بخلاف اعمال الاول

قول العلامة الاشمونى المفعول المطلق لايكون الا مصدرا الممنوع بل بينهما عموم من وجه ولا يمنع من ذلك كون المفعول المطلق غير المصدر نائبا عن المصدر وقوله أعنى العلامة الاشمونى نظرا الى ما يقوم مقامه فقول ماقام مقام المصدر مفعول مطلق وليس مصدرا وقوله أى العلامة الاشمونى ومفعول كبدعاء مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سيرفانه ظرف لان سير الثاني من أمثلة الخبر لان عامله المبتدأ فقد خرج بقوله ماليس خبرا الا أنه بناه على الظاهر لانه في الظاهر ليس خبرا بل ابدل (قوله كأمن) مثال لمدلول أى كمدلول أمن من مدلولى أمن (قوله وفى ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان الخ) قلت يدفع هذا الاشعار بقوله قريبا وقد ينوب عنه ماعليه دل بملاحظة ان النائب مفعول مطلق وترك التنبيه عليه اتكالا على الشارح (قوله متعلقا بمحذوف) ويحتمل تعلقه بالفعل المقدر صلة أى استقر سوى الزمان من

مدلولى الفعل ومن بمعنى فى لان الجزء مستقر فى الكل وقوله اشتمل الصماء أى الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وقول الاشمونى وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء يقتضى بواسطة انه لم يذكرفيها قمت وقوفا وذكره فيما قبل انه ليس مؤكدا وجوابه انه شمله قوله مرادفه ان فسر الوقوف بالانتصاب وقد يراد بالقيام مايشمل النهوض من اضطجاع الى الجلوس فيكون أعم من الوقوف هذا حاصل تقرير شيخنا

أوهلا جعل أهلا لغير الرفع وحده مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه وكذلك ان يكن هو والخبر هو وصل بين اسم يكن وخبرها أوتوكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر يكن ثم قال

(وأظهران يكن ضميرخبرا * لغيرمايطابق المفسرا)

يعنى ان الضمير اذا كان خبرا عن شئ مخالف لمفسره فى الافراد والتذكير وفروعهما وجب اظهاره لانه اذا أضمر موافقا للمخبر عنه خالف المفسر واذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه وان يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه ولغير فى موضع الصفة لخبرا أو معمول له وما موصولة واقعة على المعمول الاول وصلتها الجملة التى بعدها ثم مثل ذلك بقوله

(نحو أظن ويظناني أخا * زيدا وعمرا أخوين فى الرخا)

فهذا المثال على اعمال الاول فالثاني الذى هو يظناني هو المهمل ولذلك عمل فى الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثاني الذى هو أخا أن يكون ضميرا لكنه لو أضمر مفردا موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظناني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقا للمفسر لخالف المخبر عنه فوجب اظهاره لذلك وفى بعض نسخ المرادى فى هذا الفصل تخليط والصواب ماذكرت لك

﴿المفعول المطلق﴾

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمى مصدرا لاطلاقه لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضا مفعولا من أجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم فى باب الفاعل وشرع الآن فى بيان الاربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال

(المصدر اسم ماسوى الزمان من * مدلولى الفعل كأمن من أمن)

قال فى الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفى ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبنى ضربك وفهم من قوله من مدلولى الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولى الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لانه غير مقصود فى هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن فى موضع نصب حال من الضمير المستتر فى الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعنى ثم قال (بمثله أو فعل او وصف نصب) مثال ماينصب بمثله أعجبنى ضربك زيدا ضربا ويشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك أعجبنى قيامك وقوفا لانه مماثل فى المعنى ومثال ماانتصب بالفعل قولك قمت قياما ومثال ماانتصب بالوصف أناقائم قياما ثم قال (وكونه أصلا لهذين انتخب) الاشارة بهذين الى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أى اختير وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كون ولهذين متعلق بأصلا وانتخب خبر المبتدا ثم قال

(توكيدا او نوعا يبين أوعدد * كسرت سيرتين سيرذى رشد)

يعنى ان المفعول المطلق يؤتى به لاحدى ثلاث فوائد وأتى بمثالين الاول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله عشرين ضربة والثاني للنوع وهو قوله سيرذى رشد ومثله الموصوف كقولك سرت سيرا شديدا

(قوله وان أطلب غير طالب لقليل) لان المعنى (٦٤) كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك (قوله توكيدا) فلا فاعل له حتى يكون

كقول امرئ القيس بن حجر   ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال
فان أطلب غير طالب لقليل الثانى أن يؤتى بالعامل الثانى توكيدا للاول كقوله * أتاك أتاك
اللاحقون احبس احبس * فأتاك الثانى غير طالب للاحقون لانه أتى به توكيدا لأتاك الاول وفهم
من قوله فى اسم أن التنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه
لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما العمل يعنى أن العمل
لاحدهما والعاملان واعنى بعمل محذوف يفسره اقتضيا وفى اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل
مفعول به موقوف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما فى موضع الحال
من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وانما الخلاف فى الاختيار وقد
نبه عليه بقوله   (والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره)
اختار البصريون اعمال الثانى لقربه من المعمول واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه والصحيح
مذهب البصريين لان اعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه وصرح
الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم انهم أهل الكوفة لكونه أتى به فى مقابلة أهل البصرة
والثان مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير واعمال الثانى وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا
مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا أسره حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة
القائلين باختيار اعمال الاول ثم قال   (وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما)
المهمل هو العامل الذى لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه ويعمل فى ضميره وقوله والتزم ما التزما يعنى من
مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة واثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير فى بعض
الاحوال وتأخيره فى بعضها لو فرعه على جميع ما ذكرنا وما الاولى واقعة على الاسم المتنازع
فيه وصلتها تنازعاه وما الثانية على الموصول الهاء فى تنازعاه وفى متعلق باعمل ثم أتى بمثالين فقال
(كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا)
فالمثال الاول على اختيار البصريين وهو اعمال الثانى فابناكا فاعل يسيء ويحسنان هو المهمل
ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف والمثال الثانى على اختيار الكوفيين وهو اعمال الاول وعبداك
فاعل بغى واعتديا هو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب
اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فأما على اعمال الاول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الاضمار فى
المهمل وهو الثانى وأما على اهمال الاول ففيه تفصيل بينه بقوله
(ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا)
(بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر)
يعنى أن المهمل اذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو ضربت
وضربنى زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم
الحذف بقوله بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم من قوله قبل
ولا تجئ مع أول قد أهملا ثم أشار الى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن
المفسر بقوله وأخرنه ان يكن هو الخبر فمن كونه منصوبا ينبغى أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع ومن
كونه عمدة فى الاصل ينبغى أن لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظننى وظننت
زيدا قائما اياه وتجوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الاصل اذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو
المبتدأ لان كل واحد منهما عمدة فى الاصل واذا حمل على هذا لم يحتج الى ما قال الشارح والمرادى
وقوله مع أول متعلق بتجئ وكذلك بمضمر وقد أهملا فى موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى

من التنازع قاله العلامة ابن هشام (قوله وفهم من قوله فى اسم) الاولى أن يعطل هذا المفهوم (قوله لا يكون أكثر من اسم واحد) ليس كذلك (قوله وأسرة الرجل رهطه) بضم الهمزة كالحطاب تشبيها وكلاهما بمعنى واحد ورهط الرجل قومه وقبيلته الادنون وقال الرهط ما دون العشرة الى الاربعين (قوله ومن حذف الفضلة واثبات العمدة) هذا فيه تكرار مع ما أتى فى قوله ولا تجئ مع أول قد أهملا الى قوله وأخرنه فالحمل على المطابقة فقط فان قلت مطابقة الضمير للظاهر أمر معلوم فى هذا الفصل فالجواب أن ذلك اشارة الى الرد على من يضمر ضميرا مفردا وان كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعا رعاية لما ذكر وعلم من الاعمال فى الضمير أنه لا تنازع فى التمييز والحال لانهما لا يضمران فليس من التنازع تصببت وامتلأت عرقا ولا نفت وخرجت مسرورا انما ذلك على الحذف اه من ابن غازى (قوله ولا تجئ مع أول) أى ما لم يخف لبس فتجئ به مؤخرا كاستعنت واستعان (قوله أوهلا) ويصح أهلا (قوله وتجوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الاصل) من اطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية وهى ظهور أنه اذا لم يجز حذف الخبر فعدم جواز حذف ما هو مبتدأ فى الاصل أولى (قوله وقد أوهلا فى موضع الصفة لمضمر) هكذا فى النسخ أوهلا

المقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع بدلا ويجوز أن يكون متسع خبرا والمبتدأ المحذوف أي والحذف متسع فيه ويكون على هذا متسع اسم مفعول الا انه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع ثم أشار الى القسم الثالث وهو ما يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا)

يعني انه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلا من فعله كاندلا وأشار بقوله كندلا الى قول الشاعر

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلا وقوله كاندلا على حذف الموصوف تقديره كمصدر آت ومصدر منصوب على الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق ببدلا وكاندلا في موضع الحال من فاعل آت واللذ لغة في الذي وصلته كاندلا وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالالف ثم أشار الى الموضع الثاني بقوله

(وما لتفصيل كإما منا * عامله يحذف حيث عنا)

يعني ان المصدر اذا أتي به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كإما منا الى قوله عز وجل فإما منا بعد وإما فداء وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل فشدوا الوثاق وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكإما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما وحيث متعلق بيحذف ومعنى عن عرض ثم أشار الى الموضع الثالث فقال

(كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند)

أي يجب حذف عامل المصدر اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين مكررا نحو زيد سيرا سيرا أو محصورا نحو ما أنت الا سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمرك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه أن يقول وردا نائبي واستندا الا أن كلا المصدرين مستند نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله (ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره)

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكدا لنفسه أو غيره ثم مثل الاول بقوله (فالمبتدا نحو له علي ألف عرفا) أي فالقسم الاول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له علي ألف عرفا أي اعترافا وانما سمي مؤكدا لنفسه لانه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله علي ألف هي نفس الاعتراف ومثل للثاني بقوله

(والثان كابني أنت حقا صرفا) أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله ابني أنت حقا صرفا وانما سمي مؤكدا لغيره لانه واقع بعد جملة صارت به نصا في معناه وبيانه ان قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على ان المراد أنت مثل ابني فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق ان كان المبتدأ غير متكلم وحقي ان كان متكلما وفهم من قوله مؤكدا انه واجب التأخير عن الجملة لان المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول بيدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدا مفعول ثان والواو عائد على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكدا وغيره معطوف عليه وباقي اعراب البيت واضح ثم أشار الى الموضع السادس فقال

(قوله فيكون على هذا متسع اسم مفعول) أي ليس فيه حذف النائب بل حذف حرف الجر فاستتر الضمير ويسمى ذلك بالحذف والايصال (قوله على حذف مضاف) أي مضاف اليه اذ المضاف حرمع وكثيرا ما يلي المضاف (٦٧) حذف المضاف اليه وفي نسخة صحيحة على حذف الموصوف (قوله ثم أشار الى قوله والحذف حتم مع آت بدلا قاعدة تندرج تحتها اما التفصيل والمكرر وذو الحصر ومثلها المستفهم عنه نحو أأنت سيرا فالمصدر في كل هذه بدل من الفعل فاذا ذكر هذه الجزئيات وان كانت مندرجة تحت القاعدة المتقدمة فان كانت عادته في الكتاب انه في الغالب يذكر القواعد لا الجزئيات بخلاف صنيعه في التسهيل فلما ادراج هذه الامور تحتها غير انه لم يذكر المستفهم وذكره في التوضيح وذكره وفي التسهيل ما هو في مقام التوبيخ نحو أتوانيا وقد علاك المشيب وذكر أيضا التوبيخ من غير استفهام كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

(قوله سيرا سيرا) الاول هو النائب عن الفعل والثاني توكيد له (قوله واستند الخ) قال الشيخ خالد والظاهر ان جملة استند صفة لفعل (قوله أحق ان كان المبتدأ غير متكلم) ان قلت ما الفرق بين المتكلم وغيره قلت الفرق ان المقصود في أنا أبوك أمر المخاطب بالجري على حقوق الابوة فناسب تقدير حقي أي حق أبوتي على حذف مضاف أي اجر على حقوق أبوتي لك والمقصود في أنت ابني الاخبار أي جار على حقوق أبوتي لك والمقصود في ابني أنت الاخبار أي جار على حقوق بنوتك من الحنو والشفقة ومحبة الخير لك فناسب

ومصاحب أل كقولك سرت السير أي الذي تعلم ومثال التوكيد سرت سيرا ونحو
غيرها أفاده الفعل الناصب له ثم قال

(وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجذل)

الاصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضر
ما دل عليه من غير لفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على انه مفعو
لفظ جد لكنه دال عليه لاضافته الى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك ا
منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فان الجذل
للتحقيق لكثرة ورود المبالغة في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر
ودل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضـ
المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه
الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر ويكون التقدير ما دل الم
واحد منهما دال على الآخر اذ هو في معناه ثم قال

(وما لتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا)

يعني ان المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لانه بمنزلة تكرير الفعل والف
وغيره أي غير المؤكد وشمل النوعي والعددي فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجـ
خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعي فقد سمع
وجمعه كقول الشاعر هل من حلوم لأقوام فأخبرهم * ما جرب القوم من عضـ
واختلف في القياس عليه فذهب سيبويه الى انه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع
كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيد
اذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم بوحد وهي و
المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع وبثنيه ثن وا
غيره عائدة على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه و
الاول بقوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) يعني ان حذف العامل في المؤكد
الكافية لان المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعـ
بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤ
أي يضرب ضربا ولا اشكال في ان هذا مصدر مؤكد لانك لو أظهرت العامل
ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار الى الثاني بقوله (وفي سواه لدليل متسع) يعني ان
النوع والمعدود يجوز حذف عاملهما اذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك
زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصـ
وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه ولدل

(قوله سرت السير أي الذي تعلم) ان قلت سوه موصوف أيضا وكلامه يقتضي انه مثال لما فيه أل قلت اما ان تجعل
لكون أل في السير للعهد والتقدير أي الذي تعلم أو ان قوله ومثله الموصوف أي الغير المصاحب أل ومصاحب أل
عليه) يعني ان المحذوف لا يدل على المذكور (قوله وشمل النوعي والمعدود) أي مصدر النوع ومصدر المعدو
بتشديد الضاد المكسورة لاجل ياء المتكلم والتضريس العض بالاضراس والتمثيل بالحلوم الذي في كلام ا
لكلام الناظم لان كلامه في (٦٦) المفعول المطلق وليس هذا كذلك ويجاب بانه اذا جاز جمع المصدر الذي
لكونه أنواعا جاز جمع المصدر الذي هو مفعول مطلق لكونه أنواعا بالاولى (قوله كالحلوم والاشغال) اما مثال للجمع الذي لا يجمع فالحلوم جمع ولا يجمع وكذا الاشغال واما مثال للمفهوم قوله كما لا يجمع كل مصدر لان مفهومه ان بعضه يجمع يعني سماعا فالحلوم والاشغال مثال لما سمع والحلوم جمع حلم الذي هو الرؤيا أو جمع حلم بالكسر ضد الغضب (قوله وبثنيه ثن) أي على القول بجواز تقديم المتنازع فيه (قوله وقد جاء الخ) جوابه بحيث أظهر العامل كان مؤكدا وحيث لم يظهر كان بدلا عنه فقوله لانك لو أظهرت العامل الخ جوابه انه مثال آخر فالصواب ان زيد ضربا بدل من اللفظ بالفعل فاندفع اعتراض ولده وأنشد بعضهم هنا مشيرا الى علو مرتبة الناظم

وابن اللبون اذا ما لز في قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس

ولله در الناظم حيث كاشف على ابنه في اعتراضه حيث قال * كأبي أنت حقا صرفا * أي حقي حقا فلا تعتر
علي وقال لي بكابكا ذات عضله أي من قوة اعتراضه علي قال بعض المشايخ أمثلة الشيخ كلها مقصودة وبعبارة أ
بطرة شرح ابن الناظم عند اعتراضه على أبيه في وحذف عامل المؤكد * وابن اللبون اذا ما لز في قرن * لم يستطع صو
شبه الامام ابن مالك بالجمل العظيم القوي وولده بالرضيع ولز في قرن حبل وقوله البزل جمع بازل وهو الجمل العظيم
مصدر) ليس المراد اسم المصدر المصطلح عليه بل المراد انه اسم يدل على الحدث

(قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) قال الاسمابرى استغنى المصنف عن اشتراط كونه قلبيا لاشتراط اتحاد الوقت لان أفعال الجوارح لا تجتمع في الوقت مع الفعل المعلل (قوله تقديم الخ) سيأتي قلم (قوله وان شرط فقد) أي غير التعليل لظهور عدم صحة الجر بحرف العلة مع عدم التعليل على أن ابانة التعليل ليست شرطا للنصب وانما هي شرط لتسميته مفعولا له فلا اعتراض على المصنف (قوله والى) اعترض عليه بعض المعاصرين من المغاربة بأنها مجموعة في أربعة من حروف والباء واللام

(وهو بما يعمل فيه متحد * وقتا وفاعلا)

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمن الفعل المعلل وأن يتحد فاعلهما ولو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لإكرامك لي غدا وكذا لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لإكرامك لي فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت إجلالا لك ومثله قوله جد شكرا فشكرا مصدر مفعول لم يسم فاعله ينصب به ولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو متحد مع جد في الوقت وفاعلا معطوف على حذف الجار أي في وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف وهو في سائغ جوازه ثم قال

(وإن شرط فقد * فاجرره باللام)

يعني أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها يجب جره باللام واقتصر على اللام وإن كان جره بالباء ومن وفي جائزا لكثرة اللام فيه وخصها بالذكر فمثال ما فقد شرط وجوده جرت به ونحو ما فقد شرط الاتحاد في الفعل قوله جئتك لإكرامك ونحو لغير قصد فقد ثم قال

(وليس يمتنع * مع الشروط كلزهد ذا قنع)

يعني أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها نحو قمت لإجلالك وهذا قنع لزهد وإسم ليس ضميره مستتر يعود على المفعول له الذي تمم ضمير يفسر الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير وليس الجر ممتنعا مع وجود الشروط ويفهم من المثال أنه يجوز تقدم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب ثم قال

(وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أل)

يعني أن المفعول له إذا كان مجردا من الألف واللام والإضافة يقل أن تصحبه لام الجر وإن كان مقرونا بأل يقل أن لا تصحبه اللام فضربت لإكرامك قليل وإكراما لك كثير وضربت الإكرام قليل وللإكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوي فيه الوجهان والجر في نحو جئتك لإكرامك على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال

(وأنشدوا لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الأعداء)

الجبن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بأقعد والهيجاء الحرب والزمر الجماعات وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال

يركب كل عاقر جمهور * مخافة وزعل المحبور * والهول من تهول الهبور

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيه وظرف وقوله

(الظرف وقت أو مكان ضمنا * في باطراد كهنا امكث أزمنا)

قسم الظرف الى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا في

ونسبت الى هذا ... فاصل بما أشار اليه من الاعتراض قلت وجوابه أن المقصود حروف التعليل المشار اليه عليه وإن تعدد كون التعليل نحو جئت البيت أي لأجلك (قوله كلزهد) أي لأن الرجل لزهده قنع أي بالأمر اليسير ... المفعول له ... كذا في بعض النسخ وهذا أحسن ... القلم وفي بعض النسخ واسم ليس ضمير مستتر يعود على الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو واضح (قوله لا أقعد الجبن الخ) قال الشيخ أبو حيان لم أحفظه عن غيره ولا أعلم قائله اه ومن حفظ حجة (قوله عاقر) الرمل الذي لا ينبت والجمهور الكثير المتراكم والزعل النشاط والمحبور جمع حبر وهو المطر في الأرض والهبور الحرور ... وهائله أفزعه (قوله الظرف) له عند البصريين اسمان وعند الكوفيين لا يسمى ظرفا بل مفعولا فيه لأن

الظرف لغة الوعاء كالجراب والعدل والطاس وهو متناهي الاقطار وما جعله البصريون ظرفا ليس متناهي الاقطار (قوله وقت) أي اسم وقت لأن الظرف في الاصطلاح هو اللفظ وتضمن الظرف تضمن عارض لا يوجب بناءه والموجب له التضمن الاصلي وأما قول الاشموني وهذا الباب من هذا الثاني أي يكون الحرف منظورا اليه فهو مردود بأن التضمن ينافي النظر اليه لانه على هذا منظور الى لفظه فيكون مضمنا لفظه فينافي ظهوره معه والظرف لا يصح التصريح معه في حال كونه ظرفا فليس منظورا الى لفظه بل الى معناه والحاصل أن التحقيق انه مضمن معنى الحرف تضمنا عارضا فلا يلزم بناؤه

تقدر أحقك أي أحق بحونك فأجار على حقوقهما من الموروث شنعة ويحسبه انه أراد وضابط المقدر المتقدم أن يتقدم فعل من
الابتداء معمولا فان كان المبتدأ أنا تقول حقي وان كان غيره متكلم كأنت تقول أحقك ولا يصح ان تقدر أحقي ولا أحقك للناس
ولما يلزم من تعدي فعل الفاعل المتصل المضمر الى ضميره المتصل وهو ممنوع في غير باب ظن (قوله بكا) المقصور وبدون مد الصوت
وهو الغالب على المذكور ولذا أضاف المقصور ولفظه بقوله كاف بكا والممدود مد الصوت والغالب أن يصدر من المرأة ولذا أضافه
لها فان قلت بكاء ذات عضلة مشبه به والمتكلم اعامل المشبه وهو البكاء الاول دون المشبه به وهو البكاء الثاني أجاب شيخنا بأن
المراد انه يكون واعلا الفعل من جنس المصدر المشبه به وبهذا يصح كون الجملة حاوية معناه وللعلامة سيدي حمدون المزوار عفا
الله عنه * كذاك ذو التشبيه بعد جمله * حاوية فاعله ومعناه * ومعنى ان يكون ذا علاج * فارفع سوى نسك سوا المنهاج وزيد فقد
عامل في الجملة كلي بكا بكاء ذات عضلة (قوله وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكا صلاحية للعمل أي لأنه ليس المراد أن
أبكي وانما المراد وجود البكاء ونحو (٦٨) قوله يد يد أسد لعدم المصدر وله صوت صوت حسن لعدم التشبيه وصوت زيد
صوت حمار لعدم تقدم
جملة وعليه نوح نوح حمام
لعدم احتوائها على فاعله
وله صوت صوت حمار لعدم
احتوائها على معناه في
المعنى وله ذكاء ذكاء
الحكماء لعدم كونه ذا
علاج أي لابد أن يكون
معنى ذلك الاسم المضموم
للجملة الذي بمعنى المصدر
المنصوب عارضا لصاحبه
غير لازم فيجب الرفع في
هذا المثال ونحوه نحو له
هدى هدى الصلحاء فان
الثاني مرفوع لا غير لان
الجملة المتقدمة لا تدل
الا على معنى الفعل أي
الحدث وخرج نحو أنا
أبكي بكاء ذات عضلة لان
في الجملة ما يصلح للعمل في
المصدر وهو العامل فيه (قوله ان أبان تعليلا) فان قلت هذا معلوم لانه يعلم من كونه مفعولا له أن يبين تعليلا (وهو
ولا يصح كونه شرطا للنصب اذ ابانة التعليل من حقيقة المفعول له فالجواب ان المراد أن المصدر ان أبان تعليلا في المعنى ينصب
حال كونه في الاصطلاح يسمى بالمفعول له وهو لا ينافي كونه يسمى في الاصطلاح مفعولا أيضا ولا يلزم عقلا من كونهم اصطلحوا على
تسمية شيء مفعولا له أن يبين تعليلا اذ يجوز عقلا الاصطلاح على تسمية غير المبين تعليلا مفعولا له فصار في قوله ان أبان تعليلا فائدة
(قوله شكرا) لا يصح قول بعض الشراح أي لان يشكر الناس لاختلاف الفاعل وانما المعنى لاجل شكرك الله فان قلت الجود هو
الشكر اللغوي فيلزم تعليل الشيء بنفسه قلت الشكر أعم والجود أخص والاخص يصح تعليله بالاعم تقول صليت للدعاء أي الحامل لي
على الصلاة الدعاء لان المراد بالعلة هنا الغرض أو الجملة (فائدة) أما العبيد فذو عبيد أنكره سيبويه وقال لغة خبيثة وأجازه يونس
فقيل التقدير مهما يذكر شخص لاجل تملك العبيد فالمذكور ذو عبيد وانما منعه سيبويه لعدم المصدر وان قدر تملك العبيد
لم يتحد الفاعل اذ فاعل الذكر الناس وفاعل التملك الشخص ذو العبيد ولم يتحد الوقت اذ وقت الذكر غير وقت التملك الا أن يقال
التملك دائم بدوام الملك والذكر واقع في بعض أزمنة الملك فيتحد الوقت والاتحاد في الوقت اما بان يكون زمنهما واحدا أو بان
يكون آخر وقت الملك مقترنا بأول وقت العلة نحو جئت اصلاحا حالك فالاول الاصلاح مقترن بآخر المجيء فان قلت يلزم على هذا أن
يكون السفر في قولك تأهبت السفر مفعولا لاجله أجاب شيخنا بان المتأهب اليوم يتأخر عنه السفر غدا ابدا مع كونه غير قلبي

(كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلي بكا بكاء ذات عضله)

يعني انه يجب حذف عامل المصدر أيضا اذا أتى به بعد جملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط
الاول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله بعد جمله واحترز به عن الواقع بعد مفرد نحو
صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثاني ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتملة على فاعله
الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث
وانما لم يصرح بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله لي بكا بكاء ذات عضله فالجملة مشتملة
على معنى المصدر وهو بكا وعلى فاعله وهو الياء من لي وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكا
صلاحية للعمل لانه ليس بمعنى الفعل ولا مقدرا بان والفعل وبكاء مشعر بالحدوث فعلى هذا
يكون المثال متمما للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذاك وبعد في موضع الحال من ذو
والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله في المثال بالوجهين وذات عضله هي التي تمنع من النكاح والعامل
في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكي

(المفعول له)

وهو المصدر المذكور علة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وأن يظهر
التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان وأن يتحد معه في الفاعل وقد نبه على الاربعة بقوله

(ينصب مفعولا له المصدر ان * أبان تعليلا كجد شكرا ودن)

فقوله ينصب مفعولا له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم
ينصب كقولك أكرمتك لزيد وقوله ان أبان تعليلا هذا هو الشرط الثاني يعني ان أظهر تعليلا فلو لم
يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست قعودا ثم مثل بقوله جد شكرا فان شكرا مصدر وقد
أبان التعليل لان معناه جد لاجل الشكر ثم نبه على الشرطين الاخيرين بقوله

منه نحو رهبت مرهبى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا وشمل قوله لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رامٍ مرمى زيد وأعجبني جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيسا أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وأن ما نصبه عامل من غير مادته يكون غير مقيس وذلك قولهم زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو أعمل في مزجر زجر وفي مقعد قعد وفي مناط ناط لكان مقيسا وشرط مبتدأ وذا اشارة الى المصدر والمشتق ومقيسا خبر كون وأن ومابعدها خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل يقع وبما متعلق بظرفا أو في موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل وإذا اجتمع صلة ما وفي أصله متعلق باجتمع ثم قال

(وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف)
(وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم)

يعني أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فإنه يسمى في عرف النحويين ظرفا متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو سرت يوم الجمعة وجلست مكانا وغير ظرف نحو أعجبني يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما لازم الظرفية فلا يخرج عنها أصلا نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف وما موصولة وهي صلتها والظاهر اسم القائم وهو المفعول الأول مستتر في يرى وظرفا مفعول ثان لزم ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغيره مبتدأ وخبره الذي وظرفية مفعول لزم وأو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها من عند ما هو لازم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المعطوف بينهما لزم إن كان يلزم شبهها ظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها وأما على هذا التقسيم في الكلم متعلق بشبهها أو بكونه الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون حالا من الضمير في لزم ويكون الكلم واقعا على الظروف التي تستعمل ظرفا أو شبهها ثم قال (وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك في ظرف الزمان يكثر)

يعني أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا أن نيابته عن ظرف المكان قليل وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك في قوله يكثر ونيابته عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس والاشارة بقوله ذاك الى نيابة المصدر عن الظرف

(المفعول معه)

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لانها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال (ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه)

يعني ان حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو سيري والطريق أي مع الطريق وتالي الواو مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال منه ومسرعة حال من الياء في سيري ثم قال (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الأحق)

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب بين في هذا البيت الناصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه الماء مستو والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم

(قوله مزجر الكلب) قال في الكافية وهو مني مزجر الكلب ندرة ولا [illegible] أن الأزهر [illegible] وهو مثل للتوسط ومقعد القابلة مثل للقرب ومناط الثريا مثل للبعد (قوله وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها) نظم ذلك بعضهم بقوله جمع من الظروف قد تخصصت بالنصب ولم تجرها سواه قال [illegible] بعد [illegible] شرح [illegible] الأزرقي [illegible] (قوله أو لا يخرج عنها) معطوف على يلزم والأقعد بما يلزم الظرفية أو ما لا يخرج عنها إلا إلى شبهها عطف تفسير على قوله لزم الظرفية لأنه يعلم من كونه يلزم الظرفية أنه لا يخرج عنها (قوله شرطية) ويجزم يرى بحذف الحركة المقدرة في الألف أو أثبتت [illegible] (قوله أو لزم ظرفية أو شبهها) أي يعرف أو لزم ظرفية فقط بعد حذف أن [illegible] الأول ولزم [illegible] ظرفية (قوله بل هو لازم للظرفية أو لشبهها) أي لا يخرج عنهما الا [illegible] انه لازم للظرفية تارة ولشبهها أخرى لانه لا معنى لها لأن اللازم لشيء لا ينفك عنه والا لم يكن اللزوم لزوما (قوله واقعا على من) أي جر من فهو على حذف مضاف (قوله من غير تشريك) أي من غير اشتراط أو مع قطع النظر عن التشريك وعدمه فالمفعول معه هو الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ولا ينظر الى غير هذا من تشريك وعدمه

ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبنى موضع جلوس
باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه
لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من
نحو دخلت الدار ليس بظرف فى نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة
انه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز واليه ذه
انه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث انه
وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان وأما على الثانى والثالث فلا يحتاج الى قيد
كان ظرفا فهو قد دخل فى الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج الى قيد
على معنى فى وأما على الاول فيحتاج الى قيد الاطراد خلافا للشارح وان نصبه على ا
لفظى فلا يخرجه ذلك عن معنى فى وهذا هو الذى اعتبره الناظم فاحتاج الى قيد الاط
أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أن ما جمع زمان على اسقاط حرف الج
وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنا فى موضع الصفة لوقت ومكان وألفه ل
نائب لضمن وهو على حذف مضاف أى ضمن معنى فى وباطراد متعلق بضمن ثم قال

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا)

بين فى هذا البيت ان حكم الظرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما أ
أسامك وسرنى قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا ك
مقدرا وأطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وو
نحو خبر أو صلة أو صفة أو حالا او مفسرا نحو كان مقدم والالف حرف شرط ولا ناف
محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا والفاء جواب الشرط ثم قال (وكل وقت قابل ذا ا
الزمان كله قابل للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو
والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والايام وما عرف بال والمعدود وانما استوى
صلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لان أصل العوامل الد
الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى
فقط فان قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص قلت من قوله بعد و
الا مبهما فيفهم منه ان اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس فى مقابلة ا
وكل مبتدأ وقابل خبره وذا اشارة الى النصب على الظرفية ثم قال (وما * يقبله
يعنى ان أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها الا المبهم وفهم منه ان المختص لا يق
أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس
فى بيان المبهم منها فقال

(نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كمرمى من رمى)

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف و
وشمال الثانى المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ما صيغ من الفعل كمرمى وما
كمرمى من رمى ان مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفع
اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رم
أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسخا وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه الا ما اجتم
والى ذلك أشار بقوله (وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه
يعنى ان شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه

(قوله على اسقاط حرف الجر) متعلق بمحذوف أى منصوب على اسقاط حرف الجر وصرابه على ا
لمراد بيان المعنى والتقدير وهو كائن على اسقاط حرف الجر (قوله ويوم) هذا هو التحقيق خلافا
لظاهر الاشمونى من كونه مختصا بقوله والايام أى أيام الاسبوع (قوله كمرمى) قيل يصح فتح ميم
من واضافته لمرمى اليه ويكون موصولا فلا يرد عليه اعتراض وهو خلاف الرواية قال شيخنا ما صيغ
من الفعل مبهم سواء أضيف كمرمى زيد أو لم يضف لان مرمى مثلا ليس له صورة ولا حدود (قوله
فرسخ وميل وبريد) ان قلت ما الفرق بينها وبين محرم مثلا أو صفر فمحرم اسم لمطلق السدس
الاول من السنة وصفر اسم لمطلق السدس الثانى منها وهكذا فلا فرق بين أسماء الشهور والمقادير
اذ كل منهما فيه ابهام لان الشهور توجد فى كل سنة فالجواب أن اسم الشهر موضوع للحقيقة
فهو معرفة فكان مختصا بخلاف أسماء المقادير وهذا الجواب كان حضرنى وأقرنى عليه الشيخ وهذا
على تفرقة الشارح حيث جعل أسماء الشهور مختصة وأسماء المقادير مبهمة والا فأسماء الشهور تصلح
أن تكون ظروفا سواء قلنا انها مختصة أو مبهمة والميل قدر مد البصر

لى المصدرية الا الامر ونحوه (قوله نبئ) للمصعب ... اللهم الا أن يقدر ضميراً أى اعتمد به ... عامل والاقرب عطف اعتقد على جملة
انصب الخ وجاز عطف الانشاء على الخبر لان النصب يجب فيه معنى الامر أى أوجبه (قوله الاستثناء) يشترط فى الاستثناء حصول
الفائدة فنحو جاءنى القوم الا ناسا أو جاءنى ناس الا زيدا أو الا ليس استثناء وفيه (٧٣) نظراً لما لا يلزم عدم الفائدة لانه أفاد نحو

اعتقد وهو طالب على يجب وهو خبر لان يجب فى معنى أوجب ونصب مجزوم على جواب الامر

﴿الاستثناء﴾

الاستثناء الاخراج بالا أو احدى اخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف الا وهى الاصل فى أدوات الاستثناء لان غيرها يقدر بها وابتدأ بها فقال (ما استثنت الا مع تمام ينتصب) يعنى أن المستثنى بالا ينتصب اذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قام القوم الا زيدا والمنفى نحو ما قام أحد الا زيدا الا أن الاول واجب النصب والثانى فيه تفصيل واليه أشار بقوله

(وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع)

يعنى ان المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهى اذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد الا زيد بالرفع وما مررت بأحد الا زيد بالجر أحسن من ما قام أحد الا زيدا وما مررت بأحد الا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الاول فاذا كان منقطعا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذا الحكم مفهوم من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد الا وتدا وأما بنو تميم فيجوز عندهم النصب وهو الراجح والاتباع والى ذلك أشار بقوله (وعن تميم فيه ابدال وقع) يعنى ان بنى تميم يجيزون فى المنقطع الابدال فيقولون ما فيها أحد الا وتد ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وما فى قوله ما استثنت الا موصول وصلته استثنت والضمير العائد الى الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت وينتصب خبر ما وهو على حذف الرابط مرفوع ووقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل أمر واتباع مفعول بانتخب وبعد فى موضع نصب متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيا للمفعول ويرتفع اتباع على انه نائب عن الفاعل والاول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ما انقطع وما موصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير ابدال اشعار بقلة اتباعه عند تميم ثم قال (وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى) يعنى ان المستثنى اذا كان متقدما على المستثنى منه بعد نفى قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذى قبل الا ويعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لى الا أخوك ناصر فيجعلون ناصر بدلا وفهم من قوله قد يأتى ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال (ولكن نصبه اختر ان ورد) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضاف اليه وقد يأتى خبر المبتدأ وفى النفى متعلق بيأتى وثبت أيضا فى بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النفى متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتى وغير نصب حال من فاعل يأتى ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب ثم قال (وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما)

العموم الا ناسا أو يكون الغرض افادة هذا وعدم بيان أو قلة الناس وفى العامل فى المستثنى مذاهب الاول انه الا أو شبهها بتقوية الا وهو مذهب السيرافى الثانى انه الفعل أو شبهه استقلالا من غير تقوية بالا وهو مذهب ابن خروف الثالث فعل مقدر من استثنى وهو مذهب الزجاج والكوفيين القول الرابع وهو انه الا (قوله والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه) فان قلت جاء القوم الا زيدا منقطع اذا كان زيد ليس منهم أجيب المخاطب بالخبر ان أن المراد أن يكون المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه وزيد ليس بعضا فيه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) أى ان صح تسلط العامل على ما بعد الا بخلاف ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضرر فلا يجوز فيه الابدال (قوله وغير نصب سابق الخ) الشيخ هنا غير بصرى (قوله فيجعلون ناصر بدلا) أى بدل كل وصار ما قبل الا مفرغا لما بعدها وأريد بالعام خاص لان العام مع بقائه على عمومه لا يبدل من الخاص (قوله سابق الا) لا يصح فيه الا التنوين فحذف التنوين يلزم حذف ساكن الوتد من غير اسكان ما قبله وليس له اسم فى علم العروض بل لم يذكره أصلا وانما كان

على عامله (قوله لا بالواو) اشارة الى مذهب عبد القاهر الجرجاني ان الناصب للمفعول معه الواو ورد بانه لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في نحو قول الشاعر تكون واياها بها مثلا بعدي وذا مبتدأ والنصب نعت له وعبره بها أو ما موصولة وصلتها أسبق ومن الفعل متعلق بأسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بها والاحق افعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل او شبهه لا بالواو في القول المختار ثم قال

(وبعد ما استفهام او كيف نصب ... بفعل كون مضمر بعض العرب)

يعني انه يجوز نصب ما بعد الواو اذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف انت وقصعة من ثريد وما انت وزيدا التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لان المضمر هو الفعل ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار الى القسم الاول بقوله (والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق) يعني اذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجح العطف لانه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر متقدم في التقدير ثم أشار الى القسم الثاني بقوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعني ان النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله (والنصب ان لم يجز العطف يجب) يعني ان نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب ويشمل صورتين احداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو ما لك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لان مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار وسيأتي في باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوي نحو جلست والحائط وسيري والطريق لانه لا يصلح للمشاركة ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين ان يكون مفعولا معه كما تقدم وقسم يمتنع ان يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمر والى ذلك أشار بقوله (أو اعتقد اضمار عامل تصب) يعني اذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد ان ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا ... حتى شتت همالة عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل تصب فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل فأجمعوا أمركم وشركاءكم فيمتنع العطف في شركاءكم لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الامر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ أو يجب خبره وأو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف

(قوله في القول المختار) أشار الى أن الاحق ليس على بابه بل هو بمعنى الحق لان مقابله باطل لا حق قيل عبر بالاحق تأدبا مع عبد القاهر لانه أحد الاربعة المدونين الاولين أولهم (٧٣) سيدنا علي رضي الله عنه فانه سبب في تدوين النحو الثاني سيدنا الشافعي رضي الله عنه دون الاصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعاني والبيان (قوله وبعد ما استفهام) جواب سؤال مقدر تقديره هل نصبت العرب على المعية من غير تقدم فعل ولا شبهه فأجاب وقال نصب بفعل كون الخ (قوله ضعف) بالفتح والضم وهما بمعنى واحد خلافا لمن فرق بجعل الفتح في المعاني والضم في الاجسام (قوله لانه لا ضعف فيه) أي ولانه الاصل فان لا يعدل عنه مع قوته أولى (قوله جلست والحائط) ومثله استوى الماء والخشبة لان استوى بمعنى ارتفع والمراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فلا معنى للعطف فان جعل استوى بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء صح العطف ولا ينافي هذا أن يكون استوى بمعنى استقام كذا في الرضي وقال شيخنا يصح العطف في هذا المثال على جعل استوى بمعنى ثبت الماء والخشبة في مرتبة (قوله ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين) أي من حيث هو لا أحد الاقسام الثلاثة المتقدمة في كلام الشارح لانها أقسام للصالح لكونه مفعولا معه فلا يصح تقسيم أحدها الى ما يمتنع كونه مفعولا معه والى غيره (قوله علفتها الخ) هو من الرجز لا من الكامل (قوله شتت) أي غدت همالة (قوله ويجوز نصبه على المعية) انما جاز لانه كالنظر بخلاف ما اذا كان مفعولا به لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب

اعتقد

لواحد منصوبا وفهم من قوله في واحد أن ترك العمل بالأول مخصوص وأن الواحد غير محدود فلا يجوز
إعماله في الأول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون الأول والثالث وفي الثالث دون الأول والثاني
تقول ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا وما قام إلا زيدا إلا عمرو إلا خالدا وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا
خالد وقوله وليس عن نصب سواه مغني أي ما سوى المستثنى الذي تفرغ له العامل يجب نصبه
العامل الذي هو إلا وعلى هذا لو وجد في المرادي أنه لو جعله أن يعمل العامل [illegible] قال
لا ويجعل دع بمعنى اجعل وما ذكره المرادي أصوب لثلاثة أوجه الأول أن فيه إبقاء دع على أن لا هي
العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا الموضع الثاني أن دع بمعنى اجعل غير
معهود في اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك الثالث أن مقابل الآتي التفريغ فلم يكن غير عامل فيه وهي
لدار الأزيد وقوله وإن تكرر شرط في كون جميع ما بعده على الأول لا عاطفة في منطوق ومقدر وتقديره
غير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم مع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة
واقعة على المستثنيات واستثني صلتها والا متعلق باستثني و[illegible] المستكن في استثني هو الرابط بين
الصلة والموصول ومغني اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو
ليس مغن عن نصب سواه موجودا ويحتمل أن يكون اسم ليس ضميرا يعود على الأمر ومغني خبرها
يوقف عليه بالسكون على اللغة الربيعة والأول أظهر ثم إن تكرار إلا لغير التوكيد على قسمين
الأول أن يكون المستثنى منه ما في المعنى [illegible] والآخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار إلى
الأول بقوله

(ودون تفريغ مع التقدم ❊ نصب الجميع احكم به والتزم)

يعني أن الاستثناء التام إذا تكررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى متقدما على المستثنى منه
نصب جميع المستثنيات نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا القوم [illegible] وجميعها [illegible] حكم
نصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والتزم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به يدل
على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء قد يكون [illegible] قد يكون جائزا فقوله والتزم
نص في الوجوب ثم أشار إلى الثاني بقوله

(وانصب لتأخير وجئ بواحد ❊ منها كما لو كان دون زائد)

يعني أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها إلا واحدا منها فإنه يحكم له بحكم
ما لم يتكرر فيه إلا فينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا ويترجح
اتباعه على نصبه إن كان منفيا وفهم من قوله وجئ بواحد منها أن الواحد الذي يجوز فيه الوجهان يجوز أن
يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا وما قام أحد إلا زيدا إلا عمرو
إلا خالدا وما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا خالد إلا أن الأولى أن يكون الواحد هو الأول ثم مثل بقوله

(كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي ❊ وحكمها في القصد حكم الأول)

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلا من الواو في يفوا ونصبه على الاستثناء وهو الأجود ويجوز نصب
امرؤ ورفع علي ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول
فإن كان مخرجا كان ما زاد عليه كذلك وإن كان مدخلا كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك أنك إذا
قلت قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا فهي كلها مخرجة من القوم وإن قلت ما قام أحد إلا زيد إلا
عمرا إلا خالدا فهي كلها مدخلة والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه ثم إخراج الثاني مما بقي بعد
إخراج الأول ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني ولتأخير متعلق بانصب والظاهر أن
اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة
بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كحال وكان هنا تامة بمعنى وجد ودون في
موضع الحال والتقدير وجئ بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار إلى القسم الثاني من

(قوله لثلاثة أوجه) صوابه لوجهين إذ يصح أن ما تجعل إلا في ما في الدار إلا زيدا [illegible] لا بمعنى الاستقرار أو الظرف المجرور وكل منهما في الأول وجه واحد والثاني أن الأولى [illegible] الإضافة إلى المفرع [illegible] (قوله ومع التقدم إلخ) إن قلت لم يترجح [illegible] لم يتكرر إلا وتقدم المستثنى كما تقدم في قوله وغير نصب سابق إلخ قلت ليس في ذلك إلا [illegible] والترجيح [illegible] وأما الجواب بأنه لو رفع الجميع لتعدد العامل [illegible] وحده الترجيح فلا [illegible] فالأول [illegible] لا يجوز وإن رفع واحد منها ولا يتعين كونه الأول أو غيره ونصب الباقي كما في مسئلة التأخير وما لزمه من الترجيح إلخ [illegible] في مسئلة التأخير تأمل (قوله وانصب) أي وجوبا (قوله وإن كان مدخلا) أي في المحكوم به وهو مبني على أن المستثنى محكوم عليه (قوله وما كافة) أي كفت الكاف عن دخولها على لو

مستفعلن في الرجز مجزوع الوتد لأنه مصرع من مفاعيلن في البيت بأنه مصرع ... (قوله نحو ما في الدار
إلا زيد) أظهر منه ذكره قبيل حكاية سيبويه عن يونس ويجاب بأنه يجوز الوجهان أي كون ما بعد الاسم ... أو كون ما بعد
لا مبتدأ مؤخرا وما قبلها خبرا مقدما وإن قلت ما معنى التفريغ على الثاني فالجواب أنه فرغ ما قبل إلا عن العمل ... ه
أما التفسير المشهور للتفريغ يجري على العامل وأما نحو ما قام إلا زيد ... لكن وإن صحت ... كان التقدير
ما قام أحد إلا زيد لكن المراد حيث يكون ما قبل إلا مفتقرا لما بعدها ... فلا يقال فيه مفرغ (قوله ويكون التفريغ
في جميع المعمولات) المراد المعمول المعمول من غير الحرف ... والا فالمراد لا يصح معها التفريغ
(قوله إلا المصدر المؤكد) وأما قوله تعالى إن نظن إلا ظنا فإن يكون المعنى إلا ظنا عظيما أو على حذف ... فيكون
لما معمولا به ويحكى عن الفراء أن الذي ... أي إن نحن إلا نظن ظنا (قوله يكن كعدم إلا) أي يكون الحكم كحكم عدم إلا
ويكون حكم التالي لإلا كحكم عدم إلا أو حكم الكلام كحكم عدم إلا (قوله وألغ إلا) ... العامة (قوله مالك من
شيخك الخ) يريد أن رسيمه ليس مماثلا ... (٧٢) وقد شرط في التوضيح أن يكون مماثلا أي يكون مسمى واحدا

يعني ما قبل إلا إذا كان مفرغا لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك إلا في نفي
أو شبهه وكان حق المصنف أن ينبه على ذلك واستغنى بالتنبيه عليه لوجوده وشمل قوله سابقا كان
السابق فيه عاملا نحو ما قام إلا زيد وما كان غير عامل نحو ما في الدار إلا زيد ويكون التفريغ في جميع
المعمولات إلا المصدر المؤكد فلا تقول ما ضربت إلا ضربا وسابق مفعول لم يسم فاعله بيفرغ وإلا
مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد ظرف ... وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده
أي بعد إلا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذان الوجهان ذكرهما
المرادي ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم ويحتمل أن يكون
عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لإلا أي يكن الكلام والظاهر أن ما في قوله كما
زائدة ولو في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا ثم اعلم أن إلا تتكرر للتوكيد
ولغير التوكيد وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال

(وألغ إلا ذات توكيد كلا * تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)

يعني أن إلا إذا تكررت للتوكيد ألغيت وإلغاؤها هو أن لا تعمل شيئا ... مع البدل نحو ما قام إلا
أخوك إلا زيد ولو أسقطت إلا لصح الكلام فتقول ما قام إلا أخوك زيد وكررت لتوكيد إلا الأولى
ومثله قوله إلا الفتى إلا العلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم إلا الفتى العلا فالعلا هو الفتى
ومع عطف النسق نحو ما قام إلا أخوك وإلا زيد ولو قلت ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع
الشاعر بينهما فقال مالك من شيخك إلا عمله * إلا رسيمه وإلا رمله
وذات توكيد حال من إلا ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار إلى
الأول بقوله (وإن تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التأثير بالعامل دع)
(في واحد مما بإلا استثني * وليس عن نصب سواه مغني)
قد تقدم أن التفريغ هو أن يكون ما قبل إلا طالبا لما بعدها فإذا كررت إلا في التفريغ فإنه يترك تأثير
العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلبه ما قبل إلا وما عدا
الواحد

والرسيم نوع من العمل
فيسمى واحدا إذ
الرسيم والرمل نوعان من
العمل إلا أن يجاب بأن
كلام التوضيح فرض مثال
ويراد عليه البعض
والاشتمال والإضراب
وعبارته مرة أو تلاها
اسم مماثل لما قبلها أو
بعضه أو مشتمل عليه أو
مضرب إليه منه ورسيمه
بدل من عمله بدل بعض
من كل ورمله معطوف على
رسيمه وقال ابن خروف
رسيمه ورمله بدل تفصيل
من عمله وهما كل العمل
والرسيم الركض والرمل
الإسراع وقد يقال إن
العمل عام أريد به مخصوص
وهو الرسيم والشيخ الجمل
وفيه إشارة إلى أن شيخ
التعليم إن سار سيرا محمودا
كان التلميذ كذلك بحسب
الأصل وإن سار سيرا مذموما كان التلميذ كذلك وذلك لأن كل كلام يبرز من القلب فعليه حالة القلب الذي منه
برز فإذا أخرج الكلام من القلب بحالة وصل إلى قلب التلميذ بتلك الحالة فإن كان الشيخ يحب الظهور والرآسة والشهرة كان تلميذه
كذلك وإن كان الشيخ عمله يقصد به وجه الله كان تلميذه كذلك (قوله يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد) اعلم أن التفريغ إنما
يكون بالنسبة إلى واحد فتكون إلا ليست عاملة فيه فلا تستحق أن تسمى عاملة بالنسبة إليه وإلا بالنسبة إلى بقية المستثنيات عاملة
والمراد بالعامل في البيت العامل بالنسبة للمفرغ إليه ولا يكون إلا ما قبل إلا ولذلك قال ابن هشام فإن كان العامل الذي قبل إلا مفرغا
تركته يؤثر في واحد وتقدير البيت فمع تفريغ اترك التأثير بالعامل باقيا في واحد كذا سبكه الأشموني وهذا لا ينافي ما درج عليه
الناظم من أن إلا هي العاملة لأن كون إلا عاملة بالنسبة لغير المفرغ إليه (قوله كان التقدير الخ) كذا في الأصل الذي بأيدينا
ولعل في العبارة سقطا وقوله شيخك لعله شيخك بشين ونون وخيم بوزن سبب وسكن للضرورة اهـ

أو يؤخذ منه اسم فاعل (قوله وكما متعلق بفعلان الخ) فيه ما سبق قلم وقال بعضهم إعراب هذا البيت فيه إشكال عند الأشياخ (قوله ونوزع في ذلك) بأن هاتين اللغتين ليستا في الاستثنائية بل في التنزيهية (قوله (٧٧) الحال وصف) فرق بين النعت والحال بأن النعت لتقليل الشيوع فجاء كل رجل قائم أقل أفرادا من جاء كل رجل قائما فعموم كل رجل قائم باق في جميع الأشخاص والحال مقيدة للجميع بقيد مقيدة للعامل والنعت مقيد لأفراده وهذا الفرق في النكرات والمعارف إذ النعت لا يفهم في حال وإنما يفهم ذلك فيه من سياق الكلام لا من لفظ النعت بخلاف الحال ولم يبين لأنه لم يشرب معنى في (قوله في حال) قال الضرير من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه (قوله واعترضه بالوصف المنصوب) عبارة ابن الناظم فيه إدخال حكم في الحد وإنه غير مانع لأنه يشمل النعت ألا ترى أن قولك رأيت رجلا راكبا في معنى رأيت رجلا في حال ركوب كما أن قولك جاء زيد ضاحكا في معنى جاء زيد في حال ضحك اهـ فقوله بالوصف المنصوب لأن المرفوع والمجرور خارجان بقوله منتصب (قوله منتقلا) إنما كان الغالب في الحال الانتقال لأنها من حال يحول إذا تغير وإنما كان الغالب فيها الاشتقاق لأنها للدلالة على حصول وصف

(وحيث جرا فهما حرفان * كما هما إن نصبا فعلان)

أي أن خلا وعدا إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر وإذا نصباه كانا فعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقا وفهم منه أن ما قبلهما إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضا في معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن يكون حيث شرطا والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها ثم قال (وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشا فاحفظهما)

أي أن حاشا مثل خلا في أنها يستثنى بها وتجر المستثنى بها وتنصبه لكن الجر بها هو الوجه الذي ... إلا وقد تقدم ولما كانت حاشا تخالف خلا في أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله ولا تصحب ما أي أن حاشا لا تتصل بها ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما ونوزع في ذلك

(الحال)

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم في هذا الباب الأمرين

(الحال وصف فضلة منتصب * مفهم في حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره كما لو وقع سادا مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما أو توقف المعنى عليه كقوله (إنما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء) حمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بوصف المنصوب وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم في حال التمييز ... ونقدره فارسا لأنه لا يفهم في حال ذكره على تقدير ... وتسامح الناظم في هذا التعريف لأن ما ذكره فيه المنتصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته ثم مثل بعد تقييدها بالتعريف فقال (كفردا أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي قوله الحال مبتدأ أو وصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت للوصف وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت للوصف ثم قال (وكونه منتقلا مشتقا * يغلب لكن ليس مستحقا)

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة لأن هذه كلها مشتقة من المصادر والغالب في الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو جاء زيد راكبا فراكبا منتقل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله عز وجل وتنحتون من الجبال بيوتا فبيوتا غير مشتق وقوله (لكن ليس مستحقا) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب وكونه مبتدأ ومنتقلا مشتقا خبران لكون ويغلب خبر المبتدأ ويجوز في مستحقا فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور يكون معمولا لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نبه

لصاحبها وذلك إنما هو للمشتقات (قوله لكن ليس مستحقا استدراك تأكيد) أي كقولك زيد ليس متحركا لكنه ساكن (قوله فبيوتا غير مشتق) وهي حال مقدرة ذكر ذلك الزمخشري في الكشاف وهو من جيد كلامه (قوله ولا بد الخ) وكذا على فتح الحاء إذ التقدير كونه منتقلا مشتقا ليس مستحقا له كما قدر الأشموني لفظ له وإنما اقتصر الشيخ المكودي على تقدير المجرور مع كسر الحاء لكون

أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال

(واستثن مجرورا بغير معربا ۞ بما لمستثنى بإلا نسبا)

يعني أن غيرا يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب نصب أو رجحانه أو رجحان الصفة فتقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب كما تقول قام القوم إلا زيدا وما قام أحد غير زيد برجحان النصب وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة وإنما استثني بها لأنها تقطع عن الإضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب ومجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصولة وصلتها نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبإلا متعلق بمستثنى ثم قال

(ولسوى سوى سواء اجعلا ۞ على الأصح ما لغير جعلا)

ذكر أن في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمها والمد مع فتح السين وأنها كغير يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب وأشار بقوله على الأصح إلى مخالفة سيبويه والخليل فيها فإنها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار بن سلامة العجلي

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ۞ إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال الأعشى ۞ وما قصدت من أهلها لسوائنا ۞ اهـ واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه ولا نطيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه ويوقف على اجعلا بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال

(واستثن ناصبا بليس وخلا ۞ وبعدا وبيكون بعد لا)

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها ما لا يستعمل إلا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وما قام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبرهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها ما يستعمل فعلا فينصب ما بعده وحرفا فيجر ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الأولى تجردهما من ما وأشار إليه بهذا البيت فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلك من ذكرهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله

(واجرر بسابقي يكون إن ترد ۞ وبعد ما انصب وانجرار قد يرد)

يعني أن سابقي يكون في البيت الذي قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله وبعد ما انصب أي إذا اقترن عدا وخلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين بما وإلى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل وناصبا حال من فاعل استثن وبليس متعلق باستثن ومفعول ناصبا محذوف أي ناصبا المستثنى وبعد لا في موضع الحال من يكون وإن ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال

(قوله فإنها عندهما ظرف) أي ظرف مكان بمعنى وسط كما في الشيخ خالد على التوضيح وعبارة الرضي إنما انتصب سوى لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا (٧٦) سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل تقول أنت في مكان عمرو أي بدله لأن البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاء في القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية إلى مطلق معنى الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بدل ثم بمعنى الاستثناء (قوله وفهم من قوله على الأصح الخ) أي لكون المسألة طبقة فمذهب سيبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة ومذهب المصنف أصح نظرا إلى ما أقامه من الأدلة فاندفع ما يقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحا مع كون مذهب الناظم أصح مع أن المذهبين متنافيان لأن سيبويه مذهبه أنها ظرف والناظم مذهبه أنها ليست ظرفا بل كغير والأولى أن يقال عبر بالأصح تأدبا مع الإمام وهو بمعنى صحيح لأن المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الأدلة (قوله وهو ليس ولا يكون) في إطلاق الفعل على لا يكون تغليب الفعل على الحرف وقيل ليس حرف مطلقا وقيل حرف في هذا الباب فعل في غيره (قوله على البعض الخ) هذا هو التحقيق وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد بنحو القوم إخوتك ليس زيدا إذ لم يتقدمه

وحيث

المنبه عليه بقوله أو يخصص ويشمل صورتين الاولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا والثانية أن يخصص بالاضافة الى نكرة كقوله تعالى في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد شبه النفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه ويشمل صورتين الاولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا ومنه قوله

لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم للصورة الاخيرة بقوله لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وقولهم وعليه مائة بيضا وفي الحديث وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبن ثم قال

(وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد)

يعني أن صاحب الحال اذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقدم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند قال المؤلف وهذا الذي منعوه لا أمنعه لوروده في كلام العرب وقد استدل الناظم على جواز ذلك في شرح التسهيل بقوله

تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فان قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمتنع تقديم الحال عليه أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا وأما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هي المسئلة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق حال مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره انه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من ان بعضهم أجازه فوجب اعادته على الاكثرين والهاء في أمنعه عائدة على سبق ثم قال

(ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله)
(أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا)

يعني ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع الاول أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا الفعل أو ما في معناه الثاني أن يكون المضاف جزأ من المضاف اليه كقوله عز وجل ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فالصدور بعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الاول كقوله عز وجل أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا لصحة اتبع ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ما ذكر لم يجز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما

(قوله أمرا) حال من أمر المضاف اليه كل ويحتمل أنه ليس من أقسام المضاف الذي يأتي الحال منه وسيأتي للشيخ أنه قد يكون مما كان المضاف فيه مثل جزء المضاف اليه فالحال باعتبار [illegible] كل أمور [illegible] أو ملة ابراهيم [illegible] (قوله أو مضاهيه) وجه المضاهاة عدم الثبوت في المستفهم عنه والمنهي عنه لان الاصل الاثبات (قوله الاحجام) بتقديم الحاء على الجيم الرجوع الى وراء (قوله وصلى رجال) في رواية أخرى وصلى وراءه رجال قياما (قوله ولا تجز الخ) اعلم أن النسخة الصحيحة هي التي بتقديم الابيات في جميع الكتاب وفي بعض النسخ الاشارة ببعض البيت أو البيتين أو الابيات الى الباقي وليست نسخة المؤلف شيخنا (قوله كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا) مصدر ميمي عامل

على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال

(ويكثر الجمود في سعر وفي ۞ مبدي تأول بلا تكلف)

يعني أن جمود الحال يكثر فيما دل على سعر كقولك بعت البر مدا بدرهم فمدا منصوب على الحال وهو جامد الا أنه مؤول بالمشتق لانه في معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء في بعت وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر ويكثر أيضا جمودها مؤولا بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلا في المبدي التأول وليس كذلك بل هو منه والعذر له ان هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثلا من المبدي التأول دون تكلف فقال

(كبعه مدا بكذا يدا بيد ۞ وكر زيد أسدا أي كأسد)

وذكر ثلاثة أنواع الاول أن يدل على السعر وهو قوله بعه مدا بكذا وكان هذا مثال لقوله ويكثر الجمود في سعر الثاني أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدا بيد أي مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكر زيد أسدا وفسر ذلك بقوله أي كأسد وفهم من قوله كبعه ان هذه المثل ليس مجيء الحال جامدة محصورا فيها وينبغي أن تجعل الكاف في قوله أي كأسد اسما بمعنى مثل لان الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها ثم قال

(والحال ان عرف لفظا فاعتقد ۞ تنكيره معنى كوحدك اجتهد)

حق الحال أن يكون نكرة لان المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد يجيء بصورة المعرف بالالف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الاول فالاول وبصورة المضاف الى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو اجتهد وحدك أي منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرط فاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على اسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدا جملة الشرط والجواب ثم قال

(ومصدر منكر حالا يقع ۞ بكثرة كبغتة زيد طلع)

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لانه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبرا وكل ذلك على خلاف الاصل ولا خلاف في ورود المصدر حالا كقوله عز وجل وادعوه خوفا وطمعا وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق بيقع وبغتة فعلة من البغت والبغت أن يفجأك الشيء قال الشاعر

ولكنهم بانوا ولم أدر بغتة ۞ وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

تقول بغته بغتا وبغتة أي مفاجأة ثم قال

(ولم ينكر غالبا ذو الحال ان ۞ لم يتأخر أو يخصص أو يبن)

(من بعد نفي أو مضاهيه كلا ۞ يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لانه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدا فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله في الدار قائما رجل ومنه قول الشاعر

(وبالجسم مني بينا لو علمته ۞ شحوب وان تستشهدي العين تشهد)

فصاحب الحال شحوب وبينا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أنه يكون مخصصا وهو

المنبه

المجرور هو المقصود (قوله كبعه مدا بكذا) الحق أنه حال مؤولة لانه أريد بالحال غير معناه الحقيقي وهو مسعر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله والعذر له ان هذا من عطف العام على الخاص وأما ابن هشام فهو على أن الدال على سعر ليس داخلا في مبدي التأول (قوله اسما بمعنى مثل) فيكون أسدا مؤولا بحذف المضاف فهو داخل في مبدي تأول (قوله ويكون قد قصد به تفسير المعنى) أي باعتبار الاصل فأسد مؤول بشجاع فالاصل زيد كأسد في الشجاعة ثم حذف الكاف واستعير لفظ أسد لشجاع (قوله وحدك) أي متوحدا وقاربه من لفظه أولى على ما ظهر (قوله ومصدر منكر) خرج به المعرف فوقوعه حالا قليل كقولهم أرسلها العراك وجاء وحده (قوله وأجاز المبرد القياس عليه) أي في النوعي لا مطلقا نحو جاء زيد سرعة (قوله شحوب) هو مفرد ومعناه التحول وبينا حال منه

حرفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كأن تحو زيد عندك قاعدا وسعيد في هجر مستقرا فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما عن استقر أو مستقر والحال في هذا المثال الذي ذكره مؤكدة لان التقدير سعيد مستقر في هجر مستقرا وانما حصل هذه المسألة من المثال وما ذكره هنا ان كان مثالا تضمن معنى الفعل دون حروفه لا يجوز فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكره وهو مستقر متوسطا بين صاحبه وهو في هجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات وقد أجاز تقديم الحال في مثل هذا الاخفش وهو قليل ... وهي محكية عن العرب محذوف تقديره وبحو قولهم ثم قال

(ونحو زيد مفردا أنفع من ٭ عمرو معانا مستجاز لن يهن)

قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه لا يقبل علامة الفرعية فاستحق ان لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العامل الجامد فلذلك توسط فيه بين صاحبي الحالين كالمثال المذكور فنحو مبتدأ أو مستجاز خبره وزيد مبتدأ أنفع خبره وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع أصله زيد أنفع في حال كونه مفردا من عمرو في حال كونه معانا وانما كان أنفع عاملا في الحالين لان صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن معمولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله لن يهن أي لم يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال

(والحال قد يجيء ذا تعدد ٭ لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يعني أن الحال قد يجيء متعددا أي متكررا والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكبا ضاحكا ومثال غير المفرد لقيت زيدا راكبين ... مع اتحاد صاحبهما يشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الاولى أن يكون صاحب الحال متعددا والحال متحدة في المعنى والحكم ... الثانية أن يكون ... الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ... لقيت زيدا مصعدا منحدرا والاستثناء في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الاولى للثاني والثانية للاول فمصعدا في المثال حال من زيد ومنحدرا حال من التاء في لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجيء والجار والمجرور أو مجاز التخصيص لا للتعليل ولمفرد متعلق بيجيء ثم علم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار الى الاول بقوله

(وعامل الحال بها قد أكدا) يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة عاملها وذلك على قسمين الاول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل وأرسلناك للناس رسولا الثاني أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لان العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله (في نحو لا تعث في الارض مفسدا) فمفسدا حال من الفاعل في تعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه ثم أشار الى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله

(وان تؤكد جملة فمضمر ٭ عاملها ولفظها يؤخر)

يعني ان الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف تقديره ان كان المبتدأ غيرا أنا أحقه أو أعرفه ان كان أنا أحقني أو أعرفني وانما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي اليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل لان التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيأ واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما وجب تأخير الحال لانها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد ويشترط في الجملة المؤكد بها أن تكون اسمية وأن يكون جزآها معرفتين وأن

(قوله مؤكدة) ان أريد بالاستقرار التمكن والثبوت والرسوخ لم تكن الا مؤكدة (قوله لا تعث) يقال عثى يعثى عثيا ويقال عثا يعثو عثوا (قوله وان تؤكد) أي أنت أو الحال بجوز فتح الكاف (قوله أحقه) ويصح تقديره أحق ... (قوله عطوفا) ويجوز تقديره أحق نفسي وما أتى به الشيخ اعلم وانما قدر أحقني فقرينة وانما يصح تقدير أعرف أو أحق أي مع كون المفعول ضميرا منفصلا

جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها الا الفعل أو ما فى معناه وأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فاذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا اشكال فى انه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا واذا كان المضاف بعض المضاف اليه أو مثل بعضه صار الاول مما فى صحة الاستغناء عنه وصار العامل فى التقدير عاملا فى المضاف اليه فانها من صدورهم متعلق بنزعنا وغلا حال من الضمير فى صدورهم وقوله ملة ابراهيم معمول لاتبع وحنيفا حال من ابراهيم ومعمول بجزء من المضاف متعلق بتجزئ ولا مبنى له يعنى الى بان أضاف متعد بالى ومثله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف اليه فان المضاف فى نحو غلام زيد اقتضى العمل فى المضاف اليه وهو جره وقوله ولا تحيفا أى لا تعدل عن الواجب فى ذلك وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم اعلم أن العامل فى الحال اما هو فعل أو شبهه أو ما تضمن معناه دون لفظه وقد أشار الى الاول والثانى بقوله

(والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو صفة أشبهت المصرفا)
(فجائز تقديمه كمسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا)

يعنى أن العامل فى الحال اذا كان فعلا متصرفا أو صفة مشبهة به جاز تقديمه على عامله والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والامر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا لعلامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبه به أفعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الاول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر فى راحل وهو العائد على المبتدا والعامل فى الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لانه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل فى الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه انه اذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم ولا يجوز فى نحو ما أحسن هندا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هندا ولا ما متجردة أحسن هندا وكذلك لا يجوز فى نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما فى المثال الاول ذا مسرعا راحل وفى المثال الثانى زيد مخلصا دعا وانما قصد الصورتين الاوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل ويكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى والحال مبتدأ وان ينصب شرط وبفعل متعلق بينصب وصرف فى موضع الصفة لفعل وأو صفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جملة فى موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار الى الثالث فقال

(وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا)

يعنى أن العامل فى الحال اذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال (كتلك ليت وكأن) فتلك اسم اشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك ان ذلك مطرد فى أسماء الاشارة كلها فمثال اسم الاشارة تلك هند منطلقة وذلك عمرو ضاحكا ومثال التمنى ليت عمرا مقيما عندنا ومثال التشبيه كأنك طالعا البدر فالعامل فى الاول تلك لتضمنها معنى أشير وفى الثانى ليت لتضمنها معنى أتمنى وفى الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجى وحرف التنبيه وما فى الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم ثم قال

(وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر) هذا أيضا من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون

(قوله بحرف التنبيه) انظر مثاله فان ها التنبيه لا عمل لها وانظر أيضا مثال ما فى الشرط اذا عملت فى الحال

من الحظوة) وهي المحبة والرفعة بضم الحاء وكسرها [illegible] التمييز [illegible] كالتفسير معنى المفسر
في الاصل [illegible] اذا خلص شيأ من شيء وفرق بينه [illegible] (قوله وصف [illegible] الاسم) [illegible] وهو المناسب
للموضع نحو لا رجل واستغفر الله ذنبا اسمها وان كانا على معنى (١٣١) [illegible] البيت [illegible] الاول

[illegible] بنات صالحين كنات صالحين [illegible] حالان والعامل فيهما [illegible] اسم فاعل من حظي
حظوة من الحظوة وصالحين من الصلاح وهو عدم الحظوة [illegible] المرأة [illegible] اذا لم تحظ عند
زوجها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن [illegible] منصوبان على التمييز
[illegible] حذف عامل الحال وجوبا اذا [illegible] الخبر [illegible] والحال [illegible]
وما معمول لاسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في [illegible] عائد على الحال والضمير
[illegible] في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل [illegible] يذكر [illegible]
[illegible] والجملة خبر عن بعض ومعنى [illegible]

﴿ التمييز ﴾

لاسم النكرة المتضمن معنى من لبيان ما قبله من الابهام في اسم مجمل الحقيقة او اجمال في [illegible]
[illegible] الى فاعله او مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز [illegible] وتفسير [illegible] قال

(اسم بمعنى من مبين نكره • ينصب تمييزا بما قد فسره)

[illegible] اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو استغفر الله ذنبا والمنصوب
[illegible] نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز [illegible] بالمفعول [illegible] نكرة مخرج المشبه
[illegible] وحكم التمييز المنصوب [illegible] عليه بقوله ينصب [illegible] بما قد فسره [illegible]
[illegible] ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة او الجملة المجملة [illegible] اما الاسم المجمل [illegible] في انه
الناصب له وهو متفق عليه واما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا [illegible]
[illegible] نحو طاب نفسا وقيل الناصب له الجملة [illegible] اختار [illegible] ولا ينبغي أن يحمل كلام
[illegible] على ظاهره فانه قد نص [illegible] على أن العامل في هذا النوع الفعل [illegible]
[illegible] في هذا النوع [illegible] كان [illegible] الابهام [illegible] العامل [illegible] فاعله أو مفعوله [illegible] الابهام [illegible]
[illegible] اسم [illegible] مبتدأ [illegible] وهو اسم أي المبتدأ اسم [illegible] الصفة لاسم [illegible]
[illegible] اليه [illegible] لاسم [illegible] بعد [illegible] جملة [illegible] تمييزا منصوب على
الحال [illegible] متعلق بينصب [illegible] واقعة على العامل وهو المفسر [illegible]
[illegible] العائد على الموصول [illegible] فسره [illegible] عائد على التمييز يجوز أن يكون
[illegible] مبتدأ [illegible] الى آخر الجملة خبر له والاول أظهر ثم مثل فقال

(كشبر ارضا وقفيز برا • ومنوين عسلا وتمرا)

[illegible] بثلاثة من المثل الاول الممسوح وهو شبر أرضا الثاني المكيل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو
[illegible] ومنوين عسلا وتمرا [illegible] عليه من تمييز [illegible] تمييز العدد [illegible] في بابه وقوله أرضا تمييز [illegible]
[illegible] تمييز لقفيز وعسلا وتمرا تمييزان لمنوين والمنوان تثنية منا وهو الرطل ثم قال

(وبعد ذي وشبهها اجرره اذا • أضفتها كمد حنطة غذا)

[illegible] بذي الى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن وفهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يجيء
[illegible] وقوله اذا أضفتها أي اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل
وقوله كمد حنطة مبتدأ او مضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد
حنطة غذا ثم قال (والنصب بعد ما أضيف وجبا • ان كان مثل ملء الارض ذهبا)

[illegible] ان المميز اذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا انه لا يجب
[illegible] الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز مثل ملء

للاستغراق وفي الثاني للابتداء اهـ لكن فيه وصف المعرفة بالنكرة لان [illegible] الا ان يكون [illegible] تنكيرها من [illegible] ان من تنعل من [illegible] فتكون نكرة من هذه الجهة فان قلت اسم لا والمفعول الثاني [illegible] البيان لانهما [illegible] على معنى وكل دال على معنى مبين له وكل مبين [illegible] متضمن معنى من البيانية [illegible] الضمين اشراب لفظ معنى لفظ آخر ومعنى من البيانية هو البيان والبيان حاصل ذات المراد [illegible] وللاستغراق كل [illegible] متضمن معنى من البيانية لا نسلم ان لا رجل [illegible] متضمنان معنى من البيانية لانها التي تبين ما قبلها نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان واسم لا لم يبين شيأ قبله وكذا المفعول الثاني فان قلت ذنبا مبين لاستغفر قلت الاستغفار ليس هو عين الذنب حتى يبينه وأيضا فالاستغفار معلوم فلا يحتاج الى بيان واسم لا يبين التمييز لان التضمين عارض (قوله كشبر ارضا) أشار الى حال طالب العلم في ابتداء أمره من انه يكون موضعه ضيقا
[illegible] في عدم السعة وانه ان ملك شيأ من البر ملك قفيزا أو من العسل والتمر ملك رطلين (قوله مساحة) مسح الارض اذا ذرعها (قوله
[illegible] خبره) وقال الشاطبي غذا بدل أو حال اهـ وغذاء بمعجمتين ككتاب ما يتغذى به في أي وقت والغداء بفتح الغين المعجمة والدال

يكونا جامدين وتوهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكد لعاملها إذ المؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن يكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من اسميتها المؤكدة لا بد لا يؤكد إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله وإن تؤكد جملة لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول وإن تؤكد شرط وجوابه فمضمر عاملها ووجوب تقديره وقوله انطق بها الخ جملة مستأنفة أتى بها لبيان حكم غير الأولى ثم اعلم أن الحال على قسمين مفرد وهو الأصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال (وموضع الحال تجيء جمله) يعني أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ على أنها في موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل بالجملة الاسمية فقال (كجاء زيد وهو ناو رحله) فهو ناو رحله في موضع نصب على الحال أي تجيء الجملة في موضع الحال ثم قال

(وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت)

يعني أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد الجنائب بين يديه وإنما تعين الفعل المضارع المذكور للواو لأنه بمنزلة الاسم [illegible] المضارع يشبه كما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قام زيد ضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب وبمضارع متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا في موضع الخبر لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت [illegible] خبران عن ذات ثم قال

(وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا)

يعني أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك عينه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى فصكت وجهها أي ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعل ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والهاء في بعدها عائدة على الواو والضمير في له عائد على المبتدا والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدا المنوي ثم قال

(وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما)

يعني أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالضمير والواو معا نحو جاء زيد ويده على رأسه إلا أن قوله سوى ما قدم شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدرة بالماضي مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هنالك والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل هنا في المجرور الواقع خبرا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على الجملة المتعدية ثم اعلم أن العامل في الحال قد يكون محذوفا وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله

(والحال قد يحذف ما فيه عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل)

فيحذف جوازا إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت والحالي كقولك للقادم من سفر مبرورا مأجورا أي قدمت ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا إذا جرت مثلا كقول العرب

قد عرف) لا يرد جواز توكيد النكرة عند الكوفيين لأنه لا يجوز إلا إذا كانت النكرة محدودة فتكون معروفة لكن يلزم أن يجوز رجل من الكرام أن لك عطوفا لأن جزأي الجملة صارا معروفين بالوصف (قوله وذات منصوب بفعل محذوف الخ) من طغيان القلم لأن ضمير بعدها عائد على الواو لا على ذات وشرط الاشتغال عود الضمير على الاسم السابق فتعين الرفع والله أعلم لكن يقدر رابط في الخبر والتقدير انويها بعد الواو فحذف الجار والمجرور للضرورة أو لكون المصنف يرى أنه قياسي وقد عهد حذف الضمير الرابط للجملة المخبر بها ولم يعهد حذف الضمير الراجع للاسم المشتغل عنه مع نصبه على الاشتغال لا في القياس ولا في الضرورة (قوله إن أكثر هذه الأقسام) أي أكثر كل قسم من هذه الأقسام ٣ منه مما تمتنع فيه الواو كما يدل عليه كلام التوضيح ويجوز عند صاحب التلخيص في غير المضارع المثبت الإتيان بالواو وبالضمير أو بهما فيكون المصنف ماشيا على طريقته (قوله ليس يكون مطلق) لعل وجهه أن ما ذكره الشارح أوضح ٣ (قوله منه مما تمتنع) في العبارة تحريف اهـ مصححه

في سبق ونزرا حال من الضمير المستتر في سبق

(حروف الجر)

(هاك حروف الجر وهي من إلى ** حتى خلا حاشا عدا في عن على)
(مذ منذ رب اللام كي واو وتا ** والكاف والبا ولعل ومتى)

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا وهي كلها تساويه في جر الاسم وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص به إلا خلا وحاشا وعدا فإنه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء وأما كي ولعل ومتى فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كي فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ** يراد الفتى كيما يضر وينفع

وأن المصدرية في قوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ** لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في جئت كي تكرمني أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافا لمن أنكره كقوله

لعل الله فضلكم علينا ** بشيء أن أمكم شريم

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه أي من كمه [illegible] ولم يذكر الجوهري ولا الزبيدي في هذا [illegible] ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ وحروف الجر [illegible] من إلى آخر البيتين وكل ما بعده من معطوف عليه على إسقاط العاطف ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى ** والكاف والواو ورب والتا)

يعني أن هذه الحروف السبعة لا تدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو منذ يومين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله (واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب ** منكرا والتاء لله ورب)

يعني أن مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتا يعني اسم زمان نحو مذ يومنا ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكي ترب الكعبة إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر يدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقتا وبرب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله

(وما رووا من نحو ربه فتى ** نزر كذا كها ونحوه أتى)

قد تقدم أن رب والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلا ومنه قول العرب ربه رجلا وقول الشاعر

خلى الذنابات شمالا كثبا ** وأم أوعال كها أو أقربا

فهم من المثال أن المضمر الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضميرا غائبا وقوله ونحوه أي ونحو كها

(حروف الجر)
(قوله حروف الجر) عدها عشرين وبعضهم أقل من عشرين وبعضهم أكثر من عشرين (قوله وما يختص به) [illegible] كقوله بعد واخصص بمذ ومنذ وقتا أي فالوقت مختص بمذ ومنذ [illegible] لا يدخلان على غيره كاف [illegible] بالعبادة أي لا نعبد غيرك [illegible] (قوله بالظاهر اخصص) [illegible] لا يأتي [illegible] هذا المعنى [illegible] قلت [illegible] في البيت تخصيص الظاهر ولا [illegible] وغيره فظهر من هذا [illegible] الاختصاص [illegible] (قوله كيما يضر) قال في شرح الكافية أي من يستحق الضرر وينفع من يستحق النفع (قوله في قوله فقالت أكل الناس الخ) أي فقال فيه أن ظاهره وإن كان ظهورها للضرورة [illegible] فيه حرف جر (قوله كيما أن تغر) ما زائدة أو كافة أي كفت كي عن جر لفظ أن وإن كان لا يقبل الجر (قوله شريم) الشريم المرأة المفضاة (قوله ورب) اختار في المغني أن رب لا تتعلق بشيء وقال الجمهور هي حرف معدى في المعنى

ذهب ولو صح اعماؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا فيجوز أن تقول هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجر بالاضافة عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتدأ أو مفعول به ومامو صولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وان كان شرط ومثل خبر كان وملء الارض مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لي ملء الارض ذهبا ثم قال

(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا . مفضلا كأنت أعلى منزلا)

يعني ان الاسم النكرة اذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلا في المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلا في المعنى أنك اذا صغت من أفعل التفضيل فعلا صحت ذلك التمييز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلا أي علا منزلك وفهم منه ان الواقع بعد أفعل التفضيل اذا لم يكن فاعلا في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالاضافة الا اذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم بانصبن والمعنى منصوب على اسقاط الخافض أي في المعنى ولا يصح أن يكون نعتا للفاعل مضافا اليه المعنى ومفضلا حال من الفاعل المستتر في انصبن وأفعل غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا . ميز كأكرم بأبي بكر أبا)

يعني ان التمييز ينصب بعد ما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله أكرم بأبي بكر أبا قال في شرح الكافية المراد بأبي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عن أبي بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا أن ذلك غير خاص بالصيغتين المبوب عليهما للتعجب وهي ما أفعله وأفعل به فدخل في ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا وويحه انسانا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال (واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد . والفاعل المعنى)

قد تقدم ان التمييز على معنى من يكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح وكله صالح لمباشرتها الا نوعين تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناهما فلا يقال في نحو عندي عشرون درهما عشرون من درهم ولا في طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال (كطب نفسا تفد) فنفسا تمييز وهو فاعل في المعنى لان التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطفا على ذي والموصوف بذي محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط في وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في المعنى ثم قال

(وعامل التمييز قدم مطلقا . والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)

يعني ان العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه بالاجماع نحو عندي عشرون درهما فالعامل في درهما عشرون فلا يجوز عندي درهما عشرون وأما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم وظاهر قوله نزرا سبقا ان له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه قوله

ولست اذا ذرعا أضيق بضارع . ولا يائس عند التعسر من يسر

وأبيات أخر منها

أنفسا تطيب بنيل المنى . وداعي المنون ينادي جهارا

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر

المهملة كسحاب بما يؤكل أول النهار (قوله بالمعنى منصوب على اسقاط الخافض) أي في المعنى وقال الشاطبي الفاعل معناه ونسبة الفعل اليه مجاز وقال الازهري فيه تكلف لان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه الا أن يجعل اسم الفاعل صفة مشبهة (قوله ويله) للذم وويحه للمدح (قوله لله دره) يقال در ابن الناقة اذا كثر أي لله در لبن رضعه (قوله غير ذي العدد والفاعل المعنى) قلت ان جعل الفاعل المعنى على ما كان محولا عن الفاعل صناعة دخل في غيرهما المحول عن المفعول والمحول عن مضاف غير فاعل صناعة وان حمل على الفاعل في المعنى مطلقا دخل في الغير أيضا المنقول عن المفعول وخرج عن الغير ولله دره فارسا وأبرحت جارا فانهما فاعلان معنى كما قال ابن هشام وخرج نعم رجلا مع ان الامثلة الثلاثة يجوز فيها جر التمييز بمن وفي كونه فاعلا في المعنى في هذه الثلاثة نظر وعلى كل حال فكلام الناظم مشكل ويمكن الجواب بأنه مشى في هذا البيت على نفي التمييز المحول عن غير الفاعل تبعا للشلوبين والآمدي وابن أبي الربيع وحجتهم ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتأول الشلوبين عيونا على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على بدل البعض بحذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه أو على اسقاط الجار أي بالعيون وصرح ابن عقيل بجواز جر التمييز المحول عن المفعول بمن

في

قوله وقد يبينان السببا أن دلالتهما على السببية قليل والظرفية مفعول مقدم باستبن و بالمتعلق باستبن وفى معطوف على بها وقد يبينان جملة مستانفة ثم قال

(بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق)

قد تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها فى هذا البيت أيضا عشرة معان الاول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثانى التعدية وهى المعاقبة للهمزة فى التعدية نحو ذهبت بزيد أى أذهبته ومثله قوله عز وجل ولو شاء الله لذهب بسمعهم أى لأذهب سمعهم الثالث العوض ويكون ذلك فى الاثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الالصاق نحو مررت بزيد الخامس معنى مع نحو قد جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق السادس معنى من وهى التى للتبعيض كقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام والباء متعلق باستعن وبعد معطوف عليه وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير فى بها وهو مفعول بانطق ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء فى حال كونها مثل معنى مع ومن وعن ثم قال

(على للاستعلا ومعنى فى وعن) ذكر لعلى ثلاث معان الاول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيا كقولك ركبت على الفرس ومعنويا كقوله * فلما استوى زيد على العراق * الثانى معنى فى كقوله تعالى واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان الثالث معنى عن كقوله

اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها

وعلى مبتدأ خبره للاستعلا ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف الى فى وعن ثم قال

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجى موضع بعد وعلى) ذكر لعن ثلاث معان الاول التجاوز وهو أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثانى معنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق أى طبقا بعد طبق الثالث معنى على كقول الشاعر

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

وفهم من قوله وقد تجى أن اتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله (كما على موضع عن قد جعلا) تتميم للبيت فانه قد سبق فى البيت الذى قبله أن على تجى بمعنى عن الآن وجه اشارة للعمل والمعادلة وتجاوزا مفعول مقدم بعنى وبعن متعلق بعنى وموضع منتصب على الظرفية وهو متعلق بتجى وبعد مضاف اليه ثم قال (شبه بكاف وبها التعليل قد * يعنى وزائدا لتوكيد ورد)

ذكر للكاف ثلاثة معان الاول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو والثانى التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقوله تعالى واذكروه كما هداكم أى لاجل هدايته اياكم وفهم من قوله قد يعنى أن اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتأكيد وهو المشار اليه بقوله وزائدا لتوكيد ورد كقوله عز وجل ليس كمثله شئ أى ليس مثله شئ والتعليل مبتدأ وخبره قد يعنى وبها متعلق بيعنى وزائدا نصب على الحال من الضمير المستتر فى ورد ولتوكيد متعلق بزائدا اعلم ان من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله (واستعمل اسما وكذا عن وعلى) يعنى ان كاف التشبيه يستعمل اسما فقيل فى الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله * ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا * تصوب فيه العين طورا وترتقى *

وقيل فى الاختيار وهو مذهب الاخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق فى قوله واستعمل اسما وان عن وعلى أيضا يستعملان اسمين وقد أشار اليهما بقوله وكذا عن وعلى أى وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسما ثم علل استعمالهما اسمين بقوله (من أجل ذا عليهما من دخلا) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لان حرف الجر لا يدخل على الحرف وانما يدخل على الاسم فدخول من على عن قوله

(قوله على السببية قليل) أى والسببية فى فى أقل منها فى الباء فيكون دلالتها على السببية أكثر منها فى فى وهذا ظاهر من قوله والسببية فى الباء أكثر والبدء فى قوله تعالى ولا المعروفين بكم الا ... [illegible] (قوله وفهم من ذلك من قوله عنى من قد فطن) أى أن معناها هو معنى التجاوز (قوله الحد الى) نوعا ثانى وهو المحول عنه الذى نحوه وهو المحول عليه من جنس على أى أعطى معنى على والمعادلة المساواة أى ان كلا منهما وقع موضع الآخر (قوله ما يخرج عن الحرفية) الحرف لا يسمى بمعناه الاسم فعلا آخر لكن لما كان أحد الطرفين مثل لفظ الآخر جعلا لفظا واحدا (قوله بكابن الماء) هو حيوان طير على صورة الانسان كأنه قال بمثل ابن الماء يعنى فرسه شبهها بابن الماء لطول عنقها وارتفاعها عن الارض وتصوب أصله تتصوب على حذف احدى التاءين (قوله علل استعمالهما اسمين) أى جعله علة لان المعلل فى المتن هو دخول من عليهما والمراد ذكر ما يفهم منه ذلك والكاف وعن اذا استعملا اسمين فلا خلاف فى بنائهما وأما على فحكى ابن قاسم فيها خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها

ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو وهن وكقوله

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن إلا حاظلا

فيكون الضمير على هذا عائدا على ها والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من المختصة بالظاهر على الضمير كقوله

فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبي زياد

فأدخل حتى على الضمير وهي من الأحرف المختصة بالظاهر وما مبتدأ أو شرطية موصولة والضمير في رووا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف خبر المبتدأ أي كلها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر ثم شرع في معانى حروف الجر (بعض وبين وابتدى في الأمكنه * بمن وقد تأتي لبدء الأزمنه * وزيد في نفي و ...) ذكر لمن خمس معان الأول التبعيض كقوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضع الرجس الذي هو الأوثان الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد الغاية في الزمان كقوله من أول يوم أحق أن تقوم فيه وفهم من قوله وقد تأتي الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون مطلقا وهو اختيار الناظم قال في شرح الكافية وهو الصحيح لصحة السماع بذلك ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد في نفي و الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهي نحو لا يقم من أحد وأن يكون مجرورها المنبه عليه بقوله نكره ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال (كما لباغ من مفر) في المبتدأ ولباغ خبر وقوله بمن متعلق بابتدى وهو مطلوب له ولبعض وبين في موضع الأمكنة متعلق بابتدى وقد تأتي جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتي ثم قال (للانتها ...) يعنى أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء إلا أن دلالة إلى على ... حتى ثم اللام فمثال إلى كل يجرى إلى أجل مسمى ومثال حتى فتول عنهم حتى حين يجرى لأجل مسمى ثم قال (ومن وباء يفهمان بدلا) يعني أن من والباء مستويان في البدل فمثال من قوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون و... الله عليه وسلم في عائشة رضى الله عنها لا يسرني بها حمر النعم أي بدلها ومن مبتدأ ويفهمان بدلا في موضع الخبر ثم قال (واللام للملك وشبهه وفي * تعدية أيضا و...) قد تقدم أن اللام تكون هنالك للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان الأول الملك الثاني شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو فهب لي من لدنك وليا ... حيث لا كرامة الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير نحو إن أولكونه فرعا كقوله تعالى فعال لما يريد وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى ردف لكم ... مبتدأ خبره وشبهه معطوف على الملك وفي تعدية متعلق بقفي أي تبع وتعليل مـ... وزيد فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام ثم قال

(والظرفية استبن ببا * وفي وقد يبينان السببا)

يعني أن الباء وفي يشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء ... تعالى وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى ... هادوا حرمنا عليهم ومثال دلالة في على الظرفية زيد في المسجد ومثال دلالة في ... تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم والظرفية في في أكثر والسببية في البـ...

(قوله وهو مختلف فيه) أى إتيانها لابتداء الغاية في الزمان مختلف فيه لا أن كونه قليلا مختلف فيه

(قوله كما لباغ من مفر) بالفاء وبالقاف وعلى رواية القاف شرح أبو إسحق قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وتكون من بمعنى عن وشاهدها قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ويؤيده أنه قرئ عن ذكر الله ويحتمل في الآية السببية أي من أجل ذكر الله لأنهم إذا ذكر الله عندهم اشمأزوا وازدادت قلوبهم قسوة انتهى (قوله وفي تعدية أيضا وتعليل قفي) أي اتبع استعمال اللام في التعدية والتعليل (قوله وفي) مثال الظرفية المجازية النظر في الكتاب والنجاة في الصدق

له وفهم من التقليل عدم الاطراد) وأيضا عدم الاطراد يفهم من قوله وبعضه يرى مطردا اذ مفهومه ان البعض الآخر غير مطرد ويشكل عود الضمير على ما قبله أنه يلزم تقليل المطرد لان الضمير في وبعضه يرى مطردا عائد على الجر بسوى رب مع الحذف المفهوم من قوله وقد يجر فيصير المعنى وبعض الجر القليل قد يرى مطردا اللهم الا أن (٨٩) يكون من قبيل الاستخدام أي وبعض الجر بسوى رب مع الحذف مع قطع النظر عن القلة فهو شبه استخدام ويصح عود الضمير على ما قبله من غير حاجة لشبه الاستخدام بأن يراد القلة النسبية فلا تستلزم عدم الاطراد

(وقد يجر بسوى رب لدى ... حذف وبعضه يرى مطردا)

أي ان حذف حرف الجر وابقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجر ففهم منه التقليل وفهم من التقليل عدم الاطراد ومنه قوله

اذا قيل أي الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالاكف الاصابع

[illegible] مطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لافعلن وبعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم وذكر المرادي في هذا الفصل [illegible] غير هذين لم تشتهر

﴿الاضافة﴾

(نونا تلي الاعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف كطور سينا)

أي اذا أردت اضافة اسم الى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلي علامة الاعراب أو تنوين [illegible] وهي نون المثنى أو المجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلاما زيد وبنو عمرو وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك في غلام والمقدر نحو دراهمه في دراهم وطور سينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طور سينين وقد جاء بالوجهين [illegible] اضافة طور وهو اسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوينا معطوف عليه ومما متعلق [illegible] حذف هذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الاول من المتضايفين وأما الثاني فحكمه الجر على [illegible] نبه بقوله (والثاني اجرر) يعني أن حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تقع بمعنى أحد ثلاثة [illegible] حروف والى ذلك أشار بقوله

(وانو من أو في اذا ... لم يصلح الا ذاك واللام خذا ... لما سوى ذينك)

[illegible] ان الاضافة المقدرة بمن ضابطها [illegible] وضابط ذلك أن يكون المضاف اليه [illegible] جنسا للذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان [illegible] وقع فيه المضاف والى هذين القسمين أشار بقوله وانو من أو في بقوله اذا لم يصلح الا ذاك يعني ان لم [illegible] في التأويل الا تقديرهما وقوله واللام خذا لما سوى ذينك أي قدر اللام فيما سوى ذينك [illegible] القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التي للملك نحو دار زيد والتي للاختصاص نحو [illegible] الدار وسرج الدابة ومن مفعول بانو وفي معطوف على من وأو للتقسيم واذا [illegible] فاعل يصلح وهو [illegible] لنية من أو في واللام مفعول لخذا والالف في خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك [illegible] وقوله خذا لانه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد أشار الى القسم الاول فقال

(واخصص أولا ... أو أعطه التعريف بالذي تلا)

أي ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الاول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل أو تعريفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة في [illegible] وأولا مفعول باخصص وأو أعطه معطوف على اخصص وأو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لأعطه وبالذي متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يحصل للاول

﴿الاضافة﴾ هي لغة الامالة ومنه أضفت ظهري الى الحائط (قوله وانو من الخ) ان قلت هذا عام في الاضافة المحضة وقد صرح [illegible] الشيخ أنه خاص بالاضافة المحضة وابن هشام مثل للتي تكون بمعنى في بقوله تعالى يا صاحبي السجن ولا يرد لانه صفة غير محضة واذا كانت أل الداخلة عليها غير موصولة بل حرف فالمراد هنا الصفة الصريحة التي تشبه المضارع واضافتها غير حقيقية ثم رأيت بعد كتبي هذا ان اللام لا تقدر في الاضافة اللفظية خلافا لبعض المتأخرين كابن جني والشلوبين في أن اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام عند [illegible] بأن وصلها الى المفعول

١ - [illegible] كودي) باللام شائع في فصيح الكلام ورد بأنه لا يطرد في الصفة المشبهة (قوله أو في) قال المصنف أغفل كثير من [illegible] وبين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح والنقل الصحيح (قوله أن يكون المضاف اليه اسم زمان) أو مكان كقوله [illegible] حكاية يا صاحبي السجن وحصير المسجد يصح فيه تقدير اللام وتقدير في على معنى ان المسجد ظرف للحصير (قوله أراد به قدر) [illegible] الاخذ بمعنى التناول لا يصح هنا (قوله من ذكر المعرفة في قسيمه) أي المفهومة من قوله أو أعطه التعريف بالذي تلا لانه [illegible] معطى التعريف بسبب الذي تلا الا ان كان الذي تلا معرفة

(قوله ومذ يومان) الظاهر أن مذ بمعنى الوقت بالتعريف بأل أو بمعنى وقت كذا بالإضافة حتى يصح جعله مبتدأ أي كذا أمد

فقلت للركب لما أن علا بهم ... من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق وانهما حالان من الضمير المستتر في استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدأ أن خبرهما كذا ومن مبتدأ أو خلافا في موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم أشار الى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ... أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)

يعني أن مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الأول أن يرفع ما بعدهما نحو مذ يوم الجمعة ومذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا أن مذ ومنذ عند ذلك مبتدآن لا إسناد الرفع إليهما إلا لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال إنهما خبران الثاني أن يليهما فعل نحو أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو ففهم من قوله أو أوليا الفعل انهما ظرفان مضافان الى الجملة الفعلية خلافا لمن قال هما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما ومذ ومنذ مبتدأ أو معطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفع والعامل في الظرف اسمان لأنه في معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفع والفعل مفعول ثان لأوليا ثم قال

(وإن يجرا في مضي فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن)

بين في هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة ومعنى في إذا كان المجرور بهما حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا وإن يجرا شرط وفي مضي متعلق بيجرا والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره كمن أي فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستبن مضاف الى في وفي الحضور متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أي بمذ ومنذ في الحضور معنى في ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله

(وبعد من وعن وباء زيد ما ... فلم يعق عن عمل قد علما)

فزيادتها بعد من نحو قوله عز وجل مما خطاياهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة من الله وقوله فلم يعق أي لم تمنع عملها كما في المثل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله زيد وبعد متعلق بزيد وفي يعق ضمير مستتر عائد على ما وعن متعلق بيعق ثم أشار الى الرابع والخامس مما تلحقهما فقال

(وزيد بعد رب والكاف فكف ... وقد تليهما وجر لم يكف)

يعني أن ما تزاد أيضا بعد رب والكاف تارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل ربما يود الذين كفروا وكقول الشاعر * (لعمرك إنني وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم) * وتارة لا تكفهما كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل ... بين بصرى وطعنة نجلاء

وقوله

وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناس مجروم عليه وجارم

وفهم من قوله وقد تليهما أن عملهما قليل وقد صرح به في الكافية ثم قال

(وحذفت رب فجرت بعد بل ... والفا وبعد الواو شاع ذا العمل)

يعني أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله * بل بلد ملء الفجاج قتمه * وبعد الفاء كقوله * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وبعد الواو كقوله * وليل كموج البحر أرخى سدوله * وفهم من قوله وبعد الواو شاع ذا العمل أن ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح ثم قال

وأما قولهم في التقدير معنى مذ عدم رؤيتي يومان فيحتمل أنه حل معنى وإذا كان المجرور معدودا كمذ يومين كان بمعنى من وإلى أي من أول اليومين إلى آخرهما (قوله فلم تعق عن عمل) لأن حروف الجر عملها بالأصالة بخلاف إن فإن عملها بالشبه بالفعل فبطل عملها إذا لأنه ليس بالأصالة (قوله فكف) أي وتسمى كافة وإن لم يكن ما بعدها صالحا للعمل فهي ربما نحو فإذا قلت ربما ضرب فما كفت عمل رب وهيأتها للدخول على الفعل ولولا أنها أبطلت عملها الجر لما دخلت على الفعل وإذا أسقطت ما لم تدخل على الفعل لأنها تكون حينئذ عاملة والحاصل أنها حيث لم يتصل بها ما تكون حرف جر وجوبا فيمتنع دخولها على الفعل لأن حرف الجر لا يدخل عليه وحيث اتصلت بها ما خرجت عن وجوب كونها حرف جر فجاز دخولها على الفعل وأكثر ما تدخل رب على الماضي لأن التكثير أو التقليل إنما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول وأما ربما يود فقال الدماميني المستقبل عند الله معلوم كالماضي وقيل حكاية حال ماضية (قوله ملء الفجاج) جمع فج والقتم بالتاء المثناة الغبار

قال في شرح الكافية وزعم قوم أن الواو هي الجارة وليس بصحيح لأن الجر برب محذوفة وقد ثبت بعد الفاء وبل ولا ... وقد قال إنهما عاملان ومع ذلك ورد الجر برب محذوفة دون شيء فضلوا فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو برب كما هو بها بعد الفاء وبل

يعني أن وجود أل في الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذي اتبع سبيل المثنى في كون الاعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير يكفي عن وجودها في المضاف اليه نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو وقوله سبيله اتبع أي سبيل المثنى ثم ما ذكر وكونهم مبتدأ وأن ومع مبتدأ ثان وكف خبره والجملة خبر الاول هكذا أعربه شارح هذا البيت وهو [illegible] وعندي في اعرابه غير هذا الوجه وهو أن يكون مبتدأ أو ظاهرا به متصلا وكان التامة أي وجود أل في الوصف متعلق به وكاف خبره وان رفع في موضع نصب على اسقاط لام العلة والتقدير وجود أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز في همزة ان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ ووقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط في الاستغناء عن وجود أل في المضاف اليه وسبيله مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لجمع ثم قال

(وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا)

يعني أن المضاف المذكر قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الاول وهو المنبه عليه بقوله ان كان لحذف موهلا أي اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح لانه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فتقول تسفهت الرياح فلو كان المضاف الى المؤنث مما لا يصلح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز التأنيث نحو قام غلام هند اذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند ووهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفهم من هذا الشرط أنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الامر * معين على اجتناب التواني

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدا التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الاول لانه يجوز أن تقول الفكر معين اذا تحقق ذلك فربما حرف تقليل وثان فاعل بأكسب وأولا مفعول أول وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال

(ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف اليه ولو بوجه ما لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يوهم اضافة الشيء الى نفسه أول ذلك باضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط في وموهما مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما جواز اضافة الشيء الى نفسه ثم اعلم أن من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار الى الاول فقال (وبعض الاسماء يضاف أبدا) يعني أن من الاسماء ما لا يستعمل الا مضافا نحو قصارى الشيء وحماداه وذلك على خلاف الاصل فان الاصل في الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للاضافة ما يلزمه معنى ويجوز افراده لفظا والى ذلك أشار بقوله (وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدا منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأت خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفردا حال من

(قوله عن وجودها في المضاف اليه) أي عن وجودها فيما أضيف اليه الثاني أو فيما أضيف اليه المضاف اليه فيشمل المضاف اليه الاول والثاني (قوله تسفهت) أي [illegible] اهتزاز الرماح أي حركها مر الرياح (قوله لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف الخ) تعليل لعدم صحة اضافته غير المشابه لفعل لنفسه وأما المشابه بفعل فلا يأتي في عدم صحة اضافته هذه العلة ولم يعلله اقتصارا على القسم الاغلب (قوله وحماداه) بحاء مهملة على وزن قصاراه ومعناهما واحد وهو غاية الشيء

(قوله ومن تنكيره الخ) والدليل على أن هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه كما قاله العلامة ابن هشام وغيره (قوله أو ما حمل عليه) أى على اسم الفاعل فى العمل كما سيأتى فى قول الناظم بفعال او مفعال او فعول بكثرة عن فاعل بديل فيستحق ماله من عمل وذا حمل معطوف على اسم فاعل والصفة المشبهة أيضا محمولة فى لعمل على اسم الفاعل لقوله وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذى قد حدا (قوله لا تفيد تخصيصا) هنا اشكال وهو أن الظاهر أنه لا فرق بين غلام رجل وضارب زيد (٩٠) فى افادة التخصيص فان ضاربا عام من حيث وجوده فى افراد وان كان خاصا من حيث كونه بمعنى الحال والاستقبال فان أجيب بان ضارب زيدا أصله ضارب زيد افلم تفد اضافته شيأ سوى التخفيف قلنا فلم لا يكون أصل غلام رجل غلام لرجل فالاضافة فيه أيضا لم تفد التخصيص بل التخفيف لا يقال ضارب لا بد له من مضروب فاذا كان أصل ضارب زيد ضارب زيدا فلما وغلام أيضا لا بد له من شخص ينسب اليه فلا فرق ثم رأيت الامام ابن مالك والامام ابن الصائغ بحثا ان اضافة الصفة لمعمولها مفيدة أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وضارب امرأة كذلك اه وقد يفرق بان الوصف العامل لا بد له من معمول بخلاف المضاف الذى لا يصلح للعمل فانه لا يتعين أن يقدر له ما يتم به كما اذا قلت جاءنى غلام لا يتعين أن يكون التقدير جاءنى غلام لرجل مثلا بخلاف جاءنى ضارب الآن أو غدا فانه لا بد له من مفعول

بالثانى وتلا صلة للذى والذى واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى تلا ثم أشار الى القسم الثانى من الاضافة وهى الاضافة غير المحضة فقال

(وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل)

يعنى ان المضاف اذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا وانما هى لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربا عمرو وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا والمضاف مفعول يشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكيره متعلق بيعزل ثم أتى بمثالين من الاضافة غير المحضة فقال

(كرب راجينا عظيم الأمل * مروع القلب قليل الحيل)

فرب راجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا فلهذا هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضافته الى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروع اسم مفعول واضافته الى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافتها الى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال

(وذى الاضافة اسمها لفظيه * وتلك محضة ومعنويه)

الاشارة بذى لأقرب القسمين وهى الاضافة غير المحضة يعنى أنها تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهى التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك الى أول القسمين يعنى أنها تسمى محضة أى خالصة لافادتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لافادتها معنى التخصيص والتعريف وذى مبتدأ والاضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر ثم قال

(ووصل أل بذا المضاف مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر)

(أو بالذى له أضيف الثانى * كزيد الضارب رأس الجانى)

الاشارة بذا الى أقرب مذكور وهو ما اضافته غير محضة يعنى انه اغتفر دخول أل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثانى مضافا الى ما فيه أل نحو الحسن وجه الاب والضارب رأس الجانى فلو لم تتصل أل بالثانى ولا بما أضيف اليه الثانى لم يجز دخول أل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل أل مبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وان وصلت شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة وأو بالذى معطوف على قوله بالثانى وزيد مبتدأ والضارب الى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال

(وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع)

(قوله وهو أظهر) أى لان الكلام فى المضاف وشرطه وهو مشابهته ليفعل (قوله ووصفا حال من المضاف) فان قلت يعنى أل هذه مبينة أو مؤكدة قلت مبينة لان المضاف المشابه يفعل أعم من كونه وصفا لشموله المصدر المقدر بأن والفعل المضارع فانه يشبه المضارع فى المعنى بل قد يقال يشمل نحو عين فانه يشابه يفعل فى الاشتراك اذ يفعل مشترك بين الحال والاستقبال فلما قال وصفا أخرج غير الوصف (قوله عظيم صفة مشبهة) ويصح كونه مع ذلك صيغة مبالغة وكذا قليل

قوله واختر بنا متلو فعل بنيا) انما اختير البناء قبل الفعل المبني للمناسبة (قوله فلن يفندا) أي لن يصدق لان من

(وابن واعرب ما كإذ قد أجريا * واختر بنا متلو فعل بنيا)

(وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا)

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى إذ فأضيف الى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والاعراب الا أن الجملة اذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير البناء وشمل قوله فعل بنيا الماضي كقوله * على حين ألهى الناس جل أمورهم * والمضارع المبني كقوله * على حين يستصبين كل حليم * وان كانت جملة المضاف اليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الاعراب نحو قول الله عز وجل هذا يوم ينفع أو بالمبتدا نحو قول الشاعر

ألم تعلمي يا عمرك الله انني * كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال ومن بنى فلن يفندا ويؤيده قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وان قوله على حين الكرام قليل روي بفتح حين والتفنيد التكذيب والذي بني عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى اذ وهي مفعولة بأعرب ومطلوبة لابن فهو من باب التنازع وأو للتخيير وصلة ما قد أجريا وكاذ متعلق بأجريا وقصر بنا لضرورة الوزن وبنيا في موضع الصفة لفعل وقبل متعلق بأعرب وأو للتقسيم ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال

(وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال كهن اذا اعتلى)

يعني أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية وهي باذا الظرفية دون الشرطية والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور والعامل فيها جوابها على المشهور واذا مفعول أول بألزموا واضافة مفعول ثان والى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان يهون حذفت عينه ثم قال

(لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا)

من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان الى مفرد وشمل مفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف انهما لا يضافان الى نكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا * في النائبات والمام الملمات

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة باضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) من الاسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أي فقوله ولا تضف يعني أن تضاف أي لمفرد معرف وفهم منه انها تضاف للجمع والمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو أي رجال أي رجلين وأي الرجال وأي الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف للمفرد النكرة نحو أي رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا في صورتين أشار الى الاولى بقوله (وان كررتها فأضف) يعني أنك اذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرفة نحو أي زيد وأي عمرو عندك يعني أي الرجلين قليل ولا تأتي الا في الشعر كقوله

ألا تسألون الناس أيي وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما

ثم أشار الى الصورة الثانية بقوله (أو تنو الاجزا) أي يجوز اضافتها الى المفرد المعرفة اذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك أي زيد ضربت والتحقيق انها في هذه الصورة مضافة الى الجمع لان التقدير أي أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه ثم اعلم ان أيا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الاول منها بقوله (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا)

بنى قائل بأنه يجوز البناء فلا يكذب في ذلك القول بل يصدق (قوله كهن اذا اعتلى) أي كن قال الشاطبي أي انحط من جانبك اللين وفي المثل اذا عز أخوك فهن بضم الهاء وكسرها انه من المعرب (قوله والعامل فيها جوابها) قال بعضهم والعامل الشرط وان أباه جمهورهم لمنافاة الاضافة (قوله وما دل عليه) أي على المثنى من غير نص بل بالاشتراك لا بحسب ما قبله فانه دال عليه نصا (قوله ولا زائدة) مراده بكونها زائدة انها تخطى ما بعدها عمل الباء الجار الا أن المراد مقتضاها (قوله أي زيد وأي عمرو) لم يفسروا المعنى اللفظ الصريح وانما أرادوا أيهما (قوله واخصص الخ) ما تقدم شرطان أي مطلقا أي بجميع أقسامها لما كان بعض أقسامها له شرط آخر يغاير شرط القسم الآخر فصل الاقسام فان قلت يلزم اجتماع معرفين لان الموصول معرف بالصلة فاذا أضيف تعرف بالاضافة فالجواب انه يجوز ذلك اذا اختلفت جهتا التعريف فبالاضافة زال ابهام الجنس وبالصلة زال ابهام العين اذ المحقق الرضي جوز ذلك

(قوله نصبه على التمييز) اما من نسبة الافراد أى مفرد لفظه فيكون تمييزا محولا عن النائب عن الفاعل

الضمير المستتر في يأت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض ويجوز نصبه على التم

(وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع)

يعني أن بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى يمتنع أن يضاف الى الظاهر فتجـ
وفي هذا النوع خروج عن الاصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليـ
ذلك بادر به ألفاظ فقال (كوحد لبى ودوالى سعدى) أما وحد فقد تقدم الكلام
وانه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أى منفردا وقد جاء مضافا اليه في قولهم هو
فريد دهره وفي الذم في قولهم جحيش وحده وعيير وحده وأما لبى فانه أيضا لازم الا
نحو لبيك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وأما دوالى فيضاف أيضا الى
دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة وسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه اسعادا
في الشعر اضافة لبى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله (وشذ ايلاء يد
اضافة لبى ليدى وأشار بذلك الى قول الشاعر

دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

فأضاف لبى الى يدى مسور والا فاعل بشذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الا
زائدة في المفعول الثاني تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعنى في العمل فان ايلا
متعد الى اثنين بنفسه ثم قال (وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ)

أما حيث فهي ظرف مكان وأما اذ فهي ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الاضا
قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث
اذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنو
أشار بقوله (وان ينون يحتمل * افراده)

الضمير في ينون عائد على أقرب المذكور وهو اذ أى وان ينون اذ يحتمل الا
ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وقوله وأنتم حينئذ تنظرون والضمير في وألزمو
رحيث واذ مفعول بألزموا واضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجم
والضمير في ينون عائد على اذ وكذلك الهاء في افراده واعلم أن من أسماء الزمان ما
الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله

(وما كاذ معنى كاذ * أضف جوازا نحو حين جا نبذ)

يعني أن ما شابه اذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجرى مجرى اذ في اضافته
والفعلية جوازا لا لزوما نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قا
كان غير مبهم لم يضف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا ي
اذا استوى الشبه في الاوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزما
مفعول مقدم بأضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازا مصدر
محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدر
معرفة والاول أظهر وكاذ الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أى كاضا
يكون في موضع الحال على انه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذ
التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة اذ الى الجمل ولذلك عقبه بقو
يقل جوازا الفهم منه انها تضاف الى الجمل لزوما وقوله حين جا نبذ مثال لاضافة حين
وهو متعلق بنبذ ومعنى نبذ طرح ثم قال

الاتيان أى يأتي لفظه فيكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو غير ظاهر وكذا قول بعضهم هو حال لان لفظا جامد الا أن يقال هي حال موطئة لقوله مفردا (قوله بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى) هذا لا يفهم من اللفظ ولا يضر عدم فهمه منه لان المضاف الممتنع اضافته للظاهر لا يكون الا مضافا لفظا ومعنى (قوله وحد) انظر قوله ياصاحبي قف بي لدى الحي وقفة * أموت بها وجدا وأحيي بها وحدا وانظر على معنى أى حرف الاضافة في نسيج وحده وجحيش وحده (قوله فلبى فلبي يدى) بالفاء فيهما (قوله افراده) هذه هي النسخة التي عليها شرح المكودي وهي رواية أبي اسحق وفي بعض نسخ المتن افراداذ بالاظهار محل الاضمار (قوله والى الجمل متعلق بألزموا) أى بمفعول ألزموا وهو اضافة (قوله يوم) اسم لقطعة من الزمن من نهار أو ليل وفي المصباح والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين نهارا كان أو ليلا اه وعن بعض أشياخ شيخنا انه يطلق على الشهر (قوله وصف) أى وأراد به انه على تأويل اسم الفاعل بدليل التقدير (قوله ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال) اعترض بفساد المعنى اذ التقدير حينئذ أضف الاضافة في حال كونها جائزة ويجاب بأن له معنى صحيحا أى أضفها كان في المعنى كاذ الاضافة المكائنة كاضافة اذ حال كون الاضافة جائزة لا

(قوله هدامر تبيان) أى من باب اللف والنشر المرتب فالفتح فى المنون [illegible] والكسر فى [illegible] لاداعى لزوال الفتح الاول واجتلاب [illegible] آخرى وان كان الفتح الاول باقيا كان فى الاتيان [illegible] تحصيل حاصل [illegible] آخر كلاهما ممنوع وان كان مراده ضبط مع الاولى بالفتح فهو بعيد من اللفظ [illegible] (قوله واضمم) ورة البنا على الضم [illegible] من المطوقة والاعراب الثلاثة [illegible]

على الحال نحو جاء الزيدان معا أى جميعا وقد حكى جرها [illegible]

ونونه مع فيم [illegible] من فتح العين وسكونها [illegible]

[illegible] السكون اذا التقت العين الساكنة [illegible]

[illegible] على أصل التقاء الساكنين وقول المرادى [illegible]

صحيح [illegible] لا يحدث التقاء الساكنين [illegible]

ويدل على صحة [illegible] قوله لسكون [illegible] الفتح والكسر [illegible]

فى البيت [illegible]

متعلق [illegible] ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ [illegible]

مع فى لزومها الاضافة [illegible] أن فيه [illegible] بخلاف الاعراب الاول ثم قال

(واضمم بناء غيرا ان عدمت ما • له أضيف ناويا ما عدما)

غير من الاسماء اللازمة للاضافة [illegible] ان عدمت ما [illegible]

يعنى ان عدمته فى اللفظ وقوله ناويا ما عدما يعنى ان المضاف اليه يكون [illegible]

[illegible] المضاف اليه [illegible] على الضم [illegible]

المعنى ناويا [illegible] على حذف مضاف [illegible]

لو لفظ بالمضاف اليه [illegible] ان عدمت [illegible]

مفعول [illegible] المضاف اليه [illegible]

الصلة [illegible] على [illegible] من الفاعل [illegible]

التاء فى عدمت [illegible] على المضاف [illegible] ثم قال

(قبل كغير بعد حسب أول • ودون والجهات أيضا وعل)

لما قدم حكم غير [illegible] على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير فى ذلك الحكم قبل وما بعده [illegible] وبعد نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد [illegible] كقولك [illegible]

غيره [illegible] حسب وأول نحو [illegible] من أول ودون نحو [illegible] والجهات يعنى الجهات الست

وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال

(وأعربوا نصبا اذا ما نكرا • قبلا وما من بعده قد ذكرا)

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويا [illegible] على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الاصل الا أن قوله نصبا يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله • فساغ لى الشراب وكنت قبلا • أكاد أغص بالماء الزلال

وبالجر اذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة من جر ونون

[illegible] قوله ناويا [illegible]

[illegible] قوله

[illegible]

[illegible] الفتح [illegible] أى الساكن [illegible]

[illegible] والمعنى [illegible] ان [illegible] من المطوقة [illegible] من المفتوح (قوله غير من الاسماء الملازمة للاضافة) ان قلت [illegible] ما أتى من أمر [illegible] مراد [illegible] من الاسماء [illegible]

[illegible] وقد [illegible] الملازمة للاضافة [illegible] على [illegible] (قوله وعل) أصله [illegible] حذفت الواو وجعل الاعراب [illegible] نحو قال الزبيدى على الشئ أعلاه تقول جلست من عل ومن علا أى من فوق اهـ

كقوله ولقد سددت عليك كل ثنية • وأتيت فوق بنى كليب من عل أى من فوق وكقول امرئ القيس الكندى يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا • كجلمود صخر حطه السيل من عل (قوله وما من بعده قد ذكرا) هو من باب الكناية اذ حسب وعل لم يسمع فيهما النصب الا أن يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ أو انه يقيسهما على غيرهما (قوله هذا تصريح بما فهم) أى ببعض ما فهم لانه تصريح بصورة من الصور المفهومة من هذا البيت فصرح ببعض المفاهيم وترك البعض اتكالا على الشرح وقد جعل المكودى فى الا [illegible] لا يجمع ذلك (قوله يوهم الخ) لم يقل يشعر لانه ليس فى كلامه حصر وانما أراد التنبيه على أن قبل وما بعده قد تعرب بالنصب اذا نكرت (قوله غير) يجوز فيه الفتح بلا تنوين حكاية لها على الحالة التى يفتح فيها بلا تنوين

يعني ان أيا اذا كانت موصولة تختص باضافتها الى المعرفة نحو مررت بأي الرجال هو أفضل أكرم ثم أشار الى الثاني بقوله (وبالعكس الصفه) يعني ان أيا اذا كانت صفة بعكس الموصولة تختص باضافتها الى النكرة نحو مررت برجل أي رجل وكذلك اذا كانت حالا كقولك مررت بزيد أي فارس ثم أشار الى الثالث بقوله (وان تكن شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما) يعني ان أيا اذا كانت شرطا أو استفهاما جاز أن تضاف الى المعرفة والنكرة نحو أي رجل تضرب أضرب به وأي الرجال تكرم أكرمه وأي رجل عندك وأي الرجال عندك وأيا مفعول به مقدم لكمل كررتها شرط وجوابه فاضف وحذف مفعول أضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم والتقدير فأضفها للمعرفة وأو ان كررتها معطوف على كررتها وهو شرط والتقدير وان كررتها في الاجزاء فأضفها وفيه نظر لان ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يتقدم الجواب على الشرط ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب وان زيدا أكرمه أو يتعد على ان الاكرام مرتب على المتعلقين ويتخرج على أن يكون جواب الشرطية قبل تم على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو ان تنو الاجزاء فأضف ويحذف لدلالة الاول عليه فان قلت مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان كقوله وانك بكسر الماء تارة وفيه يجزم قلت يجوز أن يكون تنوه مرفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله اذا يسر في قراءة من حذف الياء أو تكون حذفت من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من يحرك التنوين في آل وقوله أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أي ومعه والصفة مبتدأ خبره بالعكس وان يكن شرطا شرط جوابه فمطلقا الى آخر البيت ومطلقا حال يعني مضافة الى المعرفة أو النكرة ومعنى كمل بها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه ما أضيفت اليه جزء كلام ثم قال (وألزموا اضافة لدن فجر) لدن من الاسماء اللازمة للاضافة ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هي لاول غاية من الزمان والمكان وفهم من قوله لا تضاف الا للمفرد وجعل المرادي قوله فجر شاملا للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة في اضافتها الى الجملة كقوله * لدن شب حتى شاب سود الذوائب * والفعل عند المصنف في نحو هذا بتقدير ان قال في الكافية

واجرر بها ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن قرا

وأجاز المرادي أيضا أن يضاف الى الجملة الاسمية كقوله * لدن أنت يافع * وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن وقد أشار اليه بقوله (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني انه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة

لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى * وحث القطين الشحشحان المكلف

انصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وسمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بألزموا واضافة ثان ومفعول بجر محذوف تقديره فجر ما أضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب

(ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل)

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وتفرد فيلزمها

(قوله جاز أن تضاف الى المعرفة) أي غير المفرد لما مر في قوله ولا تضف لمفرد معرف أيا (قوله بكسر الماء) بنصب الماء (قوله لالتقاء الساكنين الخ) ولله در الشيخ المكردي هنا حيث وفى البيت حقه وهذا يدل على رسوخ قدمه في العربية اذ من أعرب الالفية بعده لم يسرها هذا المسرى الا بدلالته (٩٤) (قوله ومطلقا حال من أي) أي في المعنى والا فهو حال أي كمل بها حال كونها مطلقة عن التقييد بالاضافة الى النكرة فقط أو المعرفة فقط ويصح كون مطلقا نعتا لمصدر محذوف أي تكميلا مطلقا أو حالا من التكميل المفهوم من قوله كمل وبالاخير صرح الشاطبي (قوله أي الكلام الذي هي جزؤه) أي لانه اذا لم تؤت بها يكون الكلام ناقصا جزءا (قوله والفعل الخ) مرها على قول وأما في موضع آخر فمال الى تقدير سيبويه بلدن ان كانت ثمة ولا حاجة لتقدير أن (قوله ونصب غدوة بها عنهم ندر) قال الامام السيوطي في الهمع ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لانه الاصل وجوز الاخفش النصب قال المصنف وهو بعيد عن القياس لان نصب غدوة نادر فلا يتبع (قوله باسم الفاعل المنون) أشار الى أن وجه الشبه بينهما هو أن كلا منهما آخره نون يجوز حذفها لان التنوين نون فان قلت لا يتضح هذا الشبه لان التنوين في اسم الفاعل زائد والنون في لدن أصلية فلم يتم ما زعمتم أجيب بأنه لما كانت نون لدن تحذف في بعض اللغات صارت كانها زائدة وأيضا لما كانت حركة الدال تتنوع باعتبار اللغة من ضم الى فتح الى كسر الى سكون صارت كحركات الاعراب فصارت النون كالتنوين (قوله الفرق) قال بعض أشياخ شيخنا سمى بذلك لكونه نصا في التنكير ودليلا عليه اذ غدوة مع عدمه معرفة (قوله اللازمة للاضافة) أي غالبا لقوله وقد تفرد على أن المراد مع التي هي ظرف وهي لازمة للاضافة دائما وقوله وقد تفرد بالنظر الى لفظ مع من حيث هو (قوله اسم لموضع الاجتماع) انظره مع قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم

الى مثل المحذوف ومنه قول الشاعر

يا من رأى عارضا أسر به ❊ بين ذراعي وجبهة الاسد

فذراعي مضاف الى محذوف مثل الذي أضيف اليه المعطوف عليه وكذا في موضع الحال من الاول
واذا متعلق بالاستقرار العامل في كذا وهي مضافة الى تسلك وبه متعلق بتسلك وشرطه محذوف
وما متعلق باسلك والذي واقع على المضاف اليه المحذوف وضمير عطفت عائد على الذي
والضمير المجرور عائد على الموصول ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما
كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة الا في ضرورة الشعر هذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون الفصل
بينهما بين المضاف والمضاف اليه في قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار الى الاول
بقوله (فصل مضاف شبه فعل ما نصب ❊ مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب ❊ فصل يمين) يعني ان الفصل في
السعة ثلاثة أنواع الاول أن يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينهما بمعمول المضاف فشمل
نوعين الاول المصدر كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بنصب
أولادهم وجر شركائهم والأصل قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمعمول بين المضاف والمضاف اليه
لان المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثاني اسم الفاعل كقراءة بعض السلف في قراءة فلا
تحسبن الله مخلف وعده رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لان مخلف اسم الفاعل
واسم الفاعل شبيه بالمضارع هذا معنى قوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا النوع الثاني
أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول للمضاف كقوله كناحت يوما صخرة
بعسيل وهذا معنى قوله او ظرفا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور لان الظرف والمجرور يتواخيان
ومن ذلك قوله ﷺ هل أنتم تاركو لي صاحبي ففصل بين تاركو وصاحبي بالمجرور وهو لي النوع
الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا
معنى قوله ولم يعب فصل يمين ثم أشار الى الثاني بقوله

(واضطرارا وجدا ❊ بأجنبي او بنعت او ندا)

يعني ان الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع الاول أن يكون الفاصل أجنبيا من المضاف

كقوله كما خط الكتاب بكف يوما ❊ يهودي يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودي بيوم وهو أجنبي من المضاف لانه غير معمول له الثاني أن يفصل بين
المضاف والمضاف اليه بنعت أي نعت المضاف كقول الشاعر

نجوت وقد بل المرادي سيفه ❊ من ابن أبي شيخ الاباطح طالب

أراد ابن أبي طالب شيخ الاباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر

وفاق كعب بجير منقذ لك من ❊ تعجيل تهلكة والخلد في سقر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت
لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره
نصبه وهي فاعل بفصل ومفعولا او ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن
يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله بيعب وهو
مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب أن يفصل اليمين المضاف واضطرارا مفعول له وهو
تعليل لوجد وفي وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاما ليست في الباب الذي قبله فمنها ان آخر المضاف الى
الياء يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله (آخر ما أضيف لليا اكسر) نحو هذا غلامي وصاحبي

(قوله من ابن أبي شيخ الاباطح) فان قلت يحتمل أن ابن أبي مضاف وشيخ مضاف اليه بدل أو عطف بيان وحينئذ فليس المراد وصف أبي طالب بأنه شيخ الاباطح بل وصف طالب بذلك فعلى هذا ليس فيه شاهد [illegible] بتلك القرينة [illegible] على ان المراد وصف أبي طالب (قوله وفاق كعب بجير) البيت [illegible] كعب [illegible] من قصيدة [illegible] يحرضه على الاسلام [illegible] أيامه [illegible] وكان ممن [illegible] فصلت المضاف [illegible] ولو كنت شبه الفعل ما ردت أكثرا

وكان استحق ذكر الحركة لشمول المفهوم الاول له ونص النصب بالذكر لكثرته والحاصل أن قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال تصريح بالمضاف اليه ونيته معنى ولفظا وعدمه لفظا ومعنى وهي في هذه الاحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف اليه ونيته معنى لا لفظا وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت في هذه الصورة لان لها شبها بالحرف لتوغلها في الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة وبخالفة النظائر تعريفها بغير ما هي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانها أقوى الحركات تنبيها على عروض شبه البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير بحو وضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين والتنوين والرفع وهو الاصل لانها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ويرد الضم اذ ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الاضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيه بين فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجهه ما تقدم في قبل ودبر وهي معطوفة على قبل والجهات وعل كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصبا مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أي بنصب وقبلا مفعول أعربوا ولا يجوز فيه الضم كالظرف بما قبل اذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكراه من متعلق بذكر وغير داخل فيما بعد قبل لانه قال وقبل كغير فلو نقل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون ثم قال

(وما يلي المضاف يأتي خلفا * عنه في الاعراب اذا ما حذفا)

ما يلي المضاف هو المضاف اليه والغرض من هذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه في الاعراب كقوله تعالى وأشربوا في قلوبهم العجل أي حب العجل وكقوله عز وجل واسئل القرية أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي خلفا وانتصب خلفا على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفي الاعراب متعلق بيأتي واذا متعلق بخلفا أو بيأتي ثم قال

(وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما)

الوجه في حذف المضاف أن يرتفع المضاف اليه في الاعراب كما تقدم وقد يجيء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح المضاف والذي أبقوا هو المضاف اليه لانه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما الى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل ومع قلته شرط نبه عليه بقوله

(لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف)

يعني انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجرورا اذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على ما قبله لفظا ومعنى كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقي نار مجرورا لان المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي اسم يكون ومماثلا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال

(ويحذف الثاني ويبقى الاول * كحاله اذا به يتصل)

يعني ان الثاني الذي هو المضاف اليه يحذف ويبقى الاول الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها من اتصال المضاف به من حذف التنوين ان كان مفردا أو النون ان كان مثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط نبه عليه بقوله (بشرط عطف واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا)

يعني أن بقاء المضاف اذا حذف المضاف اليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه الاول وذلك مثل قولهم قطع الله يد ورجل من قالها أي قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف اليه لانه قد عطف رجل مضافا الى

(قوله تعريفها بغير ما هي مقطوعة عنه) أي بغير المضاف اليه الذي هي مقطوعة عنه وشبهها بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحروف في الجمود والافتقار (قوله والرفع) وجه الرفع في غير على الحكاية وكأنه حكاها على الحالة التي ترفع فيها في نحو قولك جاء غيره ومنه يعلم ان قوله لانها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء لا يكون تعليلا في غير لانها مجرورة بكاف الجر (قوله ونعين فيها الضم) لا يسلم في حسب ذلك بل هو من نونها عدم استقامة الوزن (قوله اذ لا وجه فيه للضم) قول الظاهر أنه يجوز الضم كالظرف على ان وجهه وجه على الحالة التي يضم بها أي أعربوا الا بشرط أن ينكر (قوله في الاعراب) متعلق بيأتي فيه نظر والاظهر انه متعلق بخلفا (قوله وفي عطف ضمير يعود على ما) أي من ما حذف وليس عائدا على ما من قوله عطف لفساد المعنى (قوله والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه) أي عائد على ما من قوله ما عطف الواقعة على المعطوف عليه انما قال ذلك لان ذلك الضمير هو الرابط بين الموصول والصلة فلما كان الموصول واقعا على المعطوف عليه جعل الضمير عائدا على المعطوف عليه

قوله من قيامك الآن) أي مما تقوم أي اذا أريد الحال بعين دخول الآن لأن أن تصرف المضارع للاستقبال ورد بقال هلا بطلت لانها ان على الاستقبال في المضارع اذا أريد به الحال (٩٩) ويقال عجبت مما تقوم الآن وعجبت من أن تقوم الآن كما بطلت

المصدر أحق في العمل وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الاضافة أو مقرونا بأل والى ذلك أشار بقوله (مضافا أو مجردا أو مع أل) فاعماله مضافا أكثر من اعماله مجردا واعماله مجردا أكثر من اعماله مقرونا بأل والحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله (ان كان فعل مع أن أو ما يحل محله) يعني أنه لا يعمل العمل المذكور الا اذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدريتان نحو أعجبني قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله ان الناصبة والمخففة فهم منه أن المصدر اذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت الحمار معمولا لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم زائدة لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الوضوء والغسل فان عمله قليل أو اغتسل واعمال الناظم هذا النوع من المصدر وقلة عمله وفي تنكير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن اعماله قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فاعمل قبلة وهو اسم مصدر لان فعله قبل والمصدر تقبيل مفعول مقدم بألحق وبفعله في العمل متعلقان بألحق مضافا وما بعده أحوال من المصدر وان كان فعل شرط ويحل في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحله نصب على المصدر ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال

(وبعد جره الذي أضيف له ... كمل بنصب أو برفع عمله)

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف ان كان مضافا الى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كمل بنصب نحو أعجبني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وان كان مضافا الى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبني أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع في أحد التأويلات وانما قدم اضافته الى الفاعل ونصب المفعول لأنه أكثر من اضافته الى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف الى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبني أكل زيد والى المفعول ولا يذكر فاعل نحو أعجبني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل لا يسأم الانسان من دعاء الخير وبعد متعلق بكمل الذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف الى الفاعل والذي منصوب به تقديرا وهو مضاف كمل لمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المنصوب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير ثم قال

(وجر ما يتبع ما جر ومن ... راعى في الاتباع المحل فحسن)

قد تقدم ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فان أضيف الى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وان أضيف الى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب ان قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع ان قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف اليه اذا كان فاعلا الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبني أكل زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ والرفع حملا على الموضع وكذلك أعجبني أكل زيد وعمرو وعمرو وأعجبني أكل اللحم والخبز بالجر حملا على اللفظ وبالنصب حملا على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها الا ان الاحسن في ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجر فعل أمر وما مفعول بجر وهي موصولة أيضا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول بيتبع وهي موصولة أيضا وصلتها جر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفي متعلق براعى والمحل مفعول براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره

دلالتها على الاستقبال في أعجبني أن قمت ويجاب بأن دلالة الماضي على المضي لتكرره بصافيه أقوى من دلالة المضارع على الحالية لكونه مشتركا بينه وبين الاستقبال فقويت أن على تخليص المضارع للاستقبال ولم تقو على تخليص الماضي عن المضي الى غيره (قوله ما في أوله ميم زائدة الخ) اطلاق اسم المصدر على ذلك تجوز لانه في الحقيقة مصدر ميمي وكذا اطلاق اسم المصدر على نحو جفار نبه عليه القاضي زكريا في شرح التسهيل قلت وهو الذي عند الصرفيين لانهم يقولون ... وتسمى مصادر ميمية (قوله كمل) لما كان تكميله بالنصب أكثر من تكميله بالرفع قدم النصب (قوله في أحد التأويلات) وهو اعراب من فاعلا بحج ورد بأنه يصير المعنى ولله على جميع الناس ان يحج البيت المستطيع وليس كذلك والتأويل الثاني ان من بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت والتأويل الثالث ان من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم فعليه ذلك (قوله فحسن) لا ينافي ان مراعاة اللفظ أحسن (قوله والفاء جواب الشرط) أي واقعة في جواب الشرط ولم العلماء يتسامحون في هذا الاطلاق

وصديقي ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى [illegible] (لم يك معتلا) يعني ما لم يكن المضاف الى الياء معتل الآخر فيشمل المقصور و[illegible] مثالين فقال (كرام وقذى) مثال [illegible] فقدم مثال المقصور والمنقوص [illegible] على الثاني والثالث بقوله (أو يك كابنين وزيدين) يعني أو يك المثنى كابنين أو جمعا وفهم من كلامه ان هذه الاشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسورا وأما [illegible] نبه عليه بقوله (فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي) ذي اشارة الى الاشياء ان هذه الاشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذي من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها او [illegible] وغلامي ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله (وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن وألفا سلم) يعني ان ما قبل ياء المتكلم [illegible] تدغم في الياء فيشمل المنقوص والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو مررت [illegible] ورأيت زيدي ومررت بمسلمين والواو يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع [illegible] وجوب قلب [illegible] لا يدغم الا في مثله وفهم من قوله [illegible] وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن [illegible] جمع [illegible] كسره بعد قلب الواو ياء وادغامها في الياء نحو [illegible] او يكون مفتوحا هؤلاء مصطفي في جمع مصطفى وقوله وألفا سلم أي اتركها على حالها فيشمل المقصور والمثنى في حال الرفع نحو هذان غلاماي [illegible] جمهور العرب [illegible] زيد [illegible] يدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله (وفي المقصور عن هذيل ا[illegible]) وفهم من تخصيصه المقصور أن [illegible] لا تبدل [illegible] أيضا الالف تدغم في ياء المتكلم لاحتمال [illegible] الاول [illegible] لكن يقول هذا ذي [illegible]

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

وقول آخر مفعول باكسر وأل في اليا [illegible] في الترجمة من قوله ياء المتكلم من قوله وقبل يا النفس وقوله وذي [illegible] جميعها [illegible] واليا مبتدأ ثان و[illegible] واحتذي خبر المبتدا الثالث والضمير المستتر فيه [illegible] على فتحها والجملة خبر المبتدا الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في فتحها والجملة خبر المبتدا الاول و[illegible] محذوف تقديره بعدها حذف وهو منوي وذلك بيت [illegible] ويجوز أن يكون جميع وما بعده خبر المبتدا الاول والرابط في هذا الوجه الهاء في جميعها والعائد على جميع الذي كان يعود على المبتدا الاول في الوجه الاول واليا مفعول لم يسم فاعله بتدغم والهاء في فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل [illegible] ويهن فعل مضارع مجزوم على جواب الامر وهاؤه مضمومة [illegible] لانه مضارع وهن يهن اذا ضعف لان المراد به اذا أدغم سهل وخف لا يضعف و[illegible] يسلم وانقلابها مبتدأ وياء منصوب على اسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها و[illegible] بحسن وكذلك في المقصور

﴿اعمال المصدر﴾

(بفعله المصدر ألحق في العمل) يعني ان المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه ان كان لازما فنحو عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا نحو من ضرب زيد عمرا و يتعدى بحرف الجر ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو [illegible] ويتعدى الى مفعولين ان كان الفعل يتعدى اليهما نحو عجبت من اعطاء زيد [illegible] المتعدي الى ثلاثة نحو عجبت من اعلام زيد عمرا بكرا شاخصا وهذا كله مستـ[illegible]

(قوله أو يك) معطوف على يك الاول المجزوم و[illegible] وزيدين ليسا معتلين والا لاستغني عنهما بقوله اذا لم يك معتلا والمراد اذا انتفى كونه معتلا وكونه كابنين وزيدين لانتفى أحدهما (قوله فذي) الفاء في جواب سؤال مقدر تقديره ما حكم هذه فقال ان أردت حكمها فذي الخ أو للتفريع (قوله وفهم من قوله احتذي وجوب فتحها) أي لان احتذي معناه اتبع فيه العرب وأيضا لو جاز وجه آخر لذكره فعلم وجوب الفتح (قوله والواو) أي بعد قلبها ياء اذ لا يدغم في الحرف الا مماثله فالمدغم حينئذ هو الياء (قوله فاكسره) وهل الكسر قبل القلب أو بعده خلاف (قوله وفي المقصور عن هذيل) يصح جعلهما حالين من الضمير في حسن (قوله وأعنقوا) وفي نسخة وأجنحوا والاولى آكد اذ فيها معنى المعانقة (قوله اما الما في الترجمة) أي فهي اما الخ او فالعهد اما الخ أو فتكون عائدة اما الما الخ

(فعال أو مفعال أو فعول ۞ في كثرة عن فاعل بديل)
(فيستحق ما له من عمل ۞ وفي فعيل قل ذا وفعل)

يعني أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله في كثرة أي مراده بكثرة أي التكثير وهي الزيادة في الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية

وقد يصير فاعل فعالا ۞ تكثيرا او فعولا او مفعالا

ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور وأن قوله وفي فعيل قل ذا وفعل يدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما إعمال فعال فنحو ما حكى سيبويه من قولهم أما العسل فأنا شراب وأما إعمال مفعال فنحو إنه لمنحار بوائكها وأما إعمال فعول فنحو قول الشاعر

ضروب بنصل السيف سوق سمانها ۞ إذا عدموا زادا فإنك عاقر

وأما فعيل فنحو إن الله سميع دعاء من دعاه وأما إعمال فعل فنحو قوله

حذر أمورا لا تضير وآمن ۞ ما ليس منجيه من الأقدار

وفعال مبتدأ ومفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعيلا قد جاء الإخبار به عن الجمع وما مفعول بيستحق وهي موصولة وله صلتها ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به المجرور وذا فاعل بقل وفي فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال

(وما سوى المفرد مثله جعل ۞ في الحكم والشروط حيثما عمل)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرا وضراب زيدا فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلته سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال (وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض)

يعني بذي الإعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول أنا ضارب زيدا وضارب زيد وهذان ضاربان زيدا وضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدا وضاربو زيد وضراب زيدا وضراب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بمنزلته إلى واحد وإن كان متعديا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله (وهو لنصب ما سواه مقتضي) يعني أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف إلى الأول نصب ما بعد الأول وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين نحو أنا معطي زيد درهما والمتعدي إلى ثلاثة نحو أنا المعلم زيد عمرا منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور على المشهور نحو أنا معطي زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضي لم يستوفها وتلوا مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذي وهو مبتدأ خبره مقتضي ولنصب متعلق بمقتضي ثم قال (واجرر أو انصب تابع الذي انخفض) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف في الناصب له فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين

(قوله فيستحق) بالفاء أو بـ الواو أي هذه الأمثلة أو بالتحتيه أي فعال أو مفعال أو فعول (قوله إن الله سميع دعاء من دعاه) الكثرة كثرة المتعلق التنجيزي وزيادته على تعلق سمع الحوادث إذ السمع الكامل لا غاية له أبدا (قوله وفعال مبتدأ) وهو معرفة لأنه قصد لفظه (قوله لأن فعيلا قد جاء الإخبار به عن الجمع) خط شيخنا ما قاله هو وهو مذهب سيبويه رحمه الله لأن المتعلق بأو (قوله المتعلق به الخبر) بخط شيخنا الصواب المتعلق به المجرور الخ ومثله في المعرب (حيثما) معنى كون فعال وما بعده بديلا عن فاعل أن فاعلا لما كان لا يفيد الكثرة أبدلت منه في إفادتها هذه الأمثلة ونحوه ويصح أن يكون من عطف العام على الخاص ومادة من يائية (قوله وفي الحكم متعلق بجعل الخ) الظاهر أنه متعلق بمثله وكذلك حيثما (قوله وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض) ما ذكر من جواز الوجهين إنما هو في الظاهر وأما الضمير المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء في معطيكه (قوله وكلام الناظم محتمل للمذهبين)

فعله حسن

﴿إعمال اسم الفاعل﴾

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال قوله (كفعله اسم فاعل في العمل) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازما نحو أقائم زيد وينصب المفعول إن كان فعله متعديا لواحد نحو أضارب زيد عمرا وينصب مفعولين إن كان فعله متعديا إلى اثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما وهذه كما هو مستفاد من قوله كفعله اسم فاعل في العمل لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين أشار إلى الأول منهما بقوله (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدا غدا أو الآن فإن كان بمعنى المضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله

(وولي استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جا صفة أو مسندا)

يعني أن من شروط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الأول أن يلي الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثاني أن يلي حرف النداء نحو يا طالعا جبلا والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يا رجلا طالعا جبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم الثالث أن يلي نفيا نحو ما ضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا وفي ضمن ذلك الحال لأنه صفة في المعنى نحو جاء زيد راكبا فرسا الخامس أن يكون مسندا ونعني الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرا وإن زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وإن كان شرط والباء في بمعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء في مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول لولي وأو حرف ندا أو نفيا معطوفان على استفهام وأو جا معطوف على ولي ومسندا معطوف على صفة ثم قال

(وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف)

يعني أن اسم الفاعل قد يأتي معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور كقول الشاعر

كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي كوعل ناطح وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير في يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف في موضع الصفة لمحذوف ثم قال

(وإن يكن صلة أل ففي المضي * وغيره إعماله قد ارتضي)

يعني أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا وإنما عمل مطلقا لأنه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لأنه لما كان صلة وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالا فأعطي حكمه في العمل كما أعطي حكمه في صحة عطف الفعل عليه كما في قوله تعالى إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا اه قلت جعله وقوعه صلة أل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن وإن يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب الشرط وإعماله مبتدأ وخبره قد ارتضي وفي المضي متعلق بارتضي ثم قال

(قوله دل على حدث وفاعله) خرج مصدر وفعل فإن الأول إنما يدل على الحدث والمفعول والثاني إنما يدل على الحدث والزمان (قوله إن كان عن مضيه بمعزل الخ) هذا شرط (١٠٠) في عمله النصب لا في عمله الرفع نص عليه الرضي في شرط عدم المضي ومثله الشرط الآتي إذ لا فرق ومما يؤيد ذلك ما يذكره الشارح بدليل قوله فيما يأتي في أنا معطي زيد درهما أمس فإن معطي عامل الرفع في الضمير المستتر وقول الناظم فيما مر وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد وصرح في المغني بأن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب (قوله وولي استفهاما) ولو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أي أمهين (قوله أو حرف ندا) ليس في كلامه أنه يعتمد عليه حتى يرد الاعتراض عليه فإن قلت هو داخل في قوله صفة وقوله وقد يكون نعت الخ داخل في قوله صفة قلت أراد التنبيه على أن الموصوف يكون محذوفا فقال وقد يكون نعت الخ وأما قوله صفة بعد قوله أو حرف ندا فهو تعميم بعد تخصيص (قوله والباء في بمعزل الخ) أي لأن المعزل اسم مكان أي إن كان في مكان العزلة عن المضي (قوله والهاء في مضيه عائدة على اسم الفاعل) المعنى عليه إن كان اسم الفاعل بمعزل عن المضي المنسوب إليه إذا كان بمعنى الماضي (قوله قلت الخ) حاصله أنه سلم له أن المسوغ لعمله بمعنى الماضي كونه صلة لأل لكونه صار بمنزلة الفعل ومنع كون ذلك بخصوصه مسوغا لعطف الفعل عليه وبخط شيخنا ما نصه أقول ليس في كلام الشارح ما يقتضي أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه صلة أل كما فهمه هذا الشارح بل المفهوم منه أن المسوغ هو شبهه بالفعل المدلول عليه بمجيئه صلة أل فافهم

(وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا) ... لضعف كشغل شغلا وقطط قططا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول ثم أشار إلى الثالث بقوله

(وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا)

يعني أن فعل اللازم يأتي مصدره على فعول واستوى في ذلك الصحيح نحو قعد قعودا [illegible] العين نحو [illegible] حؤولا والمعتل اللام نحو سما سموا وغدا غدوا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني وفعول مبتدأ وخبره في له والجملة خبر المبتدأ وباطراد في موضع الحال من فعول ثم إن اطراد فعول في فعل اللازم مشروط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله

(مالم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا)

ذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعا بعده وهي فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعالا مفعول مستوجبا وأو فعلانا وفعالا معطوفان على فعالا ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال (فأول لذي امتناع كأبى) يعني بالأول فعالا وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى إباء و[illegible] ونفر نفارا بمعنى نفر ونار نوارا وقوله (والثان للذي اقتضى تقلبا) يعني أن الثاني وهو فعلان مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو طاف طوفانا وجال جولانا وقوله (للدا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ثم قال (ولصوت) يعني أن فعالا يكون أيضا مصدرا مطردا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعق نعاقا ونعرت الشاة نعارا ورغا البعير رغاء فيكون لفعل دال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله (وشمل سيرا وصوتا الفعيل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدرا مطردا في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلا والدال على الصوت نحو صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل وقوله فأول مبتدأ سوغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف والتقدير فعال أول وخبره لذي امتناع أي كائن لفعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثان مبتدأ وأصله والثاني فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذي واقتضى صلة الذي وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الدا والتقدير فعال مصدر للدا وللصوت وشمل فيه لغتان شمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وهي الفصحى إلا أنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي هنا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد والفعيل فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار إلى الرابع فقال

(فعولة فعالة لفعلا * كسهل الأمر وزيد جزلا)

يعني أن فعل المضموم العين لا يكون إلا لازما ويطرد في مصدره وزنان الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة والثاني فعالة نحو جزل زيد جزالة ونظف نظافة وضخم ضخامة وفصح فصاحة فعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ ثم قال

(وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى)

قوله كغدا) بمعنى ذهب قبل الزوال (قوله حؤولا) بقلب الواو الأولى همزة [illegible] (قوله [illegible]) أي بناء على [illegible] الحال من المبتدأ (قوله ونفر نفارا ونار نوارا) قال الزبيدي نارت المرأة تنور نوارا نفرت [illegible] (قوله وجال جولانا) لم تقلب الواو ألفا لما يأتي من قول المصنف وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم [illegible] (١٠٣١) و [illegible] أيضا [illegible]

[illegible] (قوله ولصوت) [illegible] (قوله وشمل سيرا [illegible]) [illegible] ويصح أن [illegible] (قوله فأول لذي امتناع) [illegible] أي الوزن الأول [illegible] الفعل الدال على الامتناع ويصح أن يكون الخبر كونا خاصا أي فأول مصدر لفعل ذي امتناع [illegible] الكلام [illegible] (قوله وخبره للدا) يحتمل أن يكون على ظاهره من أنه خبر ويكون متعلقا بكون عام ويكون قوله في السهولة فعال مصدر للدا تقدير معنى لا تقدير إعراب أو تقدير إعراب ويكون قصد به وجها آخر من الإعراب والخبر كون خاص محذوف ويحتمل أن يكون قوله خبره للدا فيه تسامح ويكون المعنى خبره متعلق للدا الذي هو كون خاص (قوله وهو اختلاف حركة الخ) هذا يسمى سناد التوجيه وهو الخامس من أقسام السناد وهو أكثرها وغيره من بقية الخمسة قليل لكن [illegible] في الحركة والذي عند شيخ الإسلام في شرح الخزرجية أنه تغيير حركة ما قبل الروي المقيد بفتحة مع غيرها (قوله لا يكون إلا لازما)

موع وقوله لم ينص على ناصبه ان أراد النص بالمطابقة فمسلم والا فقد ذكره بالالتزام لانه جعله تابعا او العامل المتبوع فانتفى احتماله للمذهبين ولا سيما حيث نص عليه فى شرح الكافية واذا فسد ناعاه لا لم يصدق عليه انه الشيخ المكودى بان التابع قد يطلق على التابع فى المعنى وان قدر له عامل (قوله وشرط الاعتماد

اذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان تابع المذكور تابع مفعول بالنصب وهو مطلوب أيضا الاجر فهو من باب التنازع ثم من جاه وما لا من مضى فى المثال مبتدأ وهو موصول وصلته مضى ومنتهى خبره الى جاه وما لا معطوف على الموضع ثم قال

(وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل)

يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من الاستقبال أو مطلقا اذا كان صلة أل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافه لما وهى ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر عن كل وبلا تفاضل تتميم للبيت لصحة الاستغنا

(فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه كالمعطى كفافا يكتفى)

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما كان اسم الفاعل مثل الفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرتفع ما بعده مضروب على انه مفعول لم يسم فاعله كما يرتفع بالفعل الذى لم يسم فاعله فى نحو ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ فى موضع الصفة لفعل وفى معناه فى موضع الحال من الضمير فى صيغ أى صيغ للمفعول فى حال كونه موافقا له فى المعنى وأتى بمثال من المتعدى الى اثنين بقوله كالمعطى كفافا يكتفى فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفى المعطى ضمير مستتر هو المفعول الاول بالمعطى وكفافا مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدا ثم قال

(وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع)

يعنى ان اسم المفعول انفرد بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسو عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة اضافته الى مرفوعه وذا فاعل بيضاف وهو اشارة الى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم وحذف الجار أى فى معنى والورع مبتدأ خبره محمود وهو مضاف الى المقاصد وأ

(ابنية المصادر)

اعلم أن الفعل الماضى ثلاثى ومزيد فالثلاثى أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مضموم العين وقد أشار الى الاول بقوله

(فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا)

يعنى أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على فعل بسكون العين وشمل قوله المعدى مفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهما والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو رد ردا وقياس مبتدأ ومن ذى فى موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ أو قياس خبره وفعل معرفة بالعلمية ثم أشار الى الثانى بقوله

(وفعل اللازم بابه فعل * كفرح وكجوى وكشلل)

هذا هو القسم الثانى من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتى على فعل بفتح العين ويستوى فى ذلك الصحيح كفرح فرحا وأشر أشرا والمعتل اللام كجوى

على قوله أو مطلقا اذا كان صلة لال لان الاعتماد الظاهر شرط فى عمل غير الذى هو صلة لال (قوله كفافا) قال الجوهرى الكفاف بالفتح المماثل والكفاف من الرزق القوت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل رزق آل محمد الكفاف اه ولعل هذا هو المراد هنا قال الشاطبى الكفاف ما يكفى به الانسان عن غيره (قوله وفى معناه فى موضع الحال) الظاهر أنه متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر مع ملاحظة التشبيه أو بالكاف (قوله وأصله مكسو عبده) ظاهره انه لا يشترط التحويل الى النصب لكن كلامه يحتمل التأويل اذ يحتمل أن يكون المعنى ان هذا أصله ثم يحول الى النصب وكلامهم يقتضى اشتراط ذلك (قوله ومزيد) أى زائد على ثلاثة أحرف سواء كانت حروفه أصولا أو لا ولم يرد به المزيد عند الصرفيين لانه لا يشمل الرباعى الاصول (قوله

قياس) قيل انما يقاس عند عدم السماع وهو مذهب سيبويه وقيل يجوز مع السماع وهو ظاهر قول الفراء اه مرادى (قوله وفعل اللازم) بشرط كونه غير لون لان الغالب فى اللون فعلة كشهلة وحمرة اه مرادى (قوله المعمة (قوله كجوى) الجوى هو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن (قوله كشلل) نسخة الشيخ المكودى بالفك الادغام كقوله شلت عينك ان قتلت لمسلما وأما فقط ففككوك سماعا كما سيأتى فى الادغام

وجليبة وحوقل حيقالا وحوقلة الا أن المقيس منهما فعللة دون فعلال وقد بين ذلك بقوله (واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) وجعل هنا في التسهيل بمعنى صير أو ما هو معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيا مفعول أول باجعل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة أولا على ثانيا ثم قال (لفاعل الفعال والمفاعله) يعني أن فاعل له مصدران وهما الفعال والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعال مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر في المجرور قبله ثم قال (وغير ما مر السماع عادله) يعني أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس وما جاء على خلافه فطريقه السماع أي صار عديلا له ومما جاء من ذلك قول الراجز

باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صبيا

والقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضا كذاب في مصدر كذب والقياس تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ ثان وعادله في موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ثم قال

(وفعلة لمرة كجلسه * وفعلة لهيئة كجلسه)

يعني أنك اذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة واذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلس جلسة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كدرية فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال (في غير ذي الثلاث بالتا المره) يعني أن مصدر غير الثلاثي اذا أريد منه المرة ألحقت التاء بمصدره القياسي فتقول في أكرم اكراما اذا أردت المرة اكرامة وفي نحو انطلق انطلاقا انطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو زكى تزكية وأقام اقامة لم يدل على المرة فيه الا بقرينة نحو زكى تزكية واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد الا على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله (وشذ فيه هيئة كالخمره) يعني أنه قد جاء الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم الخمرة وهو من اختمرت المرأة اذا لبست الخمار ومثله العمة من اعتم والقمصة من تقمص والنقبة من تنقب والمرة مبتدأ والخبر في قوله بالتاء وانما حذف التاء في الثلاث لأنه راعى تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الاحرف وفي الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار

﴿أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها﴾

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر الى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعد فهذا هو القسم الاول ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون الا لازما وهو القسم الثالث وقد أشار الى الاول بقوله

(كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون كغذا)

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذي على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل اللازم وفعل ولا يكون الا لازما بقوله (وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل في

(قوله واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) ذهب بعضهم الى أن كلا منهما مقيس وأصلحه بقوله واجعل مقيسا ثانيا وأولا (قوله والخبر لفعللا) ويحتمل أن الخبر كون خاص محذوف أي مصدران لفاعل وأو بمعنى الواو (قوله عادله) أي رجحه له كأن كلا من المتعادلين يرجع ديه الى الآخر (قوله تنزيا) قد تقدم أن فعل قياسه التفعيل ما لم يكن لامه معتلا وان كان لامه معتلا حذفت احدى اليائين وجعل عوضها التاء كزكى تزكية فنزى مصدره تنزية فقوله تنزيا وافق القياس في اتيانه على تفعيل (١٠٥) وخالف القياس حيث لم يحذف منه احدى اليائين ولم يجعل فيه تاء (قوله أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها) أتى باسم الفاعل وزن له الابنية واحد وهو فاعل من الثلاثي وواحد للرباعي وهو مفعل وباقي الابنية المذكورة في هذا الباب صفات مشبهة فيكون الجمع في قوله أبنية أسماء ناظرا الى أبنية الصفة المشبهة والجمع في أسماء الفاعلين بالنظر الى المفراد ويحتمل كما قرره شيخنا انه أطلق على الصفات المشبهة أنها أسماء فاعلين كما دل عليه قوله بل قياسه فعل وأفعل فعلان وقوله وفعل أولى وفعيل بفعل نظرا الى أنها أسماء فاعلين في المعنى وعلى هذا فالجمع في أبنية في قوله بها والصفات المشبهات بها راجع الى أسماء الفاعلين بالنظر الى تعدد أفرادها ويكون عطف الصفات المشبهة من عطف الخاص على العام ويوجد في بعض النسخ والمفعولين بعد أسماء الفاعلين وهي نسخة أبي اسحق وعليه لم يكن الشيخ تبرع ونسخة اسقاطه هي نسخة الشيخ المكودي ولذلك يقول فيما يأتي وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لأنه ترجم لأسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها (قوله ثلاثة أنواع) أي بالنظر الى الاحكام أي كل قسم له حكم يخصه (قوله والمراد باسم الفاعل) أي في الترجمة ويدخل فيه الصفات المشبهات كطاهر القلب وسيأتي أنه يقول وتجوز في اطلاق اسم الفاعل عليها أي قوله بل قياسه فعل وأفعل فعلان يعني اذا لم يقصد بها الحدوث فهي صفات مشبهة وأما اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين كما في شرح التوضيح

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك ورضا وهو مصدر رضي وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في اتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس وما مبتدأ وهي شرطية وخبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على المبتدا ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط والجملة بعدها جواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصدر المزيد فقال (وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره) يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع ويشمل قوله غير ذي ثلاثة الرباعي الاصول نحو دحرج والمزيد في الرباعي نحو احرنجم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل وقال (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليما وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما ومصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدا ثم قال

(وزكه تزكية وأجملا * اجمال من تجملا تجملا)

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثي المزيد الاول زكه وهو فعل أمر من زكى ومصدره يأتي على تزكية ومثله نمى تنمية وسمى تسمية الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على اجمالا ومثله أكرم اكراما وأعطى اعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلما وتعلم تعلما وزكه وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقدس التقديس واجمال مصدر اجمل وهو مضاف الى من وهي موصولة وصلتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال (واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة) ذكر في هذا فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الاول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة ومثله استقام استقامة الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على اقامة ومثله أجاز اجازة ثم قال (وغالبا ذا التا لزم) الاشارة للمصدرين معا وانما أفرده على ارادة ما ذكر وانما لزمت التاء لان استعاذة أصلها استعواذا واقامة أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما الى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت احدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالبا انها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أراه اراء واستفاه استفاها وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم ثم قال

(وما يلي الآخر مد وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل)

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعني ان الحرف المتصل به الحرف الاخير من الفعل اذا كان الفعل مفتتحا بهمزة الوصل مده وافتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الالف ثم يكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهي موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله (كاصطفى) تقول اصطفى اصطفاء ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال (وضم ما * يربع في أمثال قد تلملما) يعني أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرا نحو تلملم تلملما ومثله تدحرج تدحرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيا للمفعول وما مفعول لم يسم فاعله والاول أشهر ثم قال (فعلال او فعللة لفعللا) يعني ان فعلل يأتي مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحراجا ودحرجة وفهم منه ان مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلبابا

وجلببة

أي ما لم يتضمن معنى فعل متعد (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) شعلى انه مقيس بالتنوين ثم نزل لاجل القافيه ومصدره بالرفع نائب فاعل يرد أن مفهومه أن ذا الثلاثة ليس مصدره مقيسا وجوابه أن المفهوم معطل بدليل انه قدم المقيس من مصادر الثلاثي ويجوز خفض مصدره وهو أولى دفعا للابهام المذكور (قوله ذا التا لزم) معنى اللزوم هنا اتصال التاء به ولذا قال غالبا أو اللزوم على بابه وانه لزوم جزئي بدليل قوله غالبا (قوله واستفاه) أي اشتد اكله بعد قلة (قوله وذا مفعول مقدم بلزم) فيه تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل فالاول أحسن (قوله في أمثال) أشار بالجمع حيث لم يقل في مثل الى ادخال مصدر تفاعل كتقاتل تقاتلا ومصدر تفعل كتنفس تنفسا (قوله وحوقل) أي قال لا حول ولا قوة الا بالله والواو فيه أصلية ويقال أيضا حوقل أي نزل لجماع لكبر سنه والواو فيه زائدة

صاحب زنة المضارع لانه المناسب لمقابلته لقوله كفاعل وصح اسم فاعل اذا بني من ذي ثلاثة كذا ان كان كذا وأيضا ليس المراد أن اسم الفاعل مطلقا على زنة المضارع من غير الثلاثي اللهم الا أن يكون فيه غير الثلاثي مراعى فيه أيضا وان لم يكن حالا منه (قوله في موضع الحال من المضارع) الظاهر انه يتعلق بزنة لان الزنة هي التي يكسر ما قبل آخرها أو على من زنة أو اسم فاعل وكونه حالا من المضارع وان صح من جهة الصناعة النحوية لان زنة يقتضي العمل في المضاف اليه الا أن المعنى ينبو عنه (قوله ومطلقا حال من من) الظاهر انه حال من مقلولا من كسر لانه ليس هناك مسوغ لاتيان الحال منه اذ المضاف ليس مما يصح عمله وليس جزءا ولا كجزء بخلاف متلوفان العامل فيه كسر وهو يقتضي العمل ثم مذهب بعض أهل البصرة الى عدم اشتراط شئ في اتيان الحال من المضاف اليه ويحكى عن الفارسي وانما كسر ما قبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي تشبيها له باسم فاعل الثلاثي (قوله والضمير في منه عائد على اسم الفاعل) استشكل بانه لا يصح أن يفتح ما قبل آخر اسم الفاعل لانه حينئذ ليس اسم فاعل بل يلزم أن يكون اسم الفاعل اسم مفعول ويجاب بان المعنى وان فتحت من اسم الفاعل حال كونه اسم فاعل ان كونه اسم مفعول وقال بعضهم الضمير في منه عائد على الموصول (قوله كالمستخرج) أي كاسم مفعول آت (قوله نسبة الحدث) أطلقوا الحدث وأرادوا الصفة أي تقصد نسبة الصفة واسطة أو أرادوا التأكيد في نحو عليم من قولك الله تعالى عليم فانه صفة مشبهة وليس دالا على الحدث بل على صفة قديمة أو يكون المراد بالصفة ما يشمل الحدث على المسامحة والصفة تشمل الصفة القديمة وان شئت قلت المراد بالحدث المعنى القديم أو المراد بالحدث الذي أو يقال التقسيم بدليل خارجي والتعريف بالنظر لغير الدليل (قوله دون افادة معنى الحدوث) اصطلحوا على أن الحدوث معنى الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال أي دون قصد افادة معنى الحدوث أي الزمن وان كان يدل عليه بالالتزام في بعض الامثلة لكن ليس ذلك مقصودا وليس المراد بالحدوث ما عند المتكلمين وخرج بذلك اسم الفاعل فانه يقصد به الدلالة على الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال أو التعريف انما هو للصفة المشبهة باعتبار الحوادث وكذا يقال في تعريف اسم الفاعل بانه اسم دال على الحدث والحدوث ان التعريف بالنظر لغير الدليل أو أنه انما هو تعريف لاسم الفاعل في حق الحوادث فلا يقال انه غير جامع لعالم من قولنا الله تعالى عالم (قوله وتميز) توطئة لكلام المصنف أما التعريف فقد تم قبل قوله وتميز الخ (قوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل) التحقيق انه ان أريد الثبوت كانت صفة مشبهة وجازت اضافته والا امتنع اضافته فقوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل صحيح وقوله وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم الفاعل غير صحيح بل التحقيق ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه ما دام يراد به الحدوث وانما وقع الغلط لبعضهم من توهمه من قول بعضهم اسم الفاعل قد يضاف الى مرفوعه وما درى انه مؤول أي اسم الفاعل يضاف لمرفوعه اذا أريد به الثبوت هو اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة واطلاق اسم الفاعل عليه حينئذ مجاز فان أريد به الحدوث فلا خلاف في عدم جواز اضافته

في موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال

(وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتصر)

يعني ان الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي اذا فتحته صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفي اسم المفعول مدحرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب لاه اقترانه لاسم الفاعل والصفات المشبهات بها وان فتحت شرط والضمير في منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد)

يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول وقوله كآت من قصد أي كالمفعول الآتي من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب وممدوح من مدح وممرور به من مر ونحو مرضي من رضي ومرمي من رمى وزنة مفعول اطرد في اسم مفعول باطراد ثم قال

(وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة أو فتى كحيل)

يعني ان صاحب هذا الوزن الذي هو فعيل ناب عن مفعول فرتب على معنى مفعول نحو جريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل ينقاس وفهم من تمثيله بفتاة وفتى ان فعيلا هذا يكون يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل وقتيل عطف على فتاة ونحو لا غير في موضع الحال من ذو ثم قال

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدوث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جرها فاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار بقوله

(صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن ان يجر بها ما هو فاعل بها في المعنى نحو الحسن الوجه فأصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم

(قوله وكفاعل وإذا متعلقان به) أي بصغ وقال المكودي في موضع آخر إن [illegible] اسم فاعل وإذا ظرف متضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه وما قاله هذا الشارح مبني على تجردها من معنى الشرط لأن إذا الشرطية لا يعمل فيها ما قبلها (قوله غذوت الصبي باللبن) في المصباح ما به الغذاء مثل كتاب ما يغتذى به من الطعام والشراب فيقال غذا الطعام الصبي غذوا من باب عفا إذا نجع فيه وكفاه وغذوته باللبن أغذوه أيضا فاغتذى به وغذيته بالتثقيل فاغتذى انتهى (قوله نحو أشر) هو الذي لا يحمد النعمة والعافية (قوله للامتلاء وحرارة البطن) أي لأحدهما أو لهما معا والصديان العطشان والغرثان الجائع والأجهر الذي لا يبصر في الشمس (قوله والفعل جمل) احترز من جمل بمعنى مجمول الآتي من جمل بفتح الميم (قوله وحسن فهو حسن) وفعال كجبان فهو جبان وفعال كشجاع وفعل كخشن وفعل كعفر أي شجاع ماكر (قوله يغنى) بفتح الياء والنون (قوله والذي جاء من ذلك الخ) لم يذكر خف فهو خفيف ولعله لأنه مثل عف فهو عفيف (قوله وزنة خبر مقدم) وهو مع ذلك على حذف مضاف كما مر في كونه مبتدأ (قوله ومن غير متعلق بزنة) الظاهر أنه حال من اسم فاعل إذ المعنى اسم فاعل من غير الثلاثي

البيت قبله يعني أن فاعلا قليل في اسم الفاعل من فعل المضموم العين ومن فعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم [illegible] وفهم من قوله قليل أن فاعلا كثير في [illegible] الثلاثي وهي ثلاثة أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب [illegible] ولازم نحو ذهب فهو ذاهب ومكسور العين متعد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإذا متعلقان به والظاهر أن يكون [illegible] بمعنى يوجد ومن ذي متعلق [illegible] ويحتمل أن يكون [illegible] اسم الفاعل [illegible] والمراد بقليل [illegible] من فعل اللازم ثم أشار إلى النوع الثاني من [illegible] فقال (بل قياسه فعل وأفعل فعلان) [illegible] اسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان [illegible] وأفعل وفعلان [illegible] هي صفات مشبهات باسم الفاعل [illegible] ثم نبه على ذلك المثال فقال (نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجهر) ففعل للأعراض نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر وفعلان للامتلاء وحرارة الباطن نحو شبع فهو شبعان وعطش فهو عطشان وصدي فهو صديان وأفعل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار إلى النوع الثالث فقوله

(وفعل أولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل)

يعني أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضخم فهو ضخم وفعيل نحو ظرف فهو ظريف وجمل فهو جميل وفهم من قوله أولى أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله (وأفعل فيه قليل وفعل) يعني أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي على وزن أفعل نحو خرش فهو أخرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة في أفعل وفعل أن الوزنين الأولين كثيران [illegible] وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره وفيه متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل ثم قال (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعني أن فعل المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذي جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله قد يغنى التقليل وبسوى متعلق بيغنى وفعل فاعل يغنى ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال

(وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذي الثلاث كالمواصل)
(مع كسر متلو الأخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو أنه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميما زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كدحرج والرباعي المزيد كتحرنجم والثلاثي المزيد كانطلق واستخرج فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن احرنجم محرنجم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متلو الأخير يعني إذا كان مفتوحا في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقا أنه إذا كان مكسورا في المضارع يكسر في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق في ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع

أي الوجه منه أو أن هاء منه للضمير وكان الحسن رجع لأن التقدير رجل جميل منه أي من موصوف وهو معنى المشبه بها وهو الذي بين رفعه به دل رالفاعل ضمير مستتر (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول به) أي إن كان معرفة فإن كان نكرة فعلى التمييز (قوله الخامس) إن قلت هذا مضاف الى معمول صفة أخرى فيتكرر مع الساد س قلت لا تكرار لأن الخامس يعين مضافا الى ضمير مضاف اليه مضاف الى ضمير الموصوف بخلاف الخامس فان قلت بل التكرار موجود لأنه يتمشى في السادس [illegible] من لأن الخامس مضاف

اسم الفاعل فإنه يكون سببيا نحو زيد ضارب أباه وأجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وهو [illegible] ذكره وإضافته وجب وسمي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى [illegible] والضمير العائد على الموصول المجرور في [illegible] الكون وهو مضاف الى [illegible] ثم قال (فارفع بها وانصب وجر مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتصل) (بها مضافا أو مجردا) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل [illegible] على المشبه [illegible] والجر بها على الإضافة وقوله مع أل أي مع كون الصفة مصحوبة بأل ودون أل أي مجردة من أل مصحوب أل أي المعمول المصحوب بأل وما اتصل من معمول الصفة [illegible] أو مجردا يعني من أل والإضافة [illegible] ثلاثة أحوال اقتران بأل وإضافة وتجرد والمقرون بأل نوع واحد [illegible] أنواع الأول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى مضاف الى ضمير نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف الى المعرف بأل نحو وجه الأب الرابع مضاف الى [illegible] أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى [illegible] الموصوف نحو [illegible] مررت بامرأة حسن وجه جارية جميل أنفه السادس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى [illegible] جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها [illegible] مضاف الى موصول نحو والطيبي كل ما التاثت به الأزر من قوله فعج بها قبل الأخيار منزلة [illegible] والطيبي كل ما التاثت به الأزر [illegible] الثامن مضاف الى موصوف [illegible] بأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله أسيلات أبدان دقاق خصورها [illegible] ما التفت عليه المآزر والموصوف نحو [illegible] قوله أزور امرأ جما نوال أعده [illegible] أرمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه والصفة لها حالان كما تقدم ومعمولها [illegible] ومعمولها [illegible] اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنتي عشرة في ستة باثنين وسبعين وقد ذكر المرادي [illegible] الأوجه كلها وقال إنها من ضرب إحدى عشرة في ستة والمجموع ستة وستون مسألة والصواب أنها اثنتان وسبعون مسألة [illegible] ثلاث جداول [illegible] على ترتيب [illegible] وهو هذا	[illegible] قول [illegible] أخرى [illegible] لأن الخامس وإن كان مضافا الى ضمير معمول أخرى [illegible] الوجه [illegible] الكلام [illegible] فالمتأخر لا [illegible] المتقدم [illegible] وقد [illegible] كون الخامس [illegible] [illegible] (قوله [illegible] الأب [illegible] الموصوف ولا [illegible] الأخير [illegible] المعمول [illegible] لأن [illegible] الفاعلية [illegible] ولا [illegible] لأن [illegible] (قوله جميل خالها) الخال نقطة تخالف لونها جميع لون الجسد تكون على الوجه كذا قيل ويلزم عليه أن النقطة إذا كانت حمراء تسمى خالا

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه

وليس كذلك والصواب أنها نقطة سوداء تكون على الوجه وهي من أوصاف الجمال ومن أسبابه وبها يكمل الجمال ولا تكون الا جميلة فقولهم جميل خالها لبيان الواقع لا للاحتراز والوجنة فيها أربع لغات فتح الواو وكسرها وضمها والأجنة بهمزة مضمومة (قوله والطيبي كل ما التاثت به الأزر) صدر البيت فعج بها قبل الأخيار منزلة وفي رواية فعجنا أي الناقة يقال عجت البعير أعوجه عوجا عطفت رأسه بالزمام ولا يجوز في كل الا الخفض بحذف النون للاضافة وأما النصب والرفع فلا يجوزان لانه لا وجه لحذف النون حينئذ الا أن يقال حذفت لتقصر الصلة وفي بعض نسخ الشرح ذكر فعج الى آخر الشاهد (قوله وثيرات) جمع وثيرة وهي العظيمة أي عظيمات ما التفت عليه المآزر والمراد بما التفت عليه المآزر

وكذا اسم المفعول اذا قصد به الثبوت فيصير كذلك ونقل كان اسم الفاعل متعديا لم يضف الى مرفوعه لئلا يراد باسم الفاعل الثبوت الا اذا كان لازما كقائم الاب واما امتنع اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه لانه يوهم الاضافة الى منصوب حتى لو قلت ضارب الاب عمرا توهم ان عمرا عطف بيان على الاب وان الاب مفعول فان فرض ان السامع علم ان الاب ليس اسمه عمرا امتنع من الاضافة أن النصب يدل على افادة معنى الحدوث فينافي الاضافة الى المرفوع الدال على قصد افادة الثبوت واغتفر في كاتب الاب وان كان متعديا لظهور انه ليس المراد ان الاب مكتوب مع قبح الاسناد للضمير وان أضيف المتعدى للظرف جاز ان قصد به الثبوت كضارب اليوم (قوله وبهذين الوصفين خالفت اسم (١٠٨) الفاعل) تقديم المعمول هنا ليس للحصر (قوله وتقديره واجب) لدلالة سياق الكلام على هذا المحذوف (قوله لعدم الفائدة) أى التامة والا ففيه فائدة فقوله ولا يجوز أى على طريق الفائدة التامة (قوله المعدى) أطلق لان الاصل في التعدية ان تكون الى الواحد وأصلح بعضهم هذا البيت فقال

وعمل اسم فاعل المعدى
لواحد لها على ما قد حدا

(قوله على الحد) أفرد ولم يقل على الحدود التى قد حدت لانه لا يأتى فيها الا شرط واحد وهو الاعتماد فقول الشارح بالشروط المتقدمة اما انه جمع الشرط لتعدد افراده لان الاعتماد اما أن يكون اعتمادا على نفى أو استفهام أو غيرهما فاطلق على كل فرد انه شرط من اطلاق اسم الكلى على جزئيه أو أن كل واحد منها شرط على البدلية (قوله والتقدير فاعل الفعل المعدى) ويجوز أن يكون المعدى صفة لاسم فاعل بحذف التنوين للضرورة بناء على انه علم جنس فيوصف بالمعرفة وتركه الشارح لانه لا ينبغى حمل كلام الناظم على الضرورة متى أمكن الحمل على غيرها (قوله ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل) وفيه الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله ولم يجعل الخبر محذوفا بان يقدر اسم واجب لان عملها النصب فيما بعدها ليس واجبا بل جائز اذ يجوز جره أو رفعه فما ضيرا قدر واجب (قوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب) قال ابن هشام خاص بما تعمل فيه للشبه باسم الفاعل أما ما عملت فيه بما فيها من معنى الفعل كالظرف والمجرور والحال والتمييز فلا يمتنع فيه السبق وذلك نحو زيد اليوم عظيم وزيد بك فرح وزيد طالع الحسن وجهه وزيد وجها حسن وقال الرضى المناسب لضعف الصفة المشبهة أن لا يتقدم الحال عليها وكذا قال لا يتقدم التمييز عليها (قوله سببيا) المراد به ما اتصل بضمير الموصوف معنى ولو تقديرا كما فى الحسن الوجه

الفاعل الا انه غير مستحسن نحو كاتب الاب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى وصفة مبتدأ أو استحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة نعت المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال

(وصوغها من لازم لحاضر ۞ كطاهر القلب جميل الظاهر)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى ويكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بمثالين وهو طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم ويراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين ان الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فانه جار مجرى يطهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جار على يجمل وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز ان يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب ثم قال

(وعمل اسم فاعل المعدى ۞ لها على الحد الذى قد حدا)

يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمتعدى المتعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذى قد حدا انها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على انها لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد فتنصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل فى أمرين وقد أشار اليهما بقوله

(وسبق ما تعمل فيه مجتنب ۞ وكونه ذا سببية وجب)

يعنى ان الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين الاول ان معمولها يجوز تقدمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب الثانى انه لا يكون الا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول

(قوله طلقه) الشاهد في ها طلقه لا في أمست وان صح ... [illegible] ... في أو ... [illegible] ... أو كون

أمسى مبتدأ مؤخرا هو الظاهر بالكلام فيما يمكن ... [illegible] ... قوله ... [illegible] ... أو قرنت بأل ... [illegible] ... بالكسر

الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر في عبوس والمكفهر من أكفهر الرجل اذا عبس (قوله وكرام موها) بجر الضمير نصب

على التمييز لكن فيه ان التمييز لا يكون معرفة الا أن يكون شاذا أو على القول بأن ضمير ... [illegible] ... نكرة وهو ... [illegible] ... على التشبيه

بالمفعول به وهو الظاهر (قوله فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة) ... [illegible]

فيما تقدم جمع التكسير لمذكر ولمؤنث وجمع السلامة لمذكر ... [illegible]

أحوال الضمير في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردة ومذكرة ومثناة ومجموعة جمع سلامة ... [illegible] ... لمذكر مفردة

مؤنثة ومثناة ومجموعة بالوجهين المذكورين بأربعة وعشرين ... [illegible] ... أحوال ... [illegible]

وجريانها في اثنين وسبعين بأن أضربت الاربعة فيها حصل مائتان وثمانية وثمانون لكن الشارح ... [illegible] ... التكسير لمذكر ... [illegible]

وجمع السلامة لمذكر ومؤنث واحدا فضرب اثنين في اثنين وسبعين ... [illegible]

الضمير يكون دالا على الجمع المذكر والجمع المؤنث فحملها ابن الحاجب (١١١) ... [illegible]

حسن الوجه طلقه ... [illegible] ... كالح مكفهر

وعملها فيه ... [illegible] ... الاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه ... [illegible]

فصاعدا أو قرنت بأل فالمعمولة نحو قوله ... [illegible] ... الناس ... [illegible] ... والمقرونة بأل ... [illegible]

زيد الحسن الوجه الجميل فهذه ثلاث مسائل فاذا ضممت الى المسائل المذكورة صارت الصور ... [illegible]

وسبعين هذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى مذكر ... [illegible] ... صفة مقرونة

بأل أو مجردة منها فاذا نوعت الصفة الى مفرد مذكر ومثناه وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد

مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ... [illegible]

فاذا نوعت الصفة أيضا الى ... [illegible] ... صارت الصور ... [illegible]

في ثمانية فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين

والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ... [illegible]

وثمانية فالخارج من ذلك أربعة عشر ألفا ... [illegible] ... هذه الصور ... [illegible]

لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة ... [illegible] ... والباقي ... [illegible]

ومائتان ... [illegible] ... ثم اعلم ان هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول ... [illegible]

جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله (ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا) (ومن اضافة ... [illegible])

يعني انه يمتنع اضافة الصفة المقرونة بأل الى المجرد من أل ومن اضافة الى ما فيه أل ... [illegible] ... عشرة

مسئلة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول ... [illegible] ... الاولى الحسن

الوجه والرابعة الحسن وجه الاب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة الا أن الصورة السابعة وهي

قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها أجازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من

ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها ثم صرح

بالمفهوم من صور الاضافة فقال (ومالم يخل فهو بالجواز وسما) أي ومالم يخل من الاضافة الى ما فيه

أل أو الى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وتلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه

... [illegible] ... وإن ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... لا ... [illegible]

... [illegible] ... لا ... [illegible]

أستاذنا ... [illegible]

فمن البعض الآخر ... [illegible]

هنا ... [illegible]

(قوله الا أن الصورة

السابعة) أي ... [illegible]

الثالث من السطر ... [illegible]

(وهي قولك مررت

برجل حسن الوجنة جميل

خالها) التي ... [illegible]

الحسن ... [illegible] ... جميل

... [illegible] ... قوله

وهي قولك مررت الخ أي

اذا قرنت بأل ... [illegible]

... [illegible] ... لا ... الكلام في

المقرونة بأل ويحتمل ان

مراده السابعة من العبارة

التي قبل الجدول الذي في

معمول الصفة باعتبار

عدد المقرون بأل أولا من المضاف ثانيا فيكون السادس من المضاف هو الصورة السابعة وهذا هو الظاهر لانه أتى بجميل مجردا من

أل والواقع في العبارة التي قبل الجدول كذلك بخلاف الثالث من السابع من الجدول فان فيه الصفة مقرونة بأل والواقع فيه لفظ

الحسن لا لفظ جميل وان صح ارادة ما في الجدول بالتأويل وفي بعض النسخ وهي قولك مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها باثبات

أل وهي التي رأيتها في نسخة شيخنا وأصلحت عليها نسختين حال المقابلة على الشيخ فيكون أتى بالصورة السابعة التي قبل الجدول على

ما مر بصورة تكون عليها ممتنعة عند القائلين بالامتناع وانما أجازها في التسهيل لانه جعل الضمير العائد لما فيه أل كالذي فيه أل

والمانع لا ينزل منزلته وانما كان ظاهر النظم امتناعها لانها داخلة فيما نهى عن جره وان كان يحتمل استثناؤها لكون ضمير ما فيه أل

كالذي فيه أل (قوله لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها) أقول ادخل لا باعتبار ان الجائز يستلزم ان لا يمتنع فكأنه قال ما عداها

لا يمتنع لا من مسائل الاضافة الخ أي لا يمتنع هو حالة كونه من مسائل الاضافة أو من غيرها كما تقول ما جاءني أحد لا من القائمين

الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه	حسن ما تحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالا أعده	الحسن نوال أعده	حسن نوال أعده	حسن نوالا أعده	حسن نوال أعده
الحسن وجه	الحسن وجها	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت وتد مجموع وذلك قوله فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فاذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الاول من الجدول ومر به طولا الى البيت الاخير المقابل له واذا قرأت فانصب فانقل سبابتك الى البيت الثاني منه ومر به كذلك الى البيت الاخير المقابل له واذا قرأت وجر فانقلها أيضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الآخر واذا قرأت مع أل فاجعل طرف سبابتك أيضا على البيت الاول ومر به على البيتين اللذين يليان بعده واذا قرأت ودون أل فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به الى آخر السطر ثم أشر بظاهر انا ملك الى البيوت التي تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر فاذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الاول ومر به عرضا الى آخر السطر فاذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل أصبعك الى الجدول الذي تحت الجدول الاول وأشر الى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولا والستة الجداول عرضا وهي المحتوية على المعمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى آخر البيت الاول من الجداول الثلاثة الاخيرة وأشر الى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد فقد استوفيت بذلك جميع المسائل ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر

الاطراف والارداف أي عظيمات اذكر (قوله كلها مفهومة من بيت واحد الخ) ان قلت ما فائدة ذكر ذلك قلت الترغيب بقدر الناظم وماله من الاقتدار على جمع المسائل الكثيرة في اللفظ القليل فلله دره (قوله ووتد مجموع) ان قلت الذي زاد على ثلث البيت سببان خفيفان خمس أولهما فالجواب ان السببين لما صارا بعد التقطيع على صورة الوتد سمي ذلك وتدا (قوله ومر به على البيتين الخ) ثم أشر بظاهر أناملك الى البيوت التي تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر ويحتمل انه ترك ذلك لدلالة ما بعده عليه

كان الاعراب في أي أرأيت تقدم رجلا وتؤخر أخرى انما هو بالنظر للاصل والمراد بما تقديم رجل حقيقة وانما المراد به التردد وكما في فلان كثير الرماد الاعراب باعتبار الاصل (قوله وحذف ما منه تعجبت استبح) فان قيل المتعجب (١١٣) منه انما هو وصفه أجيب

(وحذف ما منه تعجبت استبح ● ان كان عند الحذف معناه يضح)

فمثال ما المتعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه

جزى الله عني والجزاء بفضله ● ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أي ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل أسمع بهم وأبصر أي وأبصر بهم ومعنى قوله ان كان عند الحذف معناه يضح ان الحذف لا يجوز الا ان كان معناه واضحا فحذف مفعول باستبح وهو مصدر مضاف الى مفعوله وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح في موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعنده متعلق بيضح ثم قال

(وفي كلا الفعلين قدما لزما ● منع تصرف بحكم حتما)

يعني ان فعلي التعجب وهما ما أفعله وأفعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الافعال بل يلزم أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعل لفظ الامر ومنع فاعل لزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الظرف وفي كلا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال

(وصغهما من ذي ثلاث صرفا ● قابل فضل تم غير ذي انتفا)

(وغير ذي وصف يضاهي أشهلا ● وغير سالك سبيل فعلا)

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية الاول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث لان ذي صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث الثاني أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما الرابع ان يكون قابلا للمفاضلة فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة كمات وفنى الخامس ان يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس ان يكون غير لازم للنفي كعاج يقال ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به ولا يستعمل في غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذي انتفا السابع ان لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو شهل وحور وفهم ذلك من قوله وغير ذي وصف يضاهي أشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة الا قوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال

(وأشدد أو أشد أو شبههما ● يخلف ما بعض الشروط عدما)

(ومصدر العادم بعد ينتصب ● وبعد أفعل جره بالبا يجب)

يعني انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل الى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعد ما أفعل ومجرورا بالباء بعد أفعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجبت من البياض من نحو ابيض زيد ما أشد بياض زيد وأشدد ببياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم أن ما لا مصدر له من الافعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالافعال التي لا تتصرف وقوله وأشدد أو أشد مبتدأ وخبره يخلف وما مفعول بيخلف وهي موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم ثم قال

بأنه على حذف مضاف وإقامة المضاف اليه مقامه أي ما تعجبت من وصفه (قوله عند الحذف معناه يضح) قدم المعمول لكونه ظرفا وذلك ان يضح خبر كان ومعموله ... ولا يلي العامل ... الا اذا كان ظرفا أو حرف جر (قوله يلزم أفعل لفظ الماضي) والمراد أفعل من ما أفعله (قوله وقدما منصوب) أي لزم منع تصرف كل من الفعلين في الزمن القديم (قوله من فعل) فلا يبنيان من اسم ... قياسا الا ... يقال ما أحرى ويحمل على أن يكون على حذف مضاف أي ... من مصدر فعل ذي ثلاث لكن المصنف ليس بصدد تحقيق ذلك وانما مراده اعطاء الفائدة التي تتعلق بهذا الباب فحمل على الظاهر لافادة المبتدئ (قوله أو شبههما) شبه أشدد وأشد أقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وأكثر ونحو ذلك وشبه أشد أقوى وأضعف وأكثر وأقل وأعظم وأكبر وأحسن وأقبح وأصغر ونحوها (قوله أن ما لا مصدر له) وكذا النفي جوازا نحو ما ضربت

١٥ - ... كذي زيدا اه ابن عقيل ولم ينص في القاموس على استعمال ما عاج بمعنى ما انتفع ولا على ان عاج يعيج لا يستعمل في غير النفي فقد راجعته في فصل العين من باب الجيم (قوله ليتضح المعنى) أي والا فليس ذلك بلازم لجواز ان يكون المعنى يخلف فعلا صيغتي التعجب الذي عدم بعض الشروط لان ما تقدم من الشروط شروط أيضا في صيغتي التعجب بل الشروط في الحقيقة لهما

والحسن وجه الاول ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أستوفيها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر الا ما يتعلق بالفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا ومجردا ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله مضافا وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فقسم المتصل بالصلة الى مضاف ومجرد

﴿التعجب﴾

أحسن ما قيل في حد التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ثم ان التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك اذا كان هناك قرينة تبينه وانما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار الى الاول منهما فقال (بأفعل انطق بعد ما تعجبا) أي انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على انه مصدر في موضع الحال أي متعجبا أو مفعول له أي لاجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثاني فقال (أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا) يعني أو جئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول أحسن بزيد فاتى بافعل مكملا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله (وتلو أفعل انصبنه) يعني انك تأتي بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله (كما أوفى خليلينا) فما في المثالين مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلينا مفعول باوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير شيء أوفى خليلينا أي صيرهما وافيين ثم مثل أفعل بقوله (وأصدق بهما) فاصدق لفظه لفظ أمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والهمزة في أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أي صار حسنا ثم قال

ولا من القاعدين ﴿التعجب﴾ (قوله استعظام زيادة) كاستعظام زيادة الحسن الذي في زيد وقوله في وصف الفاعل المراد به من قام به الوصف وقوله خفي سببها يخرج استعظام زيادة سببها معلوم فلا يستعظم النقش من حيث ان سببه الناقش (قوله وخرج عن نظائره أو قل نظيره بها) فصل واحد للاحتراز عن استعظام زيادة خفي سببها ولم يخرج الذي قامت به عن نظائره ولا قل نظيره والظاهر ان هذا لا يوجد فيكون قوله وخرج الخ للايضاح لا للاحتراز من شيء وكذا قوله قبله خفي سببها بيان للواقع وتحقيق لمعنى التعجب فان الذي لم يخف سببه لا يستعظم ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل العجب وأو في التعريف للتقسيم يعني ان المتعجب منه اما ان يخرج عن نظائره بتلك الزيادة أو يقل نظيره والمراد بالمتعجب منه في الحقيقة هو الزيادة لا ذو الزيادة لكنه يسند اليه التعجب مجازا على أن الظاهر كون قوله وخرج الخ ليس من التعريف بل أتى به بعد تمام التعريف لزيادة الايضاح لان المتعجب مشتق من التعجب فلو جعل من التعريف لزم الدور الا أن يراد بالمتعجب منه ذاته مع قطع النظر عن التعجب وسبب التعجب خفاء السبب ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فكان المتعجب ينقص في الجزئيات فلا يجد سببا لتلك الزيادة فيتعجب منها ولذا قالوا العاقل لا يتعجب الا قليلا لانه يدرك بفطنته أسباب الأشياء غالبا والاحمق لقلة عقله كثير التعجب بل يتعجب من كل شيء لخفاء الاسباب عليه ومن هنا يستدل على نقص عقل المرء بكثرة تعجبه وعلى كمال عقله بعدم كثرة تعجبه قلت ومن هنا أيضا يعرف ان كثرة الضحك تدل على نقص العقل لانه ينشأ عن التعجب وقلة الضحك تدل على كمال العقل ووفوره لقلة التعجب لان الضحك لا ينشأ الا عن التعجب وكلما وجد التعجب وجد لصاحبه من نفسه داعية الضحك فان لم يضحك فقد حبس نفسه عن الضحك فنتج من هذا انه كلما وجد التعجب وجد داعية الضحك وكلما وجد داعية الضحك وجد داعية التعجب فهما متلازمان فيلزم من نفي أحدهما نفي الآخر واستحالة التعجب على الله تعالى لانه لا يخفى عليه شيء وقوله تعالى فما أصبرهم وحذف على النار ونحوه يؤول بان يصرف الى جانب المخلوقين وقوله خرج بها عن نظائره أي نظائره في غير تلك الزيادة وقوله أو قل نظيره أي في تلك الزيادة (قوله لاطراد التعجب بهما) أي من غير قرينة بخلاف غيرهما فلا يتعجب به الا مع قرينة وكان ذلك من الواضع فهو قد وضع أفعل وأفعل به للتعجب ولم يضع غيرهما واذا استعمل غيرهما في التعجب فالدال عليه القرينة (قوله قبل مجرور ببا) على ان الضمير في أفعل بالكسر للمخاطب يكون المعنى أحسن أنت بزيد بان تعتقده حسنا فاذا اعتقدته حسنا فقد أحسنت به (قوله فاتى) أي المصنف بافعل مكملا بمعموله أي مكملا دل على معموله وهو قوله قبل مجرور ببا (قوله أي صيرهما وافيين) حكى ابن الانباري في الانصاف ان بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه ان التقدير في ما أحسن زيدا شيء أحسن زيدا فقيل له فما تقول في قولنا ما أعظم الله فقدر مثل ذلك فانكروا عليه وسحبوه من الحلقة اهـ ابن غازي ويظهر انه من باب الكناية أي كناية عن تعظيم الله تعالى وليس المراد ما وضعت له المفردات وما وضع له التركيب حقيقة والاعراب باعتبار الاصل

(وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر)

يعنى ان فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من اجاز ذلك بقوله

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وبأبيات أخر وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال

(وما مميز وقيل فاعل ... فى نحو نعم ما يقول الفاضل)

اذا لحقت ما نعم وبئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى فنعما هى فان وليها الفعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعها راجع الى كونه تمييزا أو فاعلا واقتصر فى شرح الكافية على انها اذا وليها الفعل على قولين الاول انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والآخر انها فاعل وانها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ يقوله الفاضل واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى ان يحمل تمثيله على ان المراد فى نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس يلحقها ويليه ما وليه الاسم وفى تقديمه انها تمييز تنبيه على انه أشهر القولين ثم قال

(ويذكر المخصوص بعد مبتدا ... أو خبر اسم ليس يبدو أبدا)

المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها انه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدا والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا القول متفق عليه الثانى انه مبتدأ والخبر محذوف وهذا القول ضعيف وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور الثالث انه خبر مبتدأ محذوف وهذا أيضا مختلف فيه وذهب المصنف الى جوازه ويؤخذ من كلام الناظم الاقوال الثلاثة لان قوله مبتدا يحتمل الوجهين اذ لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أبدا يعنى انه اذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدا واجبا ويفهم من قوله بعد ان محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بيذكر ومبتدا حال من المخصوص ثم قال

(وان يقدم مشعر به كفى ... كالعلم نعم المقتنى والمقتفى)

يعنى ان المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبئس ويشمل ذلك صورتين الاولى ان يذكر فى الكلام الذى قبل نعم متصلا بها كالمثال الذى ذكر والثانية ان يذكر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالمخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم وذلك ان يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الافعال فيقول المجيب نعم الرجل ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتفى المتبع ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال (واجعل كبئس ساء) يعنى ان ساء مساو لبئس فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو لهب وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول

ارادة الاخبار بفعليتهما وبكونهما غير متصرفين والاخبار بذلك بعيد (قوله وقد أشار الى الاول) أى الى تفصيل الاول فقد مد الى مقارن لال ومضاف له (قوله زادا) هذا التمييز لم يفد معنى زائدا الا التأكيد ويحتمل ان يكون محذوف الصفة أى زادا عظيما مباركا (قوله وتأول المانعون ذلك) أى على انه حال فى بعض المواضع أو منصوب بفعل محذوف فى بعض المواضع بحسب المقام (قوله وكلامه صالح لجميع الاقوال الخ) انظر ذلك مع ان من جملة الاقوال فيما اذا وليها الفعل انها المخصوص (ص ١١٥) أو انها كافة وفيما اذا وليها الاسم انها حرف كافة مع الفعل هلا موضع لها من الاعراب الا ان يراد بالجميع المجموع (قوله واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل) أى وهى معرفة تامة (قوله ويذكر المخصوص بعد) أى ذكره على سبيل الجواز لا الوجوب كما يذكره الشارح عند قوله وان يقدم ما يشعر بالمخصوص الخ (قوله أو خبر محذوف) أى الممدوح (قوله مبتدأ اسمه) أى هو زيد أو الممدوح زيد (قوله غير متصل بها) كالآية فى انا وجدناه صابرا واذا علم فى كلام الناظم هو ذو خبر مبتدأ محذوف أى هو العلم أو وقت الارواح العلم أو الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف أى العلم ممدوح ويصح نصبه أى الزم العلم ليصح كونه مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص لانا اذا جعلناه مبتدأ أو نعم المقتنى خبر الزم ان يكون العلم المتقدم هو المخصوص فلا يصح مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص ولا يصح ان يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بلفظ العلم بل بالجملة فالمثال مما حذف فيه المخصوص لدلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترضا على الناظم الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما يحذف لدلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس وارادا اذ يصح ان ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المخصوص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مخصوصا اذ يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى ويعوض هذا البيت بان قال مثلا وقيل مبتدا وما دل كفى ... كجد فى العلم فنعم المقتنى كان أولى (قوله وألف ساء منقلبة عن واو) لان

(وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر)

فهم من قوله وبالندور [illegible] أنه [illegible] من فعل [illegible] بعض الشروط وان ذلك
نادر [illegible] غير مقيس [illegible] قولهم [illegible] ما [illegible] ومما أتى من غير
[illegible] قولهم ما [illegible] ومما أتى [illegible] أتى اسم فاعله على
أفعل قولهم [illegible] ومما أتى
من الفعل المبني للمفعول [illegible]
[illegible]

(وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله ووصله بما الزما)

أشار [illegible] فعل هذا الباب [illegible] ما [illegible] المنصوب على
المفعول ولا المجرور [illegible] على الفعل [illegible] لا يتقدم عليه ولا يتوسط بينهما
وأنه [illegible] في [illegible] بين الفعل ومعموله
بشيء ولما كان في الفصل [illegible] والمجرور خلاف [illegible]

(وفصله بظرف أو بحرف جر * مستعمل والخلف في ذاك استقر)

يعني أن الفصل بالظرف والمجرور [illegible] في كلام [illegible] وفي ذلك خلاف
مشهور وفهم من قوله مستعمل [illegible] أن [illegible] قول عمرو بن
معدي كرب لله در بني سليم ما أحسن [illegible] عطاءها وأثبت في
المكرمات بقاءها ومن شواهده [illegible] قول [illegible] الاشعار

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وقول الآخر

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها * وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وشرعي [illegible] معموله [illegible] بالزم وهو مصدر مضاف
الى المفعول [illegible] يتعلق [illegible] مبتدأ [illegible] مصدر مضاف الى المفعول وبظرف متعلق
بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفي ذاك متعلق باستقر في موضع خبره

«(نعم وبئس وما جرى مجراهما)»

هذا الباب مشتمل على قسمين الاول نعم وبئس والثاني ما جرى مجراهما من الافعال وبدأ بنعم وبئس
فقال (فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبئس وفي ذلك خلاف ومذهب البصريين انهما فعلان ثم بين انهما يرفعان اسمين
بقوله رافعان اسمين يعني ان كل واحد منهما يرفع اسما وبمجموعهما يرفع اسمين لا أن كل واحد منهما
يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلان ونعم وبئس مبتدأ ورافعان نعت لفعلان
أيضا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارا لانهما قيد في فعلين وليس المراد ان يخبر
بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول برافعان وفهم منه ان رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية
لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم ان مرفوعهما يكون ظاهرا ومضمرا وقد أشار الى الاول بقوله (مقارني
أل أو مضافين لما * قارنها) ثم مثل للثاني بقوله (كنعم عقبى الكرما) ومثله قوله عز وجل ولنعم دار
المتقين ومثال الاول نحو قوله تعالى فنعم المولى ونعم النصير ثم أشار الى الثاني بقوله (ويرفعان مضمرا
يفسره * مميز) وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد
مثل ذلك بقوله (كنعم قوما معشره) فنعم فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو
مفسر بقوله قوما وفهم من المثال أن نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما
وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتي ثم قال

وبهامش نسخة شيخنا على قوله بخلاف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم ه كذا في جميع النسخ والصواب بخلاف صيغتي ما عدم بعض الشروط (قوله ولا يتوسط) وجه فهم منع التوسط أنه اطلق وحذف المتعلق والاطلاق وحذف المتعلق يؤذنان بالعموم (قوله ان مذهبه الخ) أى لان استعماله يدل على جوازه وتصديره ذلك ثم ذكر الخلاف دليل اعتماده (قوله اللزبات) بالزاى جمع لزبة وهى الشدة بفتح اللام فيهما واللزبة صفة ولذا لم تفتح زاى لزبات لان الاتباع خاص بغير الصفة (قوله أخبارا) أى خبرين فاطلق الجمع على المثنى (قوله لانهما قيد الخ) الظاهر جواز كونهما خبرين أو خبر مبتدا محذوف أى هما غير متصرفين رافعان وكون رافعان معطوفا بحذف العاطف على فعلين أو على غير متصرفين (قوله وليس المراد ان يخبر بهما عن نعم وبئس) الظاهر انه يجوز

قوله بضم الحاء) أي وفتحها [illegible] بالوجهين الاسم والفتح [illegible] بها وبالجر نحو [illegible] رجلا زيد لكن يبقى النظر فيما اذا كان المخصوص مما يمتنع دخول الباء عليه [illegible] الزيدان الظاهر نعم [illegible] صرح بذلك في التسهيل حيث قال وقد يكون قبله أي المخصوص أو بعده تمييز مطابق أي في الافراد وغيره نحو حبذا رجلين الزيدان أو حال نحو حبذا [illegible] كان زيد فعل قد يكون معه الخبر كذا [illegible] (قوله أفعل التفضيل) [illegible] باسم التفضيل أي الاسم الدال على التفضيل فأفعل التفضيل معناه أفعل الذي يكون [illegible] الأعلى التفضيل ولا يصح أن تكون الاضافة بيانية وهو يدل على نسبة الزيادة للموصوف لا على الصيرورة والأكثر استعمال أفعل في الصيرورة [illegible] استعمال أفعل في النسبة [illegible] والوصف بالتفضيل [illegible] نحو أجهل و[illegible] والمراد بالتفضيل مطلق [illegible] الزيادة [illegible] حققه ابن هشام في الحواشي (قوله من مصوغ منه) صفة لمحذوف أي من مصدر مصوغ منه (قوله [illegible] على [illegible]) أي بدلالة المطابقة [illegible] بمشتمل على [illegible] والاشتمال [illegible] قوله وما به الى تعجب وصل الخ (قوله أو مفعول بفعل محذوف) أي من باب الاشتغال لان صل مشتغل بها به من قوله لمانع به الى التفضيل صل أي اقصد ما به الى التعجب وصل نوصل أشد به أي بمثله في الوزن الى التفضيل وبه يندفع ما قيل في كلام الشيخ عمر وأفعل في التعجب فعل وهنا اسم (قوله وبه الاول متعلق بوصل) وقدم النائب عن الفاعل على مذهب الكوفيين والبصريون يمنعونه ويمكن على مذهب البصريين تخريجه على انه من الحذف والايصال بان يكون في وصل ضمير مستتر كان مجرورا بالباء والاصل وما به وصل به ثم حذفت الباء واستتر الضمير (قوله ولمانع وبه الثاني متعلقان بصل) ويجوز تعلق لمانع بوصل ويكون حذف من الثاني لدلالة الاول وعلى الاول حذف من الاول لدلالة الثاني (قوله وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن) يجوز الفصل بمعمول افعل وبلو وما اتصل بها كقوله والقول أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر ولا يجوز بغير ذلك وفي شرح العلامة ابن عقيل على التسهيل انه جاء الفصل بالنداء من هذه لابتداء الغاية كما ذهب اليه سيبويه والمبرد ومن وافقهما ورجحه المرادي ونقله الاشموني واقتصر عليه الامام السيوطي

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحب بها مقتولة حين تقتل

ويروى [illegible] فيه بالرفع أو بالجر [illegible] الفتح [illegible]

(أفعل التفضيل)

أفعل التفضيل [illegible] (صغ من مصوغ منه للتعجب ... أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي)

يعني أن أفعل التفضيل يصاغ [illegible] من كل فعل [illegible] بعض الشروط [illegible] كذلك [illegible] وأبي فعل [illegible]

(وما به الى تعجب وصل ... لمانع به الى التفضيل صل)

قد تقدم في باب التعجب أنه [illegible] الى صوغ أفعل منه [illegible] لبعض الشروط [illegible] التعجب بقوله [illegible] أفعل [illegible] بفعل [illegible] ولمانع وبه الثاني متعلقان [illegible] التفضيل [illegible] صل والتقدير وما [illegible]

(وأفعل التفضيل صله أبدا ... تقديرا أو لفظا بمن إن جردا)

أفعل التفضيل [illegible] أقسام [illegible] الاضافة [illegible] البيت الى القسم الاول يعني أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة فلا بد من اتصاله بمن لفظا كقوله عز وجل [illegible] (والآخرة خير وأبقى) أي من الدنيا وفهم [illegible] المجرد [illegible] المعرف بأل والمضاف لا يقترن بمن [illegible] التفضيل بالنظر الى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله

(وإن لمنكور يضف أو جردا ... ألزم تذكيرا وأن يوحدا)

يعني أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال

مضارعه يسوء ووزنه فعل بضم العين ولا يدل المضارع هنا على ضم العين في الماضي ولا المصدر ولا اسم الفاعل لان المضارع يضم فيه اذا كان الماضي مفتوح العين وواويها أو واوي اللام أو كان الماضي مضموم العين فاتيان المضارع هنا مضموما لا يدل على ضم عين الماضي لكن الماضي هنا مفتوح العين في الاصل ثم حول فقول الشارح بضم العين أي بعد التحويل وأورده الناظم مما هو وان كان داخلا فيه لخفاء التحويل فيه (قوله وعلم) أي صار غاية في العلم وجهل صار غاية في الجهل (قوله كنعم في الحكم) لا يريد جميع الاحكام لان فاعل فعل

يجوز جره بالباء وخلوه عن أل والاضافة نحو فهم زيد وحسن بزيد واضماره

أول باجعل وكبئس معمول ثان ثم قال (واجعل فعلا * من ذي ثلاثة كنعم مسجلا) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو ضرب الرجل زيد وعلم الرجل عمرو ويعني قوله كنعم في الحكم لا في المعنى لان فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا ويكون التقدير واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا في جميع أحكامها ثم قال (ومثل نعم حبذا) يعني ان حبذا مثل نعم مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامها الا ان في حبذا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب ثم قال (الفاعل ذا) يعني ان ذا فاعل بحب وفهم منه ان حب فعل وان حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال (وان ترد ذما فقل لا حبذا) يعني انك اذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوي معنى بئس لان نفي المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال

ألا حبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

ثم قال

(وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهي المثلا)

اعلم ان حبذا يحتاج الى مخصوص كما يحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا ان مخصوص حبذا لا يكون الا متأخرا عن ذا بخلاف المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله أيا كان يعني مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا وقوله لا تعدل بذا يعني ان ذا لا يكون الا مفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع لكنه أورد في الاحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضاهي المثلا أي يشابه المثل والامثال لا تغير ثم قال (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا) يعني ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة المدح وفي فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفي حائها اذ ذاك لغتان الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله (ودون ذا انضمام الحا كثر) ووجه الفتح البقاء مع الاصل ووجه الضم ان الاصل حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد وحب بزيد ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله

على وفق ما قبله وابرازه من غير تطابق نحو والزيدون فهموا بخلاف نعم فان ابراز ضميرها نادر كما يستفاد من كلام الاشموني في التنبيهات فقول الشارح آخرا كنعم مطلقا أي في جميع أحكامها غير ظاهر (قوله هيا) عائد على مي لان قائل البيت كثيرة أم شملة بن برد في مية ذي الرمة قال أبو حيان دخول لا على حبذا لا يخلو عن اشكال لانك ان فرعت على انها كلها فعل أو حب فعل وذا فاعله فلا ينبغي ان تدخل عليه لان لا لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا بقلة وان فرعت على انها اسم فان قدرته منصوبا لم يصح لان النصب على العموم وهو هنا مخصوص أو مرفوعا فكذلك لوجوب التكرار حينئذ في الاصح اه (قوله فانه يتقدم) لا يعارض ما سبق من المثال على رفع العلم في قوله العلم نعم المقتنى من أن العلم مبتدأ خبره محذوف وانه ليس هو المخصوص لانه انما وجب أن لا يكون مخصوصا هنالك لان الناظم مثل به لما اذا تقدم ما يشعر بالمخصوص المحذوف فلا ينافي انه يجوز ان يكون هو المخصوص (قوله انه مبتدأ وخبره في الجملة قبله) أي أو خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف ولعله أشار الى ذلك بقوله كما سبق في مخصوص نعم (قوله فنقلت الضمة الى الحاء) الدليل على ان أصله حبب بضم الباء الاولى شيآن أحدهما ان اسم الفاعل من حب حبيب وفعيل أكثر ما يجيء فيما فعله فعل كظرف وشرف فهو ظريف وشريف الثاني انه حكي ضم الحاء وليس ذلك الا لنقل ضم الباء الى الحاء

فقلت

(قوله وأما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهما) أي مع ملاحظة قوله تلو واتخاذ مرجع لهما الى الملفوظ ومن تقدير وصف سبق به أيضا بلفظ تلو وكان الشارح استبعد رجوع الضمير الى المضاف والمضاف اليه (قوله أحسن في عينه الكحل) فأحسن أفعل تفضيل وهي صفة رجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي وهو فوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد أفضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر في مثل هذا المثال تهيؤه لمعاقبة الفعل ولا يعاقب الفعل الا بعد نفي أو شبهه ولذا ترك الناظم التنبيه على اشتراطهما وفي عدم شرطه ... والمتبع انما هو عمل أفعل التفضيل في المفعول به ودلالة التركيب على أفضلية الكحل في عين زيد من الكحل في عين غيره انما هي بحسب السياق والمفهوم التركيب محتمل للمساواة لا الكن نفي المساواة أكثر المساواة صحيحة بقرينة السياق كأن الفعل المعاقب لا يفيد التفضيل بعد النفي أو شبهه مما يدل على نفي المساواة بقرينة أن الكلام مسوق للمدح كلا ... مررت برجل أفضل منه أبوه فانه اذا أتيت بالفعل محله وقلت يفضل أبوه فاتت الدلالة على التفضيل التي يدل عليها (١٩١) أفعل التفضيل ...

أي أطيب منه نلت وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا برحت ونفسه مستفهما ولهم متعلق بتعرضها والضمير في ايهما عائد على مجرورها أمس فقد فقط بجهالة ... وأما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وهذا الشيء لدى ... واعلم ان أفعل التفضيل يرفع المضمر في لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففي أفعل ضمير عائد على زيد وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار الى الأولى منهما بقوله (ورفعه الظاهر نزر) أي ان أفعل المذكور يرفع الظاهر وهي لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه برفعه مبتدأ أو هو مصدر مضاف الى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره ثم أشار الى اللغة الثانية بقوله (ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا) هذه اللغة لجميع العرب وهي ان أفعل يرفع الظاهر لكن بشروط أن يكون معاقبا للفعل وذلك اذا ولي نفيا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب ... ومثل ذلك قوله

(كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق)

والأصل أولى به الفضل من الصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضي الله عنه والشروط قد توفرت وهي تقدم النفي وهو لن والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين

النعت

هو التابع لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال

(يتبع في الاعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل)

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون الا متأخرا عن المتبوع ثم قال

(قوله أولى به الفضل من الصديق) وأولى أفعل تفضيل اسم كان ... به متعلق بأولى والصديق ... الصاحب ... النعت في ... على ما قاله ابن عصفور ... أو ... عارف ... أو ... حواصه ... تعاريف النعت ... لتفاصيله وذلك كان نعته بصفة سببية

مثل مررت برجل قام أبوه والترحم كجاء زيد المسكين والتأكيد كنفخة واحدة والطلبية كجاء زيد الطويل والنسب كالقرشي والنعت والصفة والوصف هنا بمعنى واحد وفي غير ما هنا الوصف هو ذكر الصفة وأما الصفة فهي المعنى القائم بالذات (قوله الحاصل والمتجدد) زاد العلامة الأشموني غير خبر قال فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض اهـ وقوله خبر المبتدا أي في الأصل أو الحال فبعض افراد الذي هو خبر المبتدا في الأصل خرج بقوله الحاصل نحو ان زيدا قائم والذي هو خبر في الحال خرج بقوله والمتجدد أي كل متجدد لكن ترد الحال الثانية في نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فانها مشاركة لما قبلها في الحاصل والمتجدد اذا حذفت زيدا وأتيت بدله بنكرة كرجل فتقول مررت برجل راكب ضاحك الا أن يقال المراد المتجدد مع كون التركيب لم يتغير فيه الا العامل وتعريف الشيخ المكودي النعت بأنه هو التابع لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد تعريف بالأعم وهو جائز عند الأقدمين وقد يقال لا حاجة الى زيادة غير خبر لأن المراد التابع لما قبله في الاعراب الحاصل ما دام حاصلا والمفعول الثاني لا يتبع ما قبله في اعرابه الحاصل ما دام حاصلا اذ يجوز نيابة الثاني فهو خارج بقوله الحاصل وخرج حامض من قولك الرمان حلو حامض لأنه لا يتبع ما قبله في اعرابه المتجدد لأنك تقول نظرت الى رمان حلو حامضا أي في حال كونه حامضا الا

(قوله ولو أل الخ) تصريح بما فهم من قوله وان لمنكور الخ اذ مفهومه ان ما عداهما لا يلزم به تذكيرا وتوحيدا وصرح بالمفهوم لافادة لزوم المطابقة في تالي أل والجواز في المضاف لمعرفة (قوله عن ذي معرفة) قال ذلك تعظيما لشأن هذه المسئلة اذ أحد شقيها بالحديث الذي ذكره الشارح حيث جاء فيه الوجهان والرد على ابن السراج القائل بوجوب المطابقة (قوله أحاسنكم) بالرفع والموطئون بكسر الطاء وهذا الحديث مما دل على أفضلية حسن الخلق وروى الحسن بن الحسن عن أبي الحسن عن جد الحسن ان من أحسن الحسن الخلق الحسن سمعناه من شيخنا سيدي عبد السلام بن الناصر اه مارجد مقيدا كما رأيته بخط شيخنا (قوله هذا اذا نويت) أتى باسم الاشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عن ذي معرفة (قوله وذلك اذا كان افعل مقصودا به التفضيل) بيان لمعنى من فهو جواب عما قيل ان هذا يعارض قوله قبل ان المضاف لا يقترن بمن لفظا ولا تقديرا فأجاب بأن معنى نية من أن يقصد به التفضيل (قوله الاشج) هو عمر بن عبد العزيز سمي بذلك لانه كانت به شجة والناقص سليمان بن عبد الملك وفي شرح

وأضيف مجرورهما وأن يجردا معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكيرا مفعول ثان بالزم وان يوحدا معطوف على تذكيرا أي الزم تذكيرا وتوحيدا وعبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثاني بقوله (وتلو أل طبق) يعني ان افعل التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمت مطابقته لموصوفه فتقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات وتلو أل طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال

(وما لمعرفه ✽ أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه) يعني ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى ذي معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها أضيف ولمعرفه تعلق بأضيف ثم قال

(هذا اذا نويت معنى من وان ✽ لم تنو فهو طبق ما به قرن)

يعني ان جواز المطابقة وعدمها في المضاف الى المعرفة مشروط بان تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان أفعل مقصودا به التفضيل واما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة كما هو في قولهم الاشج والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم فهذا اشارة لجواز الوجهين في المضاف الى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم ويجوز ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ما هو أفعل التفضيل له ثم اعلم ان من المصاحبة لافعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الاول بقوله

(وان تكن بتلو من مستفهما ✽ فلهما كن أبدا مقدما)

يعني ان المجرور بمن المصاحبة لافعل التفضيل اذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لان الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين الاولى ان يكون المجرور اسم استفهام والاخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للاولى بقوله (كمثل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثاني بقوله (ولدى ✽ اخبار التقديم نزرا وجدا) يعني أن المجرور بمن المذكورة اذا كان خبرا أي غير استفهام لزم تأخيره عن افعل لانه بمنزلة الفاعل فحقه التأخير وقد يتقدم عليه بقلة وقد استشهد المصنف على ذلك بابيات منها قوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت ✽ جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

الشيخ هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لانه نقص الجيش أرزاقهم ولما لم يكن أفعل مقصودا به التفضيل لان المتكلم قصد انه ليس في بني مروان عادل سواهما فهما العادلان بناء على اعتقاده والا فقد كان في بني مروان في ذلك الزمان من هو عادل غيرهما وأجاب بان المراد أنهم لم يكن في ملوك بني مروان عادل سواهما فالمراد أعدلا ملوك بني مروان أي عادلاهم (قوله وهو مبتدأ والخبر محذوف الخ) قلت يجوز أن يكون الخبر هو اذا والتقدير هذا كائن اذا نويت فيكون فيه ثلاثة أوجه من الاعراب ولعل الذي حمله على العدول عن هذا الوجه ان حمل اذا على كونها شرطية يلزم أن يكون في الكلام جملة تدل على جواب اذا الشرطية (قوله كمثل ممن أنت خير) يستغني به عن أخير كما ان شرا يستغنى به عن أشر قال في الكافية وغالبا أغناهم خير وشر ✽ عن قولهم أخير منه وأشر (قوله اذا كان خبرا) أي غير استفهام يعني فيشمل نحو ضربت رجلا أفضل من عمرو فيجب تأخير من عمرو فاصطلحوا على أن يسموا ما بعد من اذا لم يكن فيه كلمة استفهام خبرا واخبارا (قوله لانه بمنزلة الفاعل) انظر وجه تنزيل المجرور بمن بعد افعل التفضيل منزلة الفاعل (قوله بل ما زودت منه أطيب) على تعلق من باطيب يكون المعنى بل ما زودتنا وهو كلامها أطيب من جنى النحل لان كلام الاحباء ألذ الاشياء لاسيما بعد الهجر وعلى تعلق منه بزودت يكون متعلق أطيب محذوفا أي بل الكلام الذي زودتنا منه أطيب من جنى النحل وأما كون المعنى بل جنى النحل الذي زودتنا منه أطيب من قولها أهلا وسهلا فهو معنى ضعيف

هل رأيت الأسد أي مقول فيه هل رأيت الأسد أي إن كنت رأيت الأسد فهو مثله في الشجاعة والمعنى إن كنت رأيت الذئب فهذا اللبن لونه كلونه (قوله لكنه شبيه بالمشتق) فعلى تأويل عدل مثلا بعادل يكون داخلا في المؤول بالمشتق فهو داخل في قول الناظم وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب وعلى كونه على حذف مضاف فليس هو النعت في الحقيقة وإنما النعت هو المحذوف يصح تقديره ذو فيكون مؤولا بالمشتق ويصح تقديره صاحب فيكون مشتقا وإن لم يكن صفة صريحة وأما إذا قصد أنه تجسم من العدالة ليكون أبلغ فيكون مؤولا بمشتق أي متجسم من العدالة فقيل (١٢٤) بنى من المصدر فذو الميم الزائدة فاطر

مقول والتقدير جاؤوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير في قوله نعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثان لأعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثان وخبرا منصوب على الحال من الضمير المستتر في أعطيته وإيقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وإن أتت يعني الجملة الطلبية نعتا فأضمر القول ثم قال (ونعتوا بمصدر كثيرا) يعني أن النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرا اطراد الوصف كما تقدم في قوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة ثم قال (فالتزموا الإفراد والتذكيرا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتا التزم إفراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجل ذي عدل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد ثم قال (ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان إحداهما الاختلاف في معنى النعتين أو النعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل والأخرى الائتلاف وهو ما يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب بإضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف تقديره ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة إذا ائتلف على إذا اختلف ثم قال

(ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثنا)

يعني أنك إذا ذكرت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبعت النعت للمنعوت في إعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فإن العاملين متحدان في المعنى وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لا أن الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى وفهم منه أيضا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الاتباع وفيه ثلاث صور إحداها أن يختلفا في المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان الثانية أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو الكريمان الثالثة أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو إذا أريد بوجد الأول حزن وبالثاني أصاب وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيهما الاتباع نحو ضربت زيدا وقام عمرو العاقلان وخاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل قوله بغير استثنا أن الاتباع سائغ فيما

ما وجهه ونظيره لكونه لم يسمع (قوله ونعت غير واحد الخ) يستثنى اسم الإشارة فلا ينعت بنعت مفرق عند سيبويه وقيل يجوز على البدل أو عطف البيان فانظر ما وجه ذلك (قوله والنصب بإضمار فعل يفسره فرقه) وإذا ضمن معمول معنى الشرط وعمل العامل فيه عمل الشرط أو عمل الجواب قولان أشهرهما الثاني عند الأكثرين قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وأصحهما الأول إذ يلزم على قول الأكثرين أن يقع إذا معمولا لما بعد الفاء في قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اه وإذا كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فكيف يفسر كما أشار إلى ذلك الأزهري ويمكن أن يجاب عن الشيخ المكودي بأنه جعل إذا غير مضمنة معنى الشرط وجعل الفاء في فعاطفا فاصلة (قوله ونعت معمولي الخ) لكون العامل الثاني كأنه تأكيد

(١٦ – مكودي) للأول فكأنهما عامل واحد بخلاف ما إذا اختلفا معنى أو عملا فليسا كالعامل الواحد فيلزم اجتماع عاملين ليسا كالشيء الواحد على معمول واحد (قوله إن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس) أي جنس الفعل والاسم وإذا أضيف إليها الاختلاف في العمل صارت أربعا بعد كل واحد مع كل واحد مما بعده ومع مجموع ما بعده فتخرج الصور ثمانية منها ما يسهل مثاله ومنها ما يفرض (قوله وخاصم الخ) فيه حذف والتقدير وكذا إذا كان العامل واحدا أو اختلف عمله نحو خاصم زيد عمرا العاقلان (قوله وخاصم زيد عمرا العاقلان) هذا عند البصريين وأجاز الفراء اتباع الأخير قال العلامة الأشموني لكن النص عن الفراء أنه إذا اتبع غلب المرفوع ويجوز اتباع أيهما شئت عند ابن سعدان

(فالنعت تابع متم ما سبق * بوسمه أو وسم ما به اعتلق)

فالتابع جنس يدخل فيه جميع التوابع وقوله متم ما سبق مخرج للبدل وعطف النسق لأنهما لا يتممان متبوعهما وقوله بوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج للتوكيد وعطف البيان لأنهما وإن كانا متممين لما سبق الا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقا به وفهم من قوله بوسمه أو وسم ما به اعتلق أن النعت على قسمين ما يتمم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي ومتمم ما سبق بوسم ما تعلق به وهو النعت السببي ثم ان نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله (وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا) يعني أن النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال (كامرر بقوم كرما) فكرما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء ومررت بزيد العاقل ثم ان النعت الحقيقي ينفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار الى ذلك بقوله (وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد التثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببي وهو ما رفع ظاهرا متصلا بضمير الموصوف لا يجب مطابقته في ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم فلا يطابق لأنك تقول مررت برجل قامت أمه وبرجلين قام أبواهما وبرجال قام آباؤهم ثم قال (وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة هو الحاد من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الاشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذي بمعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذي) والمنسوب وهو المشار اليه بقوله (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد الا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذي مال أي صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشي بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمي أبوه ثم قال

(ونعتوا بجملة منكرا * فأعطيت ما أعطيته خبرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرا أن الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم اطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدا فلذلك أزال هذا الايهام بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شيء من ذلك نعتا لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال (وان أتت فالقول أضمر تصب) يعني اذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز

حتى اذا جن الظلام واختلط * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيا

يشمل عطف البيان لأنه يوضح فهو يكمل لما قبله ويشمل التوكيد لأنه يوضح أيضا من حيث أنه يثبت الحقيقة ويرفع المجاز (قوله بوسمه) أي وسم ما سبق أي بصفة ما سبق أي بدلالته على صفة ما سبق فضمير وسمه عائد الى ما (قوله متم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق) استشكل اخراج البدل بأن البدل في أكلت الرغيف ثلثه يوضح أنه ليس المراد جميع الرغيف وقس عليه بقية أنواع البدل فهو متمم ويمكن الجواب بأن المقصود في البدل تكرير النسبة وحصول الايضاح باللازم لا بالقصد واستشكل أيضا اخراج عطف النسق بأنه قد يكمل ما قبله بأن يوضحه بأن يعطف الجلي على الخفي نحو عندي عسجد وذهب ويجاب بأن الشارح يرى منع هذا التركيب (قوله وليعط في التعريف) أي من التعريف والتنكير ما لما تلا ويصح أن تكون في على بابها على حذف مضاف أي في حال التعريف (قوله هو لدى التوحيد) لدى بمعنى في أي في التوحيد والتذكير (قوله كذا) وسائر أسماء الاشارة الا أسماء الاشارة المكانية كهنا (قوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) وهي ما لا تحتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاتها (قوله جاؤا بمذق) أي لبن بمقول فيه هل رأيت الذئب أي لبن مشوب بماء لون ذلك اللبن مع الماء كلون الذئب ونحو ذلك أن تقول جاء رجل

ويجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت اذا علم الا ان ذلك في النعت قليل وفهم من قوله
عن يقل ان حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عز وجل وعندهم قاصرات الطرف
أي حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر * ولم أعط شيأ ولم أمنع * أي فلم
يأطائلا وما مبتدأ موصول وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع
فاعل يعقل ضمير يعود على الحذف

(التوكيد)

على قسمين لفظي ومعنوي فالمعنوي على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز
يدل على الاحاطة والشمول وقد أشار الى الاول فقال

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا)

الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد في الافراد والتذكير
وغيرهما تقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا في حالة الافراد فان كان
المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك بقوله

(واجمعهما بأفعل ان تبعا * ما ليس واحدا تكن متبعا)

أي النفس والعين اذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل وشمل قوله ما ليس واحدا المثنى
والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان
أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثاني وهو الدال على الاحاطة والشمول بقوله

(وكلا اذكر في الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا)

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها الا ذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى
المذكر وكلتا يؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الالفاظ الا مضافة
الى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلا وأتى بالضمير مفردا فهم منه ان الضمير
مطابق للمؤكد كما في النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم
والهندات كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون
جميعهم والهندات جميعهن ثم قال

(واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله)

أي من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل تقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم
ولم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من عم
فان قلت من عم فاعلة قلت عامة فاجتمع مثلان فادغم الاول في الثاني وانما قال مثل النافلة لاغفال
كثير من النحويين عن ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من
التوكيد في هذا الباب والنافلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال

(وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا)

يعني ان أجمع وما بعده يؤكد به بعد كل وفهم من ترتيب هذه الالفاظ ان أجمع للمفرد المذكر وجمعاء
للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة
كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما
لازم وهو ان أجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخرا عنها والآخر غالب وهو انه لا يؤكد به دون
كله

(ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع)

يعني ان أجمع وما بعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون

تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كما في آيه غافر ورد عليه بالآيتين قال الامام السيوطي في ألفيته

ورتب المفرد ثم الظرفا * جملة من غير حتم يلفى اهـ

من خط العلامة ابن القاضي (قوله التوكيد) يقال وكد توكيدا بالواو أكثر من الهمز (قوله فتقول قام زيد نفسه وعينه) قال الاشموني لا يجوز عطف بعض ألفاظ التأكيد على بعض فلا يجوز قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة وهو الذي في شرح سيدي المكودي رحمه الله (قوله ولا يؤكد بها الا ذو أجزاء) جعلوا منه اشتريت العبد كله بخلاف جاء العبد كله فالمعتبر صحة التجزي باعتبار العامل ولذا قال المرادي ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وزاد العلامة المرادي غير مثنى (قوله وبعد كل أكدوا بأجمعا) أجمع وفروعه معارف فقيل بتقدير الاضافة الى ضمير المؤكد وقيل بالعلمية

(قوله وهو ابن السراج) فانه يمنع الاتباع فيما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلفا في اللفظ مطلقا ويمنع الاتباع أيضا فيما اذا اتحدا
معنى وعملا ولفظا وقدر الثاني غير تأكيد فان قدر الثاني تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع ويشكل على هذا أنه ليس هنا حينئذ
ما استثنى منه لانه اذا قدر الثاني غير عامل وانما هو تأكيد من غير أن يعمل فليس هنا عاملان والفرض كلامه في معمولي عاملين ويجاب
بانه ليس المراد ان ابن السراج يستثنى جميع ما ذكره بل المراد انه أتت تستثنى من هذه القاعدة بعض ما ذكره ابن السراج وأما
ابن السراج فيستثنى منها ما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلفا لفظا قال العلامة الاشموني وخص بعضهم جواز الاتباع بكون
المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين اه وفي قول الناظم به يراسة تارد على هذا أيضا (قوله وان نعوت كثرت) المفهوم معطل
لان النعت الواحد كذلك وانما ذكر تعدد (١٣٣) النعت توطئة لقوله الآتي أو بعضها اقطع وانما وجب الاتباع مع الاحتياج الى
النعت أو النعوت لتنزل النعت حينئذ منزلة الجزء من المنعوت لكونه لا يعرف الا به ولان في القطع مع الافتقار تشتيتا على ذهن السامع فلا يدري هل المقطوع وصف لما قبله أو لشيء آخر (قوله واقطع أو اتبع) مفعولهما محذوف للعموم لان حذف المعمول يؤذن بالعموم أي الجميع أو البعض ان يكن معينا بدونها وقوله أو بعضها اقطع فعل وفاعل ومفعول أي أو اقطع بعضها ان كان المنعوت معينا بما سواه من النعوت وقال ابن الناظم أي وان يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه فجعل بعضها مجرورا بالعطف على دونها وجعل مفعول اقطع محذوفا واعترضه الشاطبي بان هذا التفسير لا يظهر اذ لو أراد الناظم ذلك لقال أو
بعضها اقطع معلنا ان كان معينا بالبعض الآخر ولم يقل ذلك اه ويحتمل ان يكون مفعول يعني
اقطع أو اتبع الجميع أي اقطع الجميع أو اتبع الجميع ان يكن معينا بدونها أو اقطع بعضها دون البعض فيما اذا كان المنعوت معينا
بدون الجميع فيكون بعضها مفعول اقطع فان قلت يلزم فوات التنبيه على ما اذا كان المنعوت معينا ببعضها قلنا هو مأخوذ من
قوله قبل وان نعوت كثرت الخ مع قوله واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها فانه يعلم منه أن البعض الذي تعين به المنعوت يجب اتباعه
وانه لا يجب اتباع البعض الذي لم يتعين به المنعوت والحاصل انه فهم منه ان العلة في وجوب الاتباع الافتقار وفي عدم وجوبه عدم
الافتقار لانه قال وقد تلت مفتقرا لذكرهن وما خرج على الاعراب الاول يؤخذ بالمفهوم (قوله معلنا) أي مظهرا لذلك وهو تنكيت
على من يقول ان القطع لا يكون الا بعد الاتباع ﴿فائدة﴾ اذا نعت بمفرد وظرف أو شبهه وجملة قدم المفرد ثم الظرف ثم الجملة على
طريق الاولى كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويجوز خلافه كقوله

ذكر غير استثناء تشبيه به الى قول من منع الاتباع وان اتفق المعنى وهو ابن السراج ويحتمل ان
يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح ونعت مفعول مقدم لاتبع وهو مصدر
مضاف الى المفعول وهو على حذف مضاف أي نعت معمولي وحيدي معنى والتقدير ونعت معمولي عاملين
وحيدي فوحيدي نعت لعاملين ومعنى مجرور باضافة وحيدي اليه وعمل معطوف على معنى وبغير
متعلق باتبع ثم قال

(وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبعت)

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى
والذي قدر فهدى الآية وبغير عطف كقوله تعالى هماز مشاء بنميم الآية فان كان المنعوت مفتقرا
لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نبه بقوله أتبعت أي وجب اتباعها المنعوت في اعرابه وفهم
من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فتشمل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل
بالاتباع اذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميمي خياط طويل اذا افتقر المنعوت
للنعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج الى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله
(واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها) يعني ان المنعوت اذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها
الاتباع والقطع والاتباع في بعضها والقطع في بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله
(أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا ان
يكون بعضها منصوبا على انه مفعول باقطع وبهذا جزم المرادي وقال الشارح أي وان يكن المنعوت
معينا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه أن بعضها مجرور
بالعطف على بدونها وأو في قوله أو اتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت في الاعراب وبين قطعها
عن التبعية وفي القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب والى ذلك أشار بقوله

(وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا)

يعني ان المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب على انه مفعول
بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهرا وأو للتخيير أيضا وان قطعت شرط
في جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها ومضمرا حال من التاء
في قطعت ومبتدأ مفعول بمضمر والالف في لن يظهرا ضمير عائد على مبتدأ أو ناصبا ثم قال

(وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفي النعت يقل)

صلة ما وانما جاز حذف الضمير وشرطه وجود الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار وفي انه حال من الضمير المستتر في المجرور وفي خبر المبتدأ او مكررا حال من الضمير المستتر في يحيى ثم قال

(ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذي به وصل)

يعني انه اذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فتقول في المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربتك ضربتك والمجرور والمتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المتصل لا يؤكد لفظه وحده نحو قمت ت أو قاموا وهو فاعل وايا لك ضربت ثم قال (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب) يعني ان التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به معمولا في توكيد في من قولك في الدار زيد في الدار في الدار زيد وان من ان زيدا قائم ان زيدا ان زيدا قائم فلا يجوز تكرار الحرف وحده الا اذا كان الحرف من حروف الجواب فلا يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله (كنعم وكبلى) فتقول نعم نعم وبلى بلى لانه لم يتصل به شئ يكرر معه وظاهر كلامه ان غير منصوب على الاستثناء والقدر الحروف كالضمائر في وجوب اعادة ما اتصل بها الا المتصل بها حروف الجواب ثم قال

(ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل)

يعني ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل المرفوع نحو قمت أنت وقمت انا والمنصوب نحو ضربتك انت والمجرور نحو مررت بك انت وهذا التوكيد من التوكيد اللفظي لا المعنوي

عطف البيان

اعلم ان عطف البيان [illegible] (العطف اما ذو بيان او نسق) قسم العطف الى ذي بيان والى نسق [illegible] عطف البيان [illegible] اي او [illegible] ثم بين ان المقصود في هذا الباب عطف البيان بقوله (والغرض الآن بيان ما سبق) أي المقصود هنا [illegible] عطف البيان ثم عرفه فقال

(فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفة مخرج للنعت فان النعت يوضح متبوعه بوصف فيه او فيما له تعلق كما تقدم وعطف البيان يوضحه بنفسه ولذلك قال حقيقة القصد به منكشفة وقال في النعت يوضحه او ما له تعلق وذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع او خبر بعد خبر ولا بد في التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية في موضع الصفة لتابع ثم قال

(فأولينه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول النعت ولي)

يعني ان عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله

(فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله فقد أن ذلك قليل بالنسبة الى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل ان للمتقين مفازا حدائق وما في قوله ما من وفاق مفعول ثان لاولينه وهي موصولة والنعت مبتدأ خبره ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد

(قوله ويجوز نصبه على الاستثناء) قاله الحطاب ويجوز الرفع ويكون نعتا للحروف (قوله العطف اما ذو بيان) فائدته رفع الالتباس ولا يشترط في أحدهما أن يكون خاصا (قوله او نسق) اسم بمعنى اسم مفعول أي المنسوق (قوله حقيقة القصد به منكشفة) ليس بمخرج للنعت كما قاله ابن هشام رادا على الشاطبي لأنه لا يستغنى عنه بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره لكن لما كان شبه الصفة غير صحيح صرح بالمقصود بقوله حقيقة القصد به منكشفة (قوله فأولينه) أي أعطه يا ناعت أي الحقيق وليه أي أخذه من موافقة الاول

والعمدات جمع وفهم من قوله فقد يجيء ان ذلك قليل بالنسبة الى ذكرها قبله كل وصرح الشارح قبله وفيه نظر لانه جاء في القرآن التوكيد به دون كل في ايات كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وجميعا اجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف ثم قال

(وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل)

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وحول والاستعمال يشهد له وظاهر النظم لاشتراطه الافادة ولا تحصل الافادة الا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهرا كله ومنه قوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا

وقوله أيضا

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * يا ليت عدة حول كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل ان أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين والمنقول عن الاخفش والكوفيين ان النكرة لا تؤكد الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه ان المختار توكيد النكرة الكوفيين لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل ان البصريين يمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة او غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال

واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

يعني ان العرب استغنت بكلتا في المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا عن أفعلا في المذكر فتقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاوان ولا القوم أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولابد من اضافة كلا وكلتا الى ضمير المؤكد وتقدم في قوله وكلا اذكر في الشمول البيت وعن متعلق باغن وفي مثنى متعلق بكلتا وعن وزن معطوفان باغن ثم قال

(وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع)

يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لابد من توكيده بالضمير المنفصل نحو قم أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم ان الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضا ان المتصل اذا أكد بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع ان الضمير المتصل اذا كان منصوبا أو مجرورا لا يؤكد أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم وفهم من قوله لن يلتزما ان توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وان تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدا مضمر والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال

(وما من التوكيد لفظي يجي * مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بموافقه وفهم من قوله مكررا انه يكون بالمساوي لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوي معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير قمن لان جديرا وقمنا متفقان معنى وفهم منه أيضا انه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك وما مبتدا وهي موصولة ولفظي خبر مبتدا محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره

(قوله وان يفد توكيد منكور قبل) قال ابن الاهمال في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة أقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمرات (قوله يا ليت عدة شهر) الذي في الاشموني يا ليت عدة حول وبحث بعضهم في الاستشهاد به لانشاهد فيه لان الحول معين اذ تقديره حولي ثم حذفت الياء ويدل لكون المراد ما ذكر انه ليس مراد المتكلم حولا من الاحوال بل الحول المعين (قوله واغن بكلتا الخ) قال سيدي عبد الواحد بن عاشر هذا البيت يتعلق بقوله وبعد كل أكدوا باجمعا وقد وقع وصله به كما يوجد في بعض النسخ (قوله فبعد المنفصل) قال أبو حيان لا خصوصية لذلك بل يجوز أن تقول جئتم يوم الجمعة أنفسكم اه قال أبو اسحق لما كان النفس والعين قد يليان العامل من غير كونهما للتأكيد جيء بالضمير المنفصل دفعا لما يعرض من اللبس في نحو هند خرجت نفسها وحمل عليه ما لا لبس فيه (قوله مكررا) ولا يزيد على ثلاث مرات (قوله في الاسم) ولو نكرة فقوله

وان يفد توكيد منكور خاص بالمعنوي

يعني أن الواو تنفرد من سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى عنه نحو
تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو ولا يعطف هنا بالفاء ولا يجوز العطف
في هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء تقول
اصطف القوم واصطفوا إذا وقفوا في الحرب صفا ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال

(والفاء للترتيب باتصال * وثم للترتيب بانفصال)

يعني أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالاتصال فالمعطوف بها يأتي عقب
المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال فإذا قلت قام
زيد فعمرو فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد
وبينهما مهلة والفاء تفيد أو تخبره الترتيب والاتصال متعلق بالترتيب ثم قال

(واخصص بفاء عطف ما ليس صله * على الذي استقر أنه الصله)

يعني أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الراجع إلى الموصول نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة للذي ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس في المعطوف
ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء في هذه المسألة لا يكون صلة لكونه معطوفا
على الصلة ولا تكون الصلة إلا جملة ثم انتقل إلى حتى فقال

(بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون إلا غاية الذي تلا)

يعني أن حتى لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو قدم القوم حتى زيد إلا أن زيدا
بعض القوم ولا يكون إلا غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الأنبياء وزارك الناس حتى
الحجامون وفهم من قوله بعضا أنه لا يعطف بها غير البعض وقد يكون كالبعض لكونه كجزء منه كقوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

يقدر أنه ألقى ما يثقله حتى نعله وفهم من قوله على كل أنه لا يعطف بها إلا على كل
واسم كل ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائدا على ما يدل عليه المفهوم من قوله
اعطف ثم اعلم أن أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار إلى الأول فقال (وأم بها اعطف إثر همز
التسويه) يعني أن أم من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك سواء علي أقمت أم
قعدت ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وإثر همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو أزيد
عندك أم عمرو والتقدير أيهما عندك وهذا معنى قوله (أو همزة عن لفظ أي مغنيه) وإنما سميت
متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها
وإلى ذلك أشار بقوله

(وربما أسقطت الهمزة إن * كان خفا المعنى بحذفها أمن)

فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة والهمزة التي
تقدم مع أم بأي كقول الشاعر

وأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر * أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد وإن كان شرط وخفا
المعنى اسم كان وهو ممدود وقصره ضرورة وبحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضع خبر كان
والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم الثاني
من قسمي أم وهي المنقطعة فقال

(وبانقطاع وبمعنى بل وفت * إن تك مما قيدت به خلت)

أم المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو مع همزة تقدم مع أم

الانقطاع وعمل لا بها إذا
كانت بمعنى وقت لا تكون
اسم فعل (قوله فالفاء
للترتيب) قال ابن هشام في
تذكرته ... التوابع
ما تقدم على متبوعه إلا
المعطوف بالواو لأنها
لا ترتيب فيها وخص بالضرورة
(قوله الجمع المطلق) هو
معنى مطلق الجمع ...
بين العبارتين ... الفرق
... المطلق ومطلق
الماهية ... أحدهما
(قوله والفاء للترتيب) على
... بالفاء ...
... إذا كان ...
الحمل ... أشهر ...
عليه ... ولهذا
معنى (قوله ...
الخ) الذي ... للإمام
ابن مالك في ... أن الواو
لا ترتيب فيها وحقق ابن
ابن هشام في المغني
والصادي وبعض شراح
الجمل ... أحمد بابه
الرضاع شارح قواعد ابن
هشام على أنها ليست
للترتيب ولا للمهلة كالواو
خلافا لمن زعم أنها للترتيب
كالزمخشري (قوله حتى
النساء) قد اجتمعا في قوله
قهرناكم حتى الكماة فأنتم
تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

من الصلة الى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر في ولي عائد على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأوليه والتقدير فأوليه من وفاق الاول الذي النعت وليه من وفاق الاول ثم قال (وصالحا لبدلية يرى) يعني ان عطف البيان يصلح أن يجعل بدلا وذلك مطرد الا في موضعين نبه على الاول منهما بقوله (في غير نحو يا غلام يعمرا) يعني ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فيا غلام منادى مبني على الضم ويعمرا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل ولم يصح هنا جعل بدلا ونبه على الثاني بقوله (ونحو بشر تابع البكري) يشير بذلك الى قول الشاعر

أنا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكري فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر معرفا بالبكري ولادى الى اضافة ما فيه أل الى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله (وليس أن يبدل بالمرضي) وصالحا مفعول ثان ليرى وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبدلية متعلق بصالح وفي غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره بعطفه بشر ويقصد حينئذ لفظ الاسم فقط على الحكاية وهو الظاهر وان يبدل اسم ليس والباء زائدة في خبرها

﴿عطف النسق﴾

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الاول قوله (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله (كاخصص بود وثناء من صدق) فمن صدق مفعول باخصص وتال خبر مقدم ومبتدأ وعطف النسق مبتدأ أو بحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع في حروف العطف فقال (فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم او) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وثم والفاء وحتى فلا اشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى وأما أم وأو فذكرهما أكثرهم في بيان ما يشرك في اللفظ لا في المعنى وجعلهما الناظم مما يشرك فيهما باعتبار ان ما قبلهما وما بعدهما مستو في المعنى الذي سيقا له من شك وغيره فالعطف مبتدأ أو خبره بواو وما بعده ومطلقا حال من العطف وثم وما بعدها معطوف على واو باسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفا وحتى وأم وأو ثم مثل بقوله (كفيك صدق ووفا) ثم قال (وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظا لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقائم عمرو ولا زيد وقام زيد لا عمرو فالقائم زيد دون عمرو وما قام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بلكن فقال (كلم يبد امرؤ لكن طلا) والطلا الولد من ذوات الظلف واتحصل من البيتين ان حروف العطف تسعة وهي على قسمين قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهي ستة وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة وبل فاعل باتبعت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب اسم فعل بمعنى فقط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * في الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعني ان الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها اللاحق نحو قام زيد وعمرو بعده والسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله والمصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو ولاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة ولاحقا مفعول باعطف وأو سابقا وأو مصاحبا معطوفان عليه وفي الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب للاحق ومصاحب فهو من باب التنازع ثم قال

(واخصص بها عطف الذي لا يغني * متبوعه كاصطف هذا وابني)

(قوله وصالحا لبدلية يرى) الفرق بين البدل وعطف البيان ان البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان بالعكس (قوله وليس أن يبدل بالمرضي) فيه التنبيه والاشارة الى الخلاف واختلف الفراء والفارسي (قوله تال بحرف متبع) عرف باعتبار المصدر بانه تشريك مفردين في عامل واحد مع توسط حرف بينهما يقوم مقام تكرار العامل قال الامام السيوطي في ألفيته وعد قوم في الحروف الا وأي وليس أين كيف هلا قال القاضي وقال والدنا رحمه الله عليه وعد بعض في حروف النسق كيف ولولا أين أي فحقق الا وليس ثم هلا ومتى ما كان حيث بعدها متى (قوله ومطلقا حال من العطف) فيه اتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف وقال الحطاب حال من الضمير المستتر في الخبر وجاز تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه لان ذلك مغتفر في النظم على أن الاخفش والناظم أجازاه قياسا (قوله لكن طلا) هو ولد بقر الوحش قاله الهواري وهو مقصور (قوله اسم فعل) صوابه

على لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع ان لا معطوف على لكن وانه من قول الاول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال (وبل كلكن بعد مصحوبيها) يعني ان بل اذا وقعت بعد مصحوبي لكن وهما النفي والنهي كانت مثل لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمرا فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو فبل في ذلك كلكن في المعنى ثم مثل ذلك بقوله (كلم أكن في مربع بل تيها) المربع موضع الربيع والتيها القفر وبل مبتدأ وخبره كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وهاء مصحوبيها عائد على لكن ثم ان بل تقع بعد غير مصحوبي لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الامر والى ذلك أشار بقوله

(وانقل بها للثان حكم الاول • في الخبر المثبت والامر الجلي)

يعني ان بل اذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الامر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام المسند الى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الامر اضرب زيدا بل عمرا فالامر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها في أربعة مواضع في النفي والنهي والخبر المثبت والامر وقوله الجلي تتميم لصحة الاستغناء عنه ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وان على ضمير رفع متصل • عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعني انك اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل ويفهم منه انك اذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو أيتك وزيدا ويفهم منه أيضا ان ضمير الرفع اذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان ويشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو قمت أنت وزيد أو مستترا نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل جئت عند زيد حاتما ومن صلح فالفصل هنا بضمير المفعول وان شرط وعطفت على الشرط وعلى ضمير متعلق به وأوتاء ل معطوف على الضمير المتصل وما زائدة أو صفة ثم نبه على انه قد يرد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله (وبلا فصل يرد • في النظم فاشيا) فمن ذلك قول الشاعر

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى • كنعاج الفلا تعسفن رملا

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الراجز

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه • ما لم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير في الشعر وفيه اشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على الضمير المستتر في سواء وليس فيه فصل ثم نبه على انه مع ذلك ضعيف بقوله (وضعفه اعتقد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كانه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل وفي يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفي النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير في يرد ثم قال

(وعود خافض لدى عطف على • ضمير خفض لازما قد جعلا)

يعني انه اذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم اعادة الخافض ويشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فاعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين الا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم

(قوله تيها) قال شيخ شيخنا العلامة المرابط عدم صرف تيها لوجود ألف التأنيث فيه وهو ممدود وقصره ضرورة (قوله لازما قد جعلا) وعلله بأن ضمير الجر شبيه التنوين ومعاقب له فلا يعطف عليه كالتنوين وبأن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك فاستمع الاعادة اختيارا والتعليل الثاني واه

باي وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها واختلف في معناها فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب لاستلزامها اياه على القولين وبانقطاع متعلق بوفت وكذلك وبمعنى بل وخلت خبر تكن وعما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة فان قلت كيف يصح اعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة قلت هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم انتقل الى أو فقال

(خير أبح قسم بأو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمي)

ذكر في هذا البيت ستة معان الاول التخيير نحو خذ من مالي دينارا أو ثوبا الثاني الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الامرين في الاباحة ومنعه في التخيير الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف الرابع الابهام كقوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الابهام ان الابهام يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله تعالى وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون وفي قوله واضراب بها أيضا نمي اشارة الى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب مبتدأ ونمي خبره وبها متعلق بنمي أي نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقا باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر ثم من معاني أو أن تكون بمعنى الواو واليه أشار بقوله (وربما عاقبت الواو) يعني ان أو تعاقب الواو أي تكون بمعناها وذلك اذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله (اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي اذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذا للبس أي طريقا ومنه

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر

أي جاء الخلافة وكانت له قدرا وفهم من قوله وربما عاقبت ان ذلك قليل واذا متعلق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال

(ومثل أو في القصد اما الثانية * في نحو اما ذي واما النائية)

مذهب أكثر النحويين أن اما المسبوقة بمثلها عاطفة وذهب بعضهم الى أنها غير عاطفة واليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقا وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لاو وليس كذلك لان اما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها للاضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ اما ثوبا واما دينارا ومثالها للاباحة جالس اما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ومثالها للابهام قام اما زيد واما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله اما الثانية فائدتان الاولى ان التي بمعنى أو انما هي الثانية دون الاولى والاخرى انها لا بد أن تكون مسبوقة باما أخرى وفهم من المثال انها لا بد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدأ وفي القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدأ والثانية نعت لاما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعني وذي مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ اما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك اما ذي وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل الى لكن فقال (وأول لكن نفيا او نهيا) يعني ان لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو وللنهي نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا وفهم منه انها لا تجيء في الايجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال (ولا * نداء او أمرا او اثباتا تلا) يعني ان لا العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو وللامر نحو اضرب زيدا لا عمرا وللاثبات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود

(قوله غير عاطفة) لان حرف العطف لا يدخل على مثله

على

ذكر له أربعة أقسام الاول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيأتي ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثان لملفي وفي يلفى ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الاول لملفي وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين واليه ما أشار بقوله

(وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ۞ ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزا لحما ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت به الاخبار بأكل الخبز وهو صحيح ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت انك أكلت لحما دون أن تسلب الحكم عن الاول والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حمارا أردت أن تقول رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أي سلب الغلط عن الاول بالثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار اليه بذا وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الاول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان صحب البدل ذا قصد وقوله دون قصد في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الاول عليه أي وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدإ مقدر على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفته وبه مفعول سلب وضميره عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير الكلام وان صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الاول وهو المتبوع ثم مثل للاقسام الاربعة فقال

(كزره خالدا وقبله اليدا ۞ واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فزره خالدا مثال للبدل المطابق لان خالدا والضمير المتصل بزره كشيء واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتمال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر وسيأتي وخذ نبلا مدى مثال للبدل المباين وقد تقدم انه على قسمين والمثال يحتمل انهما لانه يجوز ان يكون قصد الاول فيكون كقولك أكلت خبزا لحما وان لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا حمارا والمدى جمع المدية وهو السكين ثم قال

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ۞ تبدله الا ما احاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا)

يعني ان ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان بدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر

أوعدني بالسجن والاداهم ۞ رجلي فرجلي شثنة المناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله ۞ وما ألفيتني حلمي مضاعا ۞ وان كان مطابقا فيشترط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والا استثناء وما منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال (كانك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير في انك واستمالا الخبر ثم قال (وبدل المضمن الهمز يلي همزا) يعني ان المبدل منه اذا كان اسم استفهام لا بد ان يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله (كمن ذا أسعيد أم علي) وبدل مبتدأ والهمز مفعول ثان بالمضمن ويلي في موضع خبر المبتدإ وهمزا مفعول

(قوله جئتم كبيركم وصغيركم) ومنه كقوله تعالى حكاية تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا

ولذلك قال (وليس عندي لازما) يعني ان اعادة الخافض في ذلك لا تلزم عندي ثم استدل على صحة اختياره بقوله (اذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله * فاذهب فما بك والايام من عجب * والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضي الله تعالى عنه واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام عطفا على الضمير في به ثم قال (والفاء قد تحذف مع ما عطفت) يعني ان الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر فانفلق أي فضرب فانفلق ثم قال (والواو) أي والواو قد تحذف أيضا مع ما عطفت ومنه قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر أي والبرد وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس والى ذلك أشار بقوله (اذ لا لبس) أي ان لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفا على الفاء (وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي) يعني ان الواو انفردت من سائر حروف العطف بانها يعطف بها عامل مزال أي محذوف بقي معموله وذلك كقوله *

علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

فماء مفعول ثان بعلفتها والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامله فيما يظهر لانه الواو في اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء وقوله دفعا لوهم اتقي يعني ان حمل مثل هذا على حذف العامل انما هو لدفع ما يتقي من كون ماء معطوفا على تبنا اذ لا يصح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولا معه لان المعية متعذرة فيه ثم قال (وحذف متبوع بدا هنا استبح) يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز اذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيدا بل وعمرا أي بل ضربته وعمرا ومفهومه ان ذلك سائغ في جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قليل ثم قال (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعني ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الاسماء فتقول زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح في موضع خبر المبتدا ثم قال (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعني أنه يجوز ان يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أي قابضات ثم قال (وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل

(البدل)

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادي على أنه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع في ذكر أقسامه فقال

(مطابقا أو بعضا او ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل)

(قوله أي فضرب) ويضرب معطوف على أوحينا قاله ابن هشام

(البدل) اشترك بدل البعض وبدل الاشتمال في كون المبدل منه في كل منهما غير واف بالمراد واما بدل الكل فالمبدل منه فيه واف بالمراد لكنه كغير الوافي لكون المقصود تقرير النسبة وتقويتها وقصدها مرتين ولذا لم يقتصر على البدل في جميع الاقسام

ذكر

[illegible] وكان حقه ان [illegible] الذي لان المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذي
[illegible] ثم قال (وانو انضمام ما بنوا قبل الندا) يعني ان الاسم اذا كان مبنيا قبل الندا ثم نودي
[illegible] ضمه [illegible] هذا ويا [illegible] ويظهر أثر تقدير الضم اذا أتبع فانه يجوز فيه ما يجوز في
[illegible] تابع [illegible] القادر [illegible] ذلك من أحكام التابع المضموم والى ذلك
[illegible] بقوله (وليجر مجرى ذي بناء جددا) أي يجري في المنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي
[illegible] في النداء ثم [illegible] فقال (والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا)
[illegible] المنكر هو النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي لانه لم يقصد رجلا بعينه
[illegible] المضاف [illegible] عبد الله [illegible] والمراد بشبيه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعا نحو
[illegible] جميلا وجهه او نصبا نحو [illegible] لا أرى [illegible] أو جرا نحو يا مارا بزيد أو كان معطوفا ومعطوفا عليه
[illegible] ثلاثة [illegible] وهو [illegible] وهذه [illegible] مع [illegible] اعلى الاصل لان المنادى مفعول بفعل محذوف
[illegible] المنادى [illegible] الى [illegible] أشار بقوله (عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم
[illegible] المستتر [illegible] ثم قال

(ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن)

[illegible] كان من المنادى [illegible] بخمسة شروط الاول أن يكون
[illegible] المثال [illegible] الثالث أن يكون ابن مضافا الى علم كسعيد
[illegible] الخامس أن يكون المنادى ظاهر
[illegible] وهو أيضا مطلوب لا فضل
[illegible] يكن المنادى علما ولا مضافا
[illegible] أصل المنادى [illegible] وقد صرح بهذا المفهوم فقال

(والضم ان لم يل الابن علما أو يل الابن علم قد حتما)

كون المنادى [illegible] كون المضاف اليه ابن غير علم يا زيد ابن أخينا
[illegible] فقد حتم [illegible] فهو
ويجوز أن [illegible] الضم واستغنى بالضمير الذي في حتم
[illegible] لان جملة [illegible] الواحدة وعلى هذا
[illegible] ثم قال (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا)
انه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة اذا اضطر شاعر
[illegible] مثال الضم قوله

سلام الله يا مطر عليها ٭ وليس عليك يا مطر السلام

[illegible] النصب قوله

ضربت صدرها الي وقالت ٭ يا عديا لقد وقتك الاواقي

[illegible] عند الخليل وسيبويه الضم وفي تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغي أن يعتقد أنه عندمن
الضم مع التنوين [illegible] من نصب معرب وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضمم فهو
[illegible] التنازع وهي موصولة ونونا صلتها ونا واضطرارا هو تعليل لنونا وما يتعلق بنونا وما المجرورة
موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبينا خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا ثم قال (وباضطرار خص
[illegible] أل) يعني انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا في الضرورة كقوله
[illegible] يا التي تيمت قلبي ٭ وقوله فيا الغلامان اللذان فرا ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة
[illegible] المصدرة بأل فقال (الا مع الله ومحكي الجمل) فيجوز في الاختيار يا الله بقطع الهمزة ووصلها

(قوله مما له استحقاق ضم بينا) فائدة التقييد ببينا التحرز من الضم المقدر كقاضي وفتى فلا ينون للضرورة (قوله وباضطرار خص الخ) لان النداء [illegible] وأل [illegible] في بعض الصور كما في الغلام أو في [illegible] كما في التي تيمت قلبي ولا يجتمع معرفان (قوله من أجله يا التي تيمت قلبي) تمامه وأنت بخيلة بالود عني (قوله فيا الغلامان اللذان فرا) تمامه ايا كما أن تكسبا نا شرا

يلي ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيد أم علي بدل من من ثم قال

(ويبدل الفعل من الفعل كمن * يصل إلينا يستعن بنا يعن)

يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل كقوله * متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * فتأتنا وتلمم متفقان في المعنى وبدل الاشتمال كقوله تعالى يلق أثاما يضاعف له العذاب ومنه قوله في المثال من يصل إلينا يستعن بنا فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع

النداء

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو في الاصطلاح الدعاء بحرف مخصوص منه والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار إلى الأول فقال

(وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأي وآ كذا أيا ثم هيا)

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائي البعيد مسافة وبأو كالنائي البعيد حكما كالساهي ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله (والهمز للداني) والداني هو القريب وذكر له حرفا واحدا وهو الهمزة نحو أزيد أقبل ثم أشار إلى المندوب فقال (ووا لمن ندب أو يا) فذكر له حرفين وا ويا نحو وازيداه ويازيداه فعلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره وأن وا لا ينادى بها إلا المندوب ثم قال (وغير وا لدى اللبس اجتنب) غير وا هو يا يعني أن يا إذا لم يكن قرينة تبين أنه مندوب اجتنب وتعين وا لأنها لا لبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله

(وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما)

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر أما المندوب والمستغاث فلأن المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافي ذلك وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لأنه يفوت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ويدخل فيها ما يدل عليه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله

(وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

الإشارة إلى حذف حرف النداء وفهم من البيت أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافا فقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله فعاذل المانع مجيز فذلك اسم فاعل من عذل إذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله ثوبي حجر أي يا حجر ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله بمثلك هذا لوعة وغرام * أراد يا هذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو يوسف أعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفر لي والموصول نحو من لا يزال محسنا أحسن إلي والمطول نحو طالعا جبلا أقبل وأي نحو أيها المؤمنون وذا الذي مبتدأ أو خبره قل وفي اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبني على الضم ومنصوب وقد أشار إلى الأول بقوله

(وابن المعرف المنادى المفردا * على الذي في رفعه قد عهدا)

يعني أن حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرف ما تعرف قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف في النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به وفهم من قوله على الذي في رفعه قد عهدا أنه إذا كان مثنى يبنى على الألف فتقول يا زيدان وإن كان جمع مذكر بني على الواو نحو يا زيدون والمعرف

(قوله وبدل الاشتمال كقوله تعالى يلق أثاما يضاعف) وقال ابن هشام هو بدل كل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام (قوله وأما بدل البعض فلم يسمع) ومثله الأزهري بقوله إن تصل تسجد لله يرحمك (قوله النداء) قال ابن أبي الربيع المنادى إذا حقق كان مفعولا في المعنى كأنك قلت في يا زيد أنادي زيدا ولهذا ساغ تركيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الخباز عن الزمخشري أن اللفظ بهذا خطأ قال لأن النداء ركن من أركان المعاني واللفظ بالفعل يخرجه إلى الخبر اهـ وقيل يا وأخواتها أسماء أفعال وليس بصحيح (قوله وابن المعرف) علة بنائه وقوعه موقع ضمير المخاطب وذلك أن المنادى مخاطب وحق الخطاب أن يكون بالكنايات لا بالأسماء الظاهرة فكان ينبغي أن يقال يا أنت فأوقع الظاهر موقع أنت وكان البناء ضما تشبيها بقبل وبعد بجامع انقطاع الصوت وأيضا لو بني على غير الضم لالتبس في النصب بالنكرة غير المقصودة وفي الجر بالمضاف إلى ياء المتكلم وأيضا إذا أضيف أو نكر يعرب فكذلك قبل وبعد إذا أضيفا أو نكرا يعربان

مفعول

أن أيا اذا كانت منادى لزم وصفها بمصحوب أل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزم رفع
وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أي لابهامها وهي نكرة مقصودة
بها اليها لتكون عوضا مما تستحق من الاضافة والارجح في ضبط هذا البيت أن يكون
بمصحوب ال أي مبتدأ أو يلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة منصوب على الحال
مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب والذي متعلق بيلزم وبعد في موضع الحال والمضاف
ضمير عائد على أي والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة وافصة
ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها
والعائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وأيهذا أيها
الذي) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أي باسم الاشارة نحو يا أيهذا الرجل وبموصول المعرف
كقوله

أيهذان كلا زاديكما ،، ودعاني واغلا فيمن وغل

موصول المصدر بال كقوله تعالى يا أيها الذي نزل عليه الذكر ثم قال

(أي بسوى هذا يرد) يعني أن أيا لا توصف الا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال
صاحب عمرو ونحوه ثم قال

(وذو اشارة كأي في الصفة ٭ ان كان تركها يفيت المعرفه)

اسم الاشارة يجري مجرى أي في وجوب وصفه بما وصفت به أي من واجب الرفع معرف بال
موصول المصدر بال تقول يا هذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا هذا الذي كما تقول يا أيها الذي آمن
هذا المثال ونحوه منزلة أي في التوصل الى نداء ما فيه أل وفهم من قوله ان كان تركها يفيت
أن اسم الاشارة اذا لا يفيت المعرفة فلا يفتقر الى وصفه فتكون كسائر الاسماء المناداة كما
يا هذا أرأيت مقبلا على رجل تعينه وهذا الذي من هذا الفصل ثم قال

(في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ٭ ثان وضم وافتح اولا تصب)

ان المنادى المبني على الضم اذا تكرر وأضيف ثانيه وجب نصب الثاني لانه مضاف وجاز في
الضم على الاصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ٭ لا يلقينكم في سوءة عمر

قوله يا سعد سعد الاوس وفهم من قوله في نحو ان ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة
غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن الوجهين وأرجحهما
ومتعلق بينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الامر

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

(واجعل منادى صح ان يضف ليا ٭ كعبد عبدي عبد عبدا عبديا)

وله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فانه في النداء كحاله في غير النداء وعلم أن يا
ليا ياء المتكلم اذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما وقد ذكر في الاسم
الى ياء المتكلم خمس لغات الاولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهي أفصحها
يا عبدي باثبات الياء الساكنة الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة
يا عبدا بقلب الياء ألفا واثباتها الخامسة يا عبدي بفتح الياء وهي الاصل ولم يذكرها في النظم
ترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن وأفصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم
الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها
أضعفها وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى وقل رب احكم بالحق في قراءة وفي قوله كعبد الى آخر

(قوله واغلا فمن وغل) الواغل هو الذي يدخل على الشاربين من غير نداء وهم يأكلون

الروم أل له حتى صارت كأنها من نفس الكلمة و يا الرجل مطابق فاسمعت به وحلا لان أل من حقيقة المسمى به ثم قال (والاكثر اللهم بالتعويض) يعني ان الاكثر في نداء لفظة الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة آخراً عوضاً من حرف النداء وفهم منه ان قولهم يا الله وان كان جائزاً في الاختيار دون اللهم في الكثرة وقد جاء في الشعر الجمع بين النداء والميم واليه أشار بقوله (وشذ يا اللهم في قريض) وجه شذوذه انه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله

انى اذا ما حدث ألما ❊ أقول يا اللهم يا اللهما

والقريض الشعر

❊وصل❊

(تابع ذى الضم المضاف دون أل ❊ ألزمه نصباً كأزيد ذا الحيل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي وشمل ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمضاف نعت للتابع وخرج به التابع المفرد ودون أل خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصباً يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك اذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافاً مجرداً من أل فتابع ما استوفى الشروط يجب النصب وهو نعت يا زيد ذا الجمة ومثاله وهو توكيد يا زيد نفسه ويا تميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يا زيد عائذ الكلب فان كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع والى ذلك أشار بقوله (وما سواه ارفع أو انصب) فمثال النعت يا زيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يا زيد قفة ومثال التوكيد يا تميم أجمعون ومثال المضاف المقرون بأل يا زيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت التابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصباً مفعول ثان لألزمه والمفعول الاول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لانصب فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها سواه ثم قال (واجعلا كمستقل نسقاً وبدلا) يعني ان عطف النسق والبدل اذا تبعا المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل وحرف العطف بمنزلة العامل واذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء والالف في اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ونسقاً وبدلا مفعول أول باجعلا وكمستقل في موضع المفعول الثاني لان معنى اجعلا صير ثم ان المعطوف عطف نسق اذا كان مقروناً بأل ففيه وجهان والى ذلك أشار بقوله

(وان يكن مصحوب أل ما نسقا ❊ ففيه وجهان ورفع ينتقى)

يعني ان المعطوف عطف النسق اذا كان مصحوباً بأل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ورفع ينتقى وعلم ان ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحرث والحرث ومنه قوله

الا يا زيد والضحاك سيرا ❊ فقد جاوزتما خمر الطريق

روى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني وانما اختير لمناسبة الحركتين ولما حكى سيبويه انه أكثر في كلام العرب من النصب ومصحوب خبر يكن وما نسقا اسمها ويجوز العكس والاول أرجح وففيه وجهان جملة من مبتدا وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدا وخبر وهى مستأنفة ثم اعلم ان من المناديات أي ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء أل وذا والذى وقد أشار الى الاول فقال

(وأيها مصحوب أل بعد صفه ❊ يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه)

(قوله والاكثر اللهم) مبنى على الضم الذى على الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل في ذلك وقال لم لا يجوز أن يكون مبنياً على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضية صارت جزأ والبناء كالاعراب انما يكون في الآخر كما قالوا في عدة مثلا والفرق بينهما لا يخفى فتدبره وجملة اللهم انشائية وأصلها أدعو الله على ما قرره النحاة اه ولعل الفرق ان الميم في اللهم عوض عن كلمة مستقلة والهاء في عدة عوض عن جزء من أجزاء الكلمة فاعطى العوض في الحالين حكم المعوض عنه انتهى من خط من نقل من خط الشيخ يس رحمه الله (قوله تابع ذى الضم) أى وما ألحق به وانه أطلق الضم وأراد مطلق البناء ولو على الالف أو الواو فكأنه قال تابع ذى البناء المضاف دون أل

مبتدأ أو خبره المحذوف وما موصولة وصلتها يخص وبالنداء متعلق بيخص ولوما بالنون مبتدأ أو كذا خبره باقي الاعراب واضح

(الاستغاثة)

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها في هذا الباب حالتين الاولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة والثانية أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار الى الاول بقوله

(اذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا

يعني ان المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر ثم مثل بقوله (كيا للمرتضى) وقد فهم من قوله اذا استغيث اسم ان استغاث متعد بنفسه وقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وفهم من قوله خفضا انه معرب مجرور وفهم من المثال انه يجوز أن يكون معرفا بأل واعراب البيت واضح ثم قال

(وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا)

يعني انك اذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله

يا لقومي ويا لامثال قومي * لاناس عتوهم في ازدياد

وفي سوى التكرار تأتي باللام مكسورة كقوله

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * يا للكهول وللشبان للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوى متعلق بائتيا والاشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير ثم قال (ولام ما استغيث عاقبت ألف) يعني ان لام الاستغاثة تعاقب الالف ولا يجمع بينهما وفهم منه ان اللام غير لازمة لكون الالف تعاقبها فتقول يا لزيد ويا زيدا ولا يجوز يا لزيدا ثم قال (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعني ان الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز ان تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للعجب وان يزاد آخره ألف فتقول يا عجبا ومنه قوله

يا عجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه

وانما ذكر هنا اسم التعجب وان لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم وعاقبت خبر وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعلا بعاقبت وحذف ضمير العائد على المبتدا والتقدير عاقبتها ألف والاول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة في موضع الصفة للتعجب

(الندبة)

هي نداء المتفجع عليه أو منه وهي من كلام النساء في الغالب قوله (ما للمنادى اجعل لمندوب) يعني ان حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا أو شبيها به فتقول وازيد واضارب زيد واطالعا جبلا وما مفعول مقدم باجعل وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على ما يمتنع في الندبة بقوله (وما نكر لم يندب ولا ما أبهما) يعني ان كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز ان يندب لان الغرض من الندبة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل قوله المبهم اسم الاشارة والموصول بصلة غير معينة بها فلو كان الموصول بصلة مشهورة جاز ان يندب والى ذلك أشار بقوله (ويندب الموصول بالذي اشتهر) يعني ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز ان يندب وقد مثل ذلك بقوله

(كبئر زمزم يلي وامن حفر) فتقول وامن حفر بئر زمزماه لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله بيندب وبالذي متعلق بالموصول لا بيندب

(قوله من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة) تقول اصابته مشقة أي شدة فهو تكرار في اللفظ (قوله والمستغاث به) أي وهو المستغاث وانما أعرب لدخول اللام (قوله لتنزله منزلة الضمير) ووجه الشبه بينهما ان كلا منهما مخاطب ومأتى بالنداء مع غير ضمير المخاطب فيما يدخل عليه (قوله هي نداء الخ) تعريف للندبة اصطلاحا وأما لغة فيقال ندب الميت اذا بكيت عليه وذكرت محاسنه (قوله أو منه) صوابه أو المتوجع منه قاله شيخنا وبعد كتبي هذا لقيت في بعض النسخ ما يوافق هذا التعريف (قوله عبد المطلب) جد النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام السيوطي في قصيدة له من آدم لابيه عبد الله ما فيهم أخو شرك ولا مستكف

البيت فائدتان احداهما التنبيه على اللغات المذكورة والاخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بان تكون الاضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فانه لا يجوز فيه الا وجهان اثبات اليا متحركة أو ساكنة ومنادى معمول أزل بالجمل وصح في موضع الصفة له والمفعول الثاني كعبدا الى آخر البيت وان يخف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم ان المنادى اذا كان مضافا الى مضاف الى ياء المتكلم فان حكم اليا فيه كحكمها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي الا اذا كان ابن أم وابن عم والى ذلك أشار بقوله

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعني ان يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرئ بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو اثبات اليا نحو يا ابن أمي ومنه قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * وقلبها ألفا ومنه قوله * كن لي لا علي يا ابن عما * وفهم من تمثيله بابن أم وابن عم ان ذلك أيضا مطرد في يا ابنة أم ويا ابنة عم اذ لا فرق ثم ان من المضاف الى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله

(وفي الندا أبت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض)

فهم من قوله وفي الندا ان ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيين اللفظين ان ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض ان ذلك غير لازم لهما فانه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف الى ياء المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح ان الكسر أكثر وفهم من قوله ومن اليا التا عوض انه لا يجمع بينهما لما علم من انه لا يجمع بين العوض والمعوض منه فلا تقول يا أبتي ولا يا أمتي وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال

أيا أبتي لا زلت فينا فانما * لنا أمل في العيش ما دمت آملا

وفي الندا متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن اليا متعلق بعوض

﴿أسماء لازمت النداء﴾

هذه الاسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقيس وشائع غير مقيس وقد أشار الى الاول بقوله

(وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الاول فل وهو كناية عن نكرة فاذا قلت يا فل فكأنك قلت يا رجل الثاني لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللؤم الثالث نومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يا نومان فمعناه يا كثير النوم ثم أشار الى الثاني بقوله (واطرد في سب الانثى وزن يا خباث) يعني ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول يا خباث ويا فساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الاطراد في ذلك انك لا تفتقر فيه الى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز ان يبني منه هذا الوزن في النداء ثم قال (والامر هكذا من الثلاثي) يعني بالامر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو نزال ودراك وضراب واغا ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطراد ثم أشار الى الثالث بقوله (وشاع في سب الذكور فعل) يعني ان فعل يجيء في سب الذكور كما جاء فعال في سب الانثى الا أن فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبث بمعنى يا خبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويا فسق بمعنى يا فاسق واعلم انه قد جاء جر فل المتقدم في الشعر واليه أشار بقوله (وجر في الشعر فل) يعني ان فل قد جاء في الشعر مجرورا في غير النداء كقوله * في لجة أمسك فلانا عن فل * وقوله وفل

مبتدأ

(قوله كاسم الفاعل) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فان كان بمعنى الماضي فاضافته تفيد التعريف فيجري فيه ما تقدم (قوله وفل) ومثله فلة بمعنى امرأة (قوله في لجة) اللجة بالفتح اختلاط الاصوات وهو المراد هنا وأما اللجة بضم اللام فهو معظم الماء

ي لغة من أثبت الياء ... كذ رهي معنى قوله ... ي ... الدا يا ... يكون أ ... ادوهم ... أن باق
هاء إلى المنادى ليس ... زيادة ولا نقص ... دال لى لغة من قال يا ... و ... الاولى
ة من قال يا عبدى وا ... وفي لغة من قال يا ... وا ... وقائل خبر مقدم وواعبدا بار ... عبدا
ل قائل ... مبتدأ وهي موصولة ... أيدى ... مفعول أ ... وفي ... متعلق بابدى
الكون حال من الياء و تقدير ... أبدى الياء ... كما في ... قائل واعبد ... واعبدا

الترخيم

رخيم في اللغة ترقيق الصوت ... وفي الاصطلاح حذف ... على وجه مخصوص (قوله
ترخيما احذف آخر المنادى) يعني ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله (كيا سعا
من دعا سعادا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخيما أجاز فيه الشارح أن يكون مفعولا
كون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدرا في موضع الحال ويكون المصدر حذف في حال كونك
مرخما أو ظرفا على حذف مضاف ويكون التقدير احذف وقت الترخيم وأن المرادي ... أن
يكون مفعولا مطلقا قال ... لانه ... في المعنى ... وقت الترخيم
رخيم ولا يلائمه ... ويحتمل ... وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف
تقدير رخم ترخيما ... كما ... دعا ... على حذف مضاف المراد ...
ي ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال (وجوزنه مطلقا في كل ما ... أنث بالها) ... يجوز
خيم المنادى اذا كان مؤنثا بالتاء مطلقا أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غيره ... التاء
... أفاطم مهلا ... الدال ... جاري لا ...
... يا ... حكم ... المحذوفة للترخيم ...
... فدرجها ... والاسم
... أي لا يحذف منه شيء لا نعيره ... مفعول ...
... متعلق ... ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم ... وقال (والذي ... تدم
ن هذه الها قد خلا) يعني ان ما خلا من الهاء لا يجوز ... الا بأربعة شروط أشار الى الأول منها
له (الا الرباعي فما فوق) ... الاصول ... قوله فما فوق
ما في الأصول كجعفر ... والسداسي ... لا ... ان الأمر ... يجوز
... وهم منه ان الثلاثي لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط نحو عمر وانما ...
ط نحو عمر وثم أشار الى الشرط الثاني بقوله (العلم) يعني ان المنادى لا يرخم الا اذا كان علما
... الشخص نحو جعفر ... الجنس نحو أسامة ... منه ان النكرة لا ترخم ثم أشار الى
... الثالث بقوله (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمل الكنية كأبي بكر وغيرها
... ثم أشار الى الشرط الرابع بقوله (واسناد متم) يعني ان المركب تركيب اسناد لا يجوز
... نحو برق نحره ... وهم منه ان المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذي الاسناد
... في معديكرب ... قوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى منع والألف
من النون الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا والاستثناء
باعي منصوب على الاستثناء معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع
الاضافة وتقدير المضاف اليه فما فوقه أي فما فوق الرباعي والعلم عطف بيان على الرباعي ودون
فة متعلق بمحذوف على انه حال من متم واسناد معطوف على اضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم
ول من أتمت ثم قال (ومع الآخر احذف الذي تلا) يعني انك اذا رخمت المنادى بحذف آخره
ذف أيضا الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله (ان زيد)
اذا كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لان الالف فيهما منقلبة عن عين

السمع والصوت ... لا ... المعنى ... وغير
مقدم (قوله ويه ... لا
الحذف أعم من الترخيم)
قال الشيخ خالد ... المطر
لا يتعين ان المراد حذف
مخصوص ... آخر
المنادى ولا شك ان ذلك
... الترخيم (قوله
ويحتمل ... ترخيما
... احتمال
... (قوله ...
مطلقا) أي سواء كان
أم لا زائدا على ثلاثة أم لا
... أنثها
لانه كان ...
... التاء ... في
لو ... التيسير
... على ... التميمي
... ابي الربيع
... ثم قوله ... مما
أنث ...
(قوله ...
هو الأمر الذي ...
الاسماء (قوله والذي
... فدرجها ...
... يحذف ...
وان كان ...
... الجزء الثاني من
جزأي المركب والمركب
لا يحذف منه الا الجزء
الاخير ... ما قبله على
حاله وان كان زائدا وعلة
حذف الجزء الثاني من
المركب شبهه بالتنوين
(قوله واشهاب) هو
مصدر ... نبه عليه
سيدي المكودي ... في
... عند قوله فيه
وان يزد فيه فما سمعا عدا
(قوله متم) انظر هل هو

الواقع فلا يحترز به عن شيء أو لاخراج المركب من الصفة والموصوف كما لو سمي شخص بحيوان ناطق (قوله ومع الآخر احذف)

[illegible] على حذف الموصوف والتقدير [illegible] بحذف الموصول بالوصل المشهور [illegible] منصوب على أنه مفعول
[illegible] واو مفعول [illegible] ثم قال (ويتمّ المندوب صلة بالالف [illegible] المندوب هو آخره
[illegible]
[illegible] ثم قال (منتهاه الالف كان مثلها حذف)
[illegible] اذا كان آخره [illegible] حذف [illegible] لا تمكن [illegible]
[illegible] لدلالة [illegible]
[illegible] ثم قال

(كذاك تنوين الذي به كمل * من صلة أو غيرها نلت الأمل)

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

(والشكل حتما أوله مجانسا * إن يكن الفتح بوهم لابسا)

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاستعمال [illegible] وهو
[illegible] الاستعمال [illegible] وهو مفهوم من قوله وان شئت فالمد والها
لا ترد [illegible] فاعل ترد [illegible]
[illegible] شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان تشأ شرط والفاء بعده جواب
الشرط والمسند [illegible] محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم لترد
والمراد على عدم [illegible] ليس في شئ من الجواب الى هو مستأنف وعلى ما ذكرناه
فالجواب لا ترد والتقدير وان تشأ فلا ترد المد والهاء ثم قال

(وقائل واعبديا واعبدا * من في الندا اليا ذا سكون أبدى)

تقدم أن في المنادى المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدي بياء ساكنة فاذا ندبت
على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى
قوله واعبديا والآخر أن تحذف الياء الساكنة فتقول واعبدا وهو معنى قوله واعبدا وهذا كله

على

...نها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعل في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبت الواو ياء
...ـه كسرة ثم أشار الى ما انبنى على اللغتين فقال

(والتزم الاول في كمسلمه * وجوّز الوجهين في كمسلمه)

...يعني انه من نوى فاذا رخم مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ... مسلم بفتح الميم الاخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم ... يلتبس بالمذكر وأما مسلمة بفتح الميم الاولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان ... يا مسلم بفتح الميم وضمها والاول على الحذف والتقدير والتزم الوجه الاول ثم قال

(ولاضطرار رخّموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو أحمدا)

يعني يجوز الترخيم في غير النداء اذا كان للضرورة وفهم منه انه لا يكون في الاختيار وقوله ما للندا معنى أنه لا يرخم في غير النداء الا ما كان صالحا للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد ولو كان مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم في الضرورة ولا في غيرها نحو الرجل وفهم من اطلاقه ... على اللغتين ... على لغة من نوى ...

الاختصاص

ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه بالنداء ولذلك أشار بقوله (الاختصاص كنداء دون يا) يعني ان الاختصاص يشبه النداء ... وفهم من قوله دون يا أنه ... حرف النداء ثم مثل فقال (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال ان أيا لا توصف باسم اشارة ولا بالموصول كما في النداء ... قوله بإثر ارجونيا ... كلام وان الكلام ... يتقدمه ... المتكلم ... قوله ارجونيا ... ان الاختصاص ... الاسم مقرونا بأل ... وقد أشار الى الاول بقوله

(وقد يرى ذا دون أيّ تلو أل * كمثل نحن العرب أسخى من بذل)

ان الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل ... وفهم من المثال انه لا بد ان يتقدمه ... متكلم ... كقوله نحن العرب أقرى الناس للضيف ... على القسم الثالث المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ... فقد أخل الناظم ... الباب ... والاعراب ... على الضم مبني ... وهو أيها الفتى ... منصوب بفعل واجب الحذف ... انا أفعل كذا أيها الرجل ... المتكلم نفسه وقسم ... وهو المضاف وذو الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وأقرى الناس ... والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث نحن مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الانبياء منصوب بفعل واجب الحذف وفي قوله الاختصاص كنداء اشعار بأنه منصوب بفعل واجب الاضمار لشبهه به

التحذير والإغراء

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاغراء الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في انهما منصوبان بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول اياك واخواته الثاني ما ناب عنه من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذر منه وقد أشار الى الاول فقال

(إياك والشر ونحوه نصب * محذّر بما استتاره وجب)

يعني ان قولك اياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة اذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو اياكما والاسد واياكم والخالفة وفهم منه ان التحذير اذا كان بالضمير لا يكون الا للمخاطب

وقوله ...) أي لا ... ولما قلبت الواو ياء في أدل وأجر ... (جمع دلو ... مجرور على الاول متعلق بحال محذوف مدلول عليها بالفاء التفريعية والاول نعت لمحذوف وبالتزم مفعول فالـ ... في موضع الحال من ... ياء نحو والتصدير فقال ... مغيرا على الوجه الاول في ... حال كونه ... وقوله مغيرا على الوجه الثاني في ... حال كونه ... (قوله دون ندا) حال من ما في قوله ما للندا (قوله ما للندا يصلح) قال ... الترخيم النداء قال ابن هشام والصواب ما قاله الناظم قال أعني ابن هشام ويشترط أيضا ان يكون زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث (قوله الاختصاص) هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قوله وقد يرى ذا دون أي تلو أل) أي وقد يرى هذا المنصوب على الاختصاص تاليا لال حال كونه دون أي نحو قولك نحن العرب أسخى من بذل (قوله على القسم الثالث) سماه ثالثا باعتبار ما تقدم في كلام المصنف وهو أيها الفتى وفي بعض النسخ على القسم الثاني (قوله الزام المخاطب) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله اياك واخواته) أي فروعه وهي اياك واياكما واياكم واياكن (قوله بما استتاره) أطلق الاستتار على الحذف مجازا والقرينة ظهور ان الاستتار انما يكون في الضمائر

أي وجوبا (قوله نحو سفرجل والساكن نحو قمطر) القمطر وعاء الكتب ... له بسفرجل وقنفر ... لا ...

الكلمة فتقول يا محتا ويا منصا ثم أشار الى الثاني بقوله (لينا) أي ذا لين ويشمل حرف اللين الالف نحو شملال والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرفا صحيحا لم يحذف ويشمل المتحرك نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فتقول فيهما يا سفرج ويا قمط ثم أشار الى الثالث بقوله (ساكنا) يعني أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما يا هبي ويا قنو بغير حذف ثم أشار الى الرابع بقوله (مكملا * أربعة فصاعدا) يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فما فوق فيشمل الرابع نحو منصور والخامس كمصابيح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به ... ويفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود ولو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار اليه بقوله (والخلف في واو وياء بهما فتح قفي) يعني أن حرف اللين اذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففي حذفهما مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن ومن لم يحذف قال يا فرعو ويا غرني وقوله مع الآخر متعلق باحذف وصلة الذي تلا والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف وفي تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذي صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله ان زيد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ولينا حال من الضمير في زيد وهو مخفف من لين وساكنا نعت للينا ومكملا نعت ثان أو نعت لساكنا وأربعة مفعول لمكملا وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقي واضح ثم قال (والعجز احذف من مركب) يعني أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه ويشمل ما آخره ويه كسيبويه وما ليس آخره ويه نحو بعلبك وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل ويا خمسة وأما المركب تركيب اسناد فاليه أشار بقوله (وقل * ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله واسنادا متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة ثم أشار بقوله (وذا عمرو نقل) أي ان ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو ابن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز الا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وانما نقله سيبويه في باب النسب قال تقول في النسب الى تأبط شرا تأبطي لان من العرب من يقول يا تأبط وكأنه اعتماده في الترخيم لكونه لم يعتد على هذه اللغة لقلتها ثم اعلم ان في الترخيم لغتين وقد أشار الى احداهما فقال (وان نويت بعد حذف ما حذف * فالباقي استعمل بما فيه ألف) يعني انك اذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر ويشمل قوله بعد حذف ما حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مرو في مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلبك ويشمل الباقي ما كان ساكنا نحو يا قمط في قمطر ومضموما نحو يا منص في يا منصور ومكسورا نحو يا حار في حارث ثم أشار الى اللغة الثانية فقال

(واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعا تمما)

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف اذا لم تنو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قمطر يا قمط وفي جعفر يا جعف وفي حارث يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير في واجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعا وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو الا عدما ثم أشار الى ما يظهر به الفرق بين اللغتين فقال

(فقل على الاول في ثمود يا * ثمو ويا ثمي على الثاني بيا)

يعني بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الاولى في ترخيم ثمود يا ثمو باثبات الواو في حشو الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا ثمي بالياء لعدم النظير اذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره

خرجا بقوله زيد فلم يدخلا فيه حتى يخرجا بقوله لينا لان ما قبل الآخر فيهما أصلي فتقول خرج بقوله لينا دلامص وهو الشيء البراق وحطائط وهو القصير فالميم في دلامص والهمزة في حطائط زائدتان غير لينين (قوله هبيخ) هو الرجل الممتلئ لحما والناعم البشرة والقنور قال الازهري هو الصعب الشديد من كل شيء (قوله وان نويت بعد حذف ما حذف) من باب التنازع ويصح في المصدر التنوين والاضافة ويعمل في كلا الحالين (قوله ان لم ينو محذوف) بالبناء للمفعول وأوله ياء تحتية ومحذوف نائب الفاعل وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل وأوله تاء فوقية ومحذوفا بالنصب على المفعولية اه حطاب (قوله والضمير في واجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف) لعل مراده جنس الحرف الشامل للحرفين فأكثر فان الضمير في واجعله عائد على الباقي وكان اسمها مستتر عائد على الباقي وبالآخر متعلق بتمما ووضعا منصوب على نزع الخافض وقوله تمما خبر كان وكان ومعمولها صلة لو المصدرية والتقدير واجعل الباقي ان لم تنو المحذوف ككون الباقي متمما بالحرف الآخر منه وضعا

واو

المصدر لان معناه كشتان في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تتميم للحد وقد احتوى البيت
على أسماء الاول شتان وهو بمعنى افترق وصه وهو بمعنى اسكت ومه وهو بمعنى انزجر و
اكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم
والجملة خبر الاول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار
الى ذلك بقوله (وما بمعنى افعل كآمين كثر) يعني ان ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الامر
كثير ويكفي في كثرته ان منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثي كنزال وليس من الثاني والثالث مقيس
ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وغيره كوي وهيهات نزر) يعني ان
غير اسم الفعل بمعنى الامر نزر أي قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوي ومعناه
أتعجب وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد ثم اعلم ان من أسماء الافعال ما هو في
الاصل جار ومجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله

(والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا)

ثم مثل للمنقول من الجار والمجرور بواحد ومن الظرف بمثالين فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه
الى المفعول نحو عليكم أنفسكم وبالباء نحو عليك بزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيدا أي خذ زيدا
واليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو اليك عني أي تنح عني وهذا النوع مسموع فلا يقاس عليه غير
الثلاثة المذكورة وكذلك كانك وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل
من أسمائه عليكا مبتدأ وخبره في موضع خبر الاول ودونك مبتدأ وخبره هكذا ومع اليكا حال
(كذا رويد بله ناصبين) يعني ان رويد وبله من اسماء الافعال بشرط كونهما ناصبين كقولك
رويد عمرا وبله زيدا فان خفض ما بعدهما كانا مصدرين والى ذلك أشار بقوله (ويعملان الخفض
مصدرين) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد اذا كان اسم فعل أمهل واذا كان مصدرا امهالا
وبله اذا كان اسم فعل دع واذا كان مصدرا تركا وفهم منه ان الفتحة في رويد وبله فتحة بناء
لان أسماء الافعال كلها مبنية واذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب لان المصادر معربة وفهم
من قوله مصدرين انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما وهو الاصل في المصدر المضاف
ورويد مبتدأ وبله معطوف عليه والخبر في كذا وناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرا ومصدرين
حال من فاعل يعملان والضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى فان رويد وبله اذا
كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال (وما لما تنوب عنه من عمل * لها)
يعني ان أسماء الافعال تعمل عمل الافعال التي بمعناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات
زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار اذا كان أمرا نحو نزال وتتعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك
نحو عليك بزيد وتنصب المفعول ان كان متعديا نحو دراك زيدا ثم قال (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني
ان أسماء الافعال في كونها لا يتقدم عليها معمولها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في دراك زيدا زيدا دراك
وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وعنه متعلق
بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الاولى والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب
عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء في عنه والتقدير والعمل الذي استقر للافعال التي
تنوب أسماء الافعال عنها مستقر لها أي لاسماء الافعال والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه العمل
لا يجوز أن تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان
أولى لسقوط الاعتذار عن ما وليس في قوله العمل ايطاء مع قوله عمل لان أحدهما نكرة والآخر
معرفة ثم قال (واحكم بتنكير الذي ينون * منها وتعريف سواه بين)
يعني ان ما نون من أسماء الافعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفتين

الضمير جر عند البصريين
ونصب عند الكسائي ورفع
عند الفراء (قوله نحو
عليك بزيد) والباء زائدة
لانه يتعدى لا بحرف الجر
ويحمل كلام الشارح على
ان المعنى انه تارة يتعدى
بنفسه من غير زيادة الباء
وتارة تزاد معه الباء
بخلاف نحو رأيت فانه يتعدى
بالحرف ... (قوله
انه يجوز فيهما التنوين
ونصب ما بعدهما) وقوله
ويعملان الخفض
مصدرين ليس للحصر
لانهما اذا كانا مصدرين
يصح ان يعملا النصب
اذا نونا (قوله وما لما تنوب
عنه من عمل لها) أي ثابت
والا فاسمين لا عمل لها
ما ناب عنه قال الازهري
من عمل بيان لما والواقعة
متعلقة بحال محذوفة
من الضمير المستتر في
المجرور والتقدير والذي
استقر من عمل للفعل الذي
تنوب عنه مستقر لها
(قوله والظاهر الخ) وقع
في نسخته الذي بألف قبل
اللام والصواب لذي بلام
الجر وذي اسم اشارة عائد
الى أسماء الافعال والجار
والمجرور في محل رفع خبر
مقدم والعمل مبتدأ مؤخر
وفيه متعلق بالعمل ويجوز
أن يكون فيه خبرا مقدما
للعمل ولذي متعلق

يجوز أن يكون العمل فاعلا بالجار والمجرور لاعتماده على الموصول لان الذي فيه العمل صلة الموصول والعائد الهاء من فيه
وأخر المعمول الذي استقر لذي فيه العمل (قوله واحكم بتنكير الذي ينون منها) قال الامام ابن غازي عبارته مشعرة بان

ولا يكون ضميرا غائبا الا في الشذوذ على ما سيأتي وفهم منه ان ايا لا تقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل وهو ممتنع في غير باب ظن وأخواتها فاياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذرا حال من نصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار ثم اعلم ان اياك واخواتها تستعمل في التحذير بها وفاعلها كما تقدم ودون عطف والى ذلك أشار بقوله (ودون عطف ذا لايا انسب) الاشارة بذا للنصب باضمار عامل لا يظهر يعني ان اياك وأخواتها اذا لم يعطف عليها تنصب بعامل واجب الحذف نحو اياك من الشر فدون معمول بانسب ودون ولايا متعلقان بانسب ثم أشار الى الثاني والثالث بقوله (وما * سواه ستر فعله لن يلزما) تشمل قوله وما سواه النوعين أعني ما ناب عن اياك من الاسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعني انهما منصوبان بفعل مضمر يجوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نح رأسك ونحوه وتقول في المحذر منه الاسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الاسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار اليهما بقوله (الا مع العطف أو التكرار) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الاسد الاسد وقد مثله بقوله (كالضيغم الضيغم ياذا الساري) والضيغم الاسد والساري اسم فاعل من سرى اذا مشى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وانما وجب حذف العامل مع اياك لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما مبتدأ وصلته سواه وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الاول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الاول وقوله الا مع العطف استثناء في لن ومع متعلق بيلزم وذا في قوله ياذا الساري منادى والساري صفته ثم قال (وشذ اياي واياه أشذ) قد تقدم أن اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياي وأن يحذف أحدكم الارنب وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ثم قال (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب الا انه جعل قياسه منتبذا أي مطروحا واياي فاعل شذ واياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير واياه أشذ من اياي ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال

(وكمحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به في كل ما قد فصلا)

قد تقدم حد الاغراء يعني أن المغرى به حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

أو معطوفا عليه كقولك الاهل والولد وبفعل جائز الاضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز الزم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الاول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله محذرا والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله بما استتاره وجب وألف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمحذر في موضع المفعول الثاني وبلا متعلق باجعلا

أسماء الأفعال والأصوات

ذكر أسماء الافعال بعد التحذير والاغراء لان بعض أسماء الافعال مغرى به نحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الافعال انها أسماء وهو مذهب البصريين قوله

(ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم

الفاعل

(قوله الا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم) والعطف نحو ناقة الله وسقياها ومن التكرار نفسك نفسك ومن العطف نفسك وعينك أما مع العطف فلقيام العطف مقام العامل وأما مع التكرار فلتنزيله منزلة العطف (قوله وكمحذر بلا ايا اجعلا الخ) أي واجعل مغرى به كمحذر بغير اياك في كل الذي قد فصل (قوله ما ناب عن فعل) أي في المعنى وأما العمل فسيأتي في قوله وما لما تنوب عنه من عمل الخ وشتان وصه من تمام التعريف (قوله هو اسم فعل) أظهر في موضع الاضمار لحكاية اللفظ المسمى به في اصطلاحهم

قوله ذا طلب أو شرطا لما علم من ان الطلب والشرط لا يكونان الا مستقبلين ويؤيده قوله في القسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم ان نوني التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله

(وقل بعد ما ولم وبعد لا ＊ وغير اما من طوالب الجزا)

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بها ما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير اما فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين ما أرينك ومثاله بعد لم قوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما ＊ شيخا على كرسيه معمما

ومثاله بعد لا قوله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ومثاله بعد الشرط بغير اما قوله

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ＊ ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أراد تمنعن فابدل من النون الخفيفة ألفا في الوقف وغير مخفوض عطفا على لا ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال (وآخر المؤكد افتح كابرزا) يعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لانهم جعلوا الفعل معهما كالكلمة المركبة فتقول اضربن ولا تقومن وابرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح ثم انه قد يعرض في الافعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها تغيير الفتح أشار اليها بقوله

(واشكله قبل مضمر لين بما ＊ جانس من تحرك قد علما)

يعني أن الفعل المؤكد باحدى النونين اذا كان فاعله ضميرا لينا فانك تجعل في آخر الفعل شكلا مجانسا لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل تقومان يا زيدان وهل تقومن يا زيدون وهل تقومن يا هند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل والمعتل الآخر نحو هل تغزوان يا زيدان وهل تغزن يا زيدون وهل تغزن يا هند ثم ان الضمير اللين اذا كان غير الالف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله (والمضمر احذفنه) وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يا زيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقائهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الالف فقال (الا الالف) وانما لم تحذف الالف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء في اشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي اشكل آخره وقبل متعلق باشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد فخففه كما خفف هين ولا يصح ضبطه بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة الا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشكله وما موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصارا تقديره مجانسا للمضمر وقد علما في موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تتميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه والالف منصوب بالاستثناء ثم ان الفعل ان كان آخره ألفا فان له حكما غير ما تقدم وله حالتان احداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو والاخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو وقد أشار الى الاولى بقوله

(وان يكن في آخر الفعل ألف ＊ فاجعله منه رافعا غير اليا ＊ والواو ياء)

أي اجعل الالف الذي في آخر الفعل ياء اذا كان الفعل رافعا غير الياء والواو ويعني بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يا زيدان والظاهر مطلقا نحو هل يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الالف في جميع ذلك ياء ثم مثل ذلك فقال (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والالف اسم يكن والخبر في المجرور ويحتمل ان يكن تام بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله فاجعله عائدة على الالف وفي منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الهاء في منه وغير مفعول برافع وياء

البصريين بالشروط المذكورة وأجازه الكوفيون (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي عليك أمرا وأنت بصيره أي اني أراك بعين بصيرة (قوله فزارة) بكسر الفاء من غطفان (قوله وآخر المؤكد افتح) قال ابن السراج والمبرد والفارسي للتخفيف وقال سيبويه والسيرافي والزجاج بمارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون (قوله واشكله الخ) هذا كالاستثناء من قوله وآخر المؤكد افتح (قوله والمضمر احذفنه) أي ما لم يكن آخر الفعل ألفا كما يستفاد من قوله بعد ربي واو وياء بشكل مجانس قفي (قوله فهو على حذف مضاف) الصواب اسقاطه (قوله وان يكن في آخر الفعل ألف) أما ان كان في آخر الفعل واو وياء كالصحيح نحو يا قوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وهل ترميان فتبقى الالف كما في الاشموني

قول المحشي فزارة بكسر الفاء صوابه بفتح الفاء كما في القاموس اه مصححه

وصه وه فيكونان نكرتين ومن أسماء الافعال ما يلزم التعريف كنزال فانه لم يسمع فيه تنوين وما
يلزم التنكير كواها بهذا التنوين الذي سماه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم ولما فرغ من
أسماء الافعال شرع في بيان أسماء الاصوات وهي نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما للزجر
كعدس للبغل واما للدعاء كدّ للفرس والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق في صوت الغراب
أو غير حيوان كقب لوقع السيف وقد أشار الى النوعين السابقين فقال

(وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعني أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتا
وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعدس وما كان للدعاء كدّ وقد كان كل منهما يخاطب به ما لا يعقل وما
مبتدأ وهي موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فيه عائد على الموصول وما بعد
خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل
ويجعل خبر المبتدأ وصوتا مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت ثم أشار الى
النوعين الآخرين بقوله (كذا الذي أجدى حكاية كقب) يعني من أسماء الاصوات ما أجدى
حكاية أي أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق أو لصوت غير الحيوان
كقب ثم قال (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعني أن البناء لازم في النوعين ويحتمل أن يريد
بالنوعين نوعي أسماء الاصوات وان يريد بهما أسماء الافعال وأسماء الاصوات وهو أجود لشموله
جميع الباب اذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله
والزم

نونا التوكيد

قوله (للفعل توكيد بنونين هما * كنوني اذهبن واقصدنهما)

يعني ان الفعل يؤكد بنونين احداهما ثقيلة كالنون في اذهبن والاخرى خفيفة كالنون في اقصدنهما
ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن ففيه توكيد لاضرب
المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الافعال فأزال الايهام بقوله

(يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطا اما تاليا * أو مثبتا في قسم مستقبلا)

يعني ان هذين النونين لا يؤكدان جميع الافعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الامر بصيغة افعل
وشمل قوله افعل الامر والدعاء لانه أمر في المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنين
والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يا زيد واضربن يا هند واضربان واضربن واضربنان
ويؤكدان أيضا المضارع بشروط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه ان
المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكد بهما الثاني أن يكون ذا طلب فشمل المقرون بلام الامر نحو
ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن وأداة التحضيض أو العرض نحو هلا تقومن أو التمني نحو ليتك
تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بما نحو فاما ترين
وهو المراد بقوله أو شرطا اما تاليا أي أو شرطا تاليا اما الرابع أن يقع جوابا للقسم وهو مستقبل
مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتا في قسم مستقبلا وقوله توكيد مبتدأ أو خبره في المجرور قبله
وبنونين متعلق بتوكيد لانه مصدر وهما كنوني اذهبن الى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة
لنونين وافعل مفعول بيؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال
وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا وما مفعول مقدم بتاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفي
قسم متعلق بمثبت ومستقبلا نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال
ويكون ذا طلب حالا من الضمير المستتر في آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادا من

قوله

التنوين وعدمه معا في
الذي يقبل مثلا اذا أردت
التنكير فنون أو التعريف
فلا تنون (قوله من مشبه
اسم الفعل) حال من الهاء
في به واحترز به من نحو
ألا أيها الليل الطويل ألا
انجلي بصبح وما الاصباح
منك بأمثل (قوله صوتا
يجعل) أي يسمى كما فسر
الجوهري وجعلوا الملائكة
ولم يسم اسم فعل لانه لم
يوضع للدلالة على فعل مقدر من
كلام ولا قول مقصود
اذ لم يوضع لما قبل تفهيم
الخطاب ولا له دلالة على
معنى فعل ولا غيره وفيه
مباحث مجال و أسماء
الاصوات لا تتحمل ضميرا
بخلاف أسماء الافعال

نونا التوكيد

(قوله نونا التوكيد) قال
الخليل التوكيد بالثقيلة
أشد من الخفيفة يدل له
ليسجنن وليكونا فان امرأة
العزيز كانت أشد حرصا
على سجنه (قوله أو مثبتا
في قسم مستقبلا) أي بشرط
أن لا يكون مقرونا بحرف
التنفيس نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى وأن
لا يكون مقدم المعمول
نحو ولئن متم أو قتلتم لالى
الله تحشرون وان لا يقترن
بقد نحو والله لقد أظن
زيدا منطلقا وتوكيد
المضارع بعد الطلب ليس
بواجب اتفاقا وكذلك بعد
اما على مذهب سيبويه
ولكنه أحسن وأما بعد
القسم فهو واجب عند

المحذوفتين لاجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدم والتقدير واردد في الوقف اذا حذفت النون الشيء الذي عدم من أجلها في الوصل ثم قال

(وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا)

الضمير في وأبدلنها عائد على النون الخفيفة يعني انها اذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفا فتقول في اضربن في الوقف اضربا وفي قفن قفا وكذلك اذا وقفت على قوله عز وجل لنسفعن لنسفعا ووقفا مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها أي في حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أي لاجل الوقف

(ما لا ينصرف)

(الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا)

يعني أن الصرف هو التنوين الذي به يتبين ان الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن وما صرح به من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده في هذا الباب أن يبين الاسماء التي لا تنصرف وانما ذكر الصرف وحده لان معرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف ثم اعلم ان جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة وقد شرع في القسم الاول وبدأ منه بألف التأنيث فقال

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذي حواه كيفما وقع)

يعني ان ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أي مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى ورضوى وحبلى وسكارى وحمراء وأسماء وزكرياء وانما منعت ألف التأنيث وحدها الاسم من الصرف لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث وألف التأنيث مبتدأ خبره منع ومطلقا حال من الضمير المستتر في منع العائد على المبتدا وحواه صلة الذي والضمير العائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر في حواه والهاء في حواه عائدة على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار الى النوع الثاني مما يمنع في النكرة فقال

(وزائدا فعلان في وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم)

يعني ان زائدي فعلان وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف اذا كانا في وصف سلم من ان يختم بتاء التأنيث والمانع له من الصرف الالف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو فعلان وفهم من قوله في وصف ان هاتين الزيادتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان وفهم منه ان الوصف المحتوي على هاتين الزيادتين اذا أنث بالهاء لم يمنع نحو ندمان فانك تقول في مؤنثه ندمانة فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فانك تقول في مؤنثهما غضبى وسكرى ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة وزائدا معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائدا فعلان كذلك وفي وصف متعلق بزائدا وسلم الى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثاني ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار الى النوع الثالث فقال

(ووصف اصلي ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا كأشهلا)

يعني ان الوصف اذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء لا ينصرف وفهم منه ان أفعل اذا لم يكن وصفا انصرف كأفكل اسم للرعدة وفهم منه ان أفعل اذا كان الوصف به على خلاف الاصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم أيضا أن الوصف اذا لم يكن على وزن أفعل

قوله أمكنا) انما كان أمكن لتمكينه في باب الاسمية وأمكن مشتق من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لان اسم التفضيل لا يصاغ من غير الثلاثي الا على وجه الشذوذ (قوله خمسة في النكرة) ولان تمنع في المعرفة من باب أولى وأما السبعة الباقية فخاصة بالمعرفة (قوله حمراء) أصلها عند سيبويه حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها أخرى واجتمع بينهما ألفان وحذف أحدهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا يخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية (قوله ولزوم التأنيث) على حذف مضاف أي علامة التأنيث ومعنى لزومها انها لا تنفك عن الكلمة بخلاف التاء في قائمة فانها قد تسقط وذلك في المذكر وانما اعتبر العلتان أو ما يقوم مقامهما وان تكون احداهما لفظية والاخرى معنوية لان في الفعل فرعية في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم (قوله وزائدا فعلان) سواء كان له مؤنث غير المختتم بالتاء كسكرى أو لا مؤنث له كلحيان لكبير اللحية (قوله نحو سرحان) الصواب التمثيل بريحان لان سرحان مكسور الفاء (قوله نحو ندمان) من المنادمة أي المكالمة لا من الندم كما قاله ابن هشام (قوله ووزن) ينبغي أن يقرأ بالنصب على المعية للنص على اشتراط اجتماع الامرين

مفعول ثان لاجعله [illegible]
أشار الى الحالة الثانية فقال

[illegible]

اي ان الالف [illegible]
الفعل الياء او الواو [illegible]
الضمير وتحرك [illegible]
ثم الحقت الواو [illegible] حركة الواو
الساكنين وكانت الحركة [illegible]

[illegible]

فالمثال الاول لما كان [illegible]
في المثال الثاني [illegible]
ويجانس في موضع [illegible]

(ولم تقع خفيفة بعد الالف * لكن شديدة وكسرها ألف)

يعني ان نون التوكيد الخفيفة [illegible]
حينئذ كسرها [illegible] بعد الالف [illegible]
ساكنين الاول حرف [illegible]
والالف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث [illegible]

(والفا زد قبلها مؤكدا * فعلا الى نون الاناث اسندا)

واشتمل قوله الالف الالفين [illegible] بالمتصل [illegible]
وهي نون الضمير ونون التوكيد [illegible] على [illegible]
[illegible]
[illegible]
والى متعلق باسند [illegible]
خفيفة لساكن ردف) يعني ان نون التوكيد الخفيفة تحذف اذا لقيها ساكن كقولك اضرب
ومثله قوله

لا تهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن ان الحذف لالتقاء الساكنين [illegible] لعارض لفظي وهو التقاء الساكنين وفهم
من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها تأخر عنها ثم أشار الى الثاني بقوله (وبعد غير
فتحة اذا تقف) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضا اذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو
يازيدون واخرجن ياهند بعدان تحذف من اخرجن واو الضمير ومن اخرجن ياء الضمير
الساكنين فاذا وقف عليها ذهبت نون التوكيد لانها لاتثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف
وقد أشار الى ذلك بقوله

(واردد اذا حذفتها في الوقف ما * من أجلها في الوصل كان عدما)

يعني انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لاجلها في الوصل وهو
اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا وياهند اخرجي وفهم منه أيضا ان حذفها
الوقف وانها مرادة معنى وردف في موضع الصفة لساكن وبعد متعلق باحذف وكذلك
حذفتها متعلق باردد وها عائدة على النون وما مفعول باردد وهي موصولة واقعة على الو

(قوله واشتمل قوله الالف الالفين) أي في البيت الذي قبله (قوله لوجود علة المنع) وهو عدم الجمع في غير الوقف بين ساكنين (قوله فتقول يازيدون اخرجوا) وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين بردالواو والياء ونون الرفع لزوال السبب

النظير في الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله الميم كمساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وما ليس أوله ميما كدنانير وكالا خبر كن ويمنع متعلق بكالا ومفاعل مفعول بمشبه ثم ان من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الالف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله

(وذا اعتلال منه كالجواري * رفعا وجرا أجره كساري)

يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجر فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم انه على الاصل كالصحيح فتقول رأيت جواري وفهم من قوله كالجواري ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضا أن المقدر في باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكساري متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال وكالجواري في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع)

يعني أن سراويل ممنوع من الصرف لشبهه الجمع الذي على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال انه جمع سروال أو سروالة ثم قال

(وان به سمي أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعني أن ما سمي به من الجمع المذكور أو ما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد أو سراويل مررت بمساجد وبسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع اصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا أسهل ما شرح به المرادي البيت وعندي أن قوله وان به أي ان سمي بسراويل أو بما لحق به أعني جميع ما عدده من الانواع الخمسة الممنوعة الصرف لسار اتها الجمع في منع الصرف في التسمية ولا سيما تخصيص الجمع وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير في به الاول على الشرح الاول عائد على الجمع وكذلك به الثاني وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول فاعل لحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثاني فالضمير في به الاول عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقعة على تلك الانواع والضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وان سمي بسراويل أو بالانواع التي لحق بها سراويل أي تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ أول ومنعه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والاول مع ما بعده جواب الشرط ولما فرغ من الانواع الخمسة التي لا تصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الاول بقوله

(والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكربا)

يعني أن الاسم اذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهي الجمل نحو برق نحره وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب في آخر الثاني ويبنى آخر الاول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معديكرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى والعلم مفعول لمحذوف يفسره امنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب ثم أشار الى الثاني بقوله

بكونه ليس محركا ولا يسوى بدرتاوه أن ينصلا (قوله خلافا لمن قال انه جمع سروال أو سروالة) قال المرادي ذهب بعضهم الى أن سراويل عربي وانه جمع سروالة ثم أطلق على المفرد ورد بان سروالة لم يسمع وأما قوله * عليه من اللؤم سروالة * فمصنوع لا حجة فيه قلت ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم العرب يقولون سروال والذي يرد به هذا القول ان سروالا لغة في سراويل لانه بمعناه وان النقل لم يثبت لاسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام وسراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وان زالت صيغة الجمع بالتصغير (قوله وما الحق بالجمع) ساقط

لم يؤثر في المنع كضارب ونحوه [illegible] ان أفعل الصفة اذا أنث بالتاء مصروف كقولهم [illegible]
مؤنثه أرملة وأرمل أي فقير [illegible] كما [illegible]
كالكرم العظيم الكمرة لان قوله ممنوع تأنيث بتا [illegible]
معطوف على زائد ويجوز أن يكون [illegible] كما تقدم في [illegible]
وهو الذي وقع [illegible] أربع معطوف [illegible] ووصف [illegible]
متعلق بتأنيث [illegible] وقوله [illegible]
أفعل اذ كان اسما [illegible]
أسماء العدد لكن العرب [illegible] مررت [illegible]
رجل أرنب أي ذليل [illegible]
والى ذلك أشار بقوله (وعارض الاسمية) [illegible]
يجري مجرى الاسماء [illegible] الاصل [illegible]

(فالأدهم القيد لكونه وضع * في الأصل وصفا انصرافه منع)

من أسماء القيد أدهم [illegible] الاصل وصف لكنه استعمل استعمال الاسماء [illegible]
وهو غير مصروف على مقتضى الاصل ومقول [illegible] مثل أدهم في
من الحيات واسود لحية أيضا والادهم [illegible]
خبر المبتدا ولكونه متعلق بمنع وفي الاصل متعلق بوضع [illegible] من الاسماء التي [illegible]
فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله

(وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا)

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذي خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست
صفات لا في الاصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف وبعض العرب يمنعها [illegible]
من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجدل لانه من الجدل [illegible]
لانه من الخيول وهو الكثير الخيلان ووهم من [illegible]
أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال

(ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر)

يعني أن هذه الاسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا البيت تمنع صرفها العدل والوصف
وصف وهو معدول عن اثنين اثنين واذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين
اثنين اثنين الى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت
ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما أخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الا[illegible]
لانه جمع أخرى أنثى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالاضافة فعدل
ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد
يعني ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع
والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ور[illegible]
والخبر في قوله كهما أي مثلهما وادخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن و[illegible]
في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال

(وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا)

يعني ان الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها
ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام علتين وهو

(قوله كاربع) قال الامام ابن غازي صوابه التمثيل بأرنب لان أربع لا يرد علينا اذ لا يمتنع من الصرف على كل وجه انتهى قلت لانه خرج بقوله ممنوع تأنيث بتا (قوله وأخيل اسم لطائر ذي خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهي النقطة المخالفة لبقية البدن وهو الشرقرق سمي أخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة والحمرة وأما الصقر بفتح الصاد فاسم لطائر يقال له الباز (قوله وأخيل) فكان حقه من جهة انه أفعل تفضيل كما هو قول الاكثرين أو مشبه لافعل التفضيل كما هو قول الاخفش أن يكون بال لان أفعل التفضيل اما أنثى أو يجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال (قوله وهو معدول عن الآخر) وان شئت قلت معدول عن الالف واللام (قوله في كونه مفتوح الفاء) أطلق الخاص وأراد العام مجازا أي مفتوح الاول سواء كان فاء كقناديل أو غير فاء كمساجد ومصابيح قال شيخ شيخنا العلامه محمد المرابط مذيلا قول الامام ابن مالك

وكن لجمع مشبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا
في كون أول بفتح يوسم
وألف ثالثه لا يعلم
عوض عمان أن يلي كسرا عرض * ملفوظا او مقدرا نلت الغرض متلو حرفين نعم وان يرى * ثلاثة فوسط قد شهر

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى)

يعني ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول وذا سمي به والغالب ما يوجد في الافعال أكثر من وجوده في الاسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد في الاسماء نحو اصبع لكن وجوده في الافعال أكثر فهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما كثر في الاسماء والافعال معا نحو افعل فانه يوجد في الافعال كثيرا نحو اركب واشرب وكذلك في الاسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة في افعل تدل على معنى وليست كذلك في الاسماء فكان غالبا من هذا الوجه وكذلك ما جاء على وزن يفعل وهو أيضا موجود في الافعال والاسماء نحو يذهب في الافعال ويرمع في الاسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل اذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر في منع الصرف نحو اعصب اسم رجل فانه منقول من اعصب اذا أسرع وذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل الى السادس فقال

(وما يصير علما من ذي ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعني انه اذا سمي بما فيه ألف الالحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لان علقى ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم وفهم منه أن الالحاق اذا كان بالهمزة وسمي به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس واحترز بألف الالحاق المقصورة لانها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير ومن ذي متعلق بيصير وفي يصير ضمير عائد على الموصول وزيدت لالحاق في موضع الصفة لالف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل الى السابع وهو أربعة أنواع أشار الى الاول والثاني منها بقوله

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا)

فالاول هو قوله كفعل التوكيد يعني ان فعل المؤكد به نحو جمع يمنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فاشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والظاهر من النظم الاول وأما العدل فهو معدول عن جمعاوات الاصلية فان حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات والثاني هو قوله كثعلا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر عن زافر وثعل عن ثاعل وانما حكم على عمر ونحوه انه معدول عن عامر لان الاكثر في الاعلام ان تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه الى عمر اختصارا وجر التوكيد في قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وثعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال

(والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر)

يعني ان سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الالف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر مضاف الى سحر وهو على حذف مضاف أي مانعا صرف سحر واذا متعلق بمانعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصودا وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار الى الرابع بقوله

(قوله أفكل) هو الرعدة والارتعاش وأيدع هو الزعفران [illegible] (قوله وشبه ألف التأنيث) أي في كونها لم تنقلب عن شيء (قوله علقى) جمع علقاة بفتحه وبفتح مفرده بسقوط التاء (قوله علباء) هو عصب في صفحة العنق والجمع علابي (قوله فعلم الجنس) أي علم على الاحاطة لما معه (قوله ثاعل) [illegible] باب الواو ثعل

(كذاك حاوي زائدي فعلانا * كغطفان وكأصبهانا)

يعني أن العلمية أيضا تمنع الصرف مع زيادتي فعلان ولما كان قوله فعلان يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله وزائدا فعلان في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله كغطفان وكأصبهانا فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعلان لأن وزن أصبهان أفعلان ووزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوي مبتدأ أو خبر في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوي زائدي فعلانا ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منهما فقال (كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثلاثيا كهبة أو زائدا نحو قولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه وقد أشار إلى الأول بقوله

(وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر)

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع الأول الزائد على الثلاثة كزينب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء الثاني الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة ككون اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه نقل من الخفة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف إليه وهو أيضا مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العاري بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى في موضع الخبر لكون وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث وأو زيد مخفوض بالعطف على كجور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله

(وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق)

يعني أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد في العلب

فصرف الأول ومنع الثاني ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره في العادم وتذكيرا مفعول بالعادم وسبق في موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكيرا ثم انتقل إلى الرابع فقال

(والعجمي الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعني إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمي الوضع والتعريف أن الاسم إذا كان أعجميا وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضا نحو بندار والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فيشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم وفهم أيضا أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذي توفرت فيه الشروط نحو إبراهيم وإسمعيل وإسحق ويعقوب والعجمي مبتدأ والوضع مضاف إليه والتعريف معطوف على الوضع ومع في موضع الحال من العجمي وزيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ثم انتقل إلى الخامس فقال

في أكثر النسخ (قوله وكأصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وكذلك الباء وقال عياض في المشارق وأهل خراسان يقولون أصفهان بالفاء مكان الباء (قوله مقام الحركة) أي القائمة مقام الحرف الرابع (قوله كهند) مثال لما عدم الشروط المتقدمة فهو ثلاثي ساكن العين عدم تاء التأنيث وعدم تذكيرا سابقا (قوله في العلب) جمع علبة وهي آنية من جلد تتخذ للشرب (قوله ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل) أي لأنه يفهم من قوله في العادم تذكيرا سبق وعجمة أنه إن فقد العجمة والتذكير يكون المنع جائزا وإن وجدا يكون المنع واجبا ويفهم منه أيضا أن التأنيث اللفظي موجب للمنع مطلقا وأن المعنوي منه ما هو مجوز للمنع ومنه ما هو موجب له (قوله بندار) والجمع بنادرة وهم تجار يلزمون المعادن

ثم أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه
على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتفى بذلك وإعرابه رفع ونصب وجزم وبدأ بالرفع لأنه السابق إلا
أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ومذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب
الكوفيين أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله إذا يجرد من ناصب
وجازم إشعار بمذهبه ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبنيا للمفعول من أسعد يسعد وبفتحها مبنيا
للفاعل من سعد يسعد وهو مضارع مفعول بارفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلا مضارعا ثم شرع
في النواصب للفعل المضارع فقال (وبلن انصبه وكي كذا بأن) فذكر في هذا البيت ثلاثة لن وهي
حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكي وهي حرف مصدري نحو
جئتك لكي تكرمني أي لأن تكرمني وأن وهي أيضا حرف مصدري وهي أصل النواصب لأنها
تعمل ظاهرة ومضمرة وإنما قدم عليها لن وكي وكان حقه أن يقدمها عليهما لأجل التكملة التي
يحاولها ثم قال (لا بعد علم) يعني أن الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو أعجبني أن تقوم
وأحببت أن تذهب ودخل في غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال

(والتي من بعد ظن * فانصب بها والرفع صحح)

يعني أن أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من
الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قوي وحسب أن لا تكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى أنها ناصبة
وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله (واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد) يعني أن أن الواقعة بعد الظن
إذا رفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف
والتقدير بأن بعد غير العلم والتي مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول
صحح ومن أن متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم وهو جواز الرفع
والنصب إذ كل واحد منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل أن أن تكون ناصبة وهي
التي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم وجائزتهما الأمران وهي التي
تقع بعد الظن ثم أن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله

(وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا)

يعني أن من العرب من يجيز إهمال أن غير المخففة حملا على ما المصدرية فيرفع الفعل المضارع
بعدها كقراءة بعضهم لمن أراد أن يتم الرضاعة بالرفع وكقول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

برفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية
لاشتراكهما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل لا أعبد ما تعبدون أي لا أعبد
عبادتكم وبعضهم مبتدأ أي بعض العرب وأن مفعول بأهمل وحملا مصدر منصوب على الحال من
الفاعل المستتر في أهمل وأختها بدل من ما وحيث متعلق بأهمل ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو
إذن وهي ثلاثة أنواع واجبة الإعمال وجائزته وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله

(ونصبوا بإذن المستقبلا * إن صدرت والفعل بعد موصلا)

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من
قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له إذن أصدقك
الثاني أن تكون إذن مصدرة أي في أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك غدا فتقول له إذن
أكرمك وهو مستفاد من قوله إن صدرت وفهم منه أنه إذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك إذا توسطت
بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك إذن أكرمك

(قوله والرفع صحيح) أي كما أن النصب صحيح فهما جائزان وأما الأصح منهما فأمر آخر (قوله وهو) أي من قوله فهو مطرد (قوله أن تقرآن الخ) قبله
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها * تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

(وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم)

ذكر في فعال إذا كان علما لمؤنث لغتين إحداهما البناء على الكسر لشبهها بنزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جشما عند تميم يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره بذلك أن جشم المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة إلى تميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال

(واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي العلمية إذا نكر انصرف وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى الأخرى ولا تؤثر في منع الصرف إلا علتان والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول رب معدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو عبر بها ونكرت لقصره الحكم على السبعة فإنه إذا سمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كأنما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرا وفيه متعلق بأثرا والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول ثم قال (وما يكون منه منقوصا ففي * إعرابه نهج جوار يقتفي)

يعني أن ما كان منقوصا من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمت فإنه يجري مجرى جوار وقد تقدم أن جوار تلحقه التنوين رفعا وجرا ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار في البيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل وتلحقه التنوين رفعا وجرا فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كما في نحو جوار ومثاله في التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا في الرفع والجر عوض من المحذوف وما مبتدأ أو هو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي إعرابه متعلق بيقتفي ونهج مفعول بيقتفي والنهج الطريق والجملة من يقتفي ومعمولاته خبر ما ثم قال

(ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله * عصائب طير تهتدي بعصائب * وهو في الشعر كثير الثاني التناسب كقوله عز وجل سلاسلا وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من إطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله (والمصروف قد لا ينصرف) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله

فما كان قيس ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع

* (إعراب الفعل) *

قوله (ارفع مضارعا إذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد)

يفعل فهو أفعل (قوله كحذام) بذال معجمة اسم امرأة (قوله ووزن الفعل) لأن أعيم على وزن أبيطر بناء على أن وزن أفعل لا يتعين في الوصف

أن يكون حرف ابتداء لان الابتدائية لا يقع بعدها الا جملة ولا يأتي ذلك [illegible] بشروط الطلب ومثال ذلك مررت حتى أدخل المدينة وحلت حتى أسرف اخرى فإضمار أن هنا [illegible] وعدم جره و [illegible] حتم وكذلك [illegible] ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينتصب باضمار أن الا بشرط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله

(وتلو حتى حالا او مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا)

يعني أن المضارع بعد حتى اذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى حتى يقول الرسول في قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت [illegible] وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالتلو المضارع التالي حتى وحالا أو مؤولا حالان من [illegible] متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال

(وبعد فا جواب نفي أو طلب * محضين أن وسترها حتم نصب)

يعني أن نصب واجب الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا وشمل الطلب [illegible] الاول الامر نحو [illegible] ومثله قول الراجز

يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا

الثاني النهي نحو ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي الثالث الدعاء كقول الشاعر

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

الرابع الاستفهام كقول الشاعر

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

الخامس العرض كقوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس التحضيض كقوله تعالى لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق [illegible] كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما [illegible] المثل الا [illegible] فتحدثنا ومن الامر باسم الفعل نحو نزال [illegible] فالرفع في [illegible] الاول [illegible] وسترها حتم مبتدأ أو خبر في موضع الحال من فاعل نصب [illegible] في موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع [illegible] وهو ما يستقربه والتقدير أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها [illegible] ثم انتقل الى الخامس فقال (والواو كالفا ان تفد مفهوم مع * كلا تكن جلدا وتظهر الجزع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله ان تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهي عن الاول واستئناف الثاني أي وأنت تشرب اللبن وان تفد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان تفد مفهوم مع فهي كالفاء والالف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وبعد غير النفي جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد)

يعني ان الفاء المتقدم ذكرها اذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذي بعدها وفهم منه أنه ان لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الامر * قفا نبك من ذكرى * وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما

(قوله حتى أدخل المدينة) حتى فيه غائية وحتى أسير فاخرج حتى فيه غائية أو تعليلية وهو الظاهر (قوله الثالث الدعاء) ومنه قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم الآية ومن الاستفهام قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومن التحضيض قوله لولا أخرت [illegible] (قوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع) قال بعض أشياخنا [illegible] لا تكن جلدا وتظهر الجزع [illegible] النهي [illegible] باعتبار الجلد الظاهر والباطن فكأنه يقول لا تكن جلدا في حالة واحدة وهي الظاهر بل [illegible] وفي الباطن تأمل (قوله وبعد غير النفي الخ) وأما النفي فليس له جواب مجزوم لانه يقتضي عدم تحقق الوقوع كما يقتضي الايجاب تحققه ولا يجزم الفعل بعده كما لا يجزم في الايجاب

وهو مستفاد من قوله وصلا ويفهم منه أنه اذا فصل بينهما بغير ما ذكر لم تعمل نحو اذن أنا أكرمك ثم أراد
الفصل بالقسم ولا ومن الفصل بالقسم قوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله
أكرمك ولا يضر الفصل بالقسم لانه زائد ... الفصل بين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه
ثم أشار الى جواز عملها وتركه

(وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف وقعا)

يعني أن اذن اذا وقعت بعد عاطف جاز فيها النصب والرفع نحو وإذن أكرمك وقد قرئ
وإذا لا يلبثون خلافك الا قليلا ... الرفع ... أصحاب ... كما تقدم ولا اشكال في النصب
نحو أجيئك أن تقوم ... بغيرها من حرف جر أو حرف ... وهي في ذلك على ثلاثة أقسام
وجوب الاظهار وجوازه ووجوب الاضمار وقد أشار الى الاول بقوله

(وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن ناصبة)

يعني أن أن اذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كي لانها تستعمل في افادة التعليل وبين لا وجب
اظهارها وشمل لا النافية نحو لئلا تقع ... والزائدة كقوله عز وجل لئلا يعلم أهل الكتاب وانما
وجب اظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبة حال من أن والظاهر انها
مؤكدة لانه قد علم أن كلامه في الناصبة ثم أشار الى الثاني بقوله

(وان عدم * لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا)

يعني انه اذا عدم لا التي بعد أن جاز اضمار أن واظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فمثال اضمارها
قوله تعالى وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل وأمرت لأن أكون أول المسلمين
وتضمر أيضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وان مفعول
مقدم باعمل ومضمرا ومظهرا حالان من الضمير المستتر في أعمل وأما اضمارها وجوبا ففي خمسة مواضع
أشار الى الاول منها بقوله (وبعد نفي كان حتما أضمرا) يعني انه يجب اضمار أن بعد اللام الواقعة بعد
كان المنفية وهي المسماة عند النحويين لام الجحود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام
لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام وكأنه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان
وفهم من قوله نفي كان ان المنفي لا يكون الا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا ان لانهن لا ينفين الا
المستقبل أو الحال وشمل كان التي بلفظ الماضي كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويكن
المنفي بلم كقوله عز وجل لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم لانها ماضية في الوجهين وبعد متعلق باضمر
وفي أضمر ضمير يعود على أن المذكورة قبل وحتما حال من الضمير في أضمر أو نعت لمصدر محذوف
أي اضمارا حتما ثم أشار الى الثاني فقال

(كذاك بعد أو اذا يصلح في * موضعها حتى أو الا أن خفي)

يعني انه يجب اضمار أن بعد أو التي بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي و
الثانية خلافي مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي لادعون الله أو يغفر لي ومثاله بعد التي بمعنى الا
لا انتظرنه أو يجيء ومثاله بمعنى الا لاقتلن الكافر أو يسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لالزمنك
تقضيني حقي وأن مبتدأ وخبره خفي وكذا وبعد واذا متعلقات بخفي وحتى فاعل بيصلح وأو الا معطوف
على حتى وفي متعلق بيصلح والتقدير أن خفي كخفائه بعد كان المنفية أي وجوبا اذا يصلح في موضع
الا أو حتى التي بمعنى الى أو كي ثم أشار الى الثالث فقال

(وبعد حتى هكذا اضمار أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن)

يعني ان الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبا والمراد بحتى هنا حتى الجارة
وفهم ذلك من كون ان مقدرة بعدها وان وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها ولانه

(قوله وقد تقترن بغيرها من حرف جر) في بعض النسخ وقد تقترن بها حرف جر الخ وما في الاصل احسن
(قوله وبعد نفي كان) أي الناقصة (قوله مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي) أي مثال أو التي بمعنى حتى التي بمعنى كي (قوله ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة) أي التعليل والغاية والاستثناء من الزمان أو الاحوال قال ابن هشام الفرق بين أو التي بمعنى حتى أو التي بمعنى الا أن أو التي بمعنى حتى ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا والتي بمعنى الا بخلاف ذلك والفرق بين حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي ان التي بمعنى الى ما بعدها غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها مسبب لما قبلها

(وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روى)

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك وكقوله

فلم أر مثلها خباسة واجد ... ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

أي أن أفعله وحذف فاعل بشذ ونصب معطوف على حذف ومعموله أي وبعد الفعل المضارع وفي سوى متعلق بحذف ونصب أو بشذ ... من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها مر ومنه متعلق باقبل وما ... موصولة وعدل روى جملة صلتها

﴿عوامل الجزم﴾

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلا واحدا والآخر يجزم فعلين وقد أشار الى الأول بقوله

(بلا ولام طالبا ضع جزما ... في الفعل هكذا بلم ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا الأول لا الناهية نحو لا تأخذ ... وربما لا تؤاخذنا والثاني لام الأمر نحو لينفق ذو سعة ومثلها لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك وفهم ذلك من قوله طالبا ... والثالث لم وهي حرف نفي ... الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه الى الماضي ... لفظه الى المضارع ... لما يتصل بزمان الحال ... لا يتصل ... وطالبا ... والاول ... فقال

(واجزم بإن ومن وما ومهما ... أي متى أيان أين إذما)

فذكر احدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين ... الأولى ان وهي حرف نحو قوله تعالى ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف الثانية من ... نحو من يعمل سوءا يجز به الثالثة ما ... نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله الرابعة مهما وهي بمعنى ما نحو

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ... وان خالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أي وهي بحسب ما تضاف اليه ... اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان ...

السادسة متى وهي ظرف زمان نحو

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ... تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

السابعة أيان وهي ظرف زمان أيضا نحو أيان تضرب أضرب الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو أين تجلس أجلس التاسعة اذما وهي حرف بمعنى ان العاشرة حيثما وهي ظرف مكان نحو حيثما تذهب أذهب الحادية عشرة أنى وهي ظرف مكان نحو أنى تجلس أجلس وفهم من تمثيله باذما وحيثما أنهما لا يجزم بهما الا اذا اقترنا بما كالمثال وبان متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف اقتصارا لانه انما أراد أن يخبر أن هذه الادوات جازمة ثم ان هذه الادوات أعني أدوات الشرط على قسمين حروف وأسما والى ذلك أشار بقوله (وحرف اذما كان وباقي الادوات أسما) أما ان فلا خلاف في انها حرف واما اذما فالمشهور أنها حرف مثل ان ولذلك اقتصر عليه وباقي الادوات وهي ماعدا ان واذما وهي تسع كلمات كلها أسماء فمنها أسما ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق واذما مبتدأ أو حرف خبر مقدم والتقدير واذما حرف كان

تعالى عنهم (قوله وشذ حذف أن) ومنه قراءة الحسن أفغير الله تأمروني أعبد بالنصب (قوله بلم) وقد تدخل عليها همزة الاستفهام لكنه يخرج الكلام معها عن الاستفهام والنفي ويصير معناه حمل المخاطب على الاقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته (قوله لا يتصل) ومن اتصاله بزمان الحال قوله تعالى ولم أكن بدعائك رب شقيا ومن عدم اتصاله قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر

كان الطلب شاملا للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلا في ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله

(وشرط جزم بعد نهي أن تضع * إن قبل لا دون تخالف يقع)

يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الأسد تسلم لأن التقدير إن لا تدن من الأسد تسلم فإن لم يصح وضع إن قبل لا لم يجزم الفعل نحو لا تدن من الأسد يأكلك لأنه لا يصح إن لا تدن من الأسد يأكلك وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو بشرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وإن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من إن ثم قال (والأمر إن كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بأضمر أن أن يكون محضا وذلك بأن يكون الأمر بصيغة افعل كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نزال فأحدثك ولا طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي النصب فيهما ولا شاهد معه والجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول مكانك تحمدي أو تستريحي لا مكانك بمعنى اثبتي ومنه في الثاني قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول عمر رضي الله عنه اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي فعلا يثب الله امرؤ ومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والأمر مبتدأ وإن كان شرطا وكان تامة بمعنى حصل والتقدير والأمر إن حصل بغير صيغة افعل وافعل مضاف إليه ولا ناهية وتنصب مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب واقبلا فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا ثم

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما إلى التمني ينتسب)

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمني كما سبق وانما فصل الفاء في هذا الموضع من المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجازه الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عنده قوله تعالى لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب وبعد نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب وإلى التمني متعلق به ثم قال (وإن على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف)

يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي فإنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار وفهم من قوله وإن على اسم أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن إلي بالنصب لهلكت ويجوز إظهار أن لولا زيد وأن يحسن إلي لهلكت والمصدر كقوله

ولبس عباءة وتقر عيني * أحب إلي من لبس الشفوف

لأن المصدر اسم خالص إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله * لولا توقع معتر فأرضيه * وأو كقوله تعالى أو يرسل في قراءة غير نافع وثم كقوله * إني وقتلي سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر وإن شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم يتعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وأن فاعل تنصبه وثابتا أو منحذف حالان من أن ثم قال

(قوله رحمه الله ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع) اهله سبق قلم إذ لا يصح أن يقال والفعل بعد الفاء في الرجا نصب المضارع (قوله ولبس عباءة) البيت لامرأة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما واسمها ميسون ولدت له ولدا وهو الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم حين كان أبوه يحمله على عاتقه رجل من أهل الجنة يحمل رجلا من أهل النار وهو اليزيد الذي قتل سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله

وشذ

(واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل)

[illegible]

(وتخلف الفاء إذا المفاجأة * كإن تجد إذا لنا مكافأة)

[illegible]

(والفعل من بعد الجزا إن يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن)

[illegible]

فإن يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

روى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزا ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلا
كان أو جملة مثلا وقال الشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل فهو خير لكم ويكفر
عنكم والنصب [illegible] أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب
والجزم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع وان يقترن شرط وبالفاء متعلق
بيقترن وقمن خبر المبتدا وبتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه
محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير والفعل قمن بتثليث ان يقترن كذا وقمن الأول في هذا
الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعا وهو قليل ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدا محذوف
والجملة من المبتدا والخبر جواب الشرط الأول في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص
بضرورة الشعر وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب
عليه وقمن خبر تثليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو
بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله

(وجزم او نصب لفعل اثر فا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا)

[illegible]

واعلم أنها أسماء إلا إن فحرف بإجماع وهي أمّا ما اد كل أداة مما تقدم تقديرها ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال

(وفعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزا وجوابا وسما)

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطا والثاني جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل على خلاف الأصل وسيأتي وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أي يطلبان أن الجزم في الفعلين بالأداة وهو الصحيح وفهم من قوله قدما ويتلو الجزاء أن الشرط مقدم والجزاء متأخر لأن الجزاء لا يكون إلا مستقبلا والشرط لا يكون إلا مقدما وإذا ورد نحو أنت طالق إن دخلت الدار فليس أنت طالق جوابا مقدما على الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين ضمير يعود على أدوات الشرط وفعلين مفعول به ويقتضين وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه موصوف بقدم أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع منوي للمتبوع وإنما يجوز الإتباع فيما كان مستوفيا للعدة وقد قالت من القوم ثلاثة زيد وعمرو وجعفر واقبلت الرجال زيد وعمرو وجملة مستأنفة وسوغ الابتداء بالصفة المحذوفة الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال

(ماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين)

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو وإن عدتم عدنا أو مضارعين نحو وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله أو الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو الأول مضارعا والثاني ماضيا نحو قوله

من يكد لي بسيء كنت منه * كالشجي بين حلقه والوريد

ومعنى الماضي الواقع شرطا أو جزاء الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبل معنى وفي ذلك قول الناظم فيما تقدم وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أي تجدهما أو مضارعين أو متخالفين معطوفان على ماضيين فأما الماضي الواقع شرطا وجزاء فهو في موضع جزم لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء وإلى ذلك أشار بقوله

(وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن)

يعني أن الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير

وإن أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم من قوله حسن أنه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن لأنه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أي ضعف كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * إنك إن يصرع أخوك تصرع

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والجزا مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا وماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وإلى ذلك أشار بقوله

لم يكن شيأ مذكورا (قوله ولا يجوز أن يتعلق برفع) حاصل إعرابه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل وهو لا يتقدم معموله عليه لكن كيف تقدم معمول الصفة المشبهة عليها حيث جعل بعد متعلقا بحسن مع أنها لا تعمل في متقدم وعمل الصفة المشبهة والمصدر في الظرف وعدمه فيهما من رائحة الفعل لأنها شابهة باسم الفاعل والفعل مع أحدهما فقط ترجيح من غير مرجح

انما ذكر لو عقب هذا الباب لانها تكون شرطية كان وتكون حرف امتناع وهي أيضا شبيهة بادوات الشرط في احتياجها الى جواب ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده فقال (لو حرف شرط في مضى) يعني أن لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لانها تدل في الغالب على امتناع الشئ لامتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد والماضي في هذا الباب على معناه من المضي لانه في باب أدوات الشرط ولذلك تقول لو قام زيد أولا من أمس لاكرمته أمس وقد تدخل على المستقبل بمعنى ان والى ذلك أشار بقوله (ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا فشمل قوله مستقبلا الماضي كالآية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو تقوم يا زيد غدا لاكرمته ولو مبتدأ وحرف شرط خبره وفي مضى متعلق بشرط وايلاؤها فاعل يقل وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بايلاؤها ثم قال (وهي في الاختصاص بالفعل كان) يعني انها تختص بالفعل كما تختص به ان وفهم من تشبيهه لها بان أن الفعل يليها ظاهرا ومضمرا كما يلي ان فتقول لو زيد قام لاكرمته ويكون زيد فاعلا بفعل مضمر يفسره قام كما تقول ان زيد قام فاكرمه ومنه قوله لو ذات سوار لطمتني ثم ان لو تخالف ان في جواز وقوع ان المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك أشار بقوله (لكن لو أن بها قد تقترن) يعني ان لو تخالف ان في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى ولو أنهم صبروا وهو كثير واختلف في موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن اذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على خلاف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اسم لكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترن وبها متعلق بتقترن والجملة خبر لكن ثم قال

(وإن مضارع تلاها صرفا * الى المضي نحو لو يفي كفى)

يعني أن لو اذا وقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى المضي كقوله لو يفي كفى أي لو وفى كفى ومن ذلك قوله

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجودا

أي لو سمعوا وفهم منه ان لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا لو الشرطية لان لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لاصالته في الاستقبال بل تؤول معها الماضي بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرف جواب ان والى المضي متعلق بصرف

﴿أما ولولا ولوما﴾

انما ذكر هذه الاحرف هنا لانها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها الى جواب وبدأ منها بأما فقال (أما كمهما يك من شئ) يعني ان موضع أما صالح لمهما يك من شئ لان معناها كمهما يك من شئ لان أما حرف ومهما يك من شئ اسم وفعل ومتعلقه ولما أعلم انها نائبة عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال (وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا) يعني ان الفاء تدخل على تالي تاليها نحو أما زيد فقائم والاصل مهما يك من شئ فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا اصلاحا للفظ وفهم من قوله لتلو تلوها ان الفاء لا تلي أما وانه لا يفصل بين أما والفاء الا بشئ واحد ويشمل المبتدأ نحو أما زيد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما في الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كمهما يك من شئ وفا مبتدأ وخبره ألفا ولتلو متعلق بألفا ومعنى تلو تال ووجوبا نصب على الحال من الضمير في ألف ويجوز في قوله وجوبا وانما ذلك في الاكثر ولذا قال

(وحذف ذي الفا قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا)

الياء لانه مرفوع (قوله لو حرف شرط) قال في المغني أوضح تفسير لو قول من قال حرف امتناع لامتناع وان العبارة المعتبرة قول سيبويه رحمه الله حرف لما سيقع لوقوع غيره وقال ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت ما هو تاليه

يعني ان المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط
ونصبه باضمار أن واقتصر في التمثيل على الجزم لانه الراجح ولا يجوز الرفع على الاستئناف لانه لا يمكن في الواقع
بين الشرط والجزاء ومن مبتدأ وأراد به معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل وبعدا
متعلق بعطف وهو مطلوب أيضا لاقتحم وهو من باب التنازع وظرفي ويسم ما بعد الفاء والواو
معطوف عليه وان شرط ومن الشرط كتنفيذا والجاتين متعلق باكتنفا وكذا مفعول بمعنى فعول
والضمير المستتر فيه عائد على فعل فاعل الجميع اكتنفا وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم
عليه ثم قال

(والشرط يغني عن جواب قد علم * والعكس قد يأتي ان المعنى فهم)

يعني انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط سواء كان ظاهرا بعد شرط ان محذوف لدلالة
ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أي والا تطلقها فحذف فعل الشرط لالعلم به وفهم من قوله علم انه ان لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف
وفهم من قوله قد يأتي ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ ويغني خبره وعن
جواب متعلق بيغني وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وان شرطية
والمعنى مفعول لم يسم فاعله بفعل يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم)

يعني اذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر منهما واستغنيت بجواب المتقدم منهما فان
قدمت الشرط وأخرت القسم قلت ان يقم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله ان يقم زيد
لأكرمنه هذا الذي ذكره اذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم
عليهما ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله

(وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان ومفعول ظن فتقول زيد والله ان يقم أكرمه فاستغنى بجواب
الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط واعا رجح الشرط وان كان متأخرا لانه
عمدة الكلام والقسم توكيد للكلام وفهم من قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول
زيد والله ان يقم لأكرمنه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يرجح سواء تقدم على القسم أو تأخر
وقوله بلا حذر تتميم لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عند وجواب مفعول باحذف
وما موصولة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو
خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء
جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق برجح ثم قال

(وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم)

يعني انه قد يترجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله ان يقم زيد أكرمه ومنه قوله

لئن منيت بنا في يوم معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وفهم من قوله وربما ان ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل (نكتة) لم يذكر الناظم في هذا
الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها وذكر بعض أحكامه في
باب المبتدا وفي باب ان وفي هذا الباب

*(فصل لو)

قوله والشرط يغني أي اغناء
الشرط عن الجواب
مشروط بأن يكون ماضيا
وأما اذا كان مضارعا
فجوابه غير مغن بل يتوقف
فيه على السماع الا لضرورة
وأما اغناء الجواب عن
الشرط فهو أيضا مشروط
بأن يكون الشرط بان
المقرونة بلا (قوله لئن الخ)
فاللام لئن موطئة لقسم
محذوف التقدير والله ان
وان حرف شرط وجوابه
لا تلفنا وهو مجزوم بحذف
الياء وليس بجواب عن
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولو جاء على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه لقيل
لا تلفينا باثبات

وعنه متعلق باخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقيل وخبر خبر عن ما يعني الذي متعلق بخبر
واستقر في موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر
والذي الاول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لانهما أريد بهما لفظهما لا أنهما
موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه
مستقرا قبل مبتدأ وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم
المخبر به وهي باقي الجملة وصلتها سواهما والخبر وسطه ويجوز ان تكون ما مفعولة بفعل محذوف يفسره
وسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في وسطه وعائدها مبتدأ وخبره خلف ومعطي مضاف
اليه وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة
الاخبار بقوله (نحو الذي ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا)

يعني انك اذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت في أول الكلام الذي كقولك
وجعلت زيدا خبرا عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميرا رابطا بها وجعلت ذلك الضمير والجملة
المتوسطة بين الذي وخبره عائدا على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد ونبه بقوله
فادر المأخذا على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الاخبار عن التاء
في ضربت من قولك ضربت زيدا الذي ضرب زيدا أنا وتوهم من اطلاقه ان الاخبار بالذي يكون في
الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية كما لو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك فقلت الذي هو
أبوك زيد أو عن أبيك قلت الذي زيد هو أبوك ثم ان الاخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر
بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع والى ذلك أشار بقوله

(وباللذين والذين والتي * أخبر مراعيا وفاق المثبت)

يعني ان المخبر عنه اذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جئت بالموصول مطابقا له لانه خبر عنه والمثال
المشتمل على هذه الصور بلغ الزيدان العمرين رسالة فاذا أخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا
العمرين رسالة الزيدان جعلت مكان الزيدين ضميرا بارزا وهو الالف العائد على اللذين واذا أخبرت
عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون واذا أخبرت عن رسالة قلت التي بلغها
الزيدان العمرين رسالة وباللذين متعلق باخبر ومراعيا حال من الضمير المستتر في أخبر ووفاق مفعول
مراعيا ولما بين كيفية الاخبار شرع في شروطه فقال

(قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما)
(كذا الغنى عنه بأجنبي او * بمضمر شرط فراع ما رعوا)

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط الاول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما لزم التقديم كأدوات
الصدر مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشرط الثاني أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما لزم
التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط ويشمل الضمير نحو
زيد ضربته واسم الاشارة نحو زيد ضربت ذلك ولا يجوز الاخبار عن واحد منهما لانك لو أخبرت
عنه للزم أن تضع ضميرا في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان رابط الخبر بالمبتدأ ثم
بعد الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو
المجعول خلف المخبر عنه فان اعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير وان اعدته على الموصول بقي
المبتدأ بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل
ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفته لان ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر اذ لا يصلح
أن يعمل ضمير المصدر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف
معطوف على تأخير وقد حتما في موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك ههنا وما موصولة وهي
واقعة على المخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنبي وشرط خبر المبتدأ

(قوله قبول تأخير) قال أبو اسحق يستغنى عن قبول التأخير بقوله أو بمضمر اهـ (قوله كالحال والتمييز) لانه يخلفه الضمير وهو معرفة والحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين ومجرور رب

[illegible]

يعني ان لولا [illegible]

المبتدأ [illegible]

باب الابتداء [illegible]

مفعول [illegible]

الى الاستعمال [illegible]

التحضيض [illegible]

وشمل الفعل المضارع [illegible]

الاستقبال والتحضيض [illegible]

والفعل معمول ثان ثم قال

[illegible]

يعني ان هذه الاحرف [illegible]

وشمل نوعين أحدهما أن يكون [illegible] باب الاشتغال والاختصاص [illegible]

[illegible]

التقدير الا [illegible] والثاني أن يكون معمولا [illegible] ومعلق في موضع الصفة لاسم [illegible]

(الاخبار بالذي والالف واللام)

الباء في قوله بالذي باء السببية لا باء التعدية [illegible] يكون المعنى ان الذي يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذي [illegible] ثم ان الاخبار يكون بالذي وفروعه وبالالف واللام وقد اشار الى الاول فقال

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر * عن الذي مبتدأ قبل استقر)

(وما سواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطي التكمله)

ذكر في هذين البيتين كيفية الاخبار بالذي يعني اذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة فاجعل ذلك الاسم خبرا عن الذي المستقر مبتدأ مقدما وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطا بين الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبرا عن الذي ضميرا يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها قيل

(قوله الاخبار بالذي) كان من حق المصنف رحمه الله تعالى أن يزيد وفروعه كما قاله الحاذي والاقتصار بقوله وباللذين والذين والتي أخبر الا أن يكون مريدا حذف العاطف والمعطوف

وعنه

لا جمع كثرة نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول بآخر وجملة حال [illegible] متعلق [illegible] ثم قال
(ومائة والألف للفرد أضف) يعني أن مائة وألفا يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل
وفهم من إطلاقه [illegible] تثنيتهما أضيفا وجمعهما كذلك نحو ألفا رجل وآلاف رجل ومائتا رجل وقد
أضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله (ومائة بالجمع نزرا قد ردف) يعني أن مائة تضاف
إلى الجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بإضافة مائة إلى سنين ومائة والألف
مفعول بأضف وللفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به العطف وجملة قد ردف
مبني للمفعول أي نزرا بالجمع حال من الضمير المستتر في ردف [illegible] المقام [illegible] على
[illegible] العدد [illegible] لاشتراكهما في [illegible] وعشرة [illegible] تمييزهما مجرورا
بالإضافة وبعد ذلك رجع إلى التركيب [illegible] فقال

(وأحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر)

يعني إذا قصدت التركيب أحد عشر [illegible] فيه وإذا ذكرت [illegible] تصله [illegible] مركبا حال
[illegible] الفاعل المستتر في اذكر [illegible] اسم فاعل [illegible] المذكر [illegible] أحد عشر
يكون اسم مفعول والأول أجود [illegible] ثم قال (وقل لدى التأنيث إحدى عشره) يعني أنك إذا
قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين [illegible] فتقول إحدى عشرة امرأة وهي
لغة الفصحاء [illegible] كسر التميميين وإلى ذلك أشار بقوله (والشين فيها عن تميم كسره) ويقول إحدى
عشرة امرأة [illegible] وإحدى عشرة مفعول بقل [illegible] كما تقدم في قوله ثلاثة
[illegible] للعشرة والشين مبتدأ وكسرة [illegible] خبره والجملة [illegible] الأولى [illegible] تميم متعلق
بما في المجرور من معنى الاستقرار ثم قال (ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا)
يعني أن ما فعلت في عشرة مع [illegible] أحد وإحدى [illegible] [illegible] تفعله
[illegible] من غيرهما [illegible] ذلك [illegible] اثني عشر واثنتي عشرة [illegible]
[illegible] عشر رجلا وثلاث عشرة [illegible] امرأة [illegible] عشرة امرأة [illegible] متعلق بافعل وما
مفعول بافعل [illegible] الحكم [illegible] فعلت
[illegible] الصفير العائد على ما [illegible] تركيب [illegible] وعشر [illegible] أحد عشر
إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال

(ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدما)

يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمها في ما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر
وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة
امرأة وما الأخيرة مبتدأ أو هي موصولة واقعة على الحكم المسبوب لعشر وقدما صلتها ولثلاثة خبره
وما الأولى موصولة معطوفة على تسعة وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد
وصلتها بينهما والتقدير الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب وبقي عليه
حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فأشار إليه بقوله

(وأول عشرة اثنتي وعشرا * اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا)

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين اثنا عشر واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشرة
وعشرا مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله (واليا لغير الرفع وارفع بالألف) غير الرفع هو الجر والنصب
فتقول في الرفع اثنا عشر واثنتا عشرة وفي الجر والنصب اثني عشر واثنتي عشرة ففهم منه أن هذين
الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان إعراب المثنى وعشرة مفعول أول بأول واثنتي مفعول ثان
وعشرا معطوف على عشرة واثني معطوف على اثنتي وأنثى مفعول مقدم بتشا وذكرا معطوف على

وكم آخر بها أو [illegible] لدى
التأنيث إحدى عشرة
قال أبو إسحق وإسماعيل
حكم العشر مع [illegible]
عكس حكمه مع الإفراد
[illegible] اجتماع [illegible]
في نحو ثلاثة عشر [illegible]
في ظلمات [illegible] ولا يرد
إحدى عشرة لأن إحدى
[illegible] والأخرى
[illegible] لاختلاف لفظهما
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] لفظه (قوله
لدى) إذا كانت [illegible]
[illegible] وإذا
كانت [illegible]
بالألف

وكذا متعلق شرط وهذا اشارة الى الشروط السابقة ثم انتقل الى الاخبار بأل فقال

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما)

يعني أن الاخبار يكون بأل كما يكون بالذي إلا أن الاخبار بالذي يكون بالجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من اطلاقه سابقا والاخبار بأل لا يكون الا بالجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده هنا بقوله عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما وكل جملة تقدم فيها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفا والى ذلك أشار بقوله (ان صح صوغ صلة منه لأل) يعني أن جملة الفعل التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفا يصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علمت ان صلة أل لا تكون الا وصفا صريحا ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف ثم أتى بمثال من ذلك فقال

(كصوغ واق من وقى الله البطل) فاذا قيل لك أخبر عن اسم الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقي البطل الله واذا قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقيه الله البطل والضمير في أخبروا عائد على النحويين أو على العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الاخبار افتراضية لا يتمرن بها النحويون غير ما ألفاظه وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الاسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل صح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى الى آخر البيت محكي به والتقدير كصوغ واق من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان صح فأخبر ثم قال

(وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعني ان الوصف الواقع صلة أل اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب ابرازه كما اذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الضاربه أنا زيد فالضمير العائد على أل هو الهاء وضمير غيرها وجب ابرازه وفهم منه أن الضمير اذا كان لأل وجب استتاره كما اذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا أنا ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره ورفعت يعني الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعته وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط

(العدد)

(ثلاثة بالتاء قل للعشرة * في عد ما آحاده مذكره * في الضد جرد)

يعني ان ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد المعدود مذكرا لحقته التاء وان كان واحده مؤنثا لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة واعلم أن مراده بقوله في الضد جرد المؤنث يعني في ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمن معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفي عد كذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصولة واقعة على المعدود وآحاده مذكرة جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفي الضد متعلق بجرد ومعمول جرد محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الاعراب ثم انتقل الى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال

(والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة في الأكثر)

يعني ان تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أجمال وثلاثة أثوب وعشرة أكتاف وفهم من قوله في الأكثر أنه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم

والضمير العائد على الموصول الهاء في منه وفي بني ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل واتعد ريوان ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف [illegible] اسم الفاعل في حال كونه مماثلا لبعض أي في معناه بين تتميم للبيت [illegible] ثم أشار الى الثاني بقوله

(وان ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما)

يعني انك اذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذي [illegible] تحته [illegible] فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل فاذا كان بمعنى الماضي وجب اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز [illegible] والنصب [illegible] فتقول هذا رابع ثلاثة [illegible] ثلاثة [illegible] وجاعل [illegible] على أن اسم الفاعل [illegible] فاعل ورابع وهو اسم فاعل [illegible] الثلاثة أربعة [illegible] وان ترد شرط [illegible] مفعول ثان [illegible] العدد الاعلى [illegible] مقطوع عن الاضافة والتقدير [illegible] أي العدد الادنى [illegible] جواب الشرط وحكم [illegible] احكما وله متعلق باحكما ثم قال

(وان أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين)

يعني انك اذا أردت المركب [illegible] من الاضافة على معنى بعض [illegible] تركيبين فتقول هذا ثاني عشر اثني عشر [illegible] ثالث عشر ثلاثة عشر [illegible] عشر وتاسعة عشر تسع عشرة [illegible] التركيب يقتضي [illegible] المركب الاول مضاف الى المركب الثاني [illegible] الاصل ويجوز فيه [illegible] أوجه [illegible] مركب [illegible] مبني [illegible] الأول [illegible] التركيب [illegible] (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه) [illegible] المركب [illegible] ثلاثة أوجه [illegible] عشر [illegible] فيحتمل الاول والثاني [illegible] المثال [illegible] مراعاة حركته ووالدة التمثيل بحادي [illegible] حادي عشر وحادية عشرة الى تاسع عشر وتاسعة عشرة [illegible] مفعول [illegible] كالحال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعول [illegible] وقدم عليها فانتصب على الحال [illegible] جواب الشرط [illegible] على جملة [illegible] ومجالتيه في موضع الصفة [illegible] في موضع [illegible] مركب ونحوه معطوف على حادي عشر ثم قال

(وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد)

يعني ان اسم الفاعل من العدد [illegible] عشرين وبابه يعني العقود الى التسعين [illegible] بحالتيه من التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين وقبل متعلق باذكرا والالف في اذكرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضا باذكرا

﴿كم وكأين وكذا﴾

انما ذكر هذا الباب بعد العدد لان هذه الالفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهي على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار الى الاول بقوله

(قوله [illegible]) يعني من الاعراب من الرفع والنصب والخفض تقول هذا ثالث ثلاثة عشر ورأيت ثالث ثلاثة عشر ومررت بثالث ثلاثة عشر وما أشبه ذلك (قوله قبل واو يعتمد) جعله الازهري في موضع الحال من الفاعل والتقدير واذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد بحالتيه قبل عشرين وبابه حال كونه كائنا قبل واو يعتمد في اللفظ [illegible] دون غيرها من حروف العطف ويحتمل أن يكون [illegible] مجزوما في جواب اذكرا [illegible] (قوله كم) اسم وانما [illegible] بالحرف في الوضع [illegible] في المبهمية (قوله وكذا) انظر كلام المصنف وكلام سيدي المكودي يظهر من كلامهما ان كذا يجر تمييزها بمن وليس كذلك بل الاتفاق على انه لا يجر بمن وانما الخلاف هل تمييز كذا يجر بالاضافة أو لا يجر وفي ذلك قولان المشهور فيه النصب

اثنى وفيه رد الاول الى الاول والثانى الى الثانى وقصر ثنتا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف
الهمزة من ثنتا لاجتماعها مع همزة أو ثم قال (والفتح فى جزأى سواهما ألف) يعنى ان ما سوى اثنين
واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز فى عشر وعشرة المذكورين
بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول احد عشر وثلاثة عشر ففتح
الجزأين معا وهما مبنيان معا أما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الاول فلتنزل العجز منه منزلة
تاء التأنيث والفتح مبتدأ وفى جزأى متعلق بالفتح وألف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى التمييز
فقال (وميز العشرين للتسعينا * بواحد كأربعين حينا)
يعنى ان تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين دينارا وتسعين غلاما وأربعين حينا أى
زمانا وفهم من قوله بواحد أن حكم المعطوف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد
وعشرون درهما وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الا منصوبا واللام فى للتسعين
للغاية فهى بمعنى الى ثم قال (وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما)
يعنى ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه فشمل قوله مركبا أحد عشر وتسعة
عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة
ومركبا مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق بميزوا وما موصولة واقعة على التمييز
وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وفسوينهما تتميم
للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال (وان أضيف عدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب)
العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثنى عشر واثنتى عشرة لان عشر فيهما بمنزلة
نون الاثنين ولذلك أعرب فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احداهما وهى
الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء فى الجزأين وهى المنبه عليها
بقوله يبق البنا والثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز فتقول هذه أحد عشرك بضم
الراء على انه معرب ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهى المنبه عليها بقوله وعجز قد يعرب وفهم من
قد أنها لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبق بالالف على انه مرفوع لكون الشرط
ماضيا وبالقاف دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بعجز
التفصيل ثم قال (وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا)
(واختمه فى التأنيث بالتا ومتى * ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا)
يعنى ان أسماء العدد من اثنين الى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الافعال فان كان مذكرا
اكتفى به وان كان مؤنثا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر ثان وثالث
الى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالثة الى عاشرة وفهم من قوله من اثنين أن اسم الفاعل المذكور لا يصاغ
من أحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهى موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين
وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقها والى عشرة متعلق بصغ وكفاعل
مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغة كوزن فاعل وحذف
صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت
الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل مضافا فيضاف تارة
الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذى تحته وقد أشار الى الاول بقوله
(وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه مثل بعض بين)
يعنى أن اسم الفاعل من العدد اذا أضيف الى موافقه يجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثانى
اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط
وبعض مفعول بترد والذى واقع على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلته بنى ومنه متعلق ببنى

(قوله وصغ من اثنين) وهو سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس ويستثنى من ذلك ما اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا راجع التصريح

(ووقفا احك ما لمنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن)

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في الإفراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني وما مفعول باحك وهي موصولة وصلتها المنكور ومن متعلق باحك ووقفا مصدر في موضع الحال من فاعل احك المستتر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أي تحريكا مطلقا يعني بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله (وقل منان ومنين بعد لي * إلفان كابنين وسكن تعدل)

يعني أنك إذا قيل لك إلفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان في حكاية المرفوع ومنين في حكاية المنصوب والمجرور ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين في النظم إذ لا يجمع بين ساكنين نطق بهما متحركين للضرورة ثم نبه على أنهما ساكنان إذ لا يحكى بهما إلا وقفا والوقف مقتض للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين وإلفان مبتدأ وخبره في المجرور قبله وكابنين نعت لإلفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لي إلفان وتعدل مجزوم في جواب الأمر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال (وقل لمن قال أتت بنت منه) يعني أنك تقول في حكاية من قال أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها هاء ثم انتقل الى تثنية المؤنث فقال (والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعني أنه يقال في حكاية تثنية المؤنث منتان بتسكين النون فتقول في حكاية جاءت امرأتان منتان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هي اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله (والفتح نزر) يعني أن فتح النون نزر أي قليل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة في موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح نزر جملة من مبتدإ وخبر مستأنفة ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال (وصل التا والألف * بمن بإثر ذا بنسوة كلف) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على المفرد ألفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا في الوقف والتاء مفعول بصل والألف معطوف على التاء وذا مضاف إليه على حذف القول والتقدير بإثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسما وهلا ماضيا ثم انتقل الى حكاية جمع المذكر فقال (وقل منون ومنين مسكنا * إن قيل جا قوم لقوم فطنا)

إذا قيل جاء قوم لقوم قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنا حال من الضمير المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور ثم قال (وإن تصل فلفظ من لا يختلف) هذا مفهوم من قوله ووقفا فتقول من يا فتى في الأحوال كلها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله (ونادر منون في نظم عرف) أشار به الى قول الشاعر

أتوا ناري فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وهو لتأبط شرا وإن تصل شرط وجوابه الجملة في قوله فلفظ من لا يختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة لنظم وفي نظم متعلق بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكاية فقال (والعلم احكينه من بعد من) يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكي إعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف وإليه أشار بقوله (إن عريت من عاطف بها اقترن) فإذا قيل

(قوله لقوم فطنا) قال في المصباح فطن للأمر بفتحتين وفطن من باب تعب وفطن فطنا فهو فطن وفطن والجمع فطن ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ فإذا ثبت أن الجمعين المذكورين يتعين جمعه على فعلاء كما قال لأنه لو جمع على فعال لظهر إعرابه (قوله أتوا ناري) الضمير في أتوا يرجع الى الجن والشاهد في منون فإن فيه شذوذين الأول إلحاق الواو والنون بها في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة (قوله الجن) خبر مبتدإ محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنعموا وظلاما نصب على الظرف وروي صباحا

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين ككم شخصا سما)

يعني أن كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهما عندك وكم شخصا سما وفهم من قوله في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصا سما فتقديره أعشرون شخصا سما أم ثلاثون أم أقل أم أكثر منها وفي الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال

(وأجز ان تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا)

يعني أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم فحذفت من وبقي عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم جذع بنيت بيتك وإلى كم مذهب الخبيث وفي كم دار جلست ونحوها وفهم من قوله أجز أن جره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت بالنصب وفهم منه أيضا أنه يجوز إظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجره في موضع نصب بأجز والضمير في تجره عائد على التمييز ومن فاعل بتجره ومضمرا حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى حكم الخبرية فقال (واستعملنها مخبرا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مره)

يعني أن كم الخبرية تأتي بمعنى عدد مفرد وتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعا نحو كم رجال عندي وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردا نحو كم امرأة عندي وكم عبد ملكت وكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة في امرأة نقلت فتحة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكت فمعناه كثير من الغلمان ملكت ومخبرا حال من الضمير المستتر في استعملنها والكاف متعلقة باستعملنها ومائة معطوف على عشرة ثم قال (ككم كأين وكذا) يعني أن كأين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار الى تمييز الا أن تمييزهما يخالف تمييز كم والى ذلك أشار بقوله (وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب) يعني أن تمييز كأين وكذا إما منصوب نحو كأين رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو مجرور بمن نحو كأين من رجل رأيت الا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بعد كأين أكثر كقوله تعالى وكأين من آية وهو في القرآن كثير وكأين وكذا مبتدأ أو خبره ككم وينتصب جملة مستأنفة وذين اشارة الى كأين وكذا أو للتفصيل ويحتمل أن تكون للاباحة اذا أول ينتصب بانصب ويكون التقدير انصب تمييز ذين أو صل به من

(الحكاية)

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بأي وبمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأي فقال

(احك بأي ما لمنكور سئل * عنه بها في الوقف أو حين تصل)

في الحكاية بأي لغتان احداهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا من منكور مسئول عنه ماله من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا أو امرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات والأخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط وقوله احك بأي محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الاولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد في من وما مفعول باحك وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها لمنكور أي ما ثبت لمنكور وسئل في موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهي الرابط بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أي وفي الوقف وحين متعلقان باحك ثم انتقل الى الحكاية بمن فقال

(قوله الحكاية) وحقيقتها هي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام (قوله أو صالح لوصفه) نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال صالحون وكنساء اذ يصح نساء صالحات (قوله على الحروف) صوابه على الاحوال التي ثبتت له أي لمنكور وبقية رأيت رجلا أي في الوقف أو حين تصل الكلام الذي استقر لمنكور سئل عنه بها

(قوله وألف التأنيث ذات قصر الخ) [illegible] المقصورة [illegible]
مقابلة عن أصل أو محمولة الاصل [illegible] وعلى [illegible] (قوله [illegible]) [illegible] الدليل

أخرى [illegible] الأوزان [illegible] فلم يمكن [illegible] يستدل بها على التأنيث [illegible]
قوله [illegible] استيفاء الشروط [illegible]
[illegible] متعلق [illegible] في موضع الحال [illegible]
[illegible] تعالى [illegible]

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر)

فمنها لي مقصورة ومنها ممدودة وأتى [illegible] يستوي فيه المذكر والمؤنث ألف التأنيث [illegible]
أتى بأوزان المقصورة فقال (والاشتهار في مباني الأولى * يبديه وزن أربى والطولى)

(ومرطى ووزن فعلى جمعا * أو مصدرا أو صفة كشبعى)

(وكحبارى سمهى سبطرى * ذكرى وحثيثى مع الكفرى)

(كذاك خليطى مع الشقارى * واعز لغير هذه استندارا)

ذكر أن [illegible] عشر بناء الاول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى [illegible]
وسكون العين اسما كبهمى أو صفة كحبلى أو مصدرا [illegible]
كرجعى الثالث فعلى بفتحتين نحو مرطى وهو نوع من المشي الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين
ونوعها الى جمع نحو قتلى وجرحى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شبعى الخامس فعالى بضم الفاء
وفتح العين نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة [illegible]
[illegible] وفتح العين [illegible] نوع من المشي [illegible] بكسر الفاء
وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعيلى بكسر الفاء [illegible] حثيثى مصدر
حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو كفرى [illegible] الحادي عشر [illegible]
[illegible] الفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى للاختلاط [illegible]
نحو شقارى اسم نبت [illegible] المؤنث [illegible] مقصورة [illegible]
الاوزان وهو الذي [illegible] (واعز لغير هذه استندارا) [illegible] الاولى ألف التأنيث
المقصورة والاشتهار مبتدأ وفي مباني الأولى [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible] على [illegible]
الممدودة فقال (لمدها فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعللاء)

(ثم فعالا فعللا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا)

(ومطلق العين فعالا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا)

ذكر لها سبعة عشر بناء الاول فعلاء نحو حمراء وصحراء الثاني أفعلاء ويشمل قوله أفعلاء مثلث
العين ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أربعاء فإن فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعللاء
نحو عقرباء وحرملاء للموضعين السادس فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص
السابع فعللاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس الثامن فاعولاء نحو عاشوراء
لليوم العاشر من المحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع العاشر فعلياء بكسر
الفاء نحو كبرياء للتكبر الحادي عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق
العين فعالا ثلاثة أبنية فعالاء نحو براساء يقال لا أدري من أي البراساء هو أي الناس وفيعلاء نحو
كثيراء في بذر وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة والفاء مفتوحة في الثلاثة وهذه أربعة عشر وشمل قوله
كذا مطلق فاء فعلاء أخذا ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء [illegible]

على أصالتها والا وما أن
يكون في [illegible] أوزان
[illegible]
[illegible] فيه أولا
[illegible] فيه
[illegible] فعلى بالاطلاق نحو [illegible]
[illegible] والاولى [illegible]
بحرف [illegible]
[illegible] لم يمكن [illegible]
أوزانا [illegible] كانت
[illegible]
[illegible] كانت
[illegible] لتكثير [illegible]
[illegible] أن عقيل
الله الله رحمه الله (قوله
وكحبارى اسم طائر) [illegible]
ويقع على [illegible] الاجتماع
[illegible] وقال
[illegible]
[illegible] حمل [illegible]
(قوله والكفرى الخ) الكفرى
والكفرى والكفرى
والكفرى [illegible] وهو وعاء
طلع النخل (قوله خليطى)
وهو الامر العظيم المختلط
لفظ [illegible] على المذكر
والمؤنث (قوله عقربا)
لا [illegible]
ابن عقيل قال ابن بري
عن أبي إسحق [illegible]
[illegible] كالقصاصاء [illegible]
أنه إنما سمع من أعرابي
وقف على بعض أمراء
العراق فقال القصاصاء
أصلحك الله أي خذ لي
القصاص قال الثعالبي

لكلمة إذا سمعت من أعرابي واحد لم يجعل أصلا لاحتمال الغلط والكذب [illegible] ولم يسمع منه إلا على باب الملك [illegible] وأوله بالعجلة
للهف وزلل لسانه (قوله كبرياء) هي العظمة (قوله في بذر) معروف وهو واحد البذور وهي حبوب صغار

(قوله علامة [illegible]) [illegible]
تأنيثها من الفصيح وذلك قوله [illegible]
للالحاق [illegible]
(قوله رجله) الذي [illegible]

[illegible]

(ومن فعيل كقتيل ان تبع ❊ موصوفه غالبا التا تمتنع)

يعني ان فعيلا تمتنع منه تاء الفرق في المؤنث [illegible] من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لان قتيلا بمعنى مفعول ولو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة ويفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة للبس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت

قال السيوطي عن ابن هشام ما علله به من اللبس فيما اذا حذف الموصوف نحو رأيت قتيلا وأنت تريد المؤنث امرأة موجود اذا قلت رأيت صبورا او شكورا او نحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال اه قال ابن غازي عن أبي اسحق والتفريق بالتاء آكد في الصفة لما ينبني عليها من الاحكام كالصرف والتصغير وغيرهما وبالله التوفيق اه منه

رجل على رجل [illegible] وسكون الجيم [illegible] المصباح [illegible] الآدمي جمعه رجال [illegible] الاسلي [illegible] حتى قالوا [illegible] بعضهم [illegible] الا رجلة [illegible] (قوله ولا [illegible] فاعلة ففعولا أصلا ولا المفعال) [illegible] التاء الا [illegible] صفة لا تجرى على فعل ولا مشابهه المصادر [illegible] (قوله نحو ركوب وركوبة [illegible] [illegible] (قوله معطار) قال ابن عقيل من عطرت المرأة [illegible] (قوله معشم) هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته (قوله ميقانه) من اليقين يقال امرأة ميقانة أي كثيرة اليقين ورجل ميقان أي كثير اليقين (قوله ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع) قال العلامة ابن غازي أل في قوله التا [illegible] اه

قوله كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا) قال ابن غازي [illegible] ترجمة الممدود [illegible] الرجوع [illegible] على
ه المثنى ولم يذكر تثنية المنقوص وحكمه رد المحذوف في نحو قاض وعار وفي نحو أخ وأب وحم وعدم رده في نحو يد. اهـ (قوله ملهى)
مصدر أو مكان أو زمان من اللهو وكذا ذكر بعضهم والذي اقتصر عليه الجوهري (١٧٣) كونه اسم المكان [illegible] وعنده غير

لبنى وما لبنى ولم أر مثلها * بين السما والارض ذات عقاص

من مد المقصور وقوله والمرء يبليه بلاء السربال * تعاقب الاهلال بعد الاهلال

يقصر بمد وهو مصدر مضاف للمفعول ومحجوج خبر المبتدا وعليه متعلق بمحجوج واضطرارا مفعول
له وهو تعليل لقصر او العكس مبتدأ وخبره يقع ويحذف متعلق يقع

(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا)

انما اقتصر على تثنيتهما وذكر جمعهما لوضوح تثنية غيرهما وبدأ بتثنية المقصور فقال

(آخر مقصور تثني اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا)

يعني أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء فشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة
نحو مصطفى والسادسة نحو مستدعى فتقول في ملهيان ومصطفيان ومستدعيان وآخر مفعول لفعل
مضمر يفسره اجعله والهاء في اجعله مفعول أول وياء مفعول ثان وتثني في موضع الصفة لمقصور
والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وان كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله
عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار اليه بقوله

(كذا الذي اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذي أميل كمتى)

الاشارة بقوله كذا الى الحكم السابق في الالف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعني أن ما كانت فيه
الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المجهولة الاصل التي سمعت فيها الامالة مثال ما تقدم في
وجوب قلبها ياء فتى المنقلبة عن ياء فتيان ومثال المجهولة الاصل التي سمعت فيها الامالة متى
متى علما فتقول في تثنيتها فتيان ومتيان وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تقلب ألفه
ياء بل واوا اذ لا ثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال (في غير ذا تقلب واوا الالف) أي في غير ما ذكر من
الثلاثي تقلب الالف واوا وذا اشارة الى مجموع ما تقلب الالف فيه ياء وشمل قوله في غير ذا المنقلبة
عن واو نحو عصا وقفا وعصوان وقفوان والمجهولة الاصل التي لم يسمع فيها امالة نحو لدى اذا سمي به ثم قال (وأولها ما كان قبل قد ألف) أي
وأول هذه الاحرف المنقلبة عن الالف الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في
الرفع وياء ونون في النصب والجر وقوله كذا الذي الذي مبتدأ أوصلته الجملة الاسمية من قوله اليا
أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذي والذي أميل صفة للجامد وفي غير متعلق بتقلب وواوا
مفعول ثان بتقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الاول ها وصلة ما كان
وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كصحراء بواو
ثنيا) يعني أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وصحراوان وحمراء وحمراوان تقلب فيه الهمزة واوا في
التثنية وقوله (ونحو علباء كساء وحيا * بواو او همز) يعني أنه يجوز قلب الهمزة واوا وابقاؤها همزة
في ما كانت همزته للالحاق نحو علباء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة
عن ياء نحو حياء فتقول علباوان وعلباآن وكساوان وكساآن وحياوان وحياآن ولم يبق من أنواع
الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله (وغير ما ذكر صحح) وذلك نحو قراء ووضاء
فتقول في تثنيتهما قراآن ووضاآن ثم قال (وما شذ على نقل قصر) يعني أن ما أتى على خلاف ما ذكر
في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أي لا يقاس عليه فما شذ في تثنية المقصور قولهم

الثلاثة (قوله والجامد) قال المرادي الجامد هنا ما لم يعرف له اشتقاق (قوله كمتى) جعل المكودي الف متى زائدة وعلى مجهولة الاصل وليس كذلك لان الالف في الثلاثة أصلها لم تقلب عن شئ والمجهولة الاصل هي نحو الددا اه لكن قال المرادي عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة اه والمراد بالالف الاصلية التي تكون في حرف أو شبهه وبمجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان ألفه لا يدرى هل هي عن واو أو ياء لان الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما اهـ من المرادي (قوله في غير ذا تقلب واوا الالف) أي في غير ما ذكر ولذا أفرد وقال ذا والاولى أن يقول ذي أو هذه أو ذلك بلفظ يقتضي الجمع اذ تقدم ثلاثة أشياء ما كانت الالف فيه رابعة فما فوق وما الالف فيه مبدلة عن ياء والجامد الذي أميل (قوله وأولها) على حذف مضاف والضمير عائد على الالف أي وأول بدلها أي بدل الالف وهو الواو والياء (قوله أي وأول هذه

الاحرف) الصواب أن يقول هذين الحرفين اذ ليس معنا الا الواو والياء فقط اذ هما المنقلبتان عن الالف ليس الا ويجاب عنه بأنه
أقل الجمع اثنان أو جمعهما باعتبار تكرار الالفاظ والمواضع (قوله ونحو علباء) ملحق بقرطاس وهو الكاغد الذي يكتب فيه
ومنه قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس والعلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف وان شئت قلت علباآن لانها

الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء للثوب المخطط فهذه سبعة عشر بناء وتذكر في الممدودة أبنية أخر وإنما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير في قوله لمده عائد على ألف التأنيث وفعلاء مبتدأ وخبره في المجرور قبله وأفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وكذلك فعللاء وما بعدها من الأبنية الى فعالا ومطلق العين حال من فعلا وفعلاء مبتدأ وخبره أخذ ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذ

﴿المقصور والممدود﴾

المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي وقد أشار الى الاول فقال

(اذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالاسف)
(فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعني أن الاسم المعتل الآخر اذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصورا قياسا فالجوى مقصور قياسا لأن له نظيرا من الصحيح مستوجب الفتح وهو الاسف كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين واسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتحا مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب اذا والمعل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره ثم أتى بمثالين منه فقال

(كفعل وفعل في جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الدمى)

يعني ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعان لفعلة وفعلة مقصوران قياسا فالاول حلية وحلى ونظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف واعراب البيت واضح ثم انتقل الى الممدود فقال

(وما استحق قبل آخر ألف * فالمد في نظيره حتما عرف)

يعني ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل لذلك بقوله (كمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتياء لان نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره الفا نحو احمر احمرارا واقتدر اقتدارا وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق للالف قبل الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفي نظيره متعلق بعرف وحتما حال من الضمير في عرف واعراب البيت الآخر واضح ثم انتقل الى غير القياسي من النوعين فقال

(والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجا وكالحذا)

يعني ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآخر يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعا وان كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضا ممدود سماعا وقد مثل المقصور بالحجا وهو العقل والثاني بالحذاء وهو النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وبنقل خبر المبتدا والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذا قصر وذا مد حال من الضمير المستتر في الخبر ثم قال

(وقصر ذي المد اضطرارا مجمع * عليه والعكس بخلف يقع)

يعني ان النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر

(قوله سيراء) ابن عقيل سيراء برد فيه خطوط صفر والذي عند السيوطي انه اسم للذهب (قوله كالاسف) أي الحزن يقال أسف الرجل أسفا اذا حزن (قوله فالجوى) الجوى من عشق أو حزن يقال جوي فلان فهو جو (قوله دمية) وهي الصورة من العاج ونحوه قاله الجوهري وقال بعض شراح الالفية هي الصورة المصنوعة على صورة الانسان من الرخام والعاج ونحو ذلك (قوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمز وصل) وكذلك مصدر فعل ابتدئ بهمزة قطع كاعطى وأكرم وشبهه قال الشيخ أبو اسحق الشاطبي لو شاء أسقط فائدة من هذا البيت لقال مثلا كمصدر الفعل الذي قد بدئا بزائد الهمز كاعطى وارتأى اه وقد ذكره ابن غازي في اتحاف ذوي الاستحقاق في زوائد المرادي وفوائد أبي اسحق

(قوله وبحـل) [illegible] وهو [illegible] الجمع وسكون الميم (قوله والسالم [illegible]) [illegible]
بالمخاصة وأما جعله من باب الاشتغال فلا يصح لان شروط الاشتغال ليست موجودة من سماع تحميا ونحو هذا

الثالث ان يكون [illegible] وهذه الشروط الثلاثة
مفقودة [illegible] قوله والسالم [illegible] الثلاثى [illegible] بكون [illegible] العين [illegible] المحركة
العين [illegible] ان يكون [illegible] بالالف والتاء وهذان
الشرطان [illegible] الثلاثى [illegible] المجرد منها
والى ذلك اشار بقوله [illegible] الشروط [illegible] الثلاثة [illegible]
[illegible] الاتباع [illegible]
[illegible]
[illegible] السالم [illegible] الاتباع
[illegible] الاتباع [illegible]
[illegible]
[illegible] الاتباع [illegible]
[illegible]

(ويكن اتباع [illegible])

[illegible] الاتباع [illegible] السكون والفتح
[illegible]
[illegible] السكون
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاتباع [illegible]
[illegible]
[illegible] الاتباع [illegible]
وانه [illegible] المفعول [illegible]
معطوف [illegible] الاتباع [illegible]
[illegible]

يعنى ان [illegible] وحقه الاسكان لانه
صفة وأما [illegible] زفرات وحقه الفتح
لانه اسم وأما [illegible] بالفتح
وهى لغة هذيل [illegible] رفيق بمسح المنكبين سبوح
وغير مبتدأ وما موصولة [illegible] المبتدأ نادر أو ذو اضطرار أو لا ناس
انتمى فقد توسط المبتدأ بين الاخبار والتقدير غير ما قدمه نادر أو ذو اضطرار أو لاناس انتمى

(جمع التكسير)

انما سمى جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم ثم ان جمع
التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد اشار الى الاول بقوله

الكلام للشيخ خالد [illegible]
[illegible] ونحو
[illegible]
وندر [illegible] (قوله
[illegible]) [illegible] المعجمة
وسكون الباء الموحدة
[illegible]
مفردة [illegible] جمع
[illegible] الاتباع الاقرب
[illegible]
الجمع بالالف والتاء الثانى
[illegible] الاتباع (قوله
وشذ [illegible]) [illegible]
[illegible] أوراخ
الكلمة [illegible] على وجه
السماع [illegible]
[illegible] (قوله أو
لاناس انتمى) [illegible]
لاناس [illegible]
[illegible] أو
لاناس انتمى [illegible]
[illegible]
نجارى

(جمع التكسير)
(قوله لتغير بناء الواحد)
[illegible] جمع [illegible]
واستشكله أبو شامة بعدم
تغير بناء الواحد فيه
فالاولى كونه جمع سلامة
وأجيب بان انتقال الاعراب
الى النون مما بين انه جمع
تكسير فهو وان لم يتغير
لفظا فقد غير تقديرا
بخلاف نحو الزيدون فان
الاعراب لم ينتقل الى النون

اه وهذا الجواب [illegible] ورد بنحو هندات فانه جمع سلامة وقد انتقل الاعراب فيه الى التاء اه (قوله جمع قلة) قال
فى شرح الكافية ويشاركه هذه الابنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح ما لم يقترن بهما الالف واللام الدالة على الاستغراق

فقال رجل قراء اذا كان حسن القراءة وكثيرها ورجل وضاء اذا كان وضيء الوجه وهما مفردان (قوله نحو رلان) اخرج من المثنى فان قيل ما الفرق بين ألف التأنيث المقصورة في أنها تقلب ياء في التثنية وبين الممدودة في أنها تقلب واواً فيهما فالجواب ان الممدودة انما قلبت واواً للحمل على ياء النسب ولو قلبت ياء في النسب لادى الى اجتماع ثلاث ياءات فخولفت التثنية على النسب ويرد عليه انه لا يقال بنظير ذلك في المقصورة فالظاهر في الفرق أن يقال قلب المقصورة ياء في التثنية لأن الالف مما تقبل الامالة لأنها تنسب الى الياء بخلاف الممدودة فانه لا قائل بامالتها الا ترى انهم يقولون في الامالة أن نحو باختصة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء (قوله وان جمعته بتاء وألف) قال ابن غازى عن أبى (١٧٤) اسحق كان حقه ان يزيد هنا أو في باب المعرب والمبنى مثلا ونحوه في ذي التاء نحو ذكرى

ممدوداً وان يقلب الالف الرابعة واواً نحو رلان في ذي الالف وضيان في تثنية رضا قلب الالف ياء وأصلها واو وصحراوان في تثنية الممدود صحراوان والاصل حمراوان وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها كصحراء وثنيا في موضع خبرها وبواو متعلق بثنى ونحو علباء مبتدأ وكساء وحياء معطوفان على علباء بحذف العاطف وصحح سماه مروى وخبر المبتدأ او واو وغيره معطوف مقدم يصحح وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها اشذوذ خبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل الى جمع المقصور فقال

(واحذف من المقصور في جمع على ❊ حد المثنى ما به تكملا)

يعنى انك اذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها التقاء الساكنين لان الالف ساكنة وواو الجمع ساكنة فاذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها والى ذلك أشار بقوله (والفتح أبق مشعراً بما حذف) فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعاً وموسين ومصطفين نصباً وجراً ومن المقصور في جمع متعلقان باحذف وعلى حد في موضع الصفة لجمع وما مفعول باحذف وهى موصولة واقعة على الف المقصور وصلتها تكملا والهاء في به عائدة على الموصول والضمير المستتر في تكملا عائد على الموصول ثم انتقل الى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال (وان جمعته بتاء وألف ❊ فالالف اقلب قلبها في التثنيه) يفهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة جمعت اماتها قلبت ياء وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تمل جمعت بما انها قلبت واوا فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله (وتاء ذى التا الزمن تنحيه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء فلا يجمع بين تاءى التأنيث فتقول في فتاة وقناة فتيات وقنوات وان جمعته شرط وبتاء متعلق بجمعت والفاء جواب الشرط والالف مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالزمن وتنحيه مفعول ثان ثم قال

(والسالم العين الثلاثى اسماً أنل ❊ اتباع عين فاءه بما شكل ❊ ان ساكن العين مؤنثا بدا)

يعنى ان ما جمع بالالف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز اتباع عينه لفائه في الحركة فتفتح عينه ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة الاول ان يكون سالم العين واحترز به من شيئين أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شيء من ذلك الا ما أوله مفتوح فان فيه نعتين على ما سيذكره الثاني ان يكون ثلاثياً واحترز به من الزائد على الثلاثة فلا يغير

ونحو درهم مصغر وصحراء وزينب ووصف غير العاقل نحو عيد ذا اسم للعاقل أى اجعل الجمع بالالف والتاء قياساً فيما فيه التاء مطلقاً الا امرأة وأمة وشفة وشاة استغناء بتكسيرها وتجمعها في المؤنث بألف المقصورة كذكرى لا فعلى فعلان وفي مصغر ما لا يعقل كدريهمات وفي المؤنث بالالف الممدودة كصحراء لا فعلاء أفعل وفي العلم المؤنث لعاقل كهند وزينب وفي الوصف المذكر غير العاقل نحو أياما معدودات اه (قوله تحذف منه التاء) وحذفت الاولى التى كانت في المفرد ولم تحذف الثانية لان الاولى تدل على التأنيث فقط فكانت أولى بالحذف بخلاف الثانية فانها كانت تدل على التأنيث والجمع فبقيت لاجل الفائدتين (قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا) قال الامام ابن غازى عن أبى اسحق قوله مؤنثا غير محتاج اليه وانما هو شرط في جواز الجمع بالالف والتاء لكن الناظم تكلم على شروط الجمع ذكر التأنيث الذى اليه مرجع هذا الجمع وهذا ضعيف اه (قوله جاز) عبر بالجواز في محل التفصيل والحق ما عبر به ابن هشام فان الفاء اذا فتحت يجب الاتباع واذا ضمت أو كسرت يجوز فانظره ومراده رحمه الله بالجواز ما قابل المنع الصادق بالوجوب وغيره وعليه فلا اعتراض (قوله جنة) الجنة ما يتقى به وهو الترس ومنه قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة (قوله جنة) الجنة بكسر الجيم بمعنى الجنون وبمعنى الجن (قوله نحو دار) تمثيله رحمه الله بدار لا يحسن لانه لا يجمع بالالف والتاء بل الصواب ان يمثل بدارة بالتاء فانظره (قوله ديمة) الازهرى الديمة المطر الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة

الثالث

صحه بايجه الجوهري يقال اتان بازأى صحمة ويقال امرأة لنز بكسر الباء والام أي لود كثيرة الاولاد اه (قوله واسما حال من الموصول) بل حال من الثلاثي قاله الشيخ خالد الازهري وقال الحطاب من فاعل يرد (قوله مذكر) احترز من

(وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان)

يعني ان الغالب في فعل نحو صرد أن يجيء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان ... وجرذ وجرذان ... وفهم من قوله غالبا انه قد يجيء على أفعال نحو رطب وأرطاب ... وصولته وهي واقعة على فعل الصحيح ... واسما حال من الثلاثي ... واسما حال من الموصول ... ومع مبتدأ ... فعلان فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب في متعلق بأغناهم ثم قال

(لاسم مذكر رباعي بمد * ثالث افعلة عنهم اطرد)

يعني أن أفعلة يطرد جمعا للاسم المذكر الرباعي بمد قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على أفعل كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كان مدته ألفا أو واوا أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال

(والزمه في فعال او فعال * مصاحبي تضعيف او اعلال)

يعني ان أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها اذا كانا مضعفين أو معتلين فمثال المضعف فيهما بتات وأبتة وزمام وأزمة ومثال المعتل سماء وأسمية وقباء وأقبية ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز بهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي أفعلة مبتدأ وخبره اطرد ولاسم وعنهم متعلقان باطرد وبمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والمقدر لاسم رباعي أفعلة حال كونه مطردا فيه والاول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي متعلق بالزمه ثم قال (فعل لنحو أحمر وحمرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في فعل فعلاء وفعلاء المقابل لافعل نحو أحمر وحمراء تقول فيهما حمر وفهم من قوله لنحو ان ذلك لجمع مطرد أيضا في أفعل الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو رجل آدر للعظيم الخصية وفي رأس كرواء أكثر ... لامرأة التي يخرج من قبلها شيء يشبه الادرة ... رجال كر ونساء عفل ... مبتدأ وخبره لنحو ثم قال (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة أبنية فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثني وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى أنه غير مطرد في وزن وانما بابه النقل أي السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الاول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال

(وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه في قوله اسم ان ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن وفهم أيضا من اطلاقه في قوله بمد ان المد يكون ألفا نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقضب وواوا نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلالا فقد أن المعتل اللام كسقاء لا يجمع على فعل لانه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي الى وزن ... وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والالف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان المد واوا أو ياء فكذلك وان كان ألفا فقد أشار اليه بقوله (مالم يضاعف في الاعم ذو الالف) يعني ان المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل

المؤنث فانه لا يجمع على هذا الجمع (قوله نحو جواد) جاد الشيء جودة فهو جيد وأجاد الرجل وجود واجود وجاد جودة فهو جواد والجمع أجواد وجاد الفرس صار رائعا وجاد الهوى ... شاقه ... (قوله قذال) القذال مؤخر الرأس والجمع أقذلة وقذل وهو أيضا معقد العذار من الفرس خلف الناصية وشمله أتان للمؤنث من الحمير (قوله والزمه) أي أفعلة في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال قال ابن غازي عن المرادي أشار الى ان هذا اللزوم في غير شذوذ بقوله فيما يأتي في فعل اعنى ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف لكن لم ينبه هنالك الا على المضاعف فخرج سماء ... المطرد قال أبو اسحق مراده الزمه قياسا اه (قوله مصاحبين الخ) أراد بالمضاعفة مماثلة اللام للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبنان وبالمعتل ما كان لامه واوا أو ياء كقباء واناء (قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى) جمع ابن غازي رحمه الله ما يجمع على فعلة فقال فصبية وشيخة وفتية وغلمة وغزلة وثنيه

ـ مكودي) خذها جموعا نسبت لفعلة فاحفظ ولا تنس وقيت العله (قوله نحو ثني) الثني الثاني في السيادة كالوزير مع الامير المرادي (قوله واحترز باسم من الصفة) يستثنى الوصف الذي على فعول بمعنى فاعل كصبور وغفور قاله ابن هشام (قوله واتان)

أو وصف دال على الكثرة فافتران الالف واللام كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقد تضمن القرينتين قول حسان رضي الله عنه لنا الجفنات الساطع (قوله جموع قلة) قال الامام السيوطي قيل كان المناسب ان يعبر بما للقلة لان جموعها واقع على أربعة أوزان قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الاول ان جمع الجمع قلة فصار التعبير بجموع كالتعبير برجال مع ارادة القلة الثاني ان القليل انما هو هذه الاوزان وأما موادها (١٧٦) فكثيرة فكانت الكثرة هنا بهذا الاعتبار اهـ (قوله وصفي) قال ابن

(أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله)

يعني ان هذه الاوزان الاربعة التي ذكرها في البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة الى عشرة نحو أعرفة وأفلس وفتية وأجمال وفهم من كلامه ان ما سوى هذه الاربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وستأتي أمثلتها في أثناء الباب وأفعلة مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله

(وبعض ذي بكثرة وضعا يفي * كأرجل والعكس جاء كالصفي)

في وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفي والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها وبعض مبتدأ والاشارة بذي الى جموع القلة ويفي خبر المبتدا وبكثرة متعلق بيفي ووضعا منصوب على اسقاط الخافض أي بوضع ومعناه ان العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق ثم اعلم ان اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفردات ويقولوا يجمع على كذا أو على كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع ويقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا أو كذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال

(لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعي اسما أيضا يجعل)

ذكر أن أفعل يطرد في نوعين الاول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشيخ والصحيح كامثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله

(ان كان كالعناق والذراع في * مد وتأنيث وعد الاحرف)

ذكر أربعة شروط الاول أن يكون اسما وفهم ذلك من قوله وللرباعي اسما وفهم من قوله ان كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الاول أن يكون مؤنثا لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكر نحو حمار وأن يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر وأن يكون عاريا من تاء التأنيث احترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كما مثل وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في المد قوله مد انه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله وعد الاحرف الشرط الرابع ثم قال

(وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد)

ذكر أن أفعالا لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما لا يطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وابل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسما من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فانها لا تجمع على أفعال ولم يدخل في هذا فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله

غازي انظر ما خرج لا يتم على كلامه بقوله وضعا وقال أبو اسحق لضمير عنده على وجهين وصفي حقيقته من طائفة الصفي لان الغازي وغيره حكوا في جمع الصفاة أصفاء وصفي ولكن أصفاء في غاية الندور وكأنه لم يوضع اذ قد يقال الازهري حقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستغناء ان تكون العرب وضعتهما ولكن غلب أحدهما على الآخر كما قال الشاطبي (قوله وعكس المصنف واصطلح الخ) قال ابن غازي أول من سلك طريقة المؤلف في جعل أبنية الجموع موضوعة للحكم عليها ابن السراج فيما علمت وهي أقرب للضبط لقلة أبنية الجموع وجملة ما ذكره هنا سبعة وعشرون بناء اهـ نقله عن أبي اسحق (قوله لفعل اسما صح عينا أفعل) خرج نحو دار وأدؤر ونار وأنور ليس بمطرد عند سيبويه (قوله جون) يقال للابيض والاسود وذلك خارج أيضا بقوله وللرباعي كما هو معلوم وهو من الاضداد والجمع جون بالضم صح من الجوهري وقيل الجون وسط كل شيء (قوله وغالبا أن يكون اسما) وانما قالوا أعبد وأعبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قال ابن غازي احترز بقوله وللرباعي اسما من صفة مؤنث كذراع بفتح الذال للمرأة الكثيرة الغزل (قوله خنصر) الصغير من الاصابع لان القاعدة في الاعضاء المزدوجة التأنيث أبو اسحق (قوله عقاب) مؤنث ليس فيه مذكر والذكر مجهول وأمه من غير جنسه قيل ثعلب أو غيره صح من ابن خلكان شمس الدين قال عنتر

ما أنت الا كالعقاب فأمه معلومة وأب له مجهول (قوله وبلز) بمعنى ضخمة وناعمة يقال ناقة بلز بكسر الفاء والعين أي

(وفُعَّل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فُعَّل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب وضاربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط ودمل ... أو نجبر لفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم أشار الى ما يكون من هذين الوصفين لغير المؤنث فعال بزيادة ألف بعد العين واليه أشار بقوله (ومثله الفعال فيما ذكرا) يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال زيادة على فعل فتقول رجال ضراب وصوام ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين لمعتل اللام فقال (وذان في المعل لاما ندرا) ومثال فعل في المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك انما يطرد في الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء في مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ خبره ندرا والضمير في ندرا عائد على ذان وفي المعل متعلق بندرا ثم قال (فعل وفعلة فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد في فعل وفعلة وفهم من الاطلاق فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا أنه قليل فيما عينه الياء والى ذلك أشار بقوله (وقل فيما عينه اليا منهما) يعني أن فعالا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع وفعل وفعلة مبتدأ أو فعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعلة والياء العين وعينه مبتدأ واليا خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه ثم قال (وفعل أيضا له فعال) يعني أن فعالا أيضا يطرد في فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله (ما لم يكن في لامه اعتلال * أو يك مضعفا) يعني أن فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضعفا نحو طلل وأطلال وبقي شرط وهو أن يكون اسما احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ أيضا مصدر وفعال مبتدأ ثان وله خبره والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفي لامه خبرها أو يك معطوف على يكن ثم قال (ومثل فعل ذو التا) يعني أن فعلة يطرد أيضا في جمعه فعال نحو رقبة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف واعلال اللام وذو التا مبتدأ خبره مثل ثم قال (وفعل مع فعل فاقبل) يعني أن فعالا يطرد في فعل بكسر الفاء وسكون العين وفعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقداح والثاني رمح ورماح وفعل معطوف على ذو التا ثم قال

(وفي فعيل وصف فاعل ورد * كذاك في أنثاه أيضا اطرد)

طرد فعال أيضا في فعيل ومؤنثه فعيلة اذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسما نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال وفعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذاك متعلق باطرد وكذا في أنثاه ثم قال

(وشاع في وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا * ومثله فعلانه)

يعني أن فعالا المذكور شاع أي كثر في فعلان نحو ندمان وندام والمراد بأنثييه فعلانة نحو ندمانة وندام وفعلى نحو غضبى وغضاب أو على فعلان يعني بضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أي مثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها أيضا وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهي فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة وخمسة يكثر فيها دون اطراد هي فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة (والزمه في * نحو طويل وطويلة تفي) أي الزم فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطوال وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك

قوله فيما ذكرا أي بالتشديد وفي بعض النسخ ... (قوله ...) ... حتى الهمزة [illegible] لا تحقق أنه غير جار على المشهور والله أعلم لأن ذلك في المؤنث نادر كقوله أبصارهن الى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد قال ابن هشام والظاهر أن الضمير للديار لا للنساء فهو جمع صاد لا صادة (قوله وخدلة) الخدلة بالدال المهملة الممتلئة الساقين والذراعين (قوله طلل) الطلل أخفض المطر والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله نحو قدم) وقدم وذئب وذئاب وبئر وبئار وشرط هذين الوزنين وهما فعل وفعل أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط الثاني أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي أخذا من التسهيل (قوله وفي فعيل وصف فاعل ورد) نحو جديد وجداد وثقيل وثقال وقرأ الكسائي جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ بمعنى مجذوذ وهو المكسور وقاله الواحدي فاقتضى هذا أن فعيلا يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي (قوله كذاك في أنثاه أيضا اطرد) قال الشيخ خالد صحيحي اللام بخلاف غني وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام (قوله خمصان وخماص وخمصانة

خماص) وفي الحديث تغدو خماصا (قوله والزمه في نحو طويل وطويلة تفي) بخلاف غيره فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره

استغني عنه بأفعلة كأزمة [illegible] ويفهم من قوله في الأعم أنه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم في جمع
عنان عنن وفي حجاج حجج ويفهم من تخصيصه المدة بالألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل
نحو سرير وسرر وذلول وذلل [illegible] مبتدأ وخبره [illegible] لاسم [illegible]
[illegible] متعلق بزيد [illegible] تقدم [illegible]
وما طرد [illegible] مصدرية [illegible] الرابع [illegible]
ووصف [illegible] لاسم [illegible] ثم قال (وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى)
من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعا لفعلة نحو غرفة وغرف ولفعلى نحو كبرى
وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان لعرف ولفعلة متعلق بجمعا ويجوز أن يكون متعلقا
بعرف ثم قال (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن
فعلة في الصفات قليل فلم يعتبرها وشمل فعلة الصحيح نحو كسرة وكسر والمعتل العين نحو قيمة وقيم
والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج ثم قال (وقد يجيء جمعه على فعل) الضمير
في جمعه عائد على فعلة أي يأتي جمع فعلة المكسورة الفاء على فعل بضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية
وحلى ويفهم من قوله قد يجيء أن ذلك قليل وفعل مبتدأ أو خبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجيء ثم قال
(في نحو رام ذو اطراد فعلة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على
فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز
بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو رامية وبالعاقل
من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفي نحو متعلق
بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف إليه ونحو مضاف (وشاع
نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح
اللام لمذكر عاقل وفهمت الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو
وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم
أنه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراد ثم قال (فعلى لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى
مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع
كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل
المذكور وإليه أشار بقوله (وزمن وهالك وميت به قمن) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل
وفاعل وفيعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلك أو
التوجع وفعلى مبتدأ أو خبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قمن أي
حقيق وينبغي أن يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فإن هذا المفتوح الميم يخبر به عن
الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال (لفعل اسما صح
لاما فعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون
العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز
بقوله اسما من الصفة نحو حلو وبقوله صح لاما من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على
فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني
أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الأول زوج
وزوجة ومن الثاني قرد وقردة ومعنى قلله أن الوضع قلل جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراده
في فعل وفعلة مبتدأ أو خبره لفعل واسما حال من فعل وصح في موضع الصفة لاسما ولاما تمييز أي صح
لامه والوضع مبتدأ أو خبره قلله والهاء في قلله عائدة على الجمع ثم قال

بالمثناة من فوق وشي أنثى [illegible] (قوله ونحو كبرى) يعني أنثى أفعل فإن لم تكن كذلك لم تجمع على فعل نحو حبلى [illegible] (قوله نحو ضاربة) كأن حقه أن يمثل برامية ويمثل لغير العاقل بأسد [illegible] لأن الكلام في معتل اللام (قوله لأنه مضاف إليه) قال الأزهري يعني والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ويجاب عنه بأن المعمول ظرف يتسع فيه لا سيما في محل الضرورة اه (قوله وعليه يحمل ما أشبهه) قال الموضح وحمل عليه ستة أوزان فذكر الثلاثة التي عند المصنف وزاد فعيلا بمعنى فاعل كمريض وأفعل كأحمق وفعلان كسكران (قوله درج) هو وعاء المغازل (قوله حلو) صوابه التمثيل بعمر لأن الكلام في صحيح اللام وهذا معتلها وهو قد خرج بقوله صح لاما

[illegible] ان ماشابه كريم [illegible] جمع على فعلاء [illegible] ذلك [illegible] اشتراكهما في اللفظ نحو [illegible] تعميم الحكم في جميع ذلك والآخر [illegible] المراد ما شابهه في المعنى [illegible]
اللفظ [illegible] نحو [illegible] وعاقل وعقلاء [illegible] الدلالة على صفة المدح لا في الوزن
فعلاء [illegible] وصلتها
[illegible] على الموصول [illegible] كان قوله كريم وبخيل
[illegible] فعلاء [illegible] اللام المضاعف
[illegible] فعلاء [illegible]
[illegible] المعتل اللام والمضاعف [illegible] المضاعف من
[illegible] المعتل
المضاعف [illegible]
[illegible]
[illegible] الملاق وأفعلاء
[illegible] جملة
[illegible] قال

(فواعل [illegible])

من أمثلة جمع الكثرة فواعل [illegible] فاعل بفتح
[illegible] وكذا فاعل
[illegible]
[illegible]
[illegible] فاعلة [illegible]
[illegible]
اعراب البيت واضح ثم قال (

[illegible] نحو
[illegible]
[illegible] فعالة [illegible] الله
[illegible] وكذا [illegible] بفتح الفاء نحو
فعال وفعائل وفعال بكسرها نحو شمال [illegible] نحو
[illegible] أن تكون
مؤنثة وفي قوله وشمال [illegible] مفعول به وشبهه
معطوف عليه وذا تاء حال من شبهه [illegible] الضمير وهو
عائد على التاء وذكر لانه حرف [illegible] ثان لفعائل والمفعول
الاول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير [illegible] ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث
ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف [illegible] والتقدير [illegible]
ويحتمل أن تكون [illegible] معطوفا على محذوف تقديره [illegible] أظهر ثم قال

(وبالفعالى والفعالى جمعا ٭ صحراء والعذراء والقيس اتبعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى والفعالى ويطردان في فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسما
كصحراء وصحارى وصحارى أو وصفا كعذراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين
وفهم من قوله والقيس اتبعا ان عذراء مقيس على صحراء واعراب البيت واضح ثم قال

كريم وكرماء [illegible]
[illegible] وصالح وصلحاء
وقط [illegible] بفعال
قال [illegible] ولا [illegible]
[illegible]
(قوله فواعل الخ) من هنا
بدأ المصنف بالجمع المتناهي
وقدم فواعل [illegible]
والفعالي [illegible] لكونهما
جموعا لمفردات مخصوصة
ثم [illegible] لكونهما
جمعين [illegible] مفردات غير
مخصوصة ولها قاعدة شرط
[illegible] على
الجموع [illegible] (قوله وشذ
في الفارس [illegible])
وكذا الداجن وصفا
[illegible] يقال
رجل داجن أي مقيم
[illegible] ويقال الداجن
[illegible] كل ما يألف مثل
الشاة والهر والكلب
يقال [illegible] الكلب يدجن
دجونا اذا ألف البيت
صح من الزبيدي (قوله
شمال) بالفتح اسم الريح
من ناحية القطب
وبالعكس اسم الجارحة

فعول كريم وكرماء وكرام وشم ... وظرفاء ... وفعل فاعل نحو وراع ورعاة ... حتى هي
الرعاة وقائم وقيام وفي التسهيل قيام وقيم ... وأصله ... فاد ... في ... ثلاثة ... الهمزة كقيام ومنه واجعلنا للمتقين اماما أي قاصدين لهم ومقتدين كراعية ورعاء وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على أفعل نحو أعجف أي هزيل وعجاف ... وعجاف ... لان مفرده ... وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب وزاد أبو حاتم أبطح وبطاح

ان ما عدا ... يجمع على فعال قد يجمع على غيره واعراب ... واضح ثم قال (وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا) من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ... وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوزه الى جمع ... ووهم من قوله غالبا انه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم نمر ونمار وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مضارع مبني للمفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر في يخص ثم قال (كذاك يطرد * في فعل اسما مطلق الفا) يعني ان فعولا يطرد أيضا في فعل بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو فلس وفلوس وجند وجنود ... واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب وحلو ... ولا يجمع شيء من ذلك على فعول والقاعدة ... يطرد ... على فعول ... متعلق بيطرد واسما ومطلق الفا حالان من فعل ثم قال (وفعل له) أي له فعول ... محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبره ... المحذوف والجملة خبر الاول والضمير في له عائد على الاول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبر ... حذف والضمير في له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله مقطوع عنه ويكون قد تم الكلام عند ... فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك فعل وفعال في الجمع على فعلان ... فعل على فعلان نحو قيعة وقيعان وأخ واخوان ثم قال (وللفعال فعلان حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم في أول الباب انه يطرد في فعل نحو صرد وصردان وفعلان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل ثم قال (وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) يعني انه كثر فعلان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيتان وما أشبهه نحو عود وعيدان وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظليم وظلمان وخروف وخرفان وصبي وصبيان ثم قال (وفعلا اسما وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسقف وسقفان أو على فعيل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسما من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير المعتل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلان وفعلان مبتدأ وخبره شمل وفعلا مفعول مقدم بشمل واسما حال من فعل وفعيلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معل العين حال من فعل ثم قال (ولكريم وبخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودا مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء وفهم من تمثيله بالمثالين ان صفة المدح والذم سيان في ذلك وفهم منه أيضا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال (كذا لما ضاهاهما قد جعلا

شرح اصلاح المنطق قاله ابن سيده في وصف على فعال نحو جواد وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة وفي وصف على فيعل نحو خير وخيار وفي وصف على فعول نحو قلوص وقلاص وغيره راجع الشيخ خالدا تجد الباقي مستوفى (قوله وبفعول فعل الخ) ويحفظ فعول في محن ومحون وذكر ذكور وندب وندوب والندب أثر الجرح (قوله نمر ونمار) ونمر (قوله نحو فلس الخ) وكعب وكعوب ويشترط فيه ان لا تكون عينه واوا نحو عوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فيه فوج وفووج وهم الجماعة من الناس (قوله وضرس وضروس) وخدن وخدون والخدن والخدين الصديق المحدث ويجمع الخدن على أخدان أيضا من الجوهري (قوله وشجن) الشجن الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (قوله صنوان) وخرب بفتحتين وخربان والخرب ذكر الحبارى والجمع خربان والخروف الذكر من أولاد الضأن والجمع أخرفة وخرفان والسعف الذكر يعني من ولد الناقة (قوله حمل) بالحاء المهملة الخروف ويجذع للثني من المعز وجذعان هكذا مثل أبو حيان وهو خطأ لان جذعا وصف لا وهذا الاعتراض بالنظر الى أصله لا باعتبار غلبة الاسمية (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعني أن الوصف الذي يكون على معنى فاعل ... [illegible] ... مضعف وغير معتل اللام فانه يجمع على فعلاء نحو

لا الف والواو فيهما بالقاعدة المعروفة من التصريف ويشمل قوله إما ما قبل حرف [illegible] بعده حركة [illegible] كالمثل [illegible] تقويماً له فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة اطلاق اللين على الزعيم فتقول [illegible] رانيق وفراعين [illegible] ما قبل آخره واواً أو ياء متحركاً نحو كنهور وهبيخ فان الواو والياء تحذف [illegible] كواهر وهبايخ ويشمل قوله [illegible] الثالثة أف مختار ومنقاد واسم [illegible] لكم [illegible] ولا [illegible] مخاير ومقاود [illegible] ذلك من قوله قبل زائد [illegible] وكذا [illegible] هذا الفصل [illegible] في زائد وأنه مختار ومنقاد [illegible] أصل أصله مختير بكسر الياء [illegible] اسم الفاعل [illegible] أريد به اسم المفعول وأصل منقاد [illegible] قسم الياء لانه اسم فاعل وزائدة [illegible] وهو مضاف الى الذى الرابع [illegible] بالذى [illegible] أن يكون مضافاً اليه وما طرفه مصدرية [illegible] من [illegible] في [illegible] واسم كان ضمير [illegible] الذى وهو مبتدأ أو صلته [illegible] وهو خبر الذى [illegible] الذى حتم الكلمة [illegible] ثم قال

[illegible] والماس [illegible] الجمع [illegible]

[illegible] أن يكون [illegible] مثال [illegible] كان في الاسم من الزوائد [illegible] فاقوها أحد [illegible] خيره [illegible] آخر الطائف [illegible] الجمع محل [illegible] الجمع فيحذف [illegible] أربعة أحرف [illegible] في جمعه [illegible] أقصى الجمع [illegible] التي [illegible] الاسم [illegible] من أحرف الزيادة أشار [illegible] قوله [illegible] من الزوائد [illegible] من المزيد [illegible] مطالق [illegible] الاول [illegible] مطالق [illegible] أشار [illegible] قوله (والهمزة والياء [illegible] بقاؤه [illegible] المتكلم [illegible] في [illegible] المضارع [illegible] الهمزة والياء [illegible] أحد الزائدين في الآخر [illegible] أول [illegible] مبتدأ [illegible] ضرورة ومحل خبره [illegible] الآخر [illegible] ثم قال

(والياء لا الواو [illegible] [illegible] حيزبون [illegible])

[illegible] انه يجب ايثار بقاء الواو في حيزبون [illegible] قبل آخره واو وقد عرّفي جمعهما حزابين [illegible] الواو [illegible] في عصمور [illegible] فلت عصامير [illegible] وجب حذف الياء دون الواو لان حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء اذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جعلت شرطية والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(وخيروا في زائدى سرندى ‌ ‌ وكل ما ضاهاه كالعلندى)

[illegible] سرندى فعنلى بزيادة النون والالف فاذا اجتمعا فانت مخير بين حذف النون وحذف الالف فتقول سراند وسرادو أصله سرادى وكذلك علندى علاند وعلاد وانما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر والسرندى الجرىء على الامور والعلندى البعير الضخم [illegible] الواو في خيروا عائد على العرب أو على النحويين وفي زائدى على حذف مضاف تقديره في حذف [illegible] زائدى وكل معطوف على سرندى

الفصيل المهزول (قوله نحو غرنيق) الغرنيق بضم العين وفتح النون من طير الماء طويل العنق [illegible] من الجوهري (قوله نحو كنهور) الكنهور العظيم من السحاب [illegible] من الجوهري (قوله وهبيخ) هو الغلام السمين (قوله مختار) هو اسم مختار ومنقاد [illegible] نحو مطالق ومخالق في جمع مطلق ومخلق [illegible]

(واجعل فعالي لغير ذي نسب ... جدد كالكرسي تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالي بتشديد الياء وهو مقيس في كل اسم ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسي وكراسي واحترز بما آخره ياء مشددة الدالة على النسب نحو مصري ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب اليه وليس تجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسي وما أصله النسب كثيرا استعماله حتى صار النسب منسيا كقولهم مهري فانه في الاصل منسوب الى مهرة وهي قبيلة وفعالي مفعول أول باجعل ولغير في موضع المفعول الثاني وجدد في موضع الصفة للنسب وتتبع مضارع مجزوم في جواب الامر والتقدير واجعل فعالي جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب ثم قال

(وبفعالل وشبهه انطقا ... في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى ... من غير ما مضى)

اراد بفعالل ما كان على شكله في كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول ومفاعيل وأشباهها وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والخماسي كسفرجل وما زاد على الثلاثة بزيادة كجوهر وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعالل من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام وفوعل وفاعل وكاهل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله من غير ما مضى أي مر ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعي وزائد على الاربعة فاما الرباعي فلا اشكال في جمعه على فعالل أصلا نحو جعفر وجعافر أو مزيدا نحو احمد وأحامد وأما الزائد على الاربعة فخماسي الاصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخماسي الاصول فقال (ومن خماسي جرد الآخر انف بالقياس) يعني أنك اذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس ان العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي الا على استكراه كما ذكر سيبويه وبفعالل متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق أيضا بانطقا ومن غير في موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والآخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرد في موضع الصفة لخماسي ثم ان الخماسي الاصول ان كان رابعه شبيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الآخر والى ذلك أشار بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد ... يحذف دون ما به تم العدد)

يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الاصول ان كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخدرنق وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف ان حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف في موضع خبر المبتدا ودون متعلق بيحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء في به ثم قال (وزائد العادي الرباعي احذفه) يعني ان الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسي المزيد نحو قبعثرى الا أن الاول يحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مدحرج دحارج وفي فدوكس فداكس والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الاصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثرى قباعث ويدخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فاخرجه بقوله (ما لم يك لينا اثره اللذ ختما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شئ لان بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب

(قوله كالكرسي) قال ابن غازي عن أبي اسحق فائدة تمثيله بالكرسي اخراج ما ليس نسبا أصلا لاندراجه في قوله لغير ذي نسب جدد والمقيد بكونه ثلاثيا ساكن العين كما في التسهيل اه (قوله وهي قبيلة) من قبائل اليمن كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله رفدوكس) اسم للاسد وفي تمثيله به نظر لان الكلام في زيادة الثلاثي وفدوكس من زيادة الرباعي لانه يجمع على فداكس كما سيأتي عند قوله والزائد العادي الرباعي احذفه (قوله الا على استكراه) وفسر بعض الاشياخ الاستكراه بكون العرب لم يسمع منهم جمع الكلمة حتى يسألوا عنها فنطقت بجمعها بعد السؤال (قوله كخدرنق) الخدرنق بدال مهملة هي العنكبوت (قوله قبعثرى) القبعثرى هو

(قوله والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى) بل المراد كل سالم يجمع على فعالين اسما كان أو صفة فيدخل عثمان ونحوه مما قبل الألف والنون فيه شبيه بما قبل التأنيث قال أبو اسحق في قوله عدا تنبيه على ان الانفصال تقديري لا حسي فكأنهما لحقا بعد كمال بنية التصغير اهـ ويؤيده بيانا قوله وقدروا انفصال ابن غازي (قوله عثمان) قال الحريري رحمه الله ولا تعرف عثمان الا في ... وفي سكران الذي لا ينصرف اهـ من املاء شيخنا العلامة سيدي محمد المرابط رحمه الله قال الامام ابن غازي قال أبو حيان

الالف التي قبل الهمزة فان المدة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الالف المبدلة همزة والالف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة التأنيث ولذلك لم يكتف بقوله التأنيث عن الممدودة والفتح مبتدأ واحتم خبره ولتلو متعلق باحتم ومعنى التلو التالي ومن قبل في موضع الحال من تلو وأو مدته معطوف على علم ثم أشار الى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال

(كذاك ما مدة أفعال سبق ... أو مد سكران وما به التحق)

يعني ان الحرف الواقع بعد يا التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضا فتحه فيشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول في تصغير أجمال أجيمال وكذلك في نحو أفعال اذا سمي به رجل أفيعال والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله وما به التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمان وسريحان لانه من باب فعلان وانما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لان تاء التأنيث والالف تستحقان ان يكون ما قبلهما مفتوحا ولم يقولوا في تصغير أفعال أفيعيل لئلا تتغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين كما قالوا في سرحان سراحين وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق ومد سكران معطوف على مدة وما به معطوف على سكران وكذاك خبر المبتدا ووهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من أفعال لانه جعله قيدا للجمع ثم قال

(وألف التأنيث حيث مدا ... وتاؤه منفصلين عدا)
(كذا المزيد آخرا للنسب ... وعجز المضاف والمركب)
(وهكذا زيادتا فعلانا ... من بعد أربع كزعفرانا)
(وقدر انفصال ما دل على ... تثنية أو جمع تصحيح جلا)

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضا انه يتوصل الى بناء التصغير بما يتوصل به الى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الابيات الاربعة ولم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير متناولا للصدر وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية الاولى الاول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة التصغير حمير وهو المنبه عليه بقوله وألف التأنيث حيث مدا الثاني تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل ويكون كجعفر وهو المنبه عليه بقوله وتاؤه الثالث ياء النسب نحو بصري فتقول في تصغيره بصيري فالياء غير معتد بها أيضا وهو المنبه عليه بقوله كذا المزيد آخرا للنسب الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله والمركب السادس الالف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر انما هو زعفر والالف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زييدان الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو

تقول في تصغير عثمان عثيمان لأنهم لم يكسروه على عثامين وقد قيل لبعضهم كيف تجمع عثمان فقال عثامين فقيل له وعثامين قال ايش عثامين على جهة الانكار أبو اسحق قال ابن جني سألت الشيخ يوما فقلت له كيف تجمع دكانا فقال دكاكين قلت فسرحانا قال سراحين قلت فعثمان قال عثمانون قلت هلا قلت أيضا عثامين قال ايش عثامين أرأيت رجلا يتكلم بغير لغته والله لا أقولها اهـ من ابن غازي رحمه الله (قوله وألف التأنيث حيث مدا) أي مد ما قبلها فان الالف في الممدودة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الالف المنقلبة همزة (قوله من بعد أربع) قال بعضهم هو راجع الى جميع ما تقدم فيكون قيدا في الجميع ويؤيده ما رسم في هذه الطرة السفلى اهـ وانظر في تمثيله بحمراء وما بعده من المثل التي مثل بها في حل الابيات الاربع فانه مما وقع فيه الالف رابعا وقد تقدم حكمه في قوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته وفي قوله لتلو يا التصغير من قبل علم والصواب أن يمثل بما وقعت فيه الالف خامسة كما مثل ابن هشام في التوضيح وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف من بعد أربع اذا رددته للثلاثة أبيات والبيت الرابع حذف منه لدلالة ما تقدم عليه فتأمله اهـ فان قيل لاي شئ قال وألف التأنيث البيت وهو داخل فيما تقدم له في قوله وزائد العادي الرباعي الخ وقد أحال عليه في قوله وما به لمنتهى الجمع وصل الخ فالجواب انه انما

(التصغير)

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من وادٍ واحد ولاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد وقد أشار إلى الأول بقوله

(فُعَيلاً اجعل الثلاثي إذا * صغرته نحو قُذَيٍّ في قذى)

يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زُيَيد وفي قذى قُذَيّ بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة والثلاثي مفعول أول باجعل وفعيلا مفعول ثان ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال

(فُعَيعِل مع فُعَيعِيل لما * فاق كجعل درهم دُرَيهِما)

يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت فعيعل أو فعيعيل ففعيعل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر وبربر وبريبر وفعيعيل للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل أو ألف نحو شملال وشميليل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء كما سيأتي وفعيعل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف إلى المفعول ودريهما مفعول ثان بجعل ثم قال

(وما به لمنتهى الجمع وُصِل * به إلى أمثلة التصغير صِل)

يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به في التكسير إلى فعالل وفعاليل فتقول في تصغير سفرجل ومستدع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطيليق وتقول في نحو سرندى سريند وإن شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها وصل وبه ولمنتهى متعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء في به الثاني وإلى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال

(وجائز تعويض يا قبل الطرف * إن كان بعض الاسم فيهما انحذف)

يعني أنه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز أن التعويض في ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق والضمير في قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف في موضع خبرها وفيهما متعلق بانحذف ثم قال

(وحائد عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما رُسِما)

يعني أن جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم في التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع رهط رهط وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغيربان وفي ليلة لييلات وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكر وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفي البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف ورسما في موضع الصفة لحكم

ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زييد ورجيل وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعيفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله

(لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انحتم)

يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء والمراد

(التصغير)

أول من تكلم على التصغير هو الخليل بن أحمد رحمه الله ويكون التصغير للتحقير والتعظيم والترحم وللتحبيب ولتقليل العدد ولتقريب الزمان ومنه قول بعضهم معظم ومحقر وقرب زمان ترحم تحبب وقلت الأسامي وأقوال مصغرهم يأتي بها فأزلت في حصل من معاني

همزة وستأتي في باب الابدال والالف مبتدأ والثاني نعت له والمراد كذلك وبجعل خبر المبتدأ وواو مفعول ثان بجعل وما مبتدأ او هي موصولة واقعة على مبتدأ بجعل خبره وجملة من يجعل لا محل لها صلتها ثم قال

(وكمل المنقوص في التصغير ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما)

يعني ان المنقوص اذا صغر رد اليه ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص الاصطلاحي وهو ما آخره ياء قبلها كسرة كالقاضي فيدخل فيه ما اذا حذفت فاؤه كعدة او عينه كسه او لامه كسنة ويد فيكمل ما نقص منه بان يرد اليه المحذوف وذلك اذا كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على اكثر من حرفين لا يرد اليه شيء في الاعراب في الاكثر واصله هائر حذفت منه الهمزة فلا يرد اليه المحذوف لانه كان له ثالث وهو الراء فتقول فيه هوير وقد رد الفاء وقد يرد العين ويقال فيه هويئر برد الهمز وتقول في هار هوير بلا استغناء عن رد الاصل بالفاء وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير التاء ثالثا أي ما لم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما يصح مثالا لما حذف منه حرف ويحكم بها في ذلك واحدا وذلك انه اذا سمي بما ثم صغرت نصير كالمنقوص الذي على حرفين لانه من كلمة الى وصل بذلك الى بناء التصغير فتقول موي وفي شية شوية بل ذلك نظر لان ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول يحو وغير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثالثا غير التاء ثم قال

(ومن بترخيم يصغر اكتفى * بالاصل كالعطيف يعني المعطفا)

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر فان كان ثلاثي الاصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحامد وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم الكساء وان كان رباعيا صغر على فعيعل نحو قريطس وعصفر فتقول شميلل وعصيفر ومن مبتدأ ومن موصولة وصلتها يصغر وبترخيم متعلق بيصغر واكتفى خبر المبتدأ وبالاصل متعلق باكتفى ثم قال

(واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي كسن)

يعني ان الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الاول ما هو ثلاثي في الحال كما تقدم والثاني ما هو ثنائي في الاصل نحو يد فتقول فيه يدية الثالث ما كان نحو سماء فانك تقول فيه سمية فيجتمع ثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة من الهمزة فحذفت احدى الياآت على القياس المقدر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة وما مفعول باختم وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله

(ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر وخمس)

يعني ان التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرا ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثاني بقوله (وشذ ترك دون لبس) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع

(قوله وكمل المنقوص) اذا صغر المنقوص المذكور رد اليه ما حذف منه ان كان على حرفين مع عدم ... فتقول فيه أخيذ وسنية وان كان على ثلاثة أحرف والثالث تاء التأنيث لم يعتد به ركمل أيضا كما يكمل الثنائي نحو عدة فتقول وعيدة وان كان المنقوص حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه فتقول في هار هوير والى هذا أشار بقوله ما لم يحو غير التاء ثالثا وفهم منه انه ان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد به ورد اليه اه من المرادي (قوله كثبة) الثبة هي مجتمع الماء في الحوض واختلف هل محذوفه العين أو محذوف اللام (قوله يد) أصل يد يدي بسكون الدال بدليل جمعه على ايد (قوله في هذا الباب) أي في باب التصغير وذلك حيث التقى ثلاث ياآت أولاهن ياء التصغير (قوله وشذ ترك الخ) قال بعضهم

وشذ ترك دون لبس وهو في * ناب ونعل وضحى ونصف
وقوس ذود شول وفرس * حرب ودرع للحديد عرس

والشول اسم للناقة القليلة اللبن والنصف بفتح الصاد اسم للمرأة الكهلة التي ليست بشابة ولا عجوز وقال بعضهم

ذود وشول نصف وقوس * نعل وحرب وفرس وعرس * ناب ضحى درع فترك التاء * مع نقطها شذ بلا امتراء * ان صغرت من غير لبس لا تقس * فاطمح الى العلم ومنه فاقتبس * وخرج بدرع الحديد الدرع الذي هو القميص لانه مذكر

[illegible]

[illegible]

يعني ان الألف الثالثة [illegible] المتصل [illegible] وحبركى [illegible]

[illegible]

حبارى [illegible]

[illegible] تعني في ثم قال

[illegible]

يعني ان ثاني الاسم المصغر [illegible] اواع [illegible]

[illegible]

أصله [illegible] مفعول أول بصيرورة [illegible] مفعول ثان [illegible] عن أصل غيره [illegible] لاصله واليه أشار بقوله (وشذ في عيد عييد) [illegible] لئلا يلتبس [illegible] ثم قال (وحتم [illegible] للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني ان ما رد لاصله في التصغير يرد أيضا الى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيد أعياد كما قالوا عييد وعيد فلا يشذ ما فرع في الجمع [illegible] متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم والتصغير متعلق بعلم ثم قال

(والالف الثاني المزيد يجعل * واوا كذا ما الاصل فيه يجهل)

للالف الثانية خمسة أحوال الاول أن تكون مبدلة من واو الثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها في البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كعاج الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من

همزة

ذكره ابن [illegible] عليه ما يدل وهي مسئلة حبارى ثان قبل مسئلة حبارى قد تقدمت أيضا في قوله [illegible] أولى من سواه بالبقا [illegible] ولاى شئ عادها فالجواب انه انما أعاده اليه على التخيير فيها والله أعلم فأما (قوله وحبركى) [illegible] القراد والانثى حبركة وربما يشبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجل وتصغيره حبيرك صح من طرة منسوبة للجوهري اه

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبلى فتقول فيه حبلي وحبلوي وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها كما هو المحذوف أي المتقدمة الأولى ولم يتعرض للراجح من الوجهين قبل والحذف أحسن ومثله مفعول بالحذف والهاء في به عائدة على ياء النسب وهما متعلقان بالحذف وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء [illegible] والعائد على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحوى والهاء في سواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في سواه عائد على الاسم الذي حوى الياء وهو على الوجه الأول التقدير على الثاني [illegible] الخامس ونحوه ثابت أيضا [illegible] ثم قال (لشبهها الملحق والأصلي ما لها) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو ملهى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واوا وحذفها فتقول ذفري وذفروي وملهي وملهوي إلا أن القلب في الأصلي أحسن من الحذف والملحق [illegible] سواء [illegible] قلب [illegible] يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصلي بأحسن أن القلب أرجح في الإلحاق بالعكس وكون ألف التأنيث في الحبلى أولى بالحذف المنصوص عليه في غير هذا الكتاب أن القلب في الإلحاق أجود وينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في الإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية والملحق [illegible] والأصلي معطوف على الملحق وما مبتدأ وهي موصولة [illegible] خبر [illegible] ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعدا فقال (والألف الجائز أربعا أزل) يعني أن الألف الخامسة فصاعدا يجب حذفها للنسب مثال الألف الأصلية نحو مصطفى والتي للتأنيث نحو حبارى [illegible] أيضا الألف الخامسة كما في [illegible] وحبنطى وقبعثرى فتقول مصطفي وحباري [illegible] بالحذف في جميع ذلك [illegible] ثم قال (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها [illegible] ومن ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجب أيضا لأنه من باب أحرى [illegible] وهي سادسة أصل [illegible] والألف مفعول بأزل [illegible] مفعول بالجائز وياء المنقوص مبتدأ خبره عزل أي حذف وخامسا حال من الضمير المستتر في عزل ثم تكلم على ياء المنقوص الرابعة فقال (والحذف في اليا رابعا أحق من قلب) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن في نحو قاض ومعط فتقول قاضي وقاضوي ومعطي ومعطوي ومن قلبها واوا قول الشاعر

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا * دراهم عند الحانوي ولا نقد

هو منسوب إلى حانية هو الموضع الذي يباع فيه الخمر ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف فقال (وحتم قلب ثالث يعن) فشمل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان في وجوب قلبهما واوا نحو عمي وهوى وفتى وفتوي وإنما قلبت الألف في فتى واوا وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياآت والحذف مبتدأ ورابعا حال من اليا وأحق خبر المبتدا وفي اليا متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعن أي يعرض وهو في موضع الصفة لثالث ثم قال (وأول ذا القلب انفتاحا) يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتحقيق أن الفتح سابق للقلب لأنه وضح إذا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما في نحو نمر فحينئذ قلب الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلها فصير كفتى فتقلب الألف بعد واوا كما قلبت في فتى وكذلك أيضا نحو قاضوي لأن نظيره تغلب فتفتح أيضا ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول بأول أي صاحب القلب وانفتاحا مفعول ثان بأول ثم قال (وفعل وفعل عينهما افتح وفعل) يعني أن الاسم الثلاثي المكسور

(قوله بألف التأنيث نحو حبارى) كان من حقه أن لا يأتي بألف التأنيث لأنه دخل في قوله قبل أو مدته (قوله كذاك) نعت لمصدر محذوف أي عزلا كذلك ولو أسقطه [illegible]

أملد وعرس ونعل ونصف وقد شذ أيضا لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله
(وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) يعني ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام
قديديمة وفي وراء وريئة وفي أمام أميمة وما ورد منه مصغرا بالتاء ولم يكن خاصا بالمؤنث أعاريه وري
في موضع جر بكسر ... مقدر ... ويري ... ثلاثيا ... شذ ... متعلق
بشذ ولحاق فاعل بندر وما موصول ... ثلاثيا مفعول بكثر ... كثر عليه عائد
في الكافر وبقوله (وصغروا شذوذا الذي التي وذا ... مع الفروع منها تا وتي)
التصغير من جملة التصريف ... أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا أن الذي ورد
تشبيها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها ... صغروها تصغير المتمكن على وجه خالف به
تصغير المتمكن فتركوا أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوضوا من ضمه ألفا مزيدة في الآخر
ووافق المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة فقالوا في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي ذا ذيا وقد اعترض
المرادي هذا البيت ولا يبين ... اعتراضه ... قال ... قول الناظم وصغروا شذوذا
معترض من ثلاثة أوجه أولها ... التكبير ... الثاني ... تصغير المتمكن
وثانيها أن قوله مع الفروع ... على ... تصغير جميع الفروع وثالثها أن قوله منها تا وتي
يوهم أن تي تصغر كما تصغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا والواو في صغروا
عائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشذوذا مصدر في موضع الحال من الواو وذا
معطوف على التي ومع متعلق بصغروا

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الإضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب)

يعني أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وحصل
منه ثلاث تغيرات زيادة الياء وكسر ما قبلها ونقل الإعراب إليها وخرج بقوله كيا الكرسي شبيها بياء
الكرسي فإنها حرف الإعراب وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لكنها تشبه ياء النسب وياء
مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة
وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره
وجب جملة من مبتدإ وخبر في موضع خبر كل وهاء كسره عائد على الحرف الذي تليه الياء ثم اعلم أن
هذه التغيرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة وقد يضاف إليها
في بعض الأسماء تغيرات أخر أشار إلى الأول منها بقوله

(ومثله مما حواه احذف وتا ... تأنيث أو مدته لا تثبتا)

يعني أن آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب
وجعلت موضعها ياء النسب وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصري
فتقول في النسب إليه بصري وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب إليه كرسي
وما كانت أصلها واو نحو مرمي أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه
مرمي وفي هذا الأخير وجه آخر ننبه عليه بعد وإنما حذفت الياء في جميع ذلك كراهة اجتماع أربع
ياءات وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمي وإنما حذفت التاء لئلا
يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثا نحو مكية وأما ألف التأنيث المقصورة فإن
كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقرى في قرقرى وحبيثي في حبيثى وأما الرابعة فقد
أشار إليها بقوله (وإن تكن تربع ذا ثان سكن ... فقلبها واوا وحذفها حسن)

(قوله إليه) الضمير في قوله إليه يعود على اللفظ المؤنث الذي أريد النسب إليه والصواب أن يقال إذا كان المنسوب مؤنثا وأما المنسوب إليه في صورة الإثبات أنثا فهو مؤنث أبدا مثاله امرأة مكية (قوله حبيثي) راجع الإعجال من مختصر العيني

يعني

موضع النعت لفعل ومن المثالين متعلق بعريا وبتاء متعلق بألحقوا وما موصول وصلته أوليا والتاء
مفعول ثان لأوليا والمفعول الأول ضمير مستتر والعائد على ما ... كرقوي ...
من ... ما بعدها ... لكن ... العين أو مضعفها وإلى ذلك أشار بقوله

(وتمموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله)

يعني أن ما كان مثل الطويلة والجليلة ... لا يحذف ... فعل ... الاعلال ... فعيلة ... عن ... لأن علة ... موجودة ... في ... الأصل ... ثم قال

(وهمز ذي مد ينال في النسب * ما كان في تثنية له انتسب)

يعني أن حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية فتقول في صحراء صحراوي كما تقول صحراوان وتقول في علباء وكساء وحياء علباوي وكساوي وحياوي وعلبائي وكسائي وحيائي كما تقول في التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله وهمز مبتدأ ... الياء ... مفعول ثان ... وهو المفعول الأول وإن كان ... في ... الياء ... وهي موصولة وصلتها كان ... متعلق بانتسب ثم انتقل الى النسب الى المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب إسناد وتركيب مزج وتركيب إضافة وقد أشار الى الأول والثاني بقوله

(وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا) يعني أن الجملة المسماة بها وهو تركيب الاسناد ينسب الى صدرها وكذلك المركب تركيب مزج فمثال الجملة تأبط شرا فتقول في النسب اليه تأبطي ومثال المزجي بعلبك فتقول في النسب اليه بعلي ... والمركب الاضافي وهو على قسمين ... وقد أشار الى الأول بقوله

(ولثان تمما) (إضافة مبدوءة بابن أو أب * أو ماله التعريف بالثاني وجب)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز أولها أن يكون مبدوءا بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زبيري وثانيها أن يكون مبدوءا بأب وهو الكنية نحو أبي بكر فتقول فيه بكري وثالثها أن يكون الأول يعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي كذا قال الشارح وفيه نظر والواضح أن يمثل بالعلم وسيأتي ثم أشار الى الثاني وهو ما ينسب الى صدره فقال (فيما سوى هذا انسبن للأول) يعني أن المضاف ان لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب الى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئي فان خيف لبس نسب الى العجز واليه أشار بقوله (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) يعني ان خيف اللبس نسب الى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول شمسي ومنافي وأشهلي لأنك لو نسبت الى الصدر وقلت عبدي لالتبس ولم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني ولصدر متعلق بانسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها ركب وهو جامد ومزجا مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان معطوف على لصدر وإضافة مفعول بتمم وتمم في موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لاضافة وبابن متعلق بمبدوءة وما معطوف على ثان وهي موصولة والتعريف مبتدأ خبره وجب وله متعلق بوجب والجملة صلة ما وفي متعلق بانسبن وما موصولة وصلتها سوى وهذا اشارة لما ذكر ولو قال فيما سوى هذي اشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أي مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثي المحذوف منه حرف اما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذفت منه اللام فهو اما جائز الجبر واما واجبه وقد أشار الى الأول بقوله

(واجبر برد اللام ما منه حذف * جوازا ان لم يك رده ألف)

(قوله ولثان تمما) ومثال ... من المضاف ... من المعطل ...

العين [illegible] وكان مفتوح الياء كمرمى أو مكسورها [illegible]
عربي [illegible] كراهة اجتماع الكسرة والياءات [illegible]
وتعل متطرف على [illegible]
متعلق بافتح [illegible] الآخر [illegible]

قال (وقيل في المرمي مرموي * واختير في استعمالهم مرمي)

قد تقدم [illegible] هذه المسئلة [illegible]
[illegible] بالحذف وهو الكثير [illegible]
[illegible]
[illegible] وفي المرمي متعلق [illegible]
مرموع بافتح [illegible]
تقدم [illegible] بقوله

(ونحو حي فتح ثانيه يجب * واردده واوا ان يكن عنه قلب)

يعني انه اذا تقدم على الياء حرف واحد [illegible] فتح ثانيه ورد [illegible] الياء المدغمة في الاخيرة ان كان أصله واوا ورد [illegible] فتقول في طي طووي لانه من طويت واصله [illegible] قلبت الياء الاخيرة واوا وهي منقلبة عن ياء كما [illegible] وان [illegible] كانت ياء بالاصالة تثبت على حالها فتقول في حي حيوي واعراب البيت واضح ثم قال

(وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب)

يعني انه اذا نسبت الى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة ونسبت الى الواحد فتقول في النسب الى زيدين وزيدين زيدي وحمل الشارح كلام الناظم على ان ذلك فيما سمي به من المثنى والمجموع وتبعه المرادي وفيه نظر والذي ينبغي ان يحمل عليه ما ذكر [illegible] من الموضعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول احذف وللنسب متعلق باحذف ومثل مبتدأ وخبره وجب وفي جمع متعلق بوجب ثم قال (وثالث من نحو طيب حذف) يعني انه اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة فتقول في طيب طيبي كراهة اجتماع الياآت والكسرة وفهم من المثال ان الياء اذا كانت [illegible] نحو هبيخ وكان القياس على هذا ان يقال في النسب الى طيئ طيئي لكن جاء على خلاف ذلك ونبه على ذلك بقوله (وشذ طائي مقولا بالالف) ووجه الشذوذ أن أصله على مقتضى القياس طيئي بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفا والياء انما تقلب ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به انه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو وياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائي فاعل بشذ ومقولا حال من طائي وبالالف متعلق بمقول ثم قال

(وفعلي في فعيلة التزم * وفعلي في فعيلة حتم)

يعني ان ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجتمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويفتح ما قبلها وان كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه الياء والتاء ويبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفي وفي جهينة جهني وفعلي مبتدأ وخبره التزم وفي فعيلة متعلق بالتزم واعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير منصرفين للتأنيث والعلمية ثم قال

(وألحقوا معل لام عريا * من المثالين بما التا أوليا)

يعني انهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة في الحذف ما كان على فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدي وقصي فتقول فيهما عدوي وقصوي وألحقوا يعني العرب ومعل مفعول بالحقوا وعريا في

بما سيأتي وان شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون باوزان نبه عليها بقوله

(ومع فاعل وفعّال فعل ... في نسب أغنى عن اليا فقبل)

يذكر ثلاثة أوزان الاول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أي صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثاني فعّال في الحرف غالبا نحو حداد وبقار وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذي طعام وذي لباس ومع متعلق بأغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى ثم قال

(وغير ما أسلفته مقررا ... على الذي ينقل منه اقتصرا)

يعني ان ما خالف ما قدمته من الاحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم في النسب الى البصرة بصري بكسر الباء والى الدهر دهري بضم الدال والى مرو مروزي بزيادة الزاي وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء في أسلفته ومقررا حال من الهاء واقتصر خبر غير وعلى الذي متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذي والضمير العائد على الذي الهاء في منه

الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة فان كان الموقوف عليه منونا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقا نحو قام زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي وحذفه بعد ضمة أو كسرة وابداله ألفا بعد فتحة وهذه اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال

(تنوينا اثر فتح اجعل ألفا ... وقفا وتلو غير فتح احذفا)

يعني ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أي التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة حذفته وشمل غير فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل ووقفا مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في اجعل أو مفعول له واثر ظرف متعلق باجعل وتلو مفعول باحذف والالف في احذفا بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال

(واحذف لوقف في سوى اضطرار ... صلة غير الفتح في الاضمار)

يعني ان هاء الضمير في الوقف اذا كان صلته غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح الهاء وفهم من قوله في سوى اضطرار أن الوقف أي على الواو والياء في الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفي سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفي الاضمار متعلق بصلة ثم قال

(وأشبهت اذا منونا نصب ... فألفا في الوقف نونها قلب)

يعني أن اذن التي هي من النواصب يوقف عليها بابدال النون ألفا لشبهها بالتنوين بعد الفتح فتقول اذا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الاصل واذن فاعل بأشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب في موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفا حال من الضمير في قلب ثم قال

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما)

يعني ان حذف الياء من المنقوص اذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب ان الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم في قوله تنوينا اثر فتح اجعل ألفا ان المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا قاضي ومررت بقاضي هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار له بقوله (وغير ذي التنوين بالعكس) يعني ان المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي ويعني بغير ذي التنوين المقرون بأل وما ذكره من انه عكس المنون انما

بحسبه وكذلك الدنيوية والنسب الى العبادية عبادي (قوله الوقف) الوقف في اللغة الحبس (قوله آخر الحركة) الصحيحة الجيدة آخر الكلمة وأما نسخة آخر الحركة فخطأ لانه يبقى عليه السكون ولان الحركة لا تشمل الروم ولان الحركة ليس لها أول وله آخر (قوله تنوينا) أي في معرب أو مبني اجعل ألفا قال السيوطي فالمبني نحو ايها بمعنى كف وويها بمعنى أعجب (قوله وتلو) بمعنى تال أي تابع وهو مفعول لاحذف على حذف الموصوف أي احذف تنوينا تاليا غير فتح (قوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار) هذا اذا كان ما قبل الحرف الاخير محركا بحركة مجانسة للحرف الاخير كما مثل والا فلا كيهو وهي وهذا التقييد مبني على أن الصلة من الضمير وهو الذي رجحه ابن الضائع وأما على القول بانها زائدة فلا يحتاج الى التقييد ويشترط أيضا فيما قبل الصلة ان يكون محركا لا ساكنا لانه اذ ذاك يجوز حذف الصلة في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي (قوله فألفا) بكسر اللام مفعول ثان بقلب المتعدي لاثنين لا حال من الضمير في قلب خلافا للمكودي والازهري

(قوله وعضة) العضة كل شجر له شوك من الجوهري (قوله وما مفعول برد) بل هو مفعول بأجبر لا برد وهو سهو منه رحمه الله
(قوله وبأخ أختا وبابن بنتا ألحق) ووجه ذلك أن الصيغة كأنها للتأنيث فوجب ردها إلى صيغة التذكير كما وجب حذف

(في جمعي التصحيح أو في التثنيه) يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإبقاؤه على حاله فتقول في يد وعد ودم يدي ويدوي وعدي وعدوي ودمي ودموي لأنك تقول في تثنيتها يدان وعدان ودمان وفي نحو ثبة ثبات فلا تقول في جمعها ثبوات بالرد ثم أشار إلى الثاني بقوله (وحق مجبور بهذي توفيه) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوبا نحو أب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها أبوي وأخوي وعضوي وسنوي على الأفصح لأنك تقول في التثنية أبوان وأخوان وفي الجمع عضوات وسنوات أو عضهات وبرد متعلق باجبر وبرد مصدر مضاف إلى المفعول وما مفعول برد وهي موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازا مصدر في موضع الحال أو نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا ذا جواز وإن شرط ورده اسم يك وألف في موضع خبرها وفي جمعي متعلق بألف وحق مجبور الخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال (وبأخ أختا وبابن بنتا ألحق) يعني أن أختا إذا نسبت إليها قلت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ وإذا نسبت إلى بنت قلت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن أما إلحاقه أختا بأخ فلا إشكال فيه وأما إلحاقه بنتا بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز بابني وبنوي فمن أين يعلم أن بنتا يقال في النسب إليها بنوي فقط والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوي ولا يصح حمله على من قال ابني لعدم همزة الوصل في بنت هذا الذي ذكره في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله (ويونس أبى حذف التا) يعني أن يونس يقول في النسب إلى أخت أختي وإلى بنت بنتي وبأخ متعلق بألحق وأختا مفعول بألحق وبنتا معطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافا للفارسي ويونس مبتدأ ومعرفة مرورة وأبى في موضع الخبر وحذف التا مفعول بأبى ثم قال

(وضاعف الثاني من ثنائي * ثانيه ذو لين كلا ولائي)

يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكي ولا مسمى بها لووي وكيوي ولائي وفي ذلك نظر لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب وقد تقدم مثل ذلك عند ذكره في التصغير والثاني مفعول بضاعف ومن ثنائي في موضع الحال من الثاني وثانيه مبتدأ وذو لين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثنائي ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال

(وإن يكن كشية ما الفا عدم * فجبره وفتح عينه التزم)

يعني أن ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو وفتح عينه فتقول وشوي وودوي وفي قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فتقول وشيي وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدي وفهم أيضا أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ وإن يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفا جواب الشرط وجبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم في موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر ثم قال (والواحد اذكر ناسبا للجمع * إن لم يشابه واحدا بالوضع)

يعني أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحده ونسب إليه كقولك في النسب إلى فرائض فرضي وفهم من قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديدي وأنصاري والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر في اذكر وللجمع متعلق

التاء في مكي وبصري ومسلمات ويونس يقول فيهما أختي وبنتي محتجا بأن التاء غير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاء وذلك مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث بدليل مسألة الجمع قاله ابن هشام في التوضيح (قوله فتقول وشوي) بقلب الياء واوا لأنك لما رددت الواو صار وشي بكسرتين كإبل فقلبت الكسرة الثانية فتحة كما تفعل في نحو إبلي فانقلبت الياء ألفا ثم الألف واوا ولم يعلل على قول الأخفش وشيي بالياء لعدم الموجب المذكور اهـ توضيح (قوله نحو مذ مسمى بها) فتقول في النسب إلى مذ مذي وفي النسب إلى سه سهي ع من المرادي (قوله إلى فرائض فرضي) مفرده فريضة على وزن حنيفة (قوله وفهم من قوله إن لم يشابه واحدا بالوضع) حاصله أنه ينسب إلى الكلمة الدالة على الجماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع كقومي ورهطي أو اسم جنس كشجري أو جمع تكسير لا واحد له كأبابيلي أو جاريا مجرى العلم كأنصاري وأما نحو كلاب وأنمار فليس مما نحن فيه لأنه واحد والنسبة إليه على لفظه من غير تردد (قوله كعباديد) العباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل

وناسبا

يعني ان البصريين منعوا نقل الضمة اذا كان المنقول منه مهموزا فلا يقال في رأيت الكمء رأيت الكمأ لان المفتوح ان كان ... ونازع في الفعل حذف ... ويبدو عليه غير المذكور وأجاز ذلك الكوفيون وهم من قوله سوى الفتح وان نقل الفتح من ... وجائز عند الجميع ... الهمزة ... والنقل ان يعدم نظير ممتنع) يعني ان نقل الحركة للساكن اذا أدى الى عدم النظير لا يجوز فلا يقال في نحو هذا بشر فتقول بشر لما يؤدي اليه من ... في الاسماء وهو خاص بالافعال ... كان الطرف ... هذا ... ابه أشار بقوله (وذاك في المهموز ليس يمتنع) الا ... قال الذي يؤدي الى عدم النظير ... المهموز ... ومركات مفعول ... أف ... كبعد ... متعلق بالساكن ... مبتدأ ولن عظلا أي يمتنع خبر المبتدأ ... في سوى متعلق ... ولا ... جملة في موضع خبر المبتدأ ... في موضع ... وان ... شرط حذف جوابه ... اشارة للنقل وهو مبتدأ ... في المهموز ... ثم قال

(وفي الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل)

يعني ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تجعل في الوقف هاء ... تا تأنيث الاسم ... الساكنة اللاحقة للافعال ... في الوقف ... بقوله ان لم يكن بساكن صح ... رأيت ... ان الساكن اذا كان غير صحيح ... للتأنيث ... يوقف عليها بالهاء ... في ذلك ... جمع المؤنث السالم ... وما ... صاها) أي قل جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم ... ولات ... والاعرف في ذلك الوقف بالتاء ... لما من المذكر ... قوله (وغير ذي بالعكس انتمى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما الحق به ... فالوقف بالهاء هو الاكثر نحو فاطمة ... والوقف بالتاء ... يا أهل سورة البقرة ... فقال ... ولا آية ... وتاء تأنيث الاسم مبتدأ ... على المبتدا وهو مفعول أول بجعل وها مفعول ثان وان لم يكن شرط ... ضمير هو اسمها عائد على تا وخبر يكن ... وصل ... متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن ثم انتقل الى ... الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما كلم يعطه أو وقفا كاعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله علام وفيم وعلى مه وقد تزاد في غيرهما كما سيأتي فاما لحاقها للفعل المحذوف الآخر فقد أشار اليه بقوله

(وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كأعط من سأل)

يعني ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والامر من المعتل اللام نحو أعطه وقه الا ان لحاقها بنحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا)

يعني انه انما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه ان لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بالحاق الهاء وفي نحو قه ولم يقه بالحاق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل وبحذف متعلق بالمعل وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها كع ومجزوما حال من كيع

قوله ... اسم ... الى ... لان ... قوله ... للافعال ... الاسمية ... ولات ... عليه الكسائي ... وانما التزمت التاء في الحرف ... الفعل ... نحو ... وحمل ما ليس ... على ... قوله ... لان ... لسكون ما قبلها ... كالتاء التأنيث قوله ... لان الساكن المعتل ... والالف ... والفتحة ... الحرف (قوله ... من المذكر) ... قول بعضهم ... الاخوة والاخوات ... التاء ... جمع تاء التأنيث الخالصة (قوله والوقف بالهاء هو الكثير) فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وقيل للفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت والوقف على ذات من قوله تعالى عليم بذات الصدور وقيل بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة دائما وقيل بالهاء لانها تاء تأنيث (قوله هاء السكت) سميت بذلك لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة وفائدتها التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة

(قوله أولى من حذفها) [illegible]
ووقف ابن كثير [illegible]
[illegible] من أرى [illegible]
أو تحريف [illegible] قوله [illegible]
والأصل السكون [illegible]

[illegible]

وذكر في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون [illegible] وهو قوله لساكن [illegible]
المتحرك فلا ينقل إليه و [illegible] أن يكون الساكن مما يقبل الحركة فخرج الألف لتعذر حركته [illegible]
دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو [illegible]
وهو ممتنع في غير الضرورة وبقي عليه شرط ثالث خلاف في أشار إليه بقوله

(ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصري وكوف نقلا)

عرض الاستراحة (قوله الروم هو إخفاء الصوت بالحركة) [illegible] على حركة الأصل [illegible] ولا يختص بحركة [illegible] الحركات كلها [illegible] إلى رياضة [illegible] وتناول اللسان [illegible] والفرق بين الإشمام والروم أن الروم يسمع ولا يرى والإشمام بالعكس قال الشاعر
يرى رومها والأعمى يسمع صوته
وإشمامها مثل الإشارة بالشفه
(قوله ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة) لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويه الهيئة الصم (قوله أن لا يكون همزة كملأ أو رشأ لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (قوله ولا حرف علة) كيخشى ويدعو والقاضي لاستثقال حرف العلة (قوله وأن يكون قبله متحرك لا ساكن) كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه فإن حركت الثالث بقي ساكنان بخلاف ما إذا كان متحركا فإنه يجاء بحرف ساكن من جنس الحرف الآخر فيجتمع ساكنان فتحرك الثاني وتدغم فيه الأول قبل وأن لا يكون مصحوبا بأل (قوله وحركات انقلا) كقراءة ابن عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة إلى الباء (قوله يقبل الحركة) وهو قوله تحريكه لن يحظلا واحترز به عما لا يقبل الحركة (قوله وبقي عليه شرط ثالث خلاف في أشار إليه بقوله ونقل فتح الخ) وبقي عليه شرط آخر وهو أن يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فإن الواو من نحو يكون والياء من نحو يبيع لثقلهما في أنفسهما يزيد ثقلهما بالنقل إليهما فيمتنع قاله الشيخ خالد رحمه الله

شذوذ) يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومعزى فإن الألف منهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء تقول حبليان وحبليات ومعزيان ومعزيات واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو عصي في عصاي واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كرؤيتهم في تصغير قفا قفي [illegible] والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على أل [illegible] خلف حال من الياء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع ثم قال (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) يعني أن ما آخره هاء التأنيث [illegible] في آخره ألف تستحق الإمالة يمال كإمالة ما تجرد من الهاء نحو [illegible] لأن الهاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها [illegible] وما موصولة وصلتها يليه وها التأنيث [illegible] والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم الهاء من الإمالة ثابت لما يليه ها التأنيث ثم أشار إلى السبب الثالث فقال

(وهكذا بدل عين الفعل إن * يؤل إلى فلت كماضي خف ودن)

يعني أن الألف تمال أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل يؤل عند إسناده إلى تاء الضمير إلى [illegible] مضمومة أو مكسورة [illegible] بكسر الفاء [illegible] نحو [illegible] ثم أشار إلى السبب الرابع فقال (كذاك تالي الياء [illegible]) يعني أن [illegible] الألف التي تتلو الياء [illegible] تجوز الإمالة [illegible]

(والفصل اغتفر بحرف أو مع ها كجيبها أدر)

يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف [illegible] بحرف [illegible] أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها [illegible] الهاء ويفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس أحدهما هاء يمنع من الإمالة ولم يذكر في هذا النظم [illegible] إذا كانت بعد الألف نحو [illegible] والفصل مبتدأ وخبره اغتفر [illegible] والفصل [illegible] بحرف [illegible] ومع هاء [illegible] ثم أشار إلى السبب الخامس فقال

(كذاك ما يليه كسر أو يلي * تالي كسر أو سكون قد ولي)

(كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لم يصد)

ذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولاها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله فدرهماك من يمله لم يصد فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأو يلي معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلي وتالي مفعول بيلي وسكون معطوف على كسر وقد ولي كسرا جملة في موضع

(قوله نحو سيال) بتخفيف الياء وفتح السين ضرب من الشجر له شوك وكذلك [illegible] بتشديد الياء إلا أن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (قوله نحو شيبان) [illegible] من [illegible] وجازت إمالة الأول أقوى لأن [illegible] الصوت بالساكن أظهر منه في المتحرك [illegible] (قوله أدر جيبها) وشرطها أن لا يفصل بين [illegible] الهاء [illegible] قاله الموضح في الحواشي (قوله ولم يذكر الناظم) أي في هذا النظم وذكر في التسهيل فقال أو متقدمة على ساكنها (قوله نحو شملال) الشملال الناقة السريعة

الوصل ان اقتضى [illegible]

[illegible]

(الامالة)

الامالة على قسمين امالة الالف وامالة الفتحة فامالة الالف هي أن تنحو بالالف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب الاول انقلابها عن الياء الثاني ما آلها الى الياء الثالث كونها تدل على ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار الى الاول فقال (الالف المبدل من يا في طرف أمل) يعني ان الالف المبدلة من الياء في طرف فعال وفعل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرحى وفهم منه ان الالف اذا كانت وسطا لا تمال وان كانت مبدلة من ياء الا بشرط يأتي والالف مفعول بأمل والمبدل نعت للالف ومن يا متعلق بالمبدل وفي طرف في موضع النعت ليا ثم أشار الى الثاني فقال (كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو

الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها بخلاف الموصولة فانها مع الصلة اسم واحد اهـ منه بالمعنى (قوله اقتضاء لم الخ) فيه تقديم وتأخير والاصل اقتضى اقتضاء لم [illegible] الاقتضاء (قوله يا رب يوم الخ) يا للتنبيه [illegible] والمنادى محذوف أي يا قوم رب يوم لا سقفة يوم وأظلاؤه مجهول أي لا أظلال فيه وكذا كان القياس لكن حذف [illegible] توسعا [illegible] أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الارض التي تقع عليها حرارة الشمس وأصل من تحت من تحتي [illegible] على الضم وأنحى مجهول أضامن تحت الشمس بالكسر [illegible] ومن عله بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء قال الفارسي الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضميرا لوجب الجر لان الظرف لا يلغى في الاضافة ولو كانت للسكت لم يحرك لانها حركة بناء تشبه حركة المعرب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فافهم اهـ صبي (قوله فخم يحب الحلق الاضحيا) الشاهد في

سبب الامالة [illegible] أو هو مصدر مضاف الى المفعول ورا معطوف على مستعل و [illegible]
الى [illegible] بكسر [illegible] ثم قال

(ولا تمل لسبب لم يتصل * والكف قد يوجبه ما ينفصل)

يعني ان اسباب الامالة لا [illegible] اذا كانت [illegible] من كلمة أخرى نحو بيدي سابور فلا تمال الالف من سابور لأجل [illegible] الياء [illegible] الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمتنع الامالة في نحو [illegible] الالف [illegible] منع منها الكاف [illegible] لانها وان كان من كلمة أخرى ولسبب متعلق تمل [illegible] والكف مبتدأ أو خبره [illegible] وجملة وما فاعل بيوجبه وهي موصولة [illegible] ثم قال

(وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا)

هذا [illegible] أسباب الامالة [illegible] وأخر عنها لضعفه بالنسبة لها يعني انهم قد أمالوا [illegible] سواه فذكر [illegible] عمادا يعني بالالف التي بعد الدال من عمادا اذا وقفت عليه [illegible] الالف التي بعد الميم والالف المبدلة من التنوين أما الالف التي [illegible] كسرة [illegible] وأما الالف التي هي بدل من التنوين ولا سبب لامالتها الا المناسبة [illegible] اذا وقف [illegible] كعمادا بالالف بدل تنوين على ارادة الوقف والمثال الثاني [illegible] من قوله [illegible] والقمر [illegible] الالف فيه منقلبة عن واو ولا حظ لها في الامالة [illegible] لتناسب [illegible] الآي [illegible] وكذلك الراء والواو في أمالوا عائدة على العرب [illegible] ثم قال

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا * دون سماع غير ها وغير نا)

يعني ان الامالة [illegible] من الاسماء [illegible] في ضمير المتكلم [illegible] الواحد [illegible] في [illegible] دون غيرهما من غير المتمكن [illegible] الامالة [illegible] في غيرهما [illegible] وذلك [illegible] وما نافية [illegible] وهي موصولة وصلتها لم ينل تمكنا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء [illegible] ولما [illegible] الى امالة الفتحة وإمالتها [illegible] أشار الى الأول منهما بقوله

(والفتح قبل كسر راء في طرف * أمل كللأيسر مل تكف الكلف)

يعني أن الفتحة تمال اذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أوفى الضرر وبشرر وقد مثل ذلك الناظم بقوله للأيسر مل أي مل الى الأيسر وفهم من اطلاقه أن الامالة للراء جائزة في الوصل والوقف وفهم أيضا منه أن الامالة جائزة في حرف [illegible] وفي غيره والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل وفي طرف في موضع النعت لرا وللأيسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى السبب الثاني فقال

(كذا الذي يليه ها التأنيث في * وقف اذا ما كان غير ألف)

يعني أن الفتحة تمال أيضا في الوقف اذا وليها هاء التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف أن الامالة جائزة في جميع الحروف ماعدا الالف ومثاله رحمه وقصعه ودحرجه وعرقوه وحذريه وأما الالف فلا امالة فيها نحو قناة وحصاة والذي مبتدأ أو خبره كذا ويليه ها التأنيث صلة الذي والضمير العائد على الموصول الهاء في يليه وفي وقف متعلق بيليه وكذلك اذا واسم كان ضمير عائد على ماقبل هاء التأنيث

(التصريف)

هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال

(قوله والكف قد يوجبه ما ينفصل) ومنه مناقاسم رهطا من غير حاجز بين الالف والمستعلي ويشد يكون منفصلا بالحروف او قاسم ولا يؤثر سبب الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق أن المانع أقوى من السبب وترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بأدنى سبب (قوله وتلا) ومنه قراءة أبي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى ومابعدهما فان رعاية التناسب [illegible] في الفواصل أمر مهم [illegible] (قوله وبلى) من الحروف التي سمعت فيها الامالة وكذا أيضا يا في النداء ولا في قولهم اما لا لان هذه الحروف نابت عن الجمل فصارت بذلك لها مزية على غيرها (قوله التصريف) قال في الكافية حقيقة التصريف تغيير وجلى في بنية اللفظ لمعنى قد قصد

النعت لسكون وفصل الهاء مبتدأ أو خبره بعد وكلا فصل متعلق بيعد وقد رشماله مبتدأ من أسم شرط في موضع رفع بالابتداء وعليه مجزوم به وهو في موضع خبره ولم يضد جواب الشرط وبقي من أسباب الامالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره ثم انتقل الى موانع الامالة فقال

(وحرف الاستعلا يكف مظهرا * من كسر او يا وكذا تكف را)

يعني أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وحروف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قولك قظ خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا أن هذه الاحرف لا تمنع جميع أسباب الامالة بل تمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الالف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو منفصلا بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ خبره يكف ومظهرا مفعول بيكف وهو على حذف الموصوف تقديره يكف حرفا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهرا وراء فاعل تكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الالف ومتقدما عليها وقد أشار الى الاول بقوله

(ان كان ما يكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فبهذه ثلاث صور الاولى أن يكون متصلا بالالف نحو واقف وباخل الثانية أن يكون منفصلا بحرف نحو نافق وباسط الثالثة أن يكون منفصلا بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ وما اسم كان وهي موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أي بعد الالف الممالة ومتصل خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الاولى واو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار الى المانع اذا كان متقدما فقال

(كذا اذا قدم ما لم ينكسر * أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر)

يعني ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدما على الالف منعا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر وفهم منه انه ما كان على خلاف المثالين المذكورين منع الامالة نحو طالب وقادر وراكب وقبائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره قال كذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر واثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطعام يميره ومار أهله اذا جلب لهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد يعرض ما يمنعها والى ذلك أشار بقوله

(وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا أجفو)

يعني ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف الممالة مكسورة كفت المستعلي والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوى بذلك

(قوله مظهرا) وفي نحو خاف من خاف الامر خلاف فبعضهم أجاز امالته واعتد بالكسر المقدر ومنهم من يكفه لان المقدر ضعيف قاله في الكافية والكسر ان يعرض زواله ففي تأثيره وجهان فاذن سابق وصرح بالظهور الكسرة المقدرة نحو خاف وان ألفه عن واو مكسورة والياء المقدرة كطاب وان ألفه عن ياء وسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا وكسرة خاف وياء طاب مقدرتان لفهما بالسبب المقدر وهذا أقوى لانه ثابت في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (١٩٨) بخلاف السبب الظاهر اللفظ وهو الكسرة أو الياء الملفوظ بهما فهو أضعف لانه اما سابق على الالف أو متأخر عنها والذي في نفس الالف أولى من المتقدم والمتأخر اهـ الشيخ خالد رحمه الله وشرط المنع بالراء أمران أحدهما كونها غير مكسورة والثاني أن تليها الالف قبلها أو بعدها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد واما بعدها فتكون مفتوحة ومضمومة نحو هذا حمار ورأيت حمارا (نكتة) ذلك ان السبعة المسماة بحروف الاستعلاء تستعلي الى الحنك فلم تقبل الالف معها سلوك الامالة المنافية له وأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيدوا المتقدم (قوله متعلق بمظهرا) الصواب الظاهر انه تفسير لمظهرا متعلق بيكف (قوله ما لم ينكسر) ومثال الراء المكسورة ركاب ومثال حرف الاستعلاء المكسور غلاب وخيام وصيام (قوله كالمطواع) ومثله مصباح واصلاح ومقلاة وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة (قوله ضبارم) الضبارم بالضم الشديد الخلق ومثله غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (قوله انها مكررة) هذه العبارة كما ترى وأحسن منها قول الشيخ خالد ما نصه لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة

على

المفعول وفعل مثال تخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثي فقال

(وافتح وضم واكسر الثاني من ... فعل ثلاثي وزد نحو ضمن)

ذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الثاني وفعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلاف فاء الاسماء وفهم انها فتحة لان الفتحة أخف واعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن ان بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثاني مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثاني ثم انتقل الى الرباعي والمزيد من الافعال فقال (ومنتهاه أربع ان جردا ... وان يزد فيه فما ستا عدا)

يعني ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذي قبله ان للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكره في الثلاثي اذ لا فرق وان غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واعرابه واضح ثم انتقل الى الرباعي الاصول من الاسماء فقال

(لاسم مجرد رباع فعلل ... وفعلل وفعلل وفعلل ... ومع فعل فعلل)

ذكر ستة أبنية الاول فعلل بفتح الاول والثالث نحو جعفر الثاني فعلل بكسر الاول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الاول والثالث نحو برجم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قمطر السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث نحو جخدب لذكر الجراد وفي هذا السادس خلاف مذهب الكوفيين والاخفش انه أصل ومذهب سائر البصريين انه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخيره له اشعار بهذا الخلاف ثم انتقل الى الخماسي المجرد فقال (وان علا فمع فعلل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل) يعني وان علا الرباعي أي جاوزه فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان الاول فعلل بفتح الاول والثاني والرابع مع تشديده نحو سفرجل الثاني فعلل بفتح الاول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش الثالث فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددا نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر الاول واسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال (وما غاير للزيد أو النقص انتمى) يعني ان ما غاير ما ذكر من ابنية الاسماء والافعال الاصول فهو منسوب الى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادي ذلك بالاسماء نظر وفهم منه ان المخالف أربعة أنواع المزيد من الاسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الاسماء نحو يد وثبة والمزيد من الافعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قم ودع وقف وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها غاير وخبرها انتمى أي انتسب وللزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال (والحرف ان يلزم فأصل والذي ... لا يلزم الزائد مثل تا احتذي)

يعني ان الحرف اذا لزم في تصاريف الكلمة حكم عليه بالاصالة واذا لم يلزم وسقط في بعض تصاريف الكلمة فهو زائد ويعني بالحرف حرف التهجي فيحكم في نادم باصالة النون وزيادة الالف لثبات النون وحذف الالف في ندم والتاء في احتذي زائدة لسقوطها في حذا يحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذي مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذي ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في الزائد ويجوز رفعه على اضمار المبتدأ أي وذلك مثل ومعنى احتذي اقتفى ثم قال (بضمن فعل قابل الاصول في وزن) يعني انك اذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن

(قوله جحمرش) اسم للعجوز وقيل اسم للعجوز الضخم (قوله قذعمل) هو الجمل الضخم (قوله قرطعب)

وقد أشار الى الاول فقال (حرف وشبهه من الصرف برى * وما سواهما بتصريف حرى)

يعنى ان الحرف وما أشبهه من الاسماء فى التوغل فى البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الاسماء والافعال حقيق بدخول التصريف فيه ويجوز فى قوله من الصرف ان يتعلق ببرى على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المضاف عليه وبرى خبر المبتدأ وأصله برىء على وزن فعيل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل ان يكون برى فعلا ماضيا والاول أجود لان فعيلا يخبر به عن أكثر من واحد وما مصدرية أو هى موصولة وصلتها سواهما وحرى خبر أى حقيق وبتصريف متعلق بحرى ثم قال

(وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا)

يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف وفهم منه ان أقل ما يوجد عليه الاسماء والافعال بالوضع ثلاثة أحرف لان الاسماء والافعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الاسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله فى القسم على القول بانه اسم وهو الصحيح وأما الافعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو ق وع أمرا من وقى ووعى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق بأدنى ويرى فى موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان ليرى ومفعوله الاول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى ويجوز ان يكون قابل مرفوعا على انه اسم ليس وأدنى منصوبا على ان يكون مفعولا ثانيا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير ثم قال (ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا)

يعنى ان الاسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب ومنتهى مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وانما أسقط التاء من خمس لان حروف التهجى يجوز تذكيرها وتأنيثها ان تجرد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعا مفعول بعدا وتفهم من هذا البيت والذى قبله ان الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثى ورباعى وخماسى وقد أشار الى الاسم الثلاثى بقوله

(وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالاول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر وزنا وهى التى تقتضيها القسمة العقلية وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منهما وهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث فى الاول فهذه ثلاثة الى تسعة باثنى عشر ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الاول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو ابل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل الا ان المستعمل منها عشرة وواحد مهمل وواحد قليل والى ذلك أشار بقوله

(وفعل أهمل والعكس يقل * لقصدهم تخصيص فعل بفعل)

وانما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر الى ضم وقد قرئ والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء وانما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه وارد فى كلام العرب الا انه قليل ومن ذلك قولهم دئل فى اسم قبيلة واليها ينسب أبو الاسود الدؤلى ورئم فى اسم الاست وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الشرط ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقل وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف الى

المفعول

(قوله حرف وشبهه من الصرف برى) يشترط فى كون فعيل خبرا عن متعدد فى الاكثر أن يكون بمعنى لا شية وقد نص [illegible] على ذلك فى باب المسند [illegible] ذكر أن خبر [illegible] فى قوله ومن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب ثم قال ان فعيل [illegible] المتعدد ولا حاجة الى تقدير محذوف [illegible] فى الجمع دون التثنية (قوله وفعل نحو قتب) صوابه رطب لان المعروف فى قتب فى اللغة فتح القاف وهو اسم لعود يكون على ظهر الابل (قوله وواحد قليل الخ) وقد جمعها بعضهم فى بيتين من الرجز فقال

فلس وقفل ثم عدل رطب
وعنق وكتف وعنب
وعضد وابل وجمل
ودئل قل وعكسا اهملوا

يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليها بالزيادة إن صحبت أكثر من أصلين إلا أن تكررت في اسم رباعي مكرر نحو قولك يؤيؤ في اسم طائر ووعوعة مصدر وعوع السبع إذا صوت وفهم من قوله واليا كذا والواو أن الياء والواو إذا صحبا أصلين حكم بأصالتهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله إن لم يقعا إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوهر وتزاد الياء أولا كيرمع وثانيا كصيرف وثالثا كعثير ورابعا كحذرية وخامسا كسلحفية ولا تزاد الواو أولا وتزاد ثانيا كجوهر وثالثا كجهور ورابعا كعصفور وخامسا كقمحدوة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وإن لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما في موضع الحال من الألف في يقعا ثم قال

(وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا)

يعني أن الهمزة والميم متساويتان في أنه إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمد ومكرم ومطلق وحمل عليه ما سواه نحو أفكل ومحلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول وفهم من قوله تحققا أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه أفعل ولكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل إلا أن الهمزة إذا وقعت آخرا قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول سبقا وأصالتها مبتدأ وتحققا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدا ثم قال

(كذاك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعني أن الهمزة أيضا تطرد زيادتها إذا وقعت آخرا بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا الموضع ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخرا بعد غير الألف وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو كساء ورداء وهمز مبتدأ وخبره كذاك وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضا ثم قال

(والنون في الآخر كالهمز وفي * نحو غضنفر أصالة كفي)

يعني أن النون يحكم بزيادتها في موضعين أحدهما أن يكون آخرا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه أنها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان والآخر أن تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وجحنفل وغضنفر وهو الأسد والنون مبتدأ وخبره كالهمز والظاهر أن في الآخر متعلق بما عنى محذوفا وأصالة مفعول ثان بكفي وفي كفي ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفي وفي نحو متعلق بكفي ثم قال

(والتاء في التأنيث والمضارعه * ونحو الاستفعال والمطاوعه)

يعني أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم إذ لا فرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء وفي التأنيث متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ أو بالفعل إن قدرتها فاعلا ثم قال (والهاء وقفا كلمه ولم تره) يعني أن الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف

(قوله وفهم من قوله إن لم يقعا إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة) وهذا ليس بمفهوم وإنما هو تصريح لأنه بالنص لكنه يطلق المفهوم في هذا الكتاب على المأخوذ من اللفظ مطلقا (قوله كيرمع) اسم للحصباء البيضاء (قوله كحذرية) القطعة من الأرض الغليظة (قوله كقمحدوة) اسم لمؤخر القفا (قوله جحنفل) للرجل المتراكم أي المرتفع وجحفل بتقديم الجيم على الحاء العظيم الشفة من غير الإنسان (قوله ونحو الاستفعال) والتفعيل نحو التكسير وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفي فروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيها (قوله ولم ينص على زيادتها) ونص عليها في قوله * كوالسين والتا من مستدع أزل

الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون فاذا قيل لك ما وزن ضرب فقل فعل بفتح الفاء والعين واذا قيل لك ما وزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان في الكلمة الموزونة زائد لفظت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء والى ذلك أشار بقوله (وزائد بلفظه اكتفي) يعني انك تكتفي بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء فتقول في وزن جوهر فوعل وفي وزن عثير فعيل هذا كله في الثلاثي الاصول وأما الزائد على ثلاثة فقد أشار اليه بقوله

(وضاعف اللام اذا أصل بقي * كراء جعفر وقاف فستق)

يعني انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أي زدت عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع ويفهم من ذلك ان في الزائد على الاربعة وزنين احدهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنهما فعلل وفعلل والاخرى في الخماسي لما علمت من ان الاسم يكون خماسي الاصول فتقول في سفرجل فعلل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان زائد الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق به في الوزن على حاله وان كان بتضعيف أصل فقد أشار اليه بقوله

(وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن ما للاصل)

يعني اذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت في وزنه فعفعيل وان كان مضعف العين نحو اغدودن قلت في وزنه افعوعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فيه فعلل وقوله بضعف متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والاصل مفعول بقابل وفي الوزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره اكتفي وبلفظه متعلق باكتفي واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل لفعل مضمر يفسره بقي والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب ويك فعل شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهي موصولة وصلتها للاصل وله في موضع المفعول الثاني لاجعل ثم اعلم ان ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين الاول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة احد الحروف والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة احد حروفه وقد أشار الى الاول بقوله (واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه) يعني ان نحو سمسم يحكم على حروفه كلها بانها أصول وانه رباعي لان اصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لاقل الاصول وليست اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتهما معا ثم أشار الى الثاني بقوله (والخلف في كلملم) يعني ان فيما كان نحو لملم فعل أمر من لملم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافا فمذهب البصريين ان حروفه كلها أصول نحو سمسم فوزن لملم عندهم فعلل ومذهب الكوفيين ان الاصل لمم وأبدل من ثاني المضعفين لام كراهة التضعيف ثم شرع الناظم في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالالف فقال

(فألف أكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين)

يعني ان الالف اذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها لان الاكثر فيما صحبت الالف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلامى وفهم منه ان الالف اذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هي في الاسماء المتمكنة والافعال بدل من ياء كالف باع ورمى وناب وفتى أو من واو كالف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزاد الالف أولا وتزاد ثانيا كضارب وثالثا كعماد ورابعا كشملال وخامسا كقرقرى وسادسا كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ وأكثر مفعول لصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله في موضع الصفة لالف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الالف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله

(واليا كذا والواو ان لم يقعا * كما هما في يؤيؤ ووعوعا)

يعني

هو الشيء التافه (قوله عثير) العثير هو غبار الاقدام (قوله فستق) هو شيء شبيه بحب البلوط اذا كان صغيرا (قوله مرمريس) اسم للداهية وقيل الاملس (قوله اغدودن) يقال اغدودن النبت اذا اخضر وقارب السواد واغدودن الشعر اذا طال (قوله جلبب) يقال جلبب اذا لبس الجلباب ويطلق على الملحفة قاله الازهري (قوله سمسم) السمسم بالفتح هو الثعلب أو الذئب الصغير الجسم أو أعم كما في القاموس وبالكسر نبت معروف (قوله لملم) يقال لملم الكتيبة بمعنى ضمها والكتيبة هي الجيش (قوله سلامى) السلامى بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين

المضارعة فهي متحركة أبدا فلم تحتج إليها ولأن حرف غير أل ولا في فعل مضي ثلاثي همزة [illegible]

لفعل واحتوى في موضع الصفة لفعل ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال (والأمر والمصدر منه) أي أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والضمير في منه عائد على الفعل المذكور صفة كذا للأمر وللمصدر منه ثم انتقل إلى الرابع فقال (وكذا أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذ) أي أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ هذه فائدة التمثيل ويفهم من المثل أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنا نحو يخشى ويمضي وينفذ فلو كان متحركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو قول وعد وبعد فتقول في الأمر منها قل وعد ثم أشار إلى الخامس فقال

وفي اسم است ابن ابنم سمع ❊ واثنين وامرئ وتأنيث تبع

(وفي اسم) وكذا ما بعده من قوله وتأنيث تبع إن همزة الوصل في عشرة أسماء لا بد منها اسم واست وابن وابنم واثنين وامرئ وتأنيثها ابنة واثنتين وامرأة وأصل اسم عند البصريين سمو حذفت الواو وسكن أول الاسم وأتى بهمزة الوصل ويكون من الأسماء المحذوفة وأما است فأصله سته بالهاء حذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو [illegible] وأصل ابنم ابن زيدت فيه الميم واثنين أصله ثنيان وامرئ لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوفة منها حرف لأن الهمزة [illegible] حكموا لها بحكم المحذوف وأما أيمن [illegible] المستعمل في القسم فهو مشتق من اليمن فهمزته [illegible] وهي همزة وصل [illegible] مذهب البصريين [illegible] وتأنيث [illegible] ابن ومؤنث اثنين اثنتان وامرئ مؤنثه امرأة [illegible] الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم [illegible] المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال (همز أل كذا) أي والهمز في أل همزة وصل كما كانت [illegible] أل [illegible] الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة أل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال (و [illegible]) في الاستفهام أو يسهل أي أن أل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فأعني همزة أل يجوز إبدالها ألفا [illegible] حركة الهمزة التي قبلها [illegible] الألف وقد قرئ بهما آلذكرين [illegible] أن غير همزة أل من همزة الوصل تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين وإنما لم تحذف همزة أل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة وهمز أل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان ليبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مد والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز أل ويسهل معطوف على يبدل وأو للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد الطلب لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال أبدلها أو سهلها

❊(الابدال)❊

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم إن حروف الابدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشهور منها فقال (أحرف الابدال هدأت موطيا) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هدأت موطيا والتقدير أحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هدأت موطيا وموطيا حال من التاء في هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء في موطيا بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا لهدأت لأنه يستعمل متعديا يقال هدأت الصبي إذا ضربت عليه لينام والأول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال (فابدل الهمزة من واو ويا

تأنيث [illegible] كالأمر وأعطي [illegible] كله همزة قطع [illegible] في الماضي والمصدر [illegible] مثل (قوله نحو انطلق انطلاقا) ومثل الاحمرار والاكتساب والاقتدار [illegible] الاحمرار والاحرنجام والاقشعرار (قوله وأصل اسم) وقيل لأنه من [illegible] لأن الابتداء على الأب [illegible] كما [illegible] على الاسم والأول هو الصحيح لأنه جمع الأسماء [illegible] بلام المعرفة [illegible] [illegible] على الاسم أولى وأما الاستدلال بالعصرة [illegible] قولهم [illegible] ولام [illegible] فعل [illegible] (قوله [illegible] الميم) أي للتوكيد والمبالغة وليست هي بدلا من لام الكلمة [illegible] فيه في الاعراب راجع الشيخ خالدا (قوله لكن ألحق بهذه الأسماء) عبارة الشيخ لأنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المره [illegible] لذلك ولكثرة الاستعمال

❊(الابدال)❊

هو اصطلاحا جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كعدة وبقيد الاطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة أفاده الشيخ خالد (قوله من واو ويا) يشاركهما في هذا الحكم الألف في نحو حمراء فإن أصلها حرى

مواضع زيادتها والخمس أي ... [illegible] ... الزيادة صارت من نفس
بنية الكلمة وهاء السكت ... [illegible] ... والهاء
[illegible] ... أي موقوفا
عليها أو مفعول له ... [illegible]
في هذا ... [illegible]
الاستفهامية وقد ... [illegible]

إن ... [illegible] ... أحمد ... [illegible]
وأتى ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

ثم قال (واللام في الاشارة المشتهره) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك
وأولالك ... [illegible]

(وامنع زيادة بلا قيد تثبت ... [illegible])

يعني ان كل ما خالف المواضع المذكورة في هذه الابيات ... [illegible] ... الا ان قام على
زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على النون ... بالزيادة ... في موضع لم تطرد زيادة
النون كقولهم حنظلت الابل ... [illegible] ... سقوط
النون في حنظلت دليل على زيادتها في حنظل ... [illegible]
زيادة ... [illegible]
... [illegible]
على هذا نائب عن الفاعل

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾

هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف لانه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف
لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام وابتدأ بتعريفها أشار بقوله

(للوصل همز سابق لا يثبت ... الا اذا ابتدى به كاستثبتوا)

يعني ان همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلا وانما سميت همزة الوصل
اتساعا لانها تسقط في الوصل وقيل لان الكلمة التي قبلها تتصل بما بعدها بسبب همزة الوصل
لسقوطها وقيل لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتى
بها همزة خلافا لمن قال هي في الاصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون الا أولا وفهم من قوله
لا يثبت الا اذا ابتدى به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة وهمز مبتدأ أو سابق
نعت له وخبره في المجرور قبله ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضا لهمز والا ايجاب النفي بالا عامل في
اذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الاولى مبنيا للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب
عن الفاعل وفتحها فتكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الاخير جزم الشارح قال أمر للجماعة
بالاستثبات وهو تحقيق الشئ ثم انتقل الى مواضعها وهي ستة مواضع أشار الى الاول منها بقوله

(وهو لفعل ماض احتوى على ... أكثر من أربعة نحو انجلى)

يعني ان كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسي
نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو منتهاه وهو مبتدأ عائد على الهمزة ولفعل خبره وماض نعت

لفعل

(قوله وهي كما ترى حروف المعاني) أي كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها والصواب التمثيل بإهراق لسقوطها من الاراقة مصدر أراق وبه يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء (قوله واللام في الاشارة الخ) اللام في الاشارة كلمة برأسها لا حرف ولا عبرة بالجزء من الكلمة فلا يحسن التمثيل بها كما فعل هذا الناظم رحمه الله والصواب التمثيل بطيلس وهو العدد الكثير بدليل سقوطها في الطيس ومعناه ضرب عليه أعلام

﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾

(قوله على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها) وأما زيادتها فقد تقدمت في قوله وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة فتكون الترجمة من اضافة الصفة للموصوف أي في همزة الوصل الزائد هكذا قيل والاولى أن يقال ان الحكم يؤخذ من هنا ومما تقدم فيكون من باب الاتيان بالخاص بعد العام كما عند البيانيين في باب الاطناب كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ والنكتة تأكيد التنصيص مخافة ايهام اسقاطها (قوله وهو لفعل ماض) ولا تكون في مضارع مطلقا ثلاثيا أم رباعيا مجردا أو مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف

فيفعل به ما فعل بهدايا ومثال الثالث راوية وزوايا فعل أيضا به ما فعل بهدايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائئ بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قولهم في مدارى مدارا فصار خطاءى ثم قلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدلت الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فاعلم أنه هرائو فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة وقلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدلت من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى بدل من الألف التي كانت في المفرد وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الألف الأخيرة التي انقلبت ألفا والنون مفعول برد وهو مطلوب لافتح من باب التنازع وما مفعول ثان لرد وفيما متعلق برد ولامه مفعول به وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لامه وقيل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر عائد على الهمز وواوا مفعول ثان لجعل ثم قال

(ومد اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفى الاشد)

يعني رد أول الواوين المصدرتين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كووري الاشد وأصله وافي واغا استثنى ذلك لأن وصل الفاعل أصل للفعل المفعول فيجتمع في مثل الفاعل واوان فاجتماعهما في ووفى غير معتد به فلم يبق للواو الأولى حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فقال ما يجب ابداله أواصل في جمع واصلة أصله وواصل فالواو الأولى فاء الكلمة التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف واصلة كما انقلبت في ضوارب فلما اجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقال أواصل وهمز اسم مفعول ثان لرد وأول مفعول أول وفي بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف الى المفعول وغير شبه مضاف الى شبه وشبه مضاف الى ووري الاشد والاشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس رضي الله عنهما الاشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركتان ومتحركة بعد ساكن وقد أشار الى الأول بقوله

(ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن)

يعني انه اذا اجتمع همزتان في كلمة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجانسا لحركة ما قبلها فان كانت فتحة أبدلت ألفا نحو آثر وآمن وأصلهما أأثر وأأمن بهمزتين وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايلاف وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوتمن وأوتي وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انهما لو لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو اقرأ آية والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين في نحو أأنذرتهم انهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضا نحو أأتمن فان الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل ومدا مفعول ثان بابدل ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى المتحركتين وهي تسعة أنواع لأن الأولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أشار الى الثانية المفتوحة فقال

(ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب)

يعني ان الهمزة المفتوحة اذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احداهما تنقلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أويدم في تصغير آدم أصله أؤيدم أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك اذا وقعت بعد كسرة نحو أيم اذا بنيت من أم نحو اصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه اءمم فتنقل حركة الميم الأولى الى الهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصير اءم فيجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية ياء فيصير ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال (ذو الكسر

سيد وجمعه امطايا وأصله مطائو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصارت مطائي بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء لأنها همزة كائنة بعد ألف فصار مطائي ثم أبدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم أبدلت الياء ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء فصار مطايا اه خالد (قوله راوية) ثم جمع فقلبت الألف همزة واوا داخلة في قوله والالف الثاني المسرد الخ فصار زوائى فقلبت الياء الأخيرة همزة فصار زوائي ثم زواءى ثم زواءا ثم زوايا (قوله المصدرتين) خرج باشتراط التصدير نحو سووي ونووي في المنسوب الى سوى ونوى ووجه قلب الواو الأولى همزة ان التضعيف في أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما ثقل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها اه خالد (قوله من جواز ابدالها همزة الخ) ذكره الناظم في باب النائب عن الفاعل من الكافية كما في قوله تعالى اقتت (قوله أواصل) وأواق جمع واقية والأولى تأنيث الأول أصله وولى قلبت الأولى همزة لما مر في أواصل وجمعها أول وأصله وول فيفعل به مافعل بغيره

ا آخرا اثر ألف زيد) يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخرا بعد ألف زائدة نحو كساء
ورداء أصلهما كساو ورداي لأنهما من الكسوة والردية ويفهم من قوله آخرا أن الواو والياء ان لم يكونا
طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون ويفهم منه أيضا أن الالف اذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو
واو وآي ويفهم منه أيضا أن حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لأن تاء التأنيث زائدة عن
الكلمة نحو عباءة ويفهم منه أيضا أن الكلمة اذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفا نحو
درحاية والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وآخرا منصوب على الظرف واثر ظرف أيضا
وكلا الظرفين في موضع النعت لواو ويا والتقدير من واو وياء واقعتين آخرا اثر ألف ثم أشار الى
الموضع الثاني فقال (وفي * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي) هذه اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو
في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع ويفهم من قوله
ما أعل عينا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه يصح نحو عاور من عور وصايد من صيد ثم
أشار الى الموضع الثالث فقال (والمد زيد ثالثا في الواحد * همزا يرى في مثل كالقلائد)
يعني اذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلب في الجمع الذي على مثل فعائل همزة ويشمل المد الالف نحو
قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه ان الثالث ان كان غير مد لم
يقلب نحو قسورة وقساور وفهم منه أيضا ان المد ان كان غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة
ومعايش لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزا مفعول ثان
ليرى أو حال اذا قدرنا يرى بمعنى يبصر وفي مثل متعلق بيرى وفي الواحد متعلق بزيد وزيد وثالثا
حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالا من الضمير في زيد ثم أشار الى الموضع الرابع
فقال (كذاك ثاني لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا)
يعني أنه اذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب ابدال ثانيهما همزة ويفهم من اطلاقه في قوله
لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الالف كما اشترط في الفصل الذي قبله ويشمل قوله لينين
أربع صور الاولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف
الثالثة أن تكون الاولى واوا والثانية ياء نحو صائد وصوائد الرابعة أن تكون الاولى ياء والثانية
واوا نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد يجود ومثل بما حرفا العلة فيه ياءان وهو نيف ووزنه
فيعل والياء الاولى زائدة وعينه ياء لأنه من ناف ينيف اذا زاد فاجتمعت ياءان أدغمت الاولى في
الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الالف همزة وانما قلب
حرف العلة في هذه الصور همزة وان كان أصلا لاثقال الالف بين حرفي علة وفهم من قوله مد مفاعل
انه لا تقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقلب نحو طواويس وثاني
لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا في موضع النعت للينين ومد
مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاطا ونيفا مفعول بجمع لأنه مصدر ثم ان ابدال ثاني اللينين
همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله
(وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما وفي مثل هراوة جعل)
(واوا) يعني ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرد ما هي فيه معتل اللام يجب فتحها
وقلبها ياء ان كانت في المفرد غير واو سالمة وواوا ان كانت في المفرد واوا سالمة والالف واللام في
الهمز للعهد المتقدم ويشمل ما استحق الهمز لكونه مدا زائدا في المفرد ولامه ياء وما استحق الهمز
لكونه مدا زائدا في المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة
مثال الاول هدية وهدايا أصله هدائي فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءي
فانقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الامثال فأبدلت
الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثاني مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطا يمطو

ودعاية الخ) الدعاية القصير الرجلين السمين الضخم البطن وهو بدال مهملة ملحق بقمطارة من الجوهري (قوله عاور من عور) وصايد من صيد لأن العين لما صحت في الفعل خوف الالباس بعاور وعاد صحت في اسم الفاعل يقال عين كفرح عار بمعنى عورت أصاب بالعين غيره وصيد كفرح مال عنقه وصاد بمعنى اصطاد (قوله نحو قلادة وقلائد) ورسالة ورسائل وسحابة وسحائب (قوله عين الكلمة) فلا تبدل لأن أصلها الحركة لكونها عين الكلمة وانما وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال حينئذ وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع أن المدة في الواحد أصلية لأنها عين الكلمة والذي سهل ابداله همزة تشبيه الاصلي بالزائد والاصل مصاوب بالواو اهـ أشموني (قوله أصله هدائي الخ) وأصل خطايا أولا خطايئ بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامه ثم أبدلت الياء الاولى همزة على حد الابدال المتقدم في صحائف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله اجتماع الامثال) وبيان اجتماع الامثال أن الهمزة من مخرج الالف فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات (قوله مطية) هي الراحلة

فعل

فلم يمكن النطق بالالف بعدها فردت الى الياء لمجاورتها الكسرة و (الفا) مفعول أول لاقلب و (يا) مفعول ثان وكسرا مفعول بتلا والجملة في موضع النعت لالفا و (اثر) ياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب الالف ياء تالية كسرا أو تالية ياء تصغير ثم قال (بواو ذا افعل في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) يعني انه يفعل بالواو الواقعة آخرا ما فعل بالالف من ابدالها ياء بعد كسر أو ياء تصغير فالاول نحو رضي وقوي أصلهما رضو وقوو لانهما من الرضوان والقوة ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت متطرفة معرضة لسكون الوقف [illegible] ابدالها ياء توصلا للخفة ويفهم من قوله في آخر انها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان [illegible] على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الاعلال وعلى ذلك نبه بقوله أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان فمثال ما لحقته تاء التأنيث وأعل شجية أصلها شجوة لانه من الشجو فقلبت الواو ياء لتطرفها ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن تبني من الغزو مثل ظربان فتقول غزيان فاعل أيضا لعدم الاعتداد بالالف والنون وذا اشارة الى الاعلال المذكور وهو معمول لافعل وبواو وفي آخر متعلقان بافعل وأو قبل معطوف على في آخر وزيادتي فعلان معطوف على تا التأنيث ثم قال

(ذا أيضا رأوا في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعني ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعده الف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير الف فالغالب في عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قياما والمزيد نحو انقاد انقيادا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا فانه لا يعل لكون فعله غير معتل ويفهم اشتراط الالف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لان سبب التصحيح عدم الالف فالغالب في نحو فعل التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا اشارة للاعلال المذكور وهو مفعول رأوا وفي مصدر في موضع المفعول الثاني لرأوا وأطلق المعتل على المعل [illegible] أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعتل وعينا تمييز والفعل مبتدأ ومنه في موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالبا حال من الضمير في صحيح ثم اعلم ان جمع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو ثوب أو أعلت نحو دار على ثلاثة أقسام فعال وفعلة وفعل وقد أشار الى الاول بقوله

(وجمع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن)

يعني ان جمع المفرد المعل من جمع الثلاثي المعل العين أو الساكنها يحكم له في الاعلال بالاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب والاشارة بذا للاعلال السابق في مصدر الفعل المعل ويفهم من قوله جمع ان ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو سوار وصوان ويفهم من قوله أعل أو سكن ان عين المفرد اذا لم تعل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه مبتدأ والخبر قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول وأعل أو سكن في موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم أشار الى الثاني والثالث فقال

(وصححوا فعلة وفي فعل * وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعني ان جمع ما أعل عينه أو سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الالف ولحاق التاء بها لانها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل ففيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا غير معل نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت يفهم ان الجمع الذي يجب اعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الالف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت بفعل وفعلة بغير الف فعلم ان ما سواهما وهو الاول بالالف وفعلة مفعول بصححوا وفي فعل وجهان مبتدأ والخبر في المجرور قبله والاعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال (والواو لاما بعد فتح يا انقلب * كالمعطيان يرضيان)

[illegible] وقياما وانقاد انقيادا (قوله نحو رضي وقوي) [illegible] والقوي [illegible] (قوله نحو ثوب وثياب الخ) [illegible] والاصل فيهما [illegible] لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في المفرد ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الالف (قوله وجمع مصدر) فيه نظر لان المراد هنا جمع المفرد لا المصدر [illegible] بالاضافة [illegible] وشذ في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح ولم تقلب واو صوان لانتفاء سكون الواو وانتفاء كونه مصدرا والصوان بالكسر اسم للوعاء الذي يجعل فيه الملك أو للقطيع من بقر الوحش والصوان أيضا بالنون اسم للشيء الذي تصان فيه الاشياء (قوله نحو عود وعودة) والعود المسن من الابل والجمع عودة وكذيخ وذيخة (قوله نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم) والاصل حول وقوم ودوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت

(قوله أن) في تمثيل ... المكرري ... التمثيل ... من أم

مطلقا كذا) يعني ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الاولى مكسورة بعد فتحة نحو أئمة في جمع امام أصله أأممة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصار أئمة ثم ابدلت من الهمزة الثانية ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو ايم في مثال اصبع من أم بكسر الهمزة والباء تقول ائمم فتنقل به كما عملت بالذي قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننه أي جعلته يئن فتعمل به كما عملت بما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال (وما ضم فواو) يعني ان الهمزة الثانية اذا كانت مضمومة قلبت واوا مطلقا فتشمل أيضا ثلاثة أنواع الاول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو المرعى أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء الى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوا الثاني مضمومة بعد مضمومة نحو أوم اذا بنيت من أم مثال أبلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو ايوم اذا بنيت من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء فتفعل في ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوا في خمسة مواضع اذا كانت مضمومة مطلقا وهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع اذا كانت مكسورة مطلقا وهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله (ما لم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جا) يعني ان ثاني الهمزتين اذا كانت متطرفة قلبت ياء مطلقا فتشمل أربعة أنواع ان يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون مثال الاول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ومثال الثاني أن تبني من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا الاصل قرؤؤ فكسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقي منقوصا ومثال الثالث أن تبني من قرأ نحو زبرج فتقول قرء بعد أن تعمل به ما عملت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله تقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع أن تبني من قرأ مثل قمطر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال (وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني ان ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الاولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أؤم بمعنى أقصد وأوم وفهم منه ان ذلك أيضا جار في نحو أئن مضارع ان اذ لا فرق وسبب ذلك ان الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها وقوله ان فتح شرط وفاعل فتح ضمير مستتر عائد على الهمز واثر ظرف متعلق بفتح وقلب جواب الشرط وواوا مفعول ثان لقلب وفاعل يقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياء حال من فاعل يقلب وهو الضمير واثر كسر ظرف متعلق بيقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر وما مفعول أول بأصر وهي موصولة وصلتها يضم وواوا مفعول ثان بأصر وما ظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو في موضع النعت للفظا وفذا مبتدأ أو خبره جا ويا حال من فاعل جا وهو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفي ثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعموليها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن ثم قال (ويا اقلب ألفا كسرا تلا أو يا تصغير) يعني ان الالف يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما ان يعرض كسر ما قبلها كمصابيح في جمع مصباح فانقلبت الالف فيه ياء لكسر ما قبلها اذ لا يصح النطق بالالف بعد غير الفتحة والثاني ان يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزال بابدال الالف ياء وادغام ياء التصغير فيها لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة

كالمعراس معطى (قوله
... أأم) ... همزتين قلبت
الاخيرة ياء ... وأي
كسرة ... نقلت
حركة على الياء فحذفت
قوله مثل برثن) قال
... قال الاصمعي
... السباع ... مرة
لا ... آدم ... وقال
... البرثن مخالب
... قال الشيخ
... اذا بنيت ...
... برثن أو
... ورثن قرؤؤ
... الهمزة
... قال الاشموني
... لان الواو
... لو كانت أصلية
بعد كسرة أو ضمة لقلبت
... كذلك
... بعدا بعد
فتحة ولو أبدلت الهمزة
... واعلى ... بعد
... بعد ذلك ياء وتعينت
... بصير ... رأى بفتح
... وفرقى بكسرها
... ضمها ثم ان كانت
الياء فتحة كما في المثال
... فان الياء تقلب ألفا
... لتحركها وانفتاح ما قبلها
... بر منقوصا وان كانت
الكسرة كما في المثال
... فان الياء تحذف
... للاستثقال ويعل
... قاض فيصير
... وان كانت قبلها
كما في المثال الثالث
ضمة تقلب كسرة
الياء من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا أيضا (قوله وفهم الخ) أفضل من عبارة هذا الشارح عبارة ابن ... فلم
... هي الثانية يعني من المسائل التي تبدل فيها الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر فعل أعلت فيه وتكون قبلها كسرة

يعني اذا كانت الياء المضموم ما قبلها عينا لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء وان تبقى الضمة وتبدل الياء واوا والاجود الضمة تقول في انثى الاكيس والاضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفا انها اذا كانت عينا لفعلى اسما تعين ابقاء الضمة وابدال الياء واوا على الاصل نحو طوبى بمعنى طيب ويجوز ان تكون شرطا [illegible] ولفعلى متعلق بتكن ووصفا حال من فعلى وذا الضم مبتدأ [illegible] بيانى

﴿فصل﴾

(من لام فعلى اسما أتى الواو بدل * ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل)

يعني ان الياء تبدل منها الواو اذا كانت لاما لفعلى اسما بفتح الفاء ويكون الغالب نحو تقوى وشروى وفتوى الاصل [illegible] واوا [illegible] ولم يكن [illegible] فرقا بين الاسم والصفة وفهم من قوله اسما انها اذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيا وصديا وأشار بقوله غالبا الى ما جاء في ذلك غير مبدل نحو ريا للرائحة الطيبة وطغيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل أتى وبدل حال وهو مضاف الى ياء وذا فاعل جا والبدل نعت لذا وغالبا حال ثم قال

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى)

يعني ان لام فعلى وصفا بضم الفاء اذا كانت واوا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوى وعلوى لانهما من الدنو والعلو وانما أبدلتا ياء فرقا بين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفا انها اذا كانت في الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا الى لغة الحجاز في قصوى والقياس فيه قصيا لانه من باب دنيا وعليا [illegible] على القياس ولام فعلى فاعل جاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادرا [illegible] الاسم [illegible] الكون لا يخفى

﴿فصل﴾

(ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا)
(فياء الواو اقلبن مدغما * وشذ معطى غير ما قد رسما)

يعني انه اذا اجتمع في كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء وادغامها في الياء وذلك بشرطين الاول أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وبني واقد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا الثاني ان لا يكون احدهما عارضا وشمل صورتين احداهما عروض السكون نحو قوي بسكون الواو تخفيف قوي والاخرى عروض الحرف نحو الرويا بتخفيف الهمزة وابدالها واوا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لانه من السودد والاخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمي أصله مرموي لانه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله وشذ معطى غير ما قد رسما فشمل ثلاث صور احداهما ما شذ فيه الابدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ ان كنتم للريا بتشديد الياء الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون الثالثة ما شذ فيه ابدال الياء واوا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة في قوله وشذ معطى غير ما قد رسما وان يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عريا والفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثان ومدغما حال من الضمير المستتر في اقلبن ومعطى فاعل بشذ وفيه ضمير مستتر وهو المفعول الاول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال

(من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل)

(قوله وضوقى) وضوقى في اصلها تفصيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (قوله طوبى) اسم مصدر من الطيب وقيل علم للجنة [illegible] (قوله تقوى وشروى وفتوى) لانها من وقيت وشريت وفتيت (قوله خزيا وصديا) مؤنث خزيان وصديان وخص الاسم بالابدال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قوله دنيا وعليا) مؤنثا الادنى والاعلى وكذلك القصوى [illegible] الدنو والعلو (قوله حال من لام فعلى) وساغ مجيء الحال [illegible] الاستغناء [illegible] المضاف [illegible] ويحسن المعنى

﴿فصل﴾

(قوله وجب ابدال الواو ياء) لانها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (قوله نحو مرمي) طي ولي مصدرا طويت ولويت والاصل طوي ولوي فان لم يسكن نحو [illegible] وجب التصحيح (قوله الثالثة ما شذ فيه ابدال الياء الخ) هذا عكس القاعدة وانما لم يدغم عيور لانه اسم موضع وليس على وجه الفعل (قوله نحو عوى الكلب عوة) ونهو عن المنكر والقياس نهي لان أصله نهوي لانه فعول من النهي (قوله ومعطى فاعل) أي وشذ لفظ معطى

[illegible] لواو [illegible] كانت لام [illegible] في قوله
[illegible] كانت الواو مطرد [illegible] قرينه كالمعطان
[illegible] باخوك
على اسم الفاعل [illegible] لوابه [illegible]
في اسم المفعول [illegible] واو [illegible] الحمل
على [illegible] المفعول [illegible] يكون في الافراد
والافعال [illegible] من ذلك
[illegible] ابدال الواو
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وهيام
[illegible] في المفرد
ولو كان [illegible] قريه

[illegible]

يعني أنه اذا وقعت [illegible] الجمع [illegible] قبل الياء
كسرة [illegible] في المفرد
[illegible] لأن الجمع أثقل من المفرد [illegible]
مصدر [illegible] المفعول [illegible]
ويجوز أن يكون [illegible]
[illegible] جمع [illegible]
يعني ان الياء [illegible]
أصله [illegible] لأنه [illegible]
[illegible] على
[illegible] مقدرة [illegible]
من [illegible]
[illegible] كسرة وسلمت
الياء [illegible] لانه [illegible]
وأبدلت الضمة [illegible] كسرة [illegible] والضمة ولو
[illegible] اسم مكان
[illegible] لان الالف [illegible] ولم [illegible] التطرف لانه [illegible] كلمة من تاء
التأنيث وهو [illegible] بقوله (كذا اذا [illegible]) أي [illegible] الباقي من
الرمي مثل [illegible] مفعول [illegible] ظرف متعلق [illegible] ويجوز
أن يكون [illegible] المفعول [illegible] أي شرط ولام [illegible] مفعول [illegible] الى وفي
الى ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو [illegible] على الياء [illegible] معطوف على لام فعل وتاء مضاف
الى بان والباني هو الذي يصوغ هذا البناء [illegible] الملابسة بين الكلمة التي فيها التاء
والباني [illegible] متعلق ببان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء في صيره عائدة على لفظ الرمي
المفهوم من رمي وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال

(وان تكن عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم يلفى)

في المفرد [illegible] أفا
[illegible] وما أشبهه [illegible] في
وما أشبهه [illegible] وسلمت
الكسرة [illegible]
[illegible] (قوله [illegible]) [illegible]
[illegible] الياء للمفعول
[illegible] (قوله على فعل
المفعول) [illegible] على فعل
الفاعل أولى والله أعلم
(قوله انه يجب ابدال الواو
من الالف) [illegible]
الالف ثانيه منقلبة عن
[illegible]
[illegible] (قوله
وهيام) [illegible]
الاول [illegible] الرمي
قوله لاجل الضمة) [illegible]
[illegible] الضمة كسرة [illegible]
الياء [illegible] الكسرة أخف
من الضمة والياء أخف
من الواو [illegible]
[illegible] المكردي [illegible]
نظر لان الكلام في
المفرد دون الجمع (قوله
لانه من النهية) والنهية
العقل لانه ينهى صاحبه
عن الوقوع في الرذائل

وخبر في موضع الحال ولم تعل تميم لصحة الاسم [illegible] ثم أشار إلى الثالث بقوله (وإن بحرفين
ذا الإعلال استحق • فصحح أول) يعني إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله
فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثاني
لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى واطيا أصلها هوى وحوى [illegible] فالمستحق المانع من إعلال الأول
فيهما إعلال الثاني وقد يعل الأول ويصح الثاني ونبه على ذلك بقوله (وعكس قد يحق) وذلك نحو آية
وراية وطاية وغاية [illegible] وقوله قد يحق وإن شرط وذا الإعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره
استحق وبحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار إلى الرابع
فقال (وعين ما آخره قد زيد ما • يخص الاسم واجب أن يسلما)
يعني أنه يمتنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما إذا كانا عينا لكلمة [illegible] زيادة تخص
الأسماء لأنه بتلك الزيادة [illegible] الأصل في الإعلال [illegible] الخاصة
بالأسماء الألف والنون نحو جولان [illegible]
موصوفة وصفتها يخص [illegible] وواجب خبر مقدم وأن [illegible] يجوز أن يكون واجب
خبرا عن عين وأن يسلم فاعل [illegible] واجب والمقدر [illegible] ما يخص الاسم يجب سلامته ثم
قال (وقبل يا النسب [illegible] كان مسكنا كما [illegible])
يعني أن [illegible] إذا [illegible] الياء [illegible]
قبل الياء [illegible]
كلمتين [illegible]
[illegible]
ما تقدم عليها

(فصل)

(لساكن صح انقل التحريك من • ذي لين آت عين فعل كأبن)
يعني أن عين الفعل إذا كانت واوا أو ياء وكان ما قبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين إلى الساكن
قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت حركة الواو إلى
الساكن ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم إن جانست
العين الحركة المنقولة بقيت بحالها نحو أبان وأعان أصله أبين وأعون فحصل النقل والقلب
فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن إذا كان معتلا لا ينقل إليه نحو بايع وعوق ثم إن
هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله صح وأشار إلى باقيها بقوله
(ما لم يكن فعل تعجب ولا • كابيض أو أهوى بلام عللا)
فمثل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما أبيعه وأفعل به نحو أقوم به وأبيع به وإنما صح فيهما بالحمل
على أفعل من كذا لأنهما من واد واحد وأما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة
الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت
فيه الحركة توالى عليه الإعلال والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح في موضع
النعت لساكن ومن ذي متعلق بانقل وآت نعت لذي وعين فعل حال من الضمير المستتر في آت وما
ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال
(ومثل فعل في ذا الإعلال اسم • ضاهى مضارعا وفيه وسم)
يعني أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه
أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين الأولى أن تبني من البيع مثل تحلئ فتقول تبيع وأصله تبيع
بسكون الباء فأعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن والثانية نحو

يعني مفاعل لأن أفعل
الفاعل ليس من لفظ
الأصل (قوله والحوى)
الحوى بالحاء المهملة
المفتوحة مصدر حوى إذا
اسود لأنه من الحوة وهي
سمرة في الشفتين (قوله
وطاية) الطاية الموضع
المرتفع مثل الدكان ونحوه
وأصل [illegible]
الأصل (قوله وغاية) أصله
غيية (قوله نحو جولان)
وشرط الإعلال في [illegible]
[illegible] والأصل دوران
[illegible] (قوله حيدى)
[illegible]
[illegible] قاله الصاغاني وقال
الفراء [illegible]
(فصل)
لساكن صح انقل الخ
(قوله نحو يقوم) أو يقول
ويبيع أصله يقوم ويقول
ويبيع (قوله أبان) وأما
نحو يخاف مما كان حرف
العلة فيه لم يتحرك ما قبله
بحركة مجانسة فيدخل في
قوله
من واو أو ياء بتحريك أصلا
فتقول تحرك حرف العلة
في الأصل وانفتح ما قبله في
الحال فقلب ألفا (قوله نحو
باض) من البضاضة وهي
نعومة البشرة (قوله مثل
تحلئ) التحلئ القشر الذي
على وجه الأديم مما يلي
منبت الشعر (قوله وخالفه
في الوزن) لأن تفعلا من
الأوزان الخاصة بالأسماء
(قوله نحو

يعني انه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التحرك [illegible] بقوله [illegible] أصلهما [illegible] وقلبت حركتا [illegible] الواو والياء [illegible] والثاني أن يكون الواو والياء [illegible] أحدهما أن يكون [illegible] مثل عليط من [illegible] والواو الاخيرتان بحذف حركتهما كاعلال [illegible] طرف وهو الالف لان الاصل [illegible] من القلب وانما [illegible] في موضع [illegible] موضع [illegible] مفتوح ما قبلهما [illegible] أشار اليه بقوله (ان حرك التالي وان سكن كف [illegible]) [illegible] بالاعلال المذكور اذا كان [illegible] فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام [illegible] نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار اليه بقوله (وهي لا يكف اعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد [illegible]) يعني ان لام الكلمة اذا كانت واوا أو ياء متحركتين [illegible] أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو [illegible] أصلها رميوا وغزووا [illegible] وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كف الاعلال نحو رميا وغزوا [illegible] الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وانما كف الالف والياء المشددة اعلال الاخير [illegible] رميا وغزوا [illegible] لالتبس بفعل الواحد [illegible] وعلوي [illegible] تبدل فيه الالف [illegible] جواب [illegible] كف وهي مبتدأ وخبره لا يكف اعلالها [illegible] ساكن [illegible] ياء معطوف على الالف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت [illegible] ثم انه قد يعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الاول منها بقوله

(وصح عين فعل وفعلا ٭ ذا أفعل كأغيد وأحولا)

يعني ان ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصح هو ومصدره وان كان مستوفيا شروط الاعلال نحو غيد غيدا وحول حولا وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من افعال الخلق والالوان وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على افعل نحو احول احولالا واعور اعورارا فصح عين فعله ومصدره لانه في معنى ما لا يعل لعدم الشرط نحو فاعل يصح وذا افعل حال من فعل ثم أشار الى الثاني فقال (وان يبن تفاعل من افتعل ٭ والعين واو سلمت ولم تعل) يعني ان وزن افتعل من الواوي العين اذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا واعتاصم مع توفر شروط الاعلال لانه حمل على تفاعل الذي بمعناه وليس في تفاعل شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل اذا لم يبن معنى تفاعل اعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وان أبان معنى تفاعل نحو استافوا أي تضاربوا بالسيوف وانما اعلت في ذلك الواو دون الياء لثقل الواو في المخرج بخلاف الياء وان يبن شرط وتفاعل فاعل يبن أي يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ

(قوله وجبن) قال الجوهري ال... هو الصمغ (قوله مثل عليط) العلابط والعلابط الضخم والعلبطة والعلابط والعلابط القطيع من الغنم اه من الجوهري (قوله خورنق) الخورنق اسم قصر بالعراق بناه النعمان الاكبر (قوله نحو علوي الخ) قال الشيخ خالد وانما نحو علوي فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدي الى الثقل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكان لا زال في قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله نحو غيد غيدا الخ) الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة أيضا أي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق اه من الجوهري ورجل أحول بين الحول وقد حولت عينه واحولت أيضا بتشديد اللام واحوالت أيضا حكاه الكسائي اه من الجوهري (قوله اجتوروا) واشتوروا بمعنى تشاوروا الان حركة التاء بمنزلة السكون (قوله اعتاد) واختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (قوله وانما أعلت الخ) صوابه أن يقول وانما أعلت في ذلك الياء دون الواو لقرب الياء من الالف في المخرج بخلاف الواو (قوله وتفاعل فاعل الخ) قال الشاطبي هو على حذف مضاف تقديره وان

وخبر

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدوّ ومعديّ ويفهم من قوله إن تحرّ الأجود أن التصحيح أجود لأن معنى تحرّ تقصد المعنى وأعلل إن لم تقصد الأجود فهو مفهوم منه أنك إن قصدت الأجود لا تعل ويفهم منه أن ما كان يائي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرمي أصله مرموي وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله فصل إن يسكن السابق البيت ويفهم منه أيضا أن ما كان واوي اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضي وإعراب البيت واضح ثم قال (كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن)

يعني إذا كان مثال الفعول بضم الفاء واوي اللام جاز فيه الوجهان الاعلال والتصحيح وذلك في الجمع نحو عصا وعصوّ وعصيّ وفي المفرد نحو عتا عتوا وعتيا إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم وفي تقديمه الجمع إشعار بذلك والفعول فاعل بجا وذا وجهين حال من الفعول ومن ذي متعلق بجا ولام تمييز محول من الواو او فرد معطوف على جمع ويعن في موضع نعت لفرد ثم قال (وشاع نحو نيّم في نوّم ونحو نيّام شذوذه نمي)

يعني أنه يجوز فيما كان على وزن فعّل جمعا لما عينه واو وجهان التصحيح على الأصل نحو نوّم وصوّم وقوّم جمع نائم وصائم وقائم والاعلال نحو صيّم ونيّم لقرب عينه من الطرف وأما ما فصل بالألف فالواجب فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوّام ونوّام وقد شذ نيّام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله ألا طرقتنا ميّة بنت منذر فما أرّق النيّام إلا كلامها وإعراب البيت واضح

فصل

(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا) يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم في تاء الافتعال ويشمل حرف اللين الواو نحو اتّعد أصله اوتعد والياء نحو اتّسر أصله ايتسر من اليسر ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل وإنما أبدلوا الواو والياء تاء لأنهما لو لم تبدلا لتلاعبت بهما الحركات فإن كانت بعد فتحة قلبت ألفا أو بعد ضمة قلبت واوا أو بعد كسرة قلبت ياء فأبدلوا منها حرفا جلدا وهو التاء لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو فإن كانت فاء الافتعال مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله (وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا) يعني أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بائتكلا أنه سمع فيه الابدال شذوذا والصحيح من ذلك إغفاله لأنه رأي ابن الأنباري فينبغي أن يكون المثال راجعا لذي الهمز لا للبدل وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع وعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذي الهمزة وذو اللين مبتدأ وخبره أبدلا وفا حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لأبدل والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفي افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذ ضمير عائد على الابدال المفهوم من أبدل ثم قال (طا تا افتعال رد إثر مطبق) يعني أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واطّعن واظطهر أصلها اصتبر واضترم واطتعن واظتهر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ثم قال (في ادّان وازدد وادّكر دالا بقي) يعني أنه تبدل أيضا تاء الافتعال وفروعه دالا بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثالها فادّان أصله ادتان إذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال وادّكر فعل أمر من ادّكر وأصله اذتكر فأبدلت التاء دالا ثم قلبت الذال دالا وأدغمت الدال في الدال وتا افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض

(قوله جاز فيه التصحيح) أي حملا على ما من الفاعل ذي الواو فتقول فيه معدوّ فالآن جاري يعني أن فعل الفاعل لم يدخله هذا الاعلال المخصوص وهو قلب الواو ياء وإن أعل بقلب الواو ألفا (قوله تحصن الواو بالادغام) لا يقال يعل قبل الادغام ثم يدغم لأن الادغام سابق على الاعلال إذ هو أقوى (قوله لقربها من الطرف) حيث نظر إلى أنها متطرفة حقيقة إلى أن يقول تطرفا (قوله فهو معدوّ) أصله معدوو بواوين فإذا صححت أدغمت الواو في الواو فإن أعلت أبدلت الواو الأخيرة ياء وأبدلت الواو الأولى ياء على القاعدة المتقدمة (قوله عصيّ وعصوّ الخ) والأصل عصوو وعتوو بواوين فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الأخيرة ياء ثم أعلت الأولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء والتصحيح فيه شاذ لثقله وهو واجب في المفرد نحو وعتوا عتوا كبيرا قاله ابن هشام وغيره وقد يعل بقلب الواو الأخيرة ياء وإعلال الأولى كإعلال طي نحو عتي الشيخ عتيا أي بلغ غاية الكبر (قوله إلا أن إعلال الجمع الخ) وقد أشار في الكافية إلى أن إعلال الجمع أولى وتصحيح المفرد أولى بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما قفي (قوله ألا طرقتنا الخ) قائله أبو الغمر الكلابي وهو من الطويل وطرق أتى أهله ليلا والشاهد في النيام فإن أصله النوام بضم النون جمع نائم (فصل) ذو اللين الخ (قوله وما تصرف منه) وهو الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول (قوله إثر مطبق)

مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لان الميم لا تزاد في أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أي فيه علامة يمتاز بها عن الفعل ويفهم منه أن الاسم اذا كان شبيها بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لانه لو أعل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه ويفهم منه أيضا أنه ان لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كمكيال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفي ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعا جملة فعلية في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان نحو مفعل نحو مخيط يعل لانه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء في لغة فأخرجه بقوله (ومفعل صحح كالمفعال) يعني انما صحح مفعل وان كان ظاهره يقتضي الاعلال لانه محمول على مفعال بالالف ومفعال لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال (وألف الافعال واستفعال أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض) يعني اذا كان المستحق للمتقدم والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان الاولى المنقلبة عن العين والثانية الالف التي كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجارة واستقامة أصلهما اجوار واستقوام ونظيرهما من الصحيح اكرام واستقدام فنقلت حركة العين فيهما الى الساكن قبلها وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بان المحذوف هي الالف الزائدة بقوله وألف الافعال واستفعال أزل وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التي هي عوض قد تحذف واليه أشار بقوله (وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعني ان هذه التاء التي ألحق عوضا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى اراء واستفاه استفاها ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بازل ولذا متعلق بازل والاعلال نعت لذا والتاء مفعول بالزم وعوض حال من التاء ووقف عليه باسكانه على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ ربما عرض ثم قال (وما لافعال من النقل ومن * حذف فمفعول به أيضا قمن)

يعني انه اذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بافعال من نقل الحركة الى الساكن قبلها وحذف واو مفعول ويعني بقوله مفعول ما كان معتل العين ويشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذلك أتى بمثالين فقال (نحو مبيع ومصون) فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء الى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصحح كل واحد من النوعين والى ذلك أشار بقوله (وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر) يعني ان ما عينه واو من مفعول قد يصحح أي ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصوون وما عينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر

حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الافعال ومن النقل متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة في موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذي على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذي الواو ثم قال

(وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الاجودا)

مقام مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة (قوله نحو أبيض وأسود) أشبها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل أباض وأساد فيلتبسان بالفعل لكن الصواب ان يمثل باعلم لان الكلام في مشابه المضارع لا في مشابه الماضي (قوله المستحق) فيه نظر لان هذا المصدر لا يستحق ذلك وانما الاعلال فيه بالحمل على فعله ففي عبارته رحمه الله مسامحة ونظر لان نحو اجارة واقامة واستقامة فيه مانع وهو سكون ما بعد حرف العلة الاول وفي ابن عقيل على التسهيل انما نقلت الحركة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قلب حرف العلة ألفا لتحرك ما قبله وما بعده وانفتاحه في الاصل اه فعلى هذا المصدر يستحق الاعلال من غير احتياج الى الحمل على الفعل اذ ليس في المصدر مانع حينئذ وحكي ان بعضهم طلب من شيخه الاجازة فقال له لا أعطيك الاجازة حتى تعرف الاجازة (قوله وتلزم حينئذ التاء عوضا) قال ابن غازي وليس كلامه هنا مكررا مع ما في باب المصدر لاختلاف القصدين (قوله واستفاه استفاها) أصله استفوه يقال استفاه الرجل اذا اشتد أكله اه من مختصر العيني (قوله وما لافعال من النقل الخ) قال ابن غازي وخص ما لافعال من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء (قوله لغة بني تميم) وصححوا الياء دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (قوله حتى تذكر الخ) حتى للغاية وفاعل تذكر هو الظليم وهو ذكر النعام المذكور فيما قبله والبيضات جمع بيضة ويوم رذاذ كلام اضافي مرفوع على انه فاعل بهيجه والرذاذ يعني [illegible] المطر الخفيف والدجن الغزير منه والغيم السحاب

ف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة . واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله (أول مثلين محركين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وهو نوعين الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يرد ويظن وأصلهما يردد ويظنن فنقلت حركة المثل الأول الى الساكن قبله … فأدغم في المثل الثاني وفهم من قوله أول المثلين اذا كان في صدر الكلمة … دون الادغام اذ لا يصح الابتداء بالساكن … مثلين متحركين … في كلمة في موضع … ويجوز أن يكون … ادغم الأول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(كمثل صفف … وذلل وكلل ولبب … ولا كجسس ولا كاخصص ابى … ولا كهيلل)

يعني … اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الأول صفف وهو جمع صفة والصفة … السرج وصفة البنيان والصفة أيضا … الثاني ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة … الدابة … الثالث كلل جمع كلة والكلة نوع من … الرابع لبب … اسم مفرد … الادغام … الخامس جسس … أيضا … السادس اخصص … وهو … اسم فاعل … فعل … اذا … متحركة … الاظهار … وأصل اخصص … فيهما الادغام … الالحاق نحو … لا يدغم … أما الثلاثة الأول فانها … في الأفعال فأظهرت ابعدها … وأما الرابع وهو لبب … وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الأسماء لأن نظيره في الأفعال واجب الادغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان … الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول لالتقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص فلأن الحركة الثانية عارضة لاجل نقلها من الهمزة وأما السابع وهو هيلل فلأن ثاني المثلين مزيد للالحاق فلو أدغم خالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ الفك في ألفاظ مما يجب ادغامه منها ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع الفك في غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك … اذا اصطك عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت … اذا التصقت ومششت الدابة اذا ظهر في وظيفها نتوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها ومحح … اذا كثر صوته بحة فهذه الالفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة معطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين في كلمة مغايرة لاوزان مخصوصة لا مثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل … والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثله شئ وما بعد صفف معطوف … وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك والادغام فقال (وحي افكك وادغم دون حذر … كذاك نحو تجلى واستتر)

(قوله لا كمثل صفف) … وجمع … ككلل … (قوله كاخصص ابى) … (قوله ولا كهيلل) … (قوله صفة السرج) وهو الأديم الذي يغشى به السرج من أعلاه وأسفله … (قوله ثاني المثلين مزيد للالحاق) المزيد للالحاق هو الياء من هيلل لا اللام كذا عند المرادي والمصنف في شرح الكافية وغيرهما فانظره مع ما هنا فصوابه لانه زيد فيه الياء للالحاق كما عند

مبني للمفعول وفي رد ضميره [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] منفعول أولى [illegible] على الوجه [illegible] لا
دال من ذلك [illegible]

﴿فصل﴾

(فأمر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد)

يعني انه يجب حذف [illegible] الاولى [illegible]
على الافعال المضارع [illegible] المضارع [illegible] اذا كان على [illegible]
الياء [illegible] كسرة [illegible]
من [illegible] الواو تحذف في الامر والمضارع اذا كان [illegible] على [illegible]
وهب [illegible] حرف الحلق [illegible] ان تحذف
الواو [illegible] كان [illegible]
مبنيا للمفعول [illegible] كان [illegible]
[illegible] ان تكون [illegible] المصدر [illegible]
وعد [illegible] على الفعل [illegible] كان [illegible] مصدرا [illegible]
كان [illegible] يحذف [illegible] المصدر [illegible] يحذف [illegible]
والوقد [illegible] الامر [illegible] مضارع معروف على [illegible]

(وحذف همز أفعل استمر في مضارع وبنيتي متصف)

يعني انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في افعال المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو [illegible]
[illegible] اسم الفاعل [illegible] المفعول [illegible] وكان الاصل
ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف [illegible] الفعل [illegible]
اجتماع همزتين في [illegible] المتكلم [illegible] اكرم [illegible] يكرم وتكرم ويكرم
واسم الفاعل واسم المفعول كما [illegible] المضارع [illegible] الماضي وحذف
مبتدأ خبره استمر ثم قال (ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا)
يعني ان ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء [illegible] ظلت
وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص [illegible] وفي [illegible]
خلاف [illegible] في اقررن [illegible] الامر [illegible]
بكسر القاف وهي قراءة [illegible] في [illegible] وقولهن وقرن نقلا اشار به
الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون [illegible] خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء
وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الامر ووجه قراءة الفتح انه من قررت
بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل
فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعملا والالف فيه للتثنية وفي ظللت متعلق باستعملا
وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير وقرن مقول في اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن
يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني انه استعمل ويكون نقلا جملة في موضع
الحال من قرن المفتوح الفاء أي نقل سماعا فلا يقاس عليه والاول أظهر

﴿الادغام﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديدها مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد
الدال عبارة البصريين وبالاسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق
اللسان معها على الحنك
الاعلى فينحصر الصوت
حينئذ بين اللسان وما
حاذاه من الحنك الاعلى
(قوله نحو وجهة الخ) اسم
المكان المتوجه اليه لا اسم
مصدر التوجه قاله المازني
وغيره وقيل مصدر وراجع
الشيخ خالدا ولا تقلد

﴿الادغام﴾

(قوله وفي الاصطلاح)
وفي شرح التوضيح انه
اصطلاحا وصل اللسان
[illegible] وضعه ايا بالحرفين
دفعة واحدة بعد ادخال
أحدهما في الآخر وقوله
ادخال حرف في حرف زاد
بعضهم لينطق بهما في كلمة
واحدة اهـ وهي عبارة
كوفية وعبارة البصريين
الادغام بتشديد الدال
اهـ من مجالس سيدي محمد
المرابط

[illegible] وأهله هذه لغات [illegible] إلى اللام وادغمت الميم في الميم [illegible] وهي عند أهل الحجاز [illegible] فتح [illegible] والمثنى والمجموع [illegible] واحدة [illegible]

[illegible] عن [illegible] أن [illegible] بذلك فقال

([illegible])

[illegible]

[illegible]

(والحمد لله [illegible] على [illegible] محمد [illegible])

([illegible] الكرام [illegible] صحبه [illegible])

[illegible] الصلاة على [illegible] محمد وعلى آله وأصحابه [illegible] أحمد [illegible] بدل من محمد [illegible] والمنتخب المختار [illegible] الجوهري وصاحب الخلاصة [illegible] فيكون هنا المنتخب [illegible] المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقوله محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه [illegible] (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء بحمد الله كامل المقاصد سهل المعاني والفوائد [illegible] المبادي و[illegible] الشادي [illegible] مما أردت من اختصاره وقصدته فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وفتح من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطي بجمالية مصر المحميه على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد عمر حسين الخشاب والشيخ محمد عبد الواحد الطوبي وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هجريه

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والفك الاول حيي وعيي فان أدغم نظرا الى [illegible]
متحركان بحركة لازمة في كلمة ومن فك نظرا الى ان الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون
المضارع لان مضارعه يحيا ويعيا والفك في ذلك أجود وفي نقد [illegible] اشار بقوله الثاني
نحو تجلى وقياسه الفك [illegible] ومن [illegible] أن يقول تدخل همزة الوصل نحو [illegible]
اجل [illegible] لان همزة الوصل لا تدخل على [illegible] المضارع [illegible]
[illegible] تا آن [illegible] التفكيك [illegible]
حركته الى الساكن قبله [illegible] همزة الوصل [illegible] ومفعول [illegible] أيضا
لانكلة [illegible] من باب التنازع [illegible] تمالد

(وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر)

هذا من باب تجلى وهو الفعل المضارع المبتدى في أوله تاآن أولاهما للمضارعة والثانية [illegible]
أو تفاعل نحو ما ذكر في قوله [illegible] تقدم أنه يجوز فيه [illegible] الادغام [illegible] همزة
الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاءين والاقتصار بالاخرى [illegible] وفيه
خلاف والمشهور انها الثانية لان الاولى تدل على معنى المضارعة [illegible] في [illegible]
المضارع تاآن انه يجوز فيه ثلاثة أوجه الاتمام والادغام الاولى في الثانية مع اجتلاب همزة
الوصل وحذف احداهما وما مبتدأ [illegible] ابتدى [illegible] في موضع
وفيه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب [illegible]
والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجه بين المجرورين ثم قال

(وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعني انه اذا اتصل بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب فكه اذ
لا يتصور الادغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون اناث نحو
رددت ورددنا ورددت ورددت وقد مثل ذلك بقوله (نحو حللت ما حللته) أصله قبل اتصال
الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومعموله
محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير
مستتر عائد على المدغم فيه او على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على انه مفعول
لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفك واقترن
في موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال (وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي) يعني ان المدغم
فيه اذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الادغام والفك نحو لم
يردد واردد وانما جعل فعل الامر شبيها بالمجزوم لان حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل
الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز
والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو ومن يرتدد منكم عن دينه ولا تمنن تستكثر
وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدغما قوله تعالى ومن يشاق الله في سورة الحشر عند جميع القراء
ومن يرتد منكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وانما خير الناظم في الوجهين لان المتكلم به
يجوز له ان يتكلم باللغتين معا لا أن العربي الذي لغته التفكيك مخير لانه لا ينطق به الا مفككا
وكذلك الذي لغته الادغام لا ينطق به الا مدغما وتخيير مبتدأ أو خبره في جزم وقفي في موضع النعت
لتخيير ومعنى قفي تبع ثم ان ما ذكره في الامر من جواز الفك والادغام يوهم ان ذلك أيضا جائز في أفعل
في التعجب لانه على صيغة الامر وفي هلم لانه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله

(وفك أفعل في التعجب التزم * والتزم الادغام أيضا في هلم)

يعني ان افعل في التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان هلم ايضا يلتزم

قوله (قوله الرابط بين الصلة) الظاهر قوله الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرورين والصواب أن الرابط هو الضمير المستتر في ابتدى

(قوله وفك أفعل) نحو أشدد ببياض وجوه المتقين وأحبب الى الله تعالى بالمحسنين (قوله هلم) لغة أهل الحجاز هلم للواحد والاثنين والجمع وأهل نجد يقولون للاثنين هلما وللجمع هلموا وللمرأة هلمي وللنساء هلممن والمعنى في قوله تعالى هلم شهداءكم هاتوا شهداءكم

﴿فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك﴾

(تمت)